الاولى منها فان قلت فعلى هذا يكون علم الصرف أم الكلام لا أم العلوم والمقصود هو الثاني قلت لما كان استفادة العلوم من الكلمات والالفاظ
صارت أمالها ايضا فان قيل يلزم ان يكون الصرف اما لنفسه لانه علم مستفاد من الكلمات والالفاظ أيضا أجيب بان المراد من العلوم ما عدا
الصرف كما ان المنطق آلة لما عداه (والنحو) وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء (أبوها) أي أبو العلوم
شبه النحو بالاب في الاصلاح يعني كما ان الاب يصلح أولاده كذلك علم النحو يصلح الكلمات والالفاظ وفيه ما في التشبيه الاول وجوابه جوابه
(ويقوى) من القوة وهي ضد الضعف وأصله يقوو من باب يعلم فأبدلت من الواو الاخيرة ياء لوقوعها رابعة أو حملا على ماضيه وهو قوي أصله
قوو قلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار قوي ثم قلبت ياء يقوى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها و يكتب على صورة الياء
لانقلابها منها وان كانت في الاصل واوا (في الدرايات) وهي جمع دراية مصدر درى يدري من باب رمى يرمي معناه علم يعلم فمعنى الدرايات أنواع
العلوم مطلقا لكن لما وقعت في مقابلة الروايات خصت بأنواع العلوم العقلية ولهذا ارجعها (داروها) أي عالموها وهو فاعل يقوى واسم
فاعل يدري والضمير الى الصرف باعتبار الام ولذا أنث وأصله داريون بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها فاسكنت فاجتمع ساكنان

فكما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج في صدر
السامع ماذا أبوها بينه بقوله (والنحو) وهو علم يعرف به أحوال أواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء
(أبوها) أي مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح
الالفاظ التي هي أوعية العلوم وقوله (ويقوى) عطف على أم العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى
على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق (في
الدرايات) جمع دراية وهي العقل مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه أي في المدركات أي
المعقولات (داروها) أي عالموا الصرف وعالموها وتأنيث الضمير باعتبار الام (ويعاني) أي يضل (في
الروايات) جمع رواية وهي النقل بمعنى المروي أي في المرويات أي المنقولات (عاروها) أي العريانون من
ثياب العلم كناية عن الجهول وانما قال [illegible] بنفسه وانما قال في الدرايات يقوى وفي الروايات يعاني لان
تحصيل العلوم العقلية يمكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك في انه يقوى بها بخلاف تحصيل
العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشري لا يعدون من علماء العلوم الاسلامية نحوها وكلامها وعلمي
تفسيرها وأخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع فاذا لا شك ان محصلها العاري
منها ضل في سلوكه ولا يهتدي الى مطلوبه فافتقار الروايات اليه أشد من افتقار الدرايات واذا كان الحال
على هذا المنوال (جمعت) أي فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقع جزاء الشرط محذوف كأن رآه فلا يصح بدون
قد اذ ليس في اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثير في كلامه وعليك بالتنبه له في مقامه ويحتمل أن يكون
الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك أردت جمع كتاب فيه فجمعت الخ
فيكون قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر (فيه) أي في الصرف (كتابا موسوما) أي معلما بالاسم علامة
للمسمى (بمراح) أي بمحل راحة (الارواح) وهي جمع روح بمعنى النفس وقوله (وهو) أي ذلك الكتاب مبتدأ
وقوله (للصبي) خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة للتعليم حال من خبر المبتدأ وهو قوله (جناح
النجاح) أي الفوز بالمطلوب قدم عليه للتصحيح والجار أعني المبتدأ أو الخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب

الياء والواو ثم حذفت الياء
لان الواو علامة ثم ضم الراء
لاجل الواو فصار دارون ثم
أضيف الى الضمير فحذف
النون لئلا يلزم اجتماع
المتنافيين لان النون قائمة
مقام التنوين يدل على تمام
الكلمة وانفصالها عن
غيرها والاضافة تدل على عدم
تمام الكلمة واتصالها بغيرها
فصار مدلولاهما متنافيين
والمتنافيان لا يجتمعان فكذا
ما يدل عليهما (ويعاني) أي
يضل ولا يهتدي الى الصواب
(في الروايات) جمع رواية
وهي مصدر روى من باب
ضرب معناه نقل الحديث
وههنا بمعنى المرويات أي
في المنقولات ولهذا ارجعها
(عاروها) أي جاهلوها وهو
فاعل يعاني والكلام في أصله
واعلاله واضافته وضميره كالكلام في داروها اعلم ان المقصود من قوله اعلم ان الصرف الى هنا ترغيب في الصرف وبيان لكون
سبب تأليف هذا الكتاب فتشبيه النحو بالاب بالتبع لا بالاصالة ولا يتوجه أن يقال لم افرد الضمير في قوله داروها وعاروها ولم يثن ليرجع الى
الصرف والنحو كما هو [illegible] ان العالم بالنحو يقوى والجاهل له يعاني أيضا والفاني (جمعت) جواب الشرط المحذوف تقديره اذا كان الصرف
على هذه الصفات المذكورة جمعت (فيه) أي في الصرف (كتابا موسوما) مسمى (بمراح الارواح) المراح اسم مكان من الروح بفتح الراء
من الاستراحة والارواح جمع روح وهي النفس الناطقة فمعناه في الاصل موضع راحة النفوس الناطقة وانما سمي به لان النفس الناطقة
لما كانت طالبة للكمالات العلمية وهي لا تحصل الا بالآلة تألمت واضطربت الى أن تجد تلك الآلة كالمرضى تألمت الى ان تجد دواء شافيا
ولما كان هذا الكتاب مشتملا على ما هي آلة لتلك العلوم تتلذذ به النفوس وتصير راحة (وهو) أي كتاب مراح الارواح هذا شروع في
ترغيب الكتاب ببيان شرفه وفائدته (للصبي) أي لغير البالغ وانما خص به بناء على الغالب اذ الغالب ان قارئ الصرف الصبيان أو لكل من
يميل الى اللعب الصبي فعيل من الصبوة بمعنى الميل أصله صبيو كعليو فأعل اعلاله (جناح النجاح) جناح الطائر يده والجمع أجنحة والنجاح

الظفر والفلاح شبه الصبي بالطير في النجاة وهذا الكتاب بالجناح في السببية يعني كما أن الطير ينجو من مهالكة العدو بسبب الجناح كذلك الصبي ينجو من مهالكة الجهل ويظفر المقاصد العلمية بسبب هذا الكتاب قوله وهو مبتدأ وجناح النجاح خبره والصبي يتعلق بمحذوف اذ هو حال من الخبر لانه مفعول في المعنى اذ تقدير الكلام أشبه هذا الكتاب بجناح النجاح ولم يلزم ذكر أداة التشبيه في كونه مفعولا معنى فيكون من قبيل زيد عمرو أي كأن زيدا كعمرو مرورا كما قوله (وراح) أي طريق عطف على جناح (رحراح) أي واسع يعني كما أن الطريق الواسع يوصل السالك الى مقاصده كذلك هذا الكتاب يوصل الصبي الى مطالبه العلمية (وفي معدته) أي في ذهن الصبي (حين راح) أي بات ذلك الصبي (مثل تفاح أو راح) أي خمر شبه هذا الكتاب بهما في النفع والقوة يعني (٥) كما أن التفاح والراح اذا استعملا ينفعان البدن ويقويانه كذلك هذا الكتاب اذا تقرر مسائله في ذهن الصبي ينفعه فكأنه حصل له المطالب العلمية قوله وفي معدته متعلق بمحذوف اذ هو حال من التفاح لانه مفعول معنى كما في جناح النجاح لكن أداة التشبيه مذكورة ههنا وهو مثل وهو معطوف على الخبر فتقدير الكلام وهذا الكتاب مثل تفاح أو راح كائنين في ذهن الصبي حين النوم وعليه حكاية بعض الحكماء من تجبه ممن مات وفي باطنه تفاح أو خمر (و) قوله (بالله) يتعلق بقوله (اعتصم عما) أصله عن ما فادغم النون في الميم بعد قلب النون ميما لقربهما في المخرج (يصم) أي يعيب والمستكن فيه عائد الى ما واصله يوصم كيوعد فاعل كاعلاله قوله (واستعين) عطف على اعتصم أي وبالله أستعين أي أطلب الاعانة في كل مطلوب (وهو) أي الله تعالى (نعم) وهو فعل مدح منقول من قولك نعم فلان اذا أصابت نعمه الى المدح فأزيل عن موضوعه فشابه الحروف فلم يتصرف وبيان النقل انه كسر النون اتباعا للعين فصار نعم بكسرتين ثم حذفت كسرة العين تخفيفا فصار نعم كذا قيل (المولى) أي الناصر (وهو نعم المعين اعلم) أيها الطالب لهذا الفن والشارع فيه (أسعدك الله) دعاء للمخاطب بقوله اعلم (ان الصراف) أي الشارع في الصرف وانما عبر عنه به اما تفاؤلا بل الارادة أي أن من اراد أن يكون صرافا واما تفاؤلا كأنه حين شرع صار صرافا واما باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله تعالى اني أراني أعصر خمرا والمعصور العنب وانما قال (يحتاج) دون محتاج ليدل على التجدد (في معرفة الاوزان) أي الصيغ مثل نصر وردد وأخذ ووعد وقال ورمى وطوى (الى) معرفة (سبعة أبواب) وانما انحصرت الابواب في السبعة لان الكلمة لا تخلو من أن يوجد في حروفها الاصلية حرف علة أو همزة أو حرف علة

يكون كل منهما سببا للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس في الصبي استعارة مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية شبهه بالطير في طلب النجاح واثبات الجناح له قرينتها والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب أن يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كما فهم من كلام صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله وفي استعارة الجناح غير فائدتها العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح وقوله (وراح) أي كف (رحراح) أي واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط الباع أي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع اذا جعل وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شيء منها كما ان ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو في قوله (وفي معدته) أي في ذهن الصبي استعار المعدة للذهن لكون كل منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما أن المعدة محل غذاء الاشباح للعطف والجار والمجرور متعلق براح في قوله (حين راح) أي حصل هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعار الراح وهو البيتوتة لحصول تشبيها له بها في التمكن والتقرر وفي هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ المثل في قوله (مثل تفاح أو راح) عطفه تنبيها على استقلال كل واحد منهما في كونه مشبها به مثل قوله ولا تطع منهم آثما أو كفورا يعني ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل تفاح أو راح أي شبههما في المنفعة وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله (وبالله) لا بغيره متعلق بقوله (اعتصم) قدم عليه للتخصيص كما أشرنا اليه وقوله (عما يصم) أي يعيب متعلق باعتصم (واستعين) به في جميع المهمات (و) قوله (هو) أي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله (نعم المولى) أي الناصر (و) هو (نعم المعين) لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع أن يبين الكتاب المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال (اعلم) احضارا لذهن المخاطب وترغيبا له في استماع ما يعقبه ثم دعا له (أسعدك الله) تنشيطا له وليتفاءل بالاسعاد في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله (أن الصراف) أي المريد لتحصيل علم الصرف ولاشك انه حال ارادته لتحصيله يحتاج ففي الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب السبعة حيث أوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة (يحتاج) على الاستمرار التجددي (في معرفة الاوزان) أي الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف (الى) معرفة أحكام (سبعة أبواب) أي أنواع من أنواع الموزونات فسا ظنك بغيره وما يقال من أن العالم بالفعل يحتاج اليها أيضا لامتناع حصول الشيء بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لا يقال في متعارف اللغة ان حصل المطلوب انه يحتاج الى شرائطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع في تعداد تلك الابواب فقال

أو لا يوجد شيء منها الثالث (الصحيح) والثاني وهو ما يوجد فيها أحد هذه الحروف فإن كان كونه فيها باعتبار التكرير فهو (المضاعف) وإن كان باعتبار الانفراد سواء كان في الفاء أو العين أو اللام فهو (المهموز) وإنما قلنا إن حرف التضعيف والهمزة ملحق بحرف العلة لأنهما قد يقلبان حرف علة في مثل تقضى البازي أصله تقضض فقلبت الضاد الثالثة ياء وفي مثل ايمان أصله أءمان بهمزتين فقلبت الثانية ياء والأول وهو ما يوجد فيه حرف علة لا يخلو من أن يكون ذلك الحرف واحدا أو أكثر فإن كان واحدا فإن كان في الفاء فهو (المثال) وإن كان في العين فهو (الأجوف) وإن كان في اللام فهو (الناقص) وإن كان أكثر من واحد فهو (اللفيف) المفروق إن كان في الفاء واللام والمقرون إن كان في العين واللام ولم يعتبر المصنف ما كان فاؤه وعينه حرف علة نحو ويل ويوم وما كان فاؤه وعينه ولامه حرف علة مثل واو وياء في اسمي حرفين كما اعتبرهما الجاربردي وغيره حتى جعلوا أقسام المعتلات سبعة لا خمسة لعدم بناء الفعل منهما فقط وللمصنف بيان أوزان المشتقات ويؤيده عطف قوله (واشتقاق تسعة أشياء) على قوله سبعة أبواب ومعناه الى معرفة اشتقاق تسعة أشياء (من كل مصدر) فإن قلت يرد عليه المصادر التي لا يشتق منها شيء كويل وويح قلت المراد من اشتقاق تسعة أشياء اشتقاقها منه إن وجدت ويحتمل أن يكون بناء على الغالب وإنما انحصر الاشتقاق في التسعة لأن ما يشتق (٦) من المصدر إما أن يكون فعلا أو اسما فإن كان فعلا فلا يخلو من أن يكون اخباريا أو انشائيا فإن كان اخباريا فإن لم يتعاقب في أوله الزوائد الأربع وهي حروف أتين فهو (الماضي) وإن تعاقب فهو (المستقبل) وإن كان انشائيا فإن دل على طلب الفعل فهو (الأمر) وإن دل على ترك الفعل فهو (النهي) وإن كان اسما فإن دل على ذات من قام به الفعل فهو (اسم الفاعل) وإن دل على ذات من وقع عليه الفعل فهو (اسم المفعول) وإن دل على ما وقع فيه الفعل فإن كان مكانا فهو (اسم المكان) وإن كان زمانا فهو (اسم الزمان) وإن دل على ما وقع الفعل بسببه فهو (اسم الآلة) ولم يذكر النسبي والجمع والمثابة التي هي موزونة بمعنى لأنهما ليسا فإن قلت الصفة المشبهة وأفعل التفضيل من المشتقات ولم يذكرهما المصنف قلت هما داخلان في اسم الفاعل فإن قلت التصغير مشتق من المصدر بزيادة الياء مثل نصر ونصير قلت لا نسلم أنه مشتق منه وزيادة الياء من قبيل الزيادة لإفادة المعنى لا الاشتقاق كأضرب وأبه ويدل عليه عدم اختصاصه بالمشتقات بل يجري أيضا في الجوامد مثل رجل ورجيل فإن قلت هذا الكلام يدل على أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من المصدر وكذا الزمان والمكان والآلة وكذا الأمر والنهي وقد صرح فيما سيأتي أنهما مشتقان من المضارع أجيب بأنهما مشتقان من المصدر بالتوسط لأنهما مشتقات من الفعل وهو مشتق من المصدر فيكون هي مشتقة من المصدر كما هو مذهب السيرافي والفاء في قوله (فكسرته) جواب الشرط المحذوف تقديره إذا احتاج الصراف في معرفة الأوزان الى سبعة أبواب فكسرت هذا الكتاب (على سبعة) بيان (أبواب) مذكورة اجمالا أي طريقة مستعار من كسر الطائر جناحيه إذا ضمهما الى نوع وانقبض (الباب الأول) من تلك الأبواب السبعة (في) بيان بناء (الصحيح) قدمه على سائر الأبواب لما له من حظ في الذهن عند المبتدي والتعليم من الأسهل الى الأصعب وأما لكونه مقيسا عليه للمعتلات وأما لكون مفهومه عدميا ومفهوم ما سواه وجوديا وكون العدمي مقدما على الوجودي لأصالته وبعضهم قدم المعتلات على الصحيح لنظر الى أنه مفهوم عدمي ومفهوم ما سواه وجودي والوجودي أشرف فقدم على العدمي ولكل وجهة هو موليها ولعدم الفرق بين الصحيح والسالم عند المصنف عرف الصحيح بقوله (الصحيح هو) الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة ولا تضعيف

(الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والأجوف والناقص واللفيف) ولا يخفى وجه الضبط على من تصور ماهيتها وستطلع عليها إن شاء الله تعالى في تضاعيف مباحثها (و) كما كان الصراف يحتاج في معرفة الأوزان الى معرفة سبعة أبواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة (اشتقاق) أي اخراج (تسعة أشياء من كل مصدر) إما بواسطة أو بدونها وتلك الأشياء التسعة المشتقة منه (وهي الماضي والمستقبل والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة) وإذا كان الصراف يحتاج الى الأنواع السبعة (فكسرته) أي الكتاب وجعلته مشتملا (على سبعة أبواب) كل باب منها في بيان نوع من تلك الأنواع وكان المناسب لبيان كلامه أن يقول على ثمانية أبواب أحدها في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيآت المفردات أهم من معرفة نسبة بعضها الى بعض بالأصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف لا قسيمه وإن كان الحق أنه ليس جزءا منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك أن أبواب الصرف سبعة أدرجه في تلك الأبواب ولم يجعله بابا على حدة وذكر في أول تلك الأبواب اشارة الى ما ذكرنا (الباب الأول) من تلك الأبواب المكسور عليها الكتاب (في) بيان البناء (الصحيح) ولما كان المقصود الأصلي البحث عن أحوال الأبنية وكانت أبنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها من التغييرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها لسائرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال (الصحيح) وأضمر المظهر موضع الضمير اشارة الى أن المراد به غير الأول فإن المراد بالأول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال إن المعرفة إذا أعيدت فهي عين الأول فليس على الإطلاق أي الصحيح في اصطلاح أهل الصرف (هو) البناء (الذي ليس) فيه أي في مقابلة الفاء والعين واللام من فعل (حرف علة) هي الواو والياء والألف وليس في تلك المقابلة أيضا (تضعيف) أي حرفان من جنس واحد

ولا همزة) وانما اشترط أن لا يكون فيه تضعيف ولا همزة لان بعض أحكام حروف العلة يعتريهما من الحذف والقلب ثم أجيب بأنه وجعل هذا التعريف للسالم وعرف الصحيح بما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق فكل سالم صحيح من غير عكس والتعريف المذكور يصدق على ما لا يوجد فيه حرف علة أصلا (نحو ضرب) وعلى ما يوجد فيه لكن ليس في مقابلة الفاء والعين واللام نحو حوقل وعثير فان الواو والياء فيهما ليسا في مقابلة شيء منهما وانما قال (واختص الفاء والعين واللام للوزن) ولم يقل واختص فعل لان يكن جعله وزنا له متحركات المختلفة (حتى يكون فيه) أي في الوزن (من حروف الشفة) وهو الفاء (والوسط) وهو اللام (والحلق) وهو العين (شيء) أي حرف فان قلت هذا الدليل منقوض بمثل عمل لوجود حروف المخارج الثلاثة المعتبرة فيه قلت نعم لكن لما كان المركب

من ثلاثة الحروف وهو فعل شاملا لجميع افراد الفعل من القولي والفعلي مع الفائدة المذكورة اختصت للوزن وانما اختار الثلاثي للوزن دون الرباعي والخماسي لانه لو كان رباعيا أو خماسيا يكون وزن الثلاثي بحذف حرف أو حرفين ولو كان ثلاثيا يكون وزن الرباعي والخماسي بزيادة حرف أو حرفين والزيادة أسهل من الحذف عندهم قوله (فقولنا) مبتدأ وقوله (الضرب) مقول القول باعتبار لفظه لا باعتبار معناه ولهذا لم يجب كونه جملة وقوله (مصدر) خبره وقوله (يتولد منه) أي من ذلك المصدر بطريق الاشتقاق (الاشياء التسعة) المذكورة صفة مصدر (وهو) أي المصدر معلوما كان أو مجهولا (أصل) للفعل معلوما كان أو مجهولا فالمصدر المعلوم أصل للفعل المعلوم والمصدر المجهول أصل للفعل المجهول (في الاشتقاق) لا في العمل (عند أصحابنا البصريين) لا عند الكوفيين (لان مفهومه) أي مفهوم المصدر (واحد) وهو الحدث فقط (ومفهوم الفعل متعدد) لا واحد (لدلالته على الحدث و) على (الزمان) ماضيا كان أو مضارعا (و) لا شبهة أن (الواحد قبل المتعدد) واصل له فكذا ما يدل على الواحد قبل ما يدل على المتعدد واصل له ولما توجه أن يقال ان الدليل المذكور لا يدل على كون المصدر أصلا لغير الافعال من الاشياء التسعة لعدم دلالته على الزمان أجاب بقوله (واذا كان أصلا للافعال يكون أصلا لمتعلقاتها) أي من غير نظر الى جريان الدليل المذكور فيها بل بمجرد كونها متعلقات الافعال فحاصل معنى كلامه انه اذا كانت الافعال أصلا لمتعلقاتها عندهم ودل الدليل على أن المصدر أصل للافعال ثبت أن المصدر أصل لمتعلقاتها بالواسطة هذا هو الحق ومن الشارحين من اعترض بانه لا يلزم من كون المصدر أصلا للافعال ... [illegible]

واحد (و) ليس فيها أيضا (همزة) فيدخل (نحو ضرب) اذ ليس فيه في مقابلة فاء فعل الا الضاد وفي مقابلة عينه الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه أيضا حرفان من جنس واحد فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به ويدخل فيه أيضا نحو حوقل وضارب وأضرب ومضروب واقعنسس (واختص الفاء والعين واللام) من بين الحروف الباقية (للوزن) والمعيار (حتى يكون فيه) أي في الوزن (من حروف الشفة والوسط والحلق) التي هي المخارج الكلية (شيء) أي حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما أن كونه شاملا للافعال وجه آخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه على نحو جعل واذا طلب المرجح على عمل فجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واختص فعل للوزن واحتاج الى تفصيل حروفه لم يكن كونه وزنا له متحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا لعلم وحسن ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في نحو جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعلل في نحو جحمرش وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر أولى فالاولى أن يزاد من جنس الآخر ولما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا (فقولنا) أي مقولنا وملفوظنا الذي هو (الضرب مصدر) في اصطلاح هذا الفن أي فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة أعني (يتولد منه الاشياء التسعة) المذكورة اما خبر بعد خبر أو حال من الضرب (وهو) أي المصدر المصطلح كضرب (أصل) للفعل المصطلح كضرب معروفه ومجهوله لجهوله الا أن صيغة بناء المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم أن المصدر معلوم فاذا قيل ضرب ضربا علم أن المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن (في) جنس (الاشتقاق) لا في جنس آخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء الله تعالى (عند البصريين) من الصرفيين وانما قلنا ان المصدر أصل للفعل في الاشتقاق (لان مفهومه) أي معنى المصدر (واحد) وجزء (ومفهوم الفعل) أي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع (متعدد) وكل ما تسمع بالمعنى فليس بحسبه (لدلالته) أي لدلالة الفعل بحسب الوضع (على الحدث والزمان) أي زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلاثة (والواحد قبل المتعدد) ولا شك ان ما يدل على الواحد أعني المصدر أيضا يكون قبل ما يدل على المتعدد أعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متأخرا (واذا كان) المصدر (أصلا للافعال) في الاشتقاق (يكون أصلا) أيضا (لمتعلقاتها) أي لمتعلقات الافعال من اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث

فانه لايدل على الزمان واجيب عنه بعض آخر بقوله ثم ان النعت والمصدر كوراليس بثابت الا ان النعت ثابت فيه باعتبار آخر لانه يدل على
الحدث والذات وكل ذلك مقامات ضعفها اوقويت بعض (اولانه) أى المصدر (اسم والاسم مستغن عن الفعل) أى فى الافادة يتنج ان المصدر
مستغن عن الفعل ثم نجعلها صغرى لقولنا كل مستغن عن الفعل فهو أصل له فنقول المصدر مستغن عن الفعل وكل مستغن عن الفعل فهو
أصل له ينتج ان المصدر أصل له وهو المطلوب فان قلت مجرد اثبات استغناء المصدر عن الفعل لا يكفى فى اصالة المصدر لجواز الاستغناء من الطرفين
بل لابد من اثبات احتياج الفعل الى المصدر ليتم المطلوب قلت احتياج الفعل الى الاسم فى الافادة معلوم معهود ولهذا لم يذكره ولقائل أن يقول
ان اصالة المصدر فى الافادة لا تدل (٨) على اصالته فى الاشتقاق لان الاشتقاق ليس هو الافادة ولا لازما لها فتأمل * اعلم أن هذا الدليل لو تم

فدلالته على اصالته لم تتكن تلك العلة موجودة فيها (أو) نقول المصدر أصل (لانه) أى المصدر (اسم) اصدق
تعريفه عليه (والاسم مستغن عن الفعل) أى غير محتاج اليه فى الافادة التى هى الغرض من وضع الالفاظ لان
التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك
ان المحتاج اليه أصل للمحتاج وفيه أيضا نظر لان الاصالة فى الافادة عند التركيب لا تستلزم التقدم فى الوضع
والكلام فيه (و) نقول (أيضا) كالدليلين الاولين فى الاستدلال على اصالة المصدر فى الاشتقاق انه (يقال
له) أى يطلق على ما صدق عليه الاسم الذى هو المصدر كضرب (مصدرا) أى هذا الاسم (لان هذه الاشياء)
التسعة المذكورة (تصدر عنه) أى عما صدق عليه المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور وضرب مثلا
انما سمى باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه أيضا نظر لان باب المجاز
مفتوح فلم لا يجوز أن يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور أو يكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى
الجائز أو يكون بمعنى مصدر به كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم
أن يقولوا كل فرع يصاغ من أصل ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ
كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الازمنة الثلاثة التى
هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا
بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر أى على الحدث وبوزنه
على الزمان ولما فرغ ذكر الاشتقاق على انه قيد فى الحكم باصالة المصدر أو الفعل وابطلهم الذى هو المقصود
الاصلى من الكلام فى هذا المقام وكان المراد منه فى محل النزاع قسم امنه عرفه أولا وقسمه الى أقسامه ثانيا
وبين ما هو المراد منه فى محل النزاع ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب الا انه أخر عن أدلة أحد المختصمين ولم
يبادر اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود أصلى كما أشرنا اليه لانه قدمها على ذكر مذهب
الآخر وأدلته اشارة الى صحة مذهب الفريق الاول كما نبه عليه بقوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر
وسينبه عليه أيضا بقوله الافعال التى تشتق من المصدر فكأنه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر
جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ منه اشتغل بالافادة فذكره (الاشتقاق) فى اللغة أخذ شق الشئ فهو متعدد فى
الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى
العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج أحدنا الى عمله عرفناه باعتبار
العمل أما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه فى التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب
معناه وأما تعريفه بحسب العلم فـ(هو) كما قال (ان تجد) أنت أى عالمك على ان تجد من أعمال القلوب لا بمعنى

يدل على اصالة المصدر بطريق
الالتزام وكذا الدليل
الاول وأما الدليل الثالث
فيبنى على التحقيق ولهذا
فصله عما قبله فقال (وأيضا)
ولم يقل أولانه (انما يقال
له مصدر) أى انما سمى
المصدر مصدرا (لان هذه
الاشياء التسعة) المذكورة
(تصدر عنه) لان معنى المصدر
لغة موضع يصدر عنه الابل
فان قلت هذا القول بيان
لتسمية المصدر مصدرا
لصدور الاشياء التسعة عنه
وذا لا يمكن الا بعد ثبوت
كون المصدر أصلا فيلزم
المصادرة قلت معنى الاستدلال
به انهم جعلوا سبب تسمية
المصدر مصدرا صدور الاشياء
التسعة عنه ولو لم يكن المصدر
أصلا عندهم لما جعلوا
سبب التسمية ذلك هذا
وكل ما ذكره المصنف من
الاستدلالات كلام
ظاهرى والتحقيق ما ذكره
الفاضل الرضى حيث قال

قال البصريون كل فرع يصاغ عن أصل ينبغى أن يكون فيه ما فى الاصل وزيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الصادقة
الساج والخاتم من الفضة وهذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل من نحو
قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه آخر وضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر
وبوزنه على الزمان * ولما ذكر ان المصدر أصل فى الاشتقاق عند البصريين وجب عليه أمران بيان ماهية الاشتقاق والاستدلال على
اصالة المصدر فيه والاصل أن يقدم التعريف على الاستدلال لكنه قدم الاستدلال لئلا يقع الفصل بين الدعوى ودليلها مع ان معنى الاشتقاق
معلوم بوجه ما * ثم لما فرغ من الاستدلال بادر الى بيان ماهية الاشتقاق قبل ذكر متمسكات الكوفيين ليتضح المقصود ولكنه قدم تعريف مطلق
الاشتقاق على تعريف الاشتقاق المتنازع فيه لفائدة تذكرها ان شاء الله تعالى (الاشتقاق هو أن تجد

بين اللفظين) اى المتغايرين وذلك التغاير قد يكون بزيادة حرف كزيادة الالف فى مثل الضارب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بزيادة الحركة كزيادة فتحة الراء فى ضرب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بنقص حرف كنقص الواو من قل فانه مشتق من القول كذا قيل (تناسبا فى اللفظ) وهو يتناول التناسب فى نفس حروف اللفظ نحو ضرب وضارب والتناسب فى مخرج حروف اللفظ نحو نعق ونهق (والمعنى) فان قلت هذا التعريف غير مستقيم لان الاشتقاق وصف اللفظ والوجدان المذكور وصف الطالب فلا يكون أحدهما هو الآخر قلت معنى كلامه الاشتقاق التناسب الموجود بين اللفظين فى اللفظ والمعنى لكنه تسامح فقدم الوجدان عليه تنبيها على ان ذلك التناسب من الموجودات فى نفس الامر لا من الاعتبارات المحضة ونظيره ما قيل فى تعريف الوحدة انها تعقل (٩) عدم الانقسام تنبيها على انها من المعانى

المصادفة (بين اللفظين) مفعول ثان لتجد ومفعوله الاول قوله (تناسبا) وهو أعم من الموافقة (فى اللفظ) أى فى تركيب حروفه الاصول فان حروف الزيادة كما فى الاستعجال والاستباق لا عبرة بها احترز به عن نحو قعد وجلس (والمعنى) احترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلاثة وقدم التناسب فى اللفظ لان الاخذ المعتبر فى الاشتقاق باعتبار العمل الذى هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق فى اللفظ وللتنبيه على ذلك المقصود اهتم بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه على أقسامه انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوى مع انه معتبر فيها على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب فى المعنى كالميدانى نظر الى ان هذا الاخذ انما هو المعنى فلكل وجهة الا أن نظر المصنف أنسب للنص والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة جعل الوجدان عليه فكأنه قيل العلم بالاشتقاق هو أن تجد بين اللفظين تناسبا فى التركيب والمعنى فتعرف ارتداد أحدهما الى الآخر وأخذه منه فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب فى اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضى ذلك فيخرج نحو القتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير بينهما فى المعنى ويخرج أيضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير بينهما فى اللفظ ويخرج أيضا ذئب وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى اللفظ ويدخل فيه ضرب ٧ وضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين وبين الاوسطين وبين الاخيرين مناسبة كما سنذكره ان شاء الله تعالى وانما قلنا فى المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة عليها وان كان أصلها السكون لانها لم تستعمل على الاصل فى غيرها حال الوقف والثانية عارضة لاعتدادها لانتفائها عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا فى غير حال الوقف أيضا وبهذا سقط ما قيل ان عنيت بالحركة الحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة فى الاسمى ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة ونظير الاشتقاق ليس فى حركة معينة بل فى مطلق الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم * ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع فى تقسيمه فقال (وهو) أى الاشتقاق المعرف (على ثلاثة أنواع) أحدها اشتقاق (صغير وهو) علم (ان يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب) أى توافق (فى الحروف والترتيب) أى ترتيب تلك الحروف وفى المعنى أيضا (نحو) اشتقاق (ضرب) ماضيا (من الضرب) مصدر

العقلية لا من الامور العينية فالتناسب بين اللفظين جنس شامل للتناسب فى اللفظ والمعنى معا والتناسب فى اللفظ فقط والتناسب فى المعنى فقط وقوله فى اللفظ والمعنى فصل يخرج التناسب فى اللفظ فقط كما فى ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب فان فعل أحدهما لا يكون مشتقا من الآخر والتناسب فى المعنى فقط كما فى القعود والجلوس فان فعل أحدهما لا يكون مشتقا من الآخر (وهو) أى الاشتقاق المطلق المعرف (ثلاثة أنواع) عند أصحاب هذا الفن اما بالاستقراء أو بالحصر العقلى لانه اما بالتقديم والتأخير واما بالتبديل واما بغيرهما الثالث (اشتقاق صغير وهو أن يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب فى الحروف والترتيب) أى فى ترتيب تلك الحروف فان

قلت المطلق انما يحصل نوعا بانضمام قيد زائد وههنا ليس كذلك لان معنى مطلق الاشتقاق كما حققته تناسب اللفظين فى اللفظ والمعنى جميعا ومعنى هذا النوع منه على ما ذكرته تناسب اللفظين فى اللفظ فقط لان التناسب فى الحروف والترتيب تناسب لفظى فلا يكون تحصيل النوع بانضمام قيد بل بانتقاص قيد وهو فى المعنى وهو غير جائز بالاتفاق قلت قيد فى المعنى محذوف مقدر فى هذا التعريف وفى تعريفى النوعين الاخيرين أيضا بناء على فهم المبتدى مع انه لا يتعلق به غرض تحصيل نوع فان قلت فعلى هذا لم يبق بين المطلق وبين النوع منه فرق وهو غير جائز أيضا قلت معنى المطلق تناسب اللفظين مطلقا أعم من أن يكون التناسب فى الحروف والترتيب جميعا وأن يكون فى الحروف فقط أو أن يكون فى مخرج الحروف وكل من هذا التناسب الثلاثة تناسب خاص فافترقا ثم ان تحقق ذلك المطلق فى ضمن الخاص الاول صار نوعا من الاشتقاق المطلق يسمى صغيرا لكونه معلوما بادنى تأمل بسبب اشتراكهما فى الحروف وترتيبها (نحو) اشتقاق (ضرب من الضرب)

وان تحقق في ضمن الثاني صار نوعا آخر منه يسمى كبيرا لكونه معلوما بتأمل قوي لعدم اشتراكهما في الترتيب وان تحقق في الثالث صار نوعا
ثالثا منه يسمى أكبر لكونه معلوما بتأمل أقوى لعدم اشتراكهما في نفس الحروف * اعلم أنهم عرفوا الاشتقاق الصغير بانتزاع فرع
من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى (و) الاول وهو ما يكون بالتقديم والتأخير اشتقاق (كبير وهو أن يكون بينهما
تناسب في اللفظ والمعنى) حق العبارة أن يقول في الحروف (دون الترتيب) كما يعرفه الذوق السليم من سياق الكلام لكنه تسامح بناء على ظهور
المراد (نحو) اشتقاق (جبذ) بتقديم الباء (من الجذب) بتأخيره وفي تعريف هذا النوع وفي النوع الاخير أيضا ما في تعريف النوع المتقدم
من السؤال والجواب فتدبر * قيل الاكبر أن يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى وهو أعم من أن يكون اسمين أو فعلين أو أحدهما
اسما والآخر فعلا أو مجردين أو مزيدين أو أحدهما مجردا والآخر مزيدا وأن يزيد معنى المشتق أولا وان يترتب الحروف أولا (و) الثاني وهو
ما يكون بالتبديل اشتقاق (أكبر وهو أن يكون بينهما تناسب في المخرج) دون نفس حروف اللفظ (نحو) اشتقاق (نعق من النهق) بابدال
العين من الهاء (والمراد من الاشتقاق) المتنازع فيه بين الفريقين (المذكور) في قولنا وهو أصل في الاشتقاق (ههنا اشتقاق

(و) ثانيها اشتقاق (كبير وهو) علم (أن يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب) سواء كان مع
الموافقة في المعنى (نحو) اشتقاق (جبذ من الجذب) وهما متوافقان في المعنى أو مع المناسبة فيه بدون الموافقة
نحو ثلم من الثلب والاول الاختلال بالحائط والثاني الاختلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى (و) ثالثها
اشتقاق (أكبر وهو أن يكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى) فان التناسب في المخرج تناسب في الحروف
باعتبار المخرج (نحو) اشتقاق (نعق من النهق) والاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان
في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من الحلق واعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه
ان اعتبر الموافقة في الحروف مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تأمل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب
قلة العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تأمل كثير في العلم بالاشتقاق
بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر عدم تناسب الحروف فهو أكبر لاحتياجه الى تأمل أكثر في العلم بالاشتقاق
بسبب تبدل الحروف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى أقسامه وتعريف كل قسم منها شرع
يبين المراد منه في محل النزاع فقال (فالمراد بالاشتقاق المذكور ههنا) أي في قوله وهو أصل في الاشتقاق وفي
قوله والاشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر (هو اشتقاق صغير) لانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان
هو المراد لان النزاع انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول وتقرير
أدلتهم وما يتعلق به من بحث الاشتقاق شرع في بيان مذهب الفريق الثاني فقال (قال الكوفيون ينبغي أن
يكون الفعل أصلا) والمصدر فرعا له (لان اعلاله) أي اعلال الفعل (مدار) وسبب (لاعلال المصدر وجودا)
أي من جهة الوجود أي ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر (و) مدار (عدما) أي ان عدم اعلال
الفعل عدم اعلال المصدر والدوران ترتب الشيء على ما له صلوح العلية ويسمى الشيء الاول المترتب الدائر
والشيء الثاني المترتب عليه المدار (أما) كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر (وجودا ففي) مثل (يعد)
أصله يوعد (عدة) هي مصدر يعد أصله وعدة ولما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف حذف من وعدة

صغير) قيل واما غيره فيجوز أن يحصل كل منها أصلا بالاتفاق فان قلت فما الفائدة حينئذ في تعريف مطلق الاشتقاق ثم تقسيمه الى ثلاثة أنواع قلت الفائدة زيادة ايضاح المراد عند المبتدي وتمييزه فضل تمييز أو معرفة حقيقة النوع المراد بمعرفة جنسه وفصله ويمكن أن يقال المراد من الاشتقاق المطلق المذكور والمعرف اشتقاق صغير على معنى أن الغرض من تعريف الاشتقاق المطلق معرفة الاشتقاق الصغير على حذف المضاف في الموضعين لكن الاول أوفق * ولما فرغ من استدلالات

البصريين على أصالة المصدر وبيان ماهية الاشتقاق شرع في استدلالات الكوفيين على أصالة الفعل فيه بطريق المعارضة لكن ولـ
لما كان في أدلتهم ضعف لم يقل استدل بل قال (قال الكوفيون ينبغي) أي يجب (أن يكون الفعل أصلا) في الاشتقاق (لان اعلاله) وهو تغيير
حرف العلة للتخفيف وهو قد يكون بالقلب كما في قال وقد يكون بالحذف كما في قلت وقد يكون بالاسكان كما في يقول (مدار) أي سبب يثبت
الاثر بثبوته وينتفي بانتفائه وهو مصدر ميمي من دار يدور وأصله مدور بفتح الواو فأعل بالنقل والقلب (لاعلال المصدر وجودا وعدما) وما يكون
اعلاله مدار الاعلال شيء كذلك يكون أصلا له ينتج أن الفعل أصل أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فقد أثبتها المصنف بتمثيل مثالي مثال
ومثالي أجوف بقوله (أما وجودا ففي) مثل (يعد) أصله يوعد بوزن يضرب فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية (عدة) مصدر بوزن هبة
أصله وعدة فاعل بشرطين أحدهما أن يعل فعله والثاني أن يكون على وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين واذا كان اعلال فعله شرط الاعلال
كان مدارا له وكيفية اعلاله انه نقلت حركة الواو الى ما بعدها ثم حذفت ساكنة اتباعا للفعل واستثقالا للكسرة على الواو أو حذفت متحركة
وحرك ما بعدها بجنس حركتها ولزم تاء التأنيث كالعوض منها ولو انتفى أحد الشرطين لا يعل ولا تحذف الواو فلا تحذف من نحو الولدة لانه اسم فانتفى
الشرط الاول ولا من نحو الوعدة والوعد بفتح الواو فيهما لانتفاء الشرط الثاني

(و) مثل (قام) أصله قوم فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار قام (قياما) أصله قواما فقصد بقلب الواو تبعا للفعل لا لوجود موجبه
الاعلال لكن لما كان ما قبلها مكسورة قلبت ياء لا ألفا فكون المصدر تابعا للفعل في مطلق الاعلال (وأما عدما ففي) مثل (يوجل) مضارعا وبابه
يخاف يعني لم يعل الواو فيه لعدم موجب الاعلال اما بالحذف فلعدم وقوعها بين ياء وكسرة وأما بالقلب ألفا أو بنقل الحركة فلسكونها واما
بالقلب ياء فلعدم انكسار ما قبلها (وجلا) مصدر بوزن وعد لم يعل اتباعا للفعل كما يعل عدة لذلك (و) في مثل (قاوم) يعني لم يعل قاوم اما
لوجود مانع الاعلال لانه لو حذفت الواو اما ابتداء أو بعد قلبها ألفا التبس بقام واما لعدم موجبه لانه لا يمكن قلبها ياء لعدم انكسار ما قبلها
(قواما) مصدر لم يعل اتباعا لفعله وهو قاوم مع أن هذا اللفظ يعل اذا وقع مصدر القيام اتباعا له فيقال قياما كما مر (ومداريته) أي مدارية اعلال
الفعل وجودا وعدما لاعلال المصدر (تدل على اصالته) أي الفعل لكون المدار متبوعا وأنت تعلم ان الاصالة في الاعلال لا تدل على الاصالة في
الاشتقاق وأيضا ان قوله في يعد عدة ويوجل وجلا يدل على أن المضارع أصل والمصدر مشتق منه بالذات وقوله وفي قام قياما وقاوم قواما يدل
على أن الماضي أصل والمصدر مشتق منه بالذات فاضطربت مقالتهم وأيضا ان هذا الاستدلال من قبيل اثبات القاعدة بالامثلة وهو غير جائز
انما تثبت القاعدة به اذا كان بالاستقراء التام وههنا ممنوع وأيضا ان مثل عدة لا يكون اعلاله بمجرد اتباع الفعل بل بشرطين حتى لا يعل
الوعدة والوعد بفتح الواو فيهما مع ان فعلهما وهو يعد يعل كما حققته وأيضا ان رمى فعل يعل بقلب الياء ألفا ورميا مصدر لا يعل وان اعشوشب
فعل لا يعل واعشيشابا مصدر يعل بقلب الواو ياء فانتفت دلالة مداريته اعلال الفعل لاعلال (11) المصدر وجودا وعدما (وأيضا) ينبغي
أن يكون الفعل أصلا لانه
(يؤكد الفعل به) أي
بالمصدر (نحو ضربت
ضربا) فضربا يؤكد ضربت
تأكيدا اسميا لا صناعيا
لانه لم يعهد في العربية
ان المصدر تأكيد لفظي
أو معنوي وأيضا التأكيد
الصناعي من التوابع
وهي معرفة بانها الكلمات
التي لا يمسها الاعراب الا
على سبيل التبع لغيرها
واعراب المصدر ليس على
سبيل التبع للغير لانه من
المفاعيل واعرابها أصلي لا تبعي وأيضا الواقع في محل المعرب الجملة الفعلية لا الفعل المؤكد بالمصدر وحده وكل ذلك ظاهر ولما لم يكن ضربا في
ضربت ضربا من التواكيد الصناعية كان في تأكيد الفعل نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان فشبهوا بالتأكيد اللفظي الصناعي
توضيحا فقالوا (وهو بمنزلة ضربت ضربت) أي في مجرد كون الثاني تأكيدا للاول (والمؤكد) بفتح الكاف (أصل) لكون معناه مقصودا
بالذات في الكلام (دون المؤكد) بكسر الكاف لكون معناه مقصودا لاجل المؤكد فيكون الفعل أصلا هذا الذي قررنا ما أراده الكوفيون
لكن المصنف غفل عن مرادهم حيث قال في الجواب بل في الاعراب وتبعه الشراح فحملوا التأكيد على اللفظي فان يفيد بعضهم بعضا الا
غرورا (وأيضا يقال له مصدر لكونه مصدورا به عن الفعل) فيكون الفعل مصدرا والمصدر مفعولا فيكون الفعل أصلا (كما قالوا مشرب عذب)
أي ماء طيب لذيذ (ومركب فاره) أي جيد السير لا يتعب راكبه (أي مشروب) عذب (ومركوب) فاره وأيضا قالوا المصدر مفعل بمعنى المصدور
نحو قعدت مقعدا أي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل أي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل وجوابه المنع وأيضا استدلوا عليها بعمل الفعل في
المصدر نحو قعدت قعودا لان العامل قبل المعمول وهو مغالطة لان العامل قبل المعمول بمعنى أن الاصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل
على لفظ المعمول والنزاع في أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين أحد التقدمين من الآخر واذ قد علمت مذهبي الفريقين في الاصالة في
الاشتقاق فاعلم أن الحد التام للمصدر عند البصريين هو اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل وعند الكوفيين اسم الحدث الذي يشتق من
الفعل (قلنا في جوابهم) عن أدلتهم باسرها أما عن الاول فهو ان (اعلال المصدر) أي عند اعلال الفعل هذا القول الى قوله سال الميزاب
مقول قلنا فلا يتقابل الجهات (للمشاكلة) وهي الموافقة أي ليكون المصدر موافقا ومطردا لفعله في الحذف والاعلال (لا للمدارية) حتى تدل على

وان لم توجد فيها ثالث العلة تبعا له (و) مثل (قام قياما) أصلهما قوم قواما فلما أعل الاول أعل الثاني وان
انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاول (وأما) كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر (عدما ففي يوجل
وجلا وقاوم قواما) فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدران تبعا لهما (ومداريته) أي مدارية الفعل من جهة
الاعلال للمصدر لا شك في انها (تدل) على اصالته أي على اصالة الفعل للمصدر (وأيضا) أي كما أن الفعل
مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك (يؤكد الفعل به) أي بالمصدر (نحو ضربت ضربا) فان ضربا مصدر
مؤكد للفعل أعني ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له (وهو) أي هذا التركيب (بمنزلة ضربت ضربت)
بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تأكيدا لفظيا كما كان ضربت
الثاني مؤكدا له كذلك (والمؤكد) بفتح الكاف (أصل) لانه متبوع (دون المؤكد) بكسر الكاف لانه
تابع (وأيضا يقال له) أي للمصدر اسم هو (مصدر لكونه) أي المصدر (مصدورا به) ومخرجا (عن الفعل)
وله نظائر في كلامهم (كما قالوا) في الماء (مشرب عذب) أي لذيذ (و) في الفرس (مركب فاره) أي حاذق
في المشي لا يتعب راكبه (أي) مرادهم به (مشروب ومركوب قلنا) معاشر البصريين (في جوابهم)
أي في الجواب عن متمسك الكوفيين الاول الذي هو العمدة (اعلال المصدر) اذا أعل فعله انما هو
(للمشاكلة) أي الموافقة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى (لا للمدارية) ولهذا

الاصالة (كحذف الواو في تعد) بفتحتين من قوله في باقي صيغ المضارع التي لا يقع الواو فيها بين ياء وكسرة والقياس اى لئلا يختلف بناء المضارع بل يجري على وتيرة واحدة وان لم يوجد موجب الحذف (و) كحذف (الهمزة في يكرم) بفتحتين من تحت وباقي صيغ المضارع سوى اكرم وسائر متصرفاتها من الفاعل والمفعول وغيرهما وان لم يوجد فيها علة الحذف وهي اجتماع الهمزتين موافقة لاكرم اى ليطرد الباب اعلم أن حاصل هذا الجواب منع مداريه اعلال الفعل لاعلال المصدر وجودا وكانه قال انا لا نسلم ان اعلال الفعل للمداريه لم لا يجوز أن يكون للمشاكلة كحذف الواو في تعد فلا يتوجه أن يقال ان قوله اعلال المصدر للمشاكلة لا للمداريه دعوى بلا دليل ولما كان مدار الاستدلال على المداريه وجودا وعدما كفى منع الاول ولم يتعرض لمنع الشق الثاني وقد منعه أيضا الشارح (و) اما عن الثاني فهو ان (المؤكدة) بفتح الكاف (لا تدل على الاصالة في الاشتقاق) والكلام فيه (بل) تدل على الاصالة (في الاعراب كما في جاءني زيد زيد) يعني كما ان زيدا الاول مؤكد واصل في الاعراب بالنسبة الى زيد الثاني لا في الاشتقاق لانه من الجوامد كذلك الفعل في مثل ضربت ضربا أصل بالنسبة الى المصدر في الاعراب لا في الاشتقاق وأنت تعلم ان هذا الجواب انما يصح لو حمل التأكيد على اللفظي الصناعي وقد عرفت فساده بما قررنا سابقا من الادلة الدالة على أن مراد الكوفيين من التأكيد (١٢) هو المعنى لا الصناعي ولا يلزم من كون الفعل لا أول أصلا بالنسبة الى الثاني في الاعراب كونه كذلك في الاول وأيضا انا لا نجد في ضربت اعرابا أصليا تبعه اعراب ضربا هذا ونحن نستعين بالله ونقول باستعانة الله الجواب الصحيح أن يقال المؤكدية بالمعنى الذي أرادوه لا تدل على الاصالة في الاشتقاق بل في غرض المتكلم في نظم الكلام فهو أمر قد يتبدل عن تبدل الاغراض كما اذا قلت زيد قائم لا قاعد كان قائم مؤكدا وأصلا ولا قاعد مؤكدا وفرعا فاذا عكست وقلت زيد لا قاعد بل قائم صار الاصل فرعا والفرع أصلا وأمثال ذلك كثيرة والاصالة في الاشتقاق أمر لا يتبدل وكل ذلك ظاهر بصواب التأمل وأيضا لو قلنا في ضربت ضربا لا يؤكد الفعل بل المصدر الذي في ضمن الفعل قال الفاضل الرضي وهو يعني ضربا في ضربت ضربا في الحقيقة تأكيد للمصدر المضمون لكنهم سموها تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظاهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل اه واذا لم يكن الفعل مؤكدا بالمصدر في الحقيقة لم يكن له اصالة بالنسبة الى المصدر أصلا فضلا عن الاصالة في الاشتقاق (و) اما عن الثالث فهو ان (قولهم مشرب عذب ومركب فاره من باب جرى النهر وسال الميزاب) أى من باب المجاز الذي هو ذكر المحل وارادة الحال لا من قبيل ذكر المصدر وارادة المفعول كما ذكرتم يعني ان مشربا ومركبا اسما مكان يراد بهما ما حل في ذلك المكان فيراد من مشرب ماء حل فيه ومن مركب فرس حل فيه فمعنى مشرب عذب ماء عذب ومعنى مركب فاره فرس فاره كما ان النهر وضع لما حل فيه وهو الماء فيكون معنى جرى النهر جرى الماء فيه فحاصل الجواب انا لا نسلم ان مشربا ومركبا مصدران بمعنى مشروب ومركوب حتى يكون لفظ المصدر بمعنى المصدور وأيضا لم لا يجوز أن يكونا من قبيل ذكر المحل وارادة الحال كما في جرى النهر وسال الميزاب اعتبار كونهما اسمي مكان وأقول المشرب يكون مصدرا ميميا واسم مكان فكلا المعنيين سائغ لكن ما قاله الكوفيون شائع وأما المركب فهو لا يكون الا مصدرا بمعنى المفعول حتى كان كأنه اسم لما يركب فلا يكون من باب جرى النهر والاولى في الجواب أن يقال لا يلزم من كون المشرب والمركب بمعنى

قد يعلل كل منهما بدون اعلال الآخر وربما اعتوره شيء آخر وبالجملة لا تدل الاصالة في الاعلال على الاصالة في الاشتقاق (كحذف الواو في تعد) أصله توعد فانه للمشاكلة بعد (و) حذف (الهمزة في يكرم) فانه للمشاكلة أكرم فكما أن الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة في الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه وقال أيضا في الجواب عن متمسكهم الثاني لا نسلم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظاهر انه تأكيد المصدر المضمون وحده لا الاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل ولم يقع المصدر تأكيدا للفعل (و) الثاني سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر وقع تأكيدا للفعل فنقول (المؤكدية) بفتح الكاف لا تدل على الاصالة في الاشتقاق بل (تدل عليها) في الاعراب (كما في جاءني زيد زيد) فان الاول أصل الثاني في الاعراب مع انه ليس بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشيء من نفسه وكان منافي الاصالة في الاشتقاق ولا محذور في أن يكون الشيء متقدما على شيء في الاشتقاق واصلا له فيه ومتأخرا عنه في الاعلال وفرعا عليه فيه للمشاكلة كما أن الاسم أصل في الاعراب للفعل وفرع عليه في العمل كما يجيء ان شاء الله تعالى (و) قلنا في الجواب عن متمسكهم الثالث (قولهم مشرب عذب ومركب فاره) ليس حقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر أيضا حقيقة في معنى المصدور ومرادفا للفظ المصدور به بل يكون ذلك (من باب جرى النهر وسال الميزاب) فكان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوي بان أطلق

المشروب والمركوب كون لفظ المصدر بمعنى المصدور به مجرد كونه مرادا به وهو ظاهر بل لا يلزم كونه مستعملا في معنى المفعول في شيء من هذين
الاستعمالين لجواز أن يقال هو ما يسهل المشرب بمعنى الشرب مع ان الاسم ذلك في هذين الاستعمالين وأيضا يجوز أن يكونا من باب جرى النهر
ولما ذكر المصنف ان الصراف يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر وجب عليه أمران بيان اصالة المصدر في
الاشتقاق وبيان صيغ المصادر وأقسامها فلما فرغ من الاول شرع في الثاني فقال (١٣) (ومصدر الثلاثي) أي المجرد (كثير) أي
سماعي لاضبط له وأما مصدر
غير الثلاثي المجرد فله ضبط
وقياس سنبينه ان شاء الله
تعالى وقوله (وعند سيبويه
يرتقي) ذلك المصدر (الى
اثنين وثلاثين بابا) أي وزنا
مستثنى في المعنى من قوله
كثير فكأنه قال ومصدر
الثلاثي المجرد سماعي لاضبط
له ولا ترتقي أوزانه الى عدد
معين عند جميع الصرفيين
الا عند سيبويه فان ما ذكره
نوع من الضبط قيل ان
المصادر الثلاثية عند سيبويه
أربعة وثلاثون بابا المذكورة
وبغاية وكراهية لكن
تركهما المصنف لقلتهما
ووجه الضبط ان المصدر
عينه اما ساكن أو متحرك
والساكن اما أن لا يزاد
فيه شيء أو يزاد تاء التأنيث
أو ألف التأنيث أو الالف
والنون المشبهتان بهما
وعلى التقادير الاربعة اما
مفتوح الفاء أو مكسوره
أو مضمومه فالحاصل من
ضرب الاربعة في الثلاثة
الذي هو اثنا عشر مذكور
على الترتيب المذكور
(نحو قتل) من باب الاول
(وفسق) من باب الاول (وشغل) من باب الثالث (ورحمة) من باب الرابع (ونشدة) من باب الاول يقال نشد الضالة أي طلبها (وكدرة) من
باب الرابع الكدرة ضد الصفو (ودعوى) من باب الاول (وذكرى) من باب الاول وهو ضد النسيان (وبشرى) من باب الاول وهي البشارة
(وليان) من باب الثاني مصدر لوى يلوي أصله لويان قلبت الواو ياء وأدغم لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون يقال لوى الحبل أي فتله
(وحرمان) مصدر بمعنى منع (وغفران) وهما من باب الثاني وأردف ذلك بقوله (ونزوان) من باب الاول بفتحات مصدر نزا بمعنى وثب لان المصدر
المحرك العين زيد في آخره ألف ونون لم يجئ الا على هذا البناء فذكره ههنا للمناسبة مع بيانه هذا اذا كان العين ساكنا

اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال الذي هو الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب
أو من المجاز العقلي بان أريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي وأسند اليهما الجريان والسيلان مجازا للابستهما
لما هما له أعني الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز أيضا اما في المفرد بان يطلق اسم المحل
الذي هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس واما في النسبة بأن يراد بالمشرب والمركب
معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا للابستهما لما هما له أعني الماء والفرس وحاصل
الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان
المشرب والمركب حينئذ على معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر
قياسا عليهما محل الصدور وهو عليهم لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون اللفظ
مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر وازنا له مستعملا في مثل ذلك المعنى على
سبيل القطع بل غايته أن يحتمل استعماله فيه فبمجرد احتمال أن يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى
المصدور به مجازا مع قيام احتمال أن لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه الحقيقي الذي هو محل
الصدور ومع ان الحقيقة أصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين على ان تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به
بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن
أن يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب
والمصدر لازم فلا يمكن أن يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على
الصادر ولذلك تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل بمعنى المصدر أي الصدور نحو
قعدت مقعدا حسنا أي قعودا والمصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل أي صادر عن الفاعل كالعدل بمعنى
العادل واستدلوا أيضا بعمل الفعل في المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله
بمعنى ان الاصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في أن وضعه غير مقدم على
وضع الفعل فاين أحد التقدمين من الآخر وأيضا ينتقض نحو ضربت زيدا ويزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيهما
على ان وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين اصالة المصدر وزيف أدلة المخالف حرع في ذكر الاوزان على
تقديم الاصل فقال (ومصدر الثلاثي كثير) مختلف فيه (وعند سيبويه) أي ما ذكره سيبويه منه
(يرتقي الى اثنين وثلاثين بابا) أي بناء وضبطه أن تقول عينه اما ساكن أو متحرك فان كان ساكنا فاما أن
يكون بزيادة شيء أو لم يكن فان لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه اما مفتوح أو مكسور أو مضموم (نحو قتل وفسق
وشغل) وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء أو ألف أو ألف ونون وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح
أو مكسور أو مضموم فالحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة وهي نحو (رحمة ونشدة وكدرة ودعوى
وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران و) أردف ذلك بقوله (نزوان) لان المصدر المحرك العين
مزيدا في آخره ألف ونون لم يجئ الا على هذا البناء فذكره ههنا للمناسبة مع لبان في فتح الفاء وزيادة الالف
والنون هذا اذا كان العين ساكنا وان كان متحركا فاما أن يكون بزيادة شيء أولا فان كان الثاني فالفاء اما

(د) اما الاول [illegible] فاما مفتوح ولا يزاد فيه شيء [illegible] واما مفتوح الفاء نحو (طلب) من باب الاول (د) اما مكسور نحو (صغر) من باب الخامس (د) اما مضموم نحو (هدى) من باب الثاني (د) اما مكسور ولا يزاد فيه شيء [illegible] غير مفتوح الفاء نحو (خنق) من باب الاول [illegible] والمصنف قدمه على صغر وهدى [illegible] اذا كان [illegible] (د) اما اذا [illegible] (١١) اما مفتوح ويزاد فيه [illegible] مفتوح الفاء نحو (غلبة) من باب الثاني

مفتوح او مكسور او مضموم [illegible] اما مفتوح (د) فذلك نحو (طلب) ومكسور (د) فذلك نحو (خنق) [illegible] مضموم العين [illegible] بالاستقراء (د) ان كان مكسورا [illegible] مفتوح العين [illegible] الكراهة توالي الكسرتين او لكراهة الانتقال من الكسرة الى الضمة نحو (مرد) ان كان مضموما [illegible] مفتوح العين [illegible] لكراهة توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو (هدى) [illegible] [illegible] الاول [illegible] اما مفتوح او مكسور او مضموم [illegible] بالاستقراء (د) [illegible] اما مفتوح نحو (غلبة) او مكسور (د) فذلك نحو (سرقة) [illegible] مضموم العين بالاستقراء [illegible] بالاستقراء [illegible] الالف او الواو او الياء [illegible] الالف [illegible] [illegible] (د) فذلك نحو (ذهاب) او مكسور (د) فذلك نحو (صراف) او مضموم (د) فذلك نحو (سؤال) وان كان [illegible] التاء [illegible] مفتوح (د) فذلك نحو (زهادة) او مكسور (د) فذلك نحو (دراية) او مضموم [illegible] وان كانت التاء والياء [illegible] مفتوح [illegible] بالاستقراء [illegible] الالف وان كانت الواو [illegible] المضموم (د) فذلك نحو (دخول) او مفتوح (د) فذلك نحو (قبول) [illegible] مفتوح الفاء [illegible] مكسور [illegible] الانتقال من الكسرة الى الضمة [illegible] [illegible] المفتوح [illegible] (د) فذلك نحو (وجيف) واما [illegible] نحو (صهوبة) [illegible] [illegible] [illegible] وتقدم (د) ان كان [illegible] بحكم الاستقراء [illegible] [illegible] مفتوح او مكسور نحو (مدخل ومرجع) [illegible] [illegible] [illegible] بحكم الاستقراء (د) [illegible] مفتوح [illegible] (سعاية) او مكسور (د) فذلك نحو (عدة) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] به (وجيف) المصدر (على [illegible] الفاعل والمفعول) [illegible] على وزن اسم الفاعل [illegible] على وزن اسم المفعول [illegible] [illegible] [illegible]

(د) اما مكسور ويزاد فيه التاء ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو (سرقة) من باب الثاني (د) اما مفتوح ويزاد فيه الالف [illegible] اما مفتوح الفاء نحو (ذهاب) من باب الثالث (د) اما مكسور نحو (صراف) من باب الثاني (د) اما مضموم نحو (سؤال) من باب الثالث (د) اما مفتوح ويزاد فيه الالف والتاء [illegible] اما مفتوح الفاء نحو (زهادة) من باب الرابع [illegible] ضد الرغبة (د) اما مكسور نحو (دراية) من باب الثاني [illegible] (د) اما مضموم ويزاد فيه الواو [illegible] المضموم الفاء نحو (دخول) من باب الاول (د) اما مفتوح الفاء نحو (قبول) من باب الرابع [illegible] مكسور (د) اما المكسور [illegible] غير مفتوح الفاء نحو (وجيف) من باب الثاني [illegible] (د) اما مضموم ويزاد فيه الواو والتاء ولم يجئ منه غير مضموم الفاء نحو (صهوبة)

من باب الخامس [illegible] (د) اما مفتوح [illegible] الميم [illegible] مفتوح الميم نحو (مدخل) من باب الاول (د) اما مكسور ويزاد فيه الميم [illegible] مفتوح الميم نحو (مرجع) من باب [illegible] (د) [illegible] مكسور ويزاد فيه الميم والتاء ولم يجئ منه غير مفتوح الميم نحو (سعاية) من باب الثالث [illegible] [illegible] (د) اما مكسور ويزاد فيه الميم والتاء [illegible] مفتوح الميم نحو (عدة) من باب الرابع [illegible] المصدر) من الثلاثي المجرد (على وزن اسم الفاعل و) على وزن اسم (المفعول) [illegible]

فقائما مصدر بمعنى قيام وان كان وزنه وزن اسم الفاعل لانه فاعل حقيقة ويراد به معنى المصدر كما يذكر المصدر وير ... رجل عدل
أي عادل (ونحو قوله تعالى بأيكم المفتون) فالمفتون مصدر بمعنى الفتنة على تقدير عدم زيادة الباء وان كان وزنه وزن المفعول لانه مفعول
حقيقة ويراد به معنى المصدر كما يذكر ويراد به المفعول نحو قوله تعالى هذا خلق الله أي مخلوقه هذا عند غير سيبويه وأما هو فلم يجوز مجيء المصدر
بوزن المفعول قال في مختار الصحاح المفتون الفتنة وهو مصدر كالمعقول والمخلوق وقال المعقول مصدر عقل وقال سيبويه هو صفة وقال ان المصدر
لا يأتي على وزن مفعول البتة اهـ ومنهم من ظن وبعض الظن اثم ان معنى قوله ويجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول ان الفاعل
والمفعول يذكران ويراد بهما المصدر كما يذكر ويراد به الفاعل والمفعول كما في رجل عدل أي عادل وهذا خلق الله أي مخلوقه وأنت خبير
بان هذا المعنى لا يفهم من عبارة الكتاب وانه لا يناسب المقام مع ان المثال المذكور خلاف ما ثبت في اللغة على ظنهم ويثبت الله الذين آمنوا
بالقول الثابت (ويجيء) المصدر (للمبالغة) في الفعل والكثرة فيه على وزن التفعال بفتح الاول (١٥) وسكون الثاني (نحو التهذار) مبالغة
الهذر وهو الهذيان
(والتلعاب) أي اللعب
الكثير وكذا الترداد
والتجوال بمعنى الرد
والجولان وكذا التعداد
والتذكار والتكرار وأما
التبيان والتلقاء بكسر التاء
فهما شاذان من هذا
الوزن كما صرحوا به (و) على
وزن فعيلى بكسرتين وتشديد
العين (نحو الحثيثى)
بكسرتين اي الحث الكثير
من الجانبين (والدليلى)
مبالغة الدليل وكذا الرميا
تقول كان بينهم رميا اى
الترامي الكثير من الجانبين
(والخليفا) قال عمر رضي
الله تعالى عنه زمن خلافته
لو لا الخليفا لاذنت اى لولا
كثرة الاشتغال بامر الخلافة
والذهول بسببها عن تفقد
أوقات الاذان لاذنت قيل سئل الزمخشري اهو قياسي أم سماعي فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسيا قال سيبويه أوزان
المبالغة لا تجيء الا من ثلاثي وأما جمهور الصرفيين فقد جوزوا ذلك مطلقا قيل ان ذكر المصدر للمبالغة استطراد لان المراد بيان مصدر يشتق
منه فعل مشتمل على معناه وزيادة كما يدل عليه السباق والسياق وهو ليس كذلك لانه ليس في فعله دلالة على هذا التكثير والمبالغة فافهم (ومصدر
غير الثلاثي) المجرد (يجيء على سنن) أي طريق (واحد) يعني يجيء قياسا فلكل باب قياس على حدة فتقول مثلا كل ما كان ماضيه على فعلل
فمصدره على فعللة وكل ما كان ماضيه على أفعل فافعال وكل ما كان ماضيه على فعل فتفعيل وكل ما كان ماضيه على فاعل فمفاعلة وفعال وكل ما كان
ماضيه افتعل فافتعال وكل ما كان ماضيه انفعل فانفعال وكل ما كان ماضيه تفعل فتفعل وكل ما كان ماضيه تفاعل فتفاعل وكل ما كان ماضيه
استفعل فاستفعال وكل ما كان ماضيه افعوعل فافعيعال وكل ما كان ماضيه افعول فافعوال وكل ما كان ماضيه افعنلل فافعنلال وكل ما كان
ماضيه افعنلى فافعنلاء وكل ما كان ماضيه تفعلل فتفعلل وكل ما كان ماضيه افعلل فافعلال وفيه قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد لكن لا يليق
بيانه بهذا المختصر (الا في كلم) فانه لا يجيء مصدره قياسا وهو تكليما بل يجيء (كلاما) بكسر الكاف وتشديد اللام (و) كذا (في قاتل قتالا وقيتالا)

معافاة وعقب فلان مكان أبيه عاقبة أي عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية أي بقاء وقوله تعالى ليس
لوقعتها كاذبة أي كذب والدالة أي الدلال بمعنى الغنج (و) الثاني (نحو قوله تعالى بأيكم المفتون) أي الفتنة
اذا كان الباء غير زائد وأما اذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره أو الى معسوره
أي الى يسره والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه
المكروهة والمصدوقة والمحلوف أي الكراهة والصدق والحلف واعلم ان استعمال وزني اسم الفاعل والمفعول
في معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجيء على وزن الخ والا فالواجب أن يقول
ويستعمل في معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل
والمفعول في نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقصر على السماع بل
يجوز استعمال كل مصدر في معنى اسم الفاعل واسم المفعول اذا قصد فائدة المجاز (ويجيء) المصدر أيضا
(للمبالغة) في الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثي المجرد وعند الزمخشري قياسا مطردا
في الثلاثي وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسا ولذلك ذكر في
الامثلة الرميا وقال هي الرمي الكثير وهو على ضربين أحدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء (نحو
التهذار) بمعنى الهذر الكثير (والتلعاب) بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة
للرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وبتشديده وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى
الحث الكثير (والدليلى) بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة النميمة * ولما فرغ
من المصدر الثلاثي شرع في مصدر غير الثلاثي فقال (ومصدر) كل واحد من أبواب (غير الثلاثي) رباعيا
مجردا كان أو مزيدا فيه أو ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا أو غير ميمي (يجيء على سنن) أي طريق
(واحد) على حدة ولم يبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على أسامها في غير الرباعي المجرد وأماقيه فطردا
للباب (الا في كلم) يجيء المصدر (كلاما) على وزن فعالا بكسر الفاء وتشديد العين على لغة
أهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء وفي التنزيل
وكذبوا بآياتنا كذابا (و) الا (في قاتل) يجيء (قتالا) بكسر القاف وتخفيف العين (وقيتالا) بالياء على

والقياس المشهور والمقاتلة والقتوم ومن عبارة الرضي انهم انما قالوا انها صحيحة قال وأما الحال في مصدرها فعل كقتال فهو يخالف القياس اذ أصله قيتالا (و) كذا (في تحمل تحمالا) بكسرتين وتشديد الميم والقياس تحملا (و) كذا (في زلزل زلزالا) بفتح الاول والقياس بكسره الا انهم جوزوا الفتح لثقل المضاعف ولما بين ان المصدر أصل في الاشتقاق وأن المصدر قسمان سماعي وقياسي وبين السماعي والقياسي منه شرع في المقصود فقال (الافعال التي تشتق من المصدر) كما هو المذهب (خمسة وثلاثون بابا) باتفاق منهم بالاستقراء (ستة منها الثلاثي المجرد) والمراد من الثلاثي المجرد ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف أصول ووجه تقديمه على ما عداه ظاهر ووجه الضبط فيه انهم فتحوا أول الماضي للخفة ولامتناع الابتداء بالساكن ولا يشكل بالمجهول ولا بفعل مكسور الاول كشهد لعروض الضم والكسر فيهما ولان الضم في المجهول للفرق واعتبروا في العين ثلاث حركات اذ لو كان ساكنا لزم التقاء الساكنين (١٦) عند اتصال الضمير المرفوع مثل ضربت ولم يعتبروا حركة اللام لكونه محل التغيير فكانت الماضي ثلاثة أبنية والتزموا سكون الفاء في المضارع فرارا عن توالي الحركات الاربع كما سيأتي في فصله واعتبروا في عينه أيضا ثلاث حركات لانه لو كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين عند دخول الجوازم عليه مثل لم يضرب فضربوا الثلاثة في الثلاثة فحصل تسعة ثلاثة منها بفتح الاول مع الحركات الثلاث في الثاني وثلاثة بكسر الاول مع الحركات الثلاث في الثاني لكن لم يعتبروا الكسر مع الضم لان الكسر مع الضم ثقيل فبقي اثنان وثلاثة بضم الاول مع الحركات الثلاث في الثاني لكنهم لم يعتبروا الضم مع الكسر وكذا مع الفتح لان الضم معهما ثقيل فبقي واحد وهو الضم مع الضم فبقي من التسعة الستة فان قلت الكسر مع الكسر وكذا الضم مع الضم ثقيل أيضا قلت لما كان الكسر مع الكسر من جنس واحد وكذا الضم مع الضم لم يكن ثقيلا اذ الثقل في اختلافهما فتدبر (نحو ضرب يضرب) على وزن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وهو الباب الثاني لكن قدمه في الذكر لزيادة الاختلاف بين الفتح والكسر لان الاول علوي والثاني سفلي والضم متوسط وانما استحق التقديم بزيادة اختلاف حركتها لانه ادل على زيادة الاختلاف معناهما بصريح في كونه من الدعائم (وقتل يقتل) على وزن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وهو الباب الاول (وعلم يعلم) على وزن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر وهو الباب الرابع (و) لكن قدمه على (فتح يفتح) على وزن فعل يفعل بفتح العين فيهما وهو الباب الثالث لشذوذه في الدعائم (وكرم يكرم) على وزن فعل يفعل بضم العين فيهما وهو الباب الخامس (وحسب يحسب) على وزن فعل يفعل بكسر العين فيهما وهو الباب السادس (وسمي الثلاثة الاول) وهو الباب الثاني والاول والرابع (دعائم الابواب) أي أصولها وهي جمع دعامة بالكسر وهي عمود البيت (لاختلاف حركتي عين الماضي والمستقبل) فان قلت

لعله من قال في كلام كذا مأتانه أيضا قياس لغتهم قال سيبويه في قتال كأنهم حذفوا الياء التي جاء به أوائل في قيتال واذا لانه قيل ان ذا الاصل قيتالا من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا أن الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها او عكس السكاكي حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء (و) الا بعيد (في تحمل تحمالا) بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فمن قال كذا مأتانه قياس لغتهم أيضا لانه كسر الاول وزيد قبل الآخر ألف (و) الا (في زلزل) بجيء (زلزالا) بفتح الاول فانه يجوز في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الاول وكسره قياسا مطردا والنقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا أن الكسر أفصح لانه أصل * ولما فرغ من بيان ابنية الاصل الذي هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو الفعل فقال (الافعال التي تشتق) على صيغة المبني للمفعول أي تؤخذ (من المصدر) وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسها أو بزيادة حرف الجر واعلم انه يقال على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق فكأنه لا خلاف فيه كما ذكرنا واعلم ان قيد نائبة قولنا تستعمل احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة المبني للمفعول فيهما الا ان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها وابنيتها مما لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا المعلم بفاعلها في غالب العادة انه هو الله تعالى تركه المصنف وأيضا لما كان المبني للمفعول فرع المبني للفاعل لان الاول معلول للثاني معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال (خمسة وثلاثون بابا ستة منها) كائنة (الثلاثي المجرد) والا لهم سبعة قدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبيعي ووجه ضبطها ان الماضيه ثلاثة ابنية أحدها فعل يفعل لان أوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالسكون واستثقال الضمة والكسرة عليه والثاني منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قيل ولالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو من دوران حركاته لا تزيد على ثلاثة فان كانت فتحة فلا يخلو من أن يكسر عين مضارعه أو يضم أو يفتح وان كانت كسرة فاما أن يفتح عين مضارعه أو يكسر وان كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون الا ضما وما فالحصر بحسب الوقوع في ستة وهي (نحو ضرب يضرب) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر (وقتل يقتل) بفتح العين في الماضي وضمه في المضارع (وعلم يعلم) بكسر العين في الماضي وفتحه في المستقبل (وفتح يفتح) بفتحه فيهما (وكرم يكرم) بضمه فيهما (وحسب يحسب) بكسره فيهما (وتسمى الثلاثة الاول دعائم الابواب) جمع دعامة وهي عمود البيت أي أصولها (لاختلاف حركتي عين الماضي والمستقبل) فكان معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل كذلك ينبغي أن يكون لفظهما مخالفا

اشترط اختلاف حركة الماضي وحركة المضارع في دعائم الابواب قلت لان معنى الماضي لما كان مخالفا لمعنى المستقبل اقتضى ذلك أن يكون لفظ الماضي مخالفا للفظ المستقبل ليطابق اللفظ المعنى على ما هو الاصل في كلامهم (وكثرتهن) أي في الاستعمال فبهذين الشرطين معا يدخل الباب في الدعائم لا بواحد منهما (وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم) وكذا سائر ما يجيء من الباب الثالث (لانعدام اختلاف الحركات في الماضي والمستقبل وانعدام) كثرة الاستعمال لانعدام (مجيئه بغير حروف الحلق) اما في عينه أو في لامه فيصير مقيدا والمقيد أقل وجودا من المطلق فانتفى الشرطان معا وعدم دخوله في الدعائم وان كان معلوما بالالتزام عما قبلها من الشرطين لكنه صرح به تقريرا وتوضيحا وليترتب عليه قوله وامار كن يركن الخ وحروف الحلق الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء وانما فتحوا عين المضارع اذا كان عينه أو لامه حرفا من هذه الحروف لانها ثقيلة فاعطوها أو ما قبلها الفتحة للخفة لامتناع السكون في عين المضارع (١٧) كاسروا انما قلنا اذا كان عينه أو لامه لانه اذا وقع حرف منها فاء نحو أمر يأمر لم يلزم الفتح في مضارعه لسكون حرف الحلق فيه والساكن لا يجب فتح ما بعده لضعفه بالسكون ولا يشكل بدخل يدخل لان المراد ان شرط الفتح أن يوجد في العين واللام حرف منها لا ان كل ما فيه حرف يكون مفتوحا فان قلت ان الالف من حروف الحلق أيضا باتفاق منهم فلم لم يعدوه ههنا قلت الالف لا يخلو اما أن يقع عينا أو لاما وأياما كان لا يمكن فتح العين لاجله أما ان وقع عينا فللزوم سكونه وأما ان وقع لاما فلانه اما واو أو ياء في الاصل اذ الالف الاصلي لا يقع في لام الفعل بالاستقراء واذا كان واوا أو ياء فقلبهما ألفا يتوقف على فتح ما قبلها وهو العين فثبت أن فتح العين وجود قبل وجود الالف فلم يكن الفتح لاجل الالف والا يلزم الدور وهو المطلوب ثم ان هذا الفتح في العين لما وجد من غير شرطه وهو وجود حرف الحلق كان شاذا ولهذا حكموا بان أبى يأبى شاذ كذا حققوه ولما توجه أن يقال ان عدم مجيء الباب الثالث بغير حروف الحلق مشكل بركن يركن وأبى يأبى لانهما من هذا الباب وليس فيهما حرف الحلق أجاب عنهما بقوله (وامار كن يركن وأبى يأبى فمن اللغات المتداخلة والشواذ) يعني ان المثال الاول من المتداخل والمثال الثاني من الشواذ ففي الكلام لف ونشر مرتب وقد عرفت آنفا معنى كونه شاذا ومعنى تداخل اللغتين فيه ان ركن يركن أي مال جيل كنصر ينصر لغة وركن يركن كعلم يعلم فيه لغة أيضا فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني والمراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس وما قيل من ان أبى بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه حرف حلق فحمل عليه فضعيف لان وجود حرف الحلق في لفظ معنى الكلمة لا يوجب ثقل تلك الكلمة على اللسان حتى يضطر الى أن يحمل على فرعه ويفتح لاجله ما بعده ولما توجه الاشكال المذكور أيضا بالامثلة التي ذكرها أجاب بقوله (وأما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى

للفظه ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف فلا شك ان ما وقع فيه المخالفة أصل بالنسبة الى غيره (وكثرتهن) أي ولكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلاثة الاخر واما تقديم بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف في الاول أكثر لان مخالفة الفتح للكسر أكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما يشهد به الوجدان وأما تقديم الثاني على الثالث فالفتح عين ماضيه ومن قدم الثاني على الاول نظرا الى ان الضم علوي وانه أقوى أو قصد التدريج في النزول من العلوي الى السفلي الذي هو الاصل بخفته فهو أحق بالتقديم وأما تقديم بعض الاخر على بعضها فالفتح عين الاول في الماضي والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة الى الثاني وأما تقديم الثاني فالنظر الى أن الضم فوق وقوي والى ان استعماله أكثر بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع الثلاثي يتحرك حرف واحد بالاثقل بعد الثقيل ولم يجئ من مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسورا العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر لا لضرورة ولما كان سبب دخول الابواب الثلاثة الاول في الدعائم أمرين اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء أحدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها أشار الى أن عدم دخول الثلاثة الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء أحدهما فقط اذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم أن عدم الدخول فيها في نفس الامر لانتفاء أحدهما فقط أو لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في أولها وقال (وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه) أي مجيء باب فتح يفتح (بغير حروف الحلق) عينا أو لاما والتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتحة العين ثقالة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في الترديد ولم يقولوا والفاء لزوال ثقل الفاء بسكونه في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع وانما لم يجئ بغير حروف الحلق لعدم كثرة الاستعمال أيضا (وأمار كن يركن وأبى يأبى) بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حروف الحلق هذا لف وقوله (فمن اللغات المتداخلة والشواذ) نشره على ترتيبه يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فاخذ الماضي من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشري ركن يركن من الشواذ وأبى يأبى من الشواذ الثابتة عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا الا في هذه الصورة فلا نقض (وأما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى) بفتح عين

فلان طيئ) يعني ان بقي يبقى وفني يفنى من باب علم لعدم فعين ماضيهما مكسورة وقلى يقلي من باب ضرب فعين مضارعه مكسورة لسكن
قبيلة طيئ (وقد فروا من الكسرة) أي من كسرة عين الماضي في الاول والثاني ومن كسرة عين المضارع في الثالث (الى الفتحة) طلبا للخفة
وكذا فروا من كل كسرة قبل ياء متحركة فتحة بناء الى الفتحة ثم قلبوا الياء ألفا فقالوا في بني على صيغة المجهول بنى قال في مختار الصحاح بقي الشيء
بالكسر بقاء وكذا بقي الرجل زمانا طويلا أي عاش وطيئ يقول بقي وبقت مكان بقي وبقيت وكذا اخواتها من المعتل وقال فني الشيء بالكسر
فناء وقال قلي البغض تقول قلاه يقليه وقلاه بالفتح والمد ويقلاه لغة طيئ اه اذا عرفت ما تلوناه عليك فاعلم ان بعض الشارحين قال وان
بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلي بكسر العين في المضارع في الكل أما طيئ فروا الخ وبعضهم قالوا بكسر العين في الماضي في الكل أما طيئ فروا الخ
وكل ذلك غلط نشأ من عدم الاهتداء في علم اللغة الحديثة الذي هدانا الله اليه اعلم انه استصعب على بعض الشارحين ارتباط قوله قد فروا الخ بما
قبله من حيث المعنى والامر هين لانه استئناف لبيان لغة طيئ فيقع جوابا السؤال فكأن قائلا يقول ما سبب أداء طيئ بقا فقال قد فروا الخ (وكرم
كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانه لا يجيء الا من الطبائع) جمع طبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون
الصادر منها أثرا واحدا دائما على نهج واحد (١٨) (والنعوت) جمع نعت وهي الصفة أي لا يجيء فعل يفعل بضم العين فيهما الا من الافعال
الصادرة عن الطبائع من غير شعور واختيار الدالة على صفاتها اللازمة لها كالحسن فان المراد بالحسن الحسن الطبعي وهو كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي أن يكون لا ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين اللمس فلا يكثر استعماله لكونها مقيدة ولا يختلف حركاتها في الماضي والمضارع أيضا لان هذا البناء لما خالف بقية الابنية لكونه خلقة وطبيعة صادرة على نهج واحد من غير اختيار خولف في الحركة أيضا بان يكونا
مضمومين أبدا لعدم اختلاف معناه في نفسه كما جعلوا الضم علامة لبناء المجهول ولما كان وضع هذا البناء لمثل هذه أصلان
الافعال لا يقتضي متعلقا ومفعولا فيكون لازما أبدا فقوله لا يجيء الا من الطبائع دليل على انتفاء كثرة الاستعمال أصالة وعلى عدم اختلاف
الحركة شارة فافهم (وحسب يحسب لا يدخل) أيضا (في الدعائم) لقلته في الاستعمال ولعدم اختلاف حركتها (وقد جاء فعل يفعل) بضم
العين في الماضي وفتحها في الغابر يعني اذا كان العين مضموما في الماضي يجب أن يكون مضموما في المضارع أيضا قياسا لكن قد جاء (على لغة
من قال كدت تكاد) خلاف ذلك وهو ضم العين في الماضي وكسرها في الغابر لان أصل كدت كودت بضم الواو فنقلت ضمتها الى ما قبلها بعد
سلب حركته لتدل على أن الباء من مضموم العين وأصل تكاد تكود بفتح الواو فأعل بالنقل والقلب فأشار بقوله (وهي) أي هذه اللغة (شاذة)
أي خارجة عن القياس (كفضل) بالكسرة (يفضل) بالضم أي كما يكون هذا شاذا يعني ان كان العين مكسورا في الماضي وجب أن
يكون اما مفتوحا أو مكسورا في المضارع قياسا لكن جاء هذا بخلافه فيكون شاذا وبعض المحققين قالوا ان فضل يفضل من تداخل اللغتين وذلك
لان العرب تقول فضل بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فاذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم انه من التداخل
وبعض الشارحين حكموا بالمخالفة لقولين وأقول لا مخالفة بينهما لان تداخل اللغتين ليس بقياس اذ القياس عدم التداخل فيكون شاذا
لا محالة قال في مختار الصحاح الفضل والفضيلة ضد النقص والفضالة ما فضل من الشيء وفضل منه شيء من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما
فضل بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له اه فعلى هذا الاتوجه أن يقال ان الفضل من الافعال الطبيعية كالكرم لم يجز فيه غير الضم
في الماضي والمضارع لانه من الفضل لا من الفضل (ودمت تدوم) أي وكما يكون هذا شاذا لان أصله دومت تدوم بكسر الواو في الاول وضمها في

الماضي والمضارع في الكل من غير حرف الحلق (لغات) قبيلة (طيئ قد فروا) أي نافرين (من الكسرة
الى الفتحة) يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم أن
يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء ألفا للتخفيف (و) باب (كرم يكرم لا يدخل في الدعائم
لانعدام اختلاف الحركات و) انعدام (كثرة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبائع) أي الافعال الناشئة
أي الغريزية التي جبل أي خلق الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم (و) الا (من النعوت)
أي الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل
الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها بها أعني الضم رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها (و) باب
(حسب يحسب لا يدخل في الدعائم) لانعدام الاختلاف و(لقلته) في الاستعمال فيه اشارة الى أن قلة
استعمال هذا الباب لذاته لا لسبب من الاسباب ولا بشرط من الشروط (وقد جاء فعل يفعل) بضم العين في
الماضي وفتحها في الغابر (على لغة من قال كدت تكاد) أصلهما كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع
(وهي شاذة) والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم (كفضل يفضل) بكسر
العين في الماضي وضمها في المضارع (ودمت) بكسر الدال (تدوم) بضمها يعني كما ان فضل يفضل ودمت
تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ
وقال الزمخشري انهما من المتداخلة وكان المصنف لم ينظر بكدت تكود بالضمة فيهما وفضل يفضل
بالكسر في الماضي والفتح في الغابر ودمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكم
بشذوذها واعلم أن بعضهم قدم الى بابي المجرد على المنشعبات نظرا الى أن الثلاثي المجرد ذا الى بابي المجرد

الثانى فأعل الاول بنقل حركة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفها لالتقاء الساكنين والثانى بنقل حركة الواو الى ما قبلها (واثناعشر بابا) منها (لمنشعبة الثلاثى) أى لمزيد الثلاثى المجرد والمنشعبة الابنية المتفرعة من أصل بزيادة حرف أو أكثر ليس من جنس الحروف الاصلية أو بتكرير حرف منها ما أوجبه المعنى المقصود بالزيادة من التعدية والتكثير وغيرهما مثل أخرج وفرّح زيد فى الاول همزة التعدية وتكرر العين فى الثانى للتكثير وهو ثلاثة أقسام الاول ما زيد فيه حرف واحد وهو ثلاثة أبواب الاول باب الافعال (نحو أكرم اكراما) الهمزة زائدة وكسرت فى مصدره فرقا بينه وبين الجمع على أفعال نحو اعمال واعمال ولم ينعكس لثقل الجمع وبناؤه للتعدية غالبا نحو أجلسته وأكرمته وللصيرورة نحو أجرب الرجل أى صار ذا جرب وللوجدان نحو أبخلته وأحمدته أى وجدته بخيلا ومحمودا وللسلب والازالة نحو أشكيته أى أزلت عنه الشكاية وللتعريض نحو باع الجارية أى عرضها للبيع وللحينونة نحو أحصد الزرع أى حان وقت حصاده وقد يكون بمعنى فعل نحو أقلت البيع وقلته (و) الثانى باب التفعيل (نحو قطع تقطيعا) كررت العين الثانى وهو الزائد عند الجمهور والاول عند الخليل لان الساكن كالعدم فالتصرف فيه أولى وكلاهما سائغ عند سيبويه وهذا البناء للتكثير غالبا وهو اما فى الفعل نحو جولت وطوفت وفى الفاعل نحو موتت الابل وفى المفعول نحو غلقت الابواب وقطعت الثوب فان فقد ذلك لم يجز استعماله فلذلك كان موتت الشاة لشاة واحدة خطأ لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة اذ لا يمكن تكثير الواحد وليس ثمة مفعول ليكون التكثير له وعدم امكان تكثير الفعل ظاهر كذا قيل وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو جلدت البعير أى أزلت جلده (و) الثالث باب المفاعلة نحو (قاتل مقاتلة) الالف زائدة وهذا البناء للمشاركة بين أمرين فى أصل الفعل الذى هو مصدر فعله الثلاثى كالقتل فينسب (19) ذلك الفعل الى أحد الامرين متعلقا بالآخر

أصلان فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمصنف قدم منشعبة الثلاثى المجرد على الرباعى المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فقال (واثناعشر لمنشعبة الثلاثى) أى المتفرعة عليه ما بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف ولم يزد الزيادة على الثلاثة لئلا يلزم زيادة الزائد على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلاثة أحرف رعاية للترتيب الطبيعى فما زيد فيه حرف واحد فثلاثة أبواب وذلك (نحو أكرم) يكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة فى أوله وانما كسرت فى المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة (و) وهذا باب الافعال قدم لان الزيادة فى الاول نحو (قطع) تقطيعا بتضعيف العين قيل الزيادة هى الاولى لان الحكم بزيادة الساكن أولى وقيل الثانية لان الزيادة بالآخر أنسب وسيبويه أجاز الوجهين لتعارض الدليلين (و) هذا باب التفعيل قدم لان الزيادة فى الاصول (و) نحو (قاتل) مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة (و) ما زيد فيه حرفان فخمسة أبواب نحو (تفضل) تفضلا بزيادة التاء فى أوله وتضعيف العين وهذا باب التفعل قدمه لان احدى الزيادتين من جنس الاصول (وتضارب) تضاربا بزيادة التاء فى أوله والالف بين الفاء والعين

صريحا ويجىء عكس ذلك ضمنا وهو نسبته الى الامر الآخر متعلقا بالاول مثلا اذا قلت قاتل زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة القتل الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلقا بزيد وقد يجىء للتكثير نحو ضاعفت بمعنى ضعفت وبمعنى فعل أى لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر الى المسافر وعافاك الله بمعنى نسبة العفو الى الله (و) القسم الثانى ما زيد فيه حرفان وهو خمسة أبواب الاول باب التفعل (نحو تفضل تفضلا) أصله فضل فزيدت التاء فى أوله وكررت العين وبناؤه لمطاوعة فعل بالتشديد نحو كسرته فتكسر ولهذا يصير لازما اذ المطاوعة تقتضى اللزوم ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد كقولك باعدته فتباعد فقولك تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باعدته أى هذا الذى قام به تباعد وقد يتلفظ بالمطاوع وان لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الاناء وقد يجىء للتكلف ومعناه ان الفاعل تكلف ذلك الفعل ليحصل باستعماله كتشجع زيد اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها لتحصل وقد يجىء للعمل اى ليدل على ان أصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرع أى شرب جرعة بعد جرعة وقد يجىء للطلب نحو تكبر أى طلب أن يكون كبيرا وللاتخاذ أى يجعل الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدت التراب أى اتخذته وسادة وللتجنب أى ليدل على ان الفاعل جانب أصل الفعل نحو تأثم أى جانب الاثم (و) الثانى باب التفاعل (نحو تضارب تضاربا) أصله ضرب فزيد فى أوله تاء وبين العين والفاء ألف وبناؤه لمشاركة أمرين أو أكثر والفرق بين فاعل وتفاعل من حيث اللفظ ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره مع ان الغير مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبة الفعل الى أمرين مشتركين فى ذلك الفعل من غير قصد الى تعلقه بغيره ففى الاول يرفع بالفعل ما ينسب الفعل اليه صريحا وينصب المتعلق وفى الثانى يرفعان معا بطريق العطف مثل قاتل زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو ولهذا جاء الاول زائدا على الثانى بمفعول أبدا ومن حيث المعنى ان بادئ الفعل فى فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال ضارب زيد عمرا أم ضارب عمرو زيدا بطريق الانكار ولا يقال ذلك فى تضارب وقد يجىء لاظهار ما ليس فيه نحو تجاهل زيد فى كذا أى أظهر الجهل من نفسه وليس عليه فى الحقيقة بل هو عالم به وكذلك تمارض زيد ولمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وبمعنى فعل نحو توانيت أى ونيت من الونى وهو الضعف

(د) الثالث باب الانفعال نحو (انصرف) أصله صرف فزيد في أوله ألف ونون وبناؤه للمطاوعة نحو قطعته فانقطع ولهذا لا يتعدى ولا يكون إلا لازما والمطاوعة
إنفعل قابلا نحو أزعجته أي أبعدته فانزعج وهذا البناء مختص بالعلاج والتأثير يعني لا يبنى إلا من أفعال الجوارح المعلومة بالحس كالضرب
والكسر فلا يقال علمته فانعلم وقال في شرح المفصل عدمته فانعدم ليس بجيد وذلك أنهم لما حصروه بالمطاوعة خصوه بالعلاج حتى يكون معنى
المطاوعة جليا واضحا (د) الرابع باب الافتعال نحو (احتقر) احتقارا أي صغر أصله حقر فزيدت في أوله همزة وبين الفاء والعين تاء وبناؤه
للمطاوعة وقد عرفت معناها وقد يجيء للاتخاذ نحو واشتوى أي اتخذ الشواء لنفسه وقد يجيء بمعنى التفاعل نحو اجتوروا واختصموا بمعنى
تجاوروا وتخاصموا والخامس باب الافعلال لكن أخر مثاله عن أمثلة السداسي لجاوره ما يناسبه في التكرار فسنبينه ثمة (د) القسم الثالث
ما زيد فيه ثلاثة أحرف وهو أربعة أبواب الباب الأول الاستفعال نحو (استخرج) استخراجا أصله خرج فزيدت في أوله همزة وسين وتاء وبناؤه
للطلب ومعناه طلب مصدر الفعل الثلاثي (٢٠) الذي يشتق هو منه وذلك قد يكون تحقيقا نحو استكتبته أي طلبت الكتابة منه وقد
يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل حتى يخرج وقد يجيء للتحول نحو استحجر الطين أي تحول إلى الحجر وقد يجيء بمعنى فعل بالتخفيف نحو استقر بالمكان أي قربه قال أبو سعيد ومثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه (د) الثاني باب الافعيعال نحو (اخشوشن) اخشيشانا أصله خشن من الخشونة وهي ضد اللين فزيدت في أوله ألف وبين العين واللام واو وشين وبناؤه للمبالغة يقال اخشوشن الشيء اشتدت خشونته واخشوشن الرجل تعود لبس الخشن وهو لازم أبدا (د) الثالث باب الافعوال نحو (اجلوذ)
اجلواذا يقال اجلوذ بهم السير اجلواذا أي دام مع السرعة وهو من سير الإبل أصله جلذ فزيدت في أوله همزة وبين العين واللام ما
واوان وبناؤه للمبالغة قال في شرح الهادي إن افعول للمبالغة كافعوعل نحو اخروط بهم السير أي امتد واجلوذ بهم السير أي دام مع السرعة
واعلوط أي لزم قال الجوهري والواو تنقلب ياء في مصدر هذا الباب كما تثبت في اعشوشب اعشيشابا لانكسار ما قبلها (د) الرابع باب
الافعيلال نحو (احمار) احميرارا أصله حمر فزيدت في أوله همزة وبين العين واللام ألف وكررت اللام والزائد هو الثاني (واحمر) احمرارا
هو الموعود بالبيان أصله حمر زيدت في أوله همزة وكررت اللام والزائد هو الثاني أيضا وهما مختصان بالألوان والعيوب وبناؤه للمبالغة لكن
الأول أبلغ من الثاني قال في مختار الصحاح تقول شهب الشيء بالكسر شهبا أي صار بياضه غالبا على السواد ولو قصدت المبالغة قلت اشهب
اشهبابا وإذا قصدت زيادتها قلت اشهاب اشهيبابا (أصلهما احمارر واحمرر) بفك الإدغام فيهما (فأدغما للجنسية) لأن الجنسية تقتضي الإدغام
والتقاء الساكنين في الأول على حده وهو جائز (ويدل عليه) أي على كون الإدغام للجنسية عدم إعلال (ارعوى) يقال ارعوى عن القبيح
أي كف (وهو ناقص) أي والحال أن ارعوى ناقص (من باب افعل) كاحمر

وهذا باب الانفعال قدمه لمشاركته الأول في زيادة التاء في الأول (د) نحو (انصرف) انصرافا بزيادة الهمزة
والنون في أوله وهذا باب الافتعال قدمه لأن الزيادتين في الأول (د) نحو (احتقر) احتقارا بزيادة الهمزة
في الأول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعلال إن شاء الله تعالى
(د) ما زيد فيه ثلاثة أحرف أربعة أبواب نحو (استخرج) استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الأول
وهذا باب الاستفعال قدم لأن الزوائد فيه في الأول (د) نحو (اخشوشن) اخشيشانا بزيادة الهمزة في الأول
والواو بين العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الأول وهو باب الافعيعال
قدمه لأن إحدى الزوائد من جنس الأصول (د) نحو (اجلوذ) اجلواذا بزيادة الهمزة في الأول والواوين
بين اللام والعين وهذا باب الافعوال قدمه لأن كل الزوائد فيه قبل الآخر فلم يلزم تأخره وإن كان فيه بحث (ونحو
احمار) احميرارا بزيادة الهمزة في أوله والألف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره اتفاقا لأن
سكون الأول منهما للإدغام بخلاف سكون فعل وتفعل فإنه للفرار عن توالي الحركات الأربع من أول الأمر
وهذا باب الافعيلال قدمه لأنه في قسمه ولكونه أبلغ من احمر في المعنى (ونحو احمر) احمرارا بزيادة الهمزة
في أوله وحرف من جنس اللام في الآخر أيضا وهذا باب الافعلال وإنما ذكره في القسم الذي زيد فيه ثلاثة
أحرف مع أن الزائد فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو منقوص منه ولهذا (قال
أصلهما) أي أصل احمار واحمر (احمارر واحمرر فأدغما) أي الحرفان المتجانسان أعني الراءين بعد سلب حركة
أولهما في تينك الصيغتين (للجنسية ويدل عليه) أي على أن أصلهما احمارر واحمرر بفك الإدغام على ما صرح
به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المصنف أيضا (ارعوى وهو ناقص من باب افعل) فإنه لو كان أصلهما
احمارر واحمرر من الأصل بلا إدغام لوجب أن يقال ارعوى لأنه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا إدغام لمانع منه
علم أن أصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون أصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر إذا وقعا في موضع الدليل
مخصوص باحمر وأما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لأنه منقوص احمار وأيضا يدل عليه وجود السالم
وهي افعل وافعوعل وافعال يعني لو جعلنا الأصل احمارر ثم صير إلى الإدغام لترك المناسبة بينه وبين نظائره
بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الأصل ويحتمل أن يوجه بأن يقال أي على أن أصلهما احمارر واحمرر بفك

(لا يدغم لانعدام الجنسية) ولو حذف قيد ناقص وقيل وهو باب افعل لكفى في المقصود فانهم وضعوا في انعدام الجنسية انه مثل ارعوى ارعوو
بواوين فاجتمع فيه سبب الادغام كما في احمرّ وهو ظاهر وسبب الاعلال بقلب الواو الثانية ياء وهو وقوعها خامسة في الطرف و بعد الاعلال الثاني
لم يجز الاعلال الاول لئلا يلزم الاعلال في الاعلال فاعل بموجب الاعلال لان الاعلال مقدم على الادغام فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق سبب
الادغام لانعدام الجنسية بين الواو والياء فلم يدغم وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس بموجب بل مجوز يدل
عليه امتناع التصحيح في باب رضي وجواز الفك في باب حيي كما يجيء حققه الجاربردي وما قيل ان الاعلال سابق على الادغام لان الاعلال يجب
بمجرد النظر الى الحرف الواحد من حروف العلة بخلاف الادغام فانه لا يجب ما لم ينظر اليهما معا ففيه ان الاعلال ايضا لم يجب بمجرد النظر الى
الحرف الواحد من حروف العلة والا لوجب اعلال وعد بل يجب بالنظر الى ما قبلها وما بعدها ولهذا يختلف وجوه الاعلال كالحذف والقلب والاسكان
وقد وقع في بعض النسخ بدل وهو ناقص وهو لفيف وهو جائز ايضا اذ معناه لفيف بالمعنى اللغوي لا بالمعنى المصطلح وهذا اولى من نسبته الى
السهو ولما فرغ من بيان المنشعبة للثلاثي المجرد شرع في الرباعي فقال (وواحد) اي باب واحد منها (للرباعي) المجرد اعلم انهم جوزوا في الاسم
رباعيا وخماسيا اصليين للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل ان يكون على ثلاثة احرف ولم يجوزوا في الفعل خماسيا
لكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله (٢١) مثل دحرجت فالخماسي فيه كالسداسي
في الاسم وقد علمت انه مرفوض ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيه الفتحات لخفتها وثقل الرباعي لكن لما لم يكن في كلامهم اربع حركات متواليات في كلمة واحدة سكنوا الثاني لان اسكانه اولى من اسكان الاول والرابع لامتناع الابتداء بالساكن ووجوب فتح الآخر اذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن اسكان الثالث ايضا لان الرابع قد يسكن لاتصال الضمير فيلزم التقاء الساكنين (نحو دحرج) يقال دحرجته
يعني دورته والمدحرج المدور وهذا الباب يتعدى و يلزم (وثلاثة للمنشعبة الرباعي) المجرد وهو قسمان القسم الاول ما زيد فيه حرف واحد وهو
باب واحد وهو باب التفعلل (نحو تدحرج) تدحرجا اصله دحرج فزيدت في اوله تاء (و) القسم الثاني ما زيد فيه حرفان وهو بابان احدهما باب
الافعنلال نحو احرنجم احرنجاما اي اجتمع اصله حرجم فزيدت في اوله همزة و بين العين واللام الاولى نون (و) ثانيهما باب الافعلال نحو
(اقشعر) اقشعرارا اصله قشعر فزيدت في اوله همزة وكررت اللام والزائد هو الثاني وهذه الابواب الثلاثة كلها لوازم ولما فرغ من الرباعي
ومنشعبته شرع في الملحق بالرباعي المجرد فقال (وستة) ابواب منها (الملحق دحرج) اعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال مساويا لمثال ازيد منه بزيادة
حرف او اكثر ليعامل معاملته في جميع تصرفاته وذلك قد يكون في الفعل كما هو المراد ههنا مثلا يجعل شمل مساويا لدحرج بزيادة حرف وهو
اللام فيصير شملل فيعامل معاملة دحرج في جميع تصرفاته من الماضي والمضارع وغيرهما فيقال شملل يشملل شمللة كما يقال دحرج يدحرج
دحرجة فالمثال الاول الملحق والثاني الملحق به وقد يكون في الاسم مثلا يجعل قرد مساويا لجعفر بزيادة حرف وهو الدال فيصير قردد وهو المكان
الغليظ فيعامل معاملة جعفر في التصغير والتكسير وغيرهما فيقال قريدد وقرادد كما يقال جعيفر وجعافر وجعيفر هذا هو حقيقة الالحاق
فان قلت ما الفرق بين منشعبة الثلاثي وبين الملحق بالرباعي مع ان اصلهما ثلاثي زيد فيه حرف او اكثر فان فاعل مثلا ثلاثي زيد فيه الالف وشملل
ثلاثي زيد فيه اللام قلت الفرق ان زيادة الحرف في المنشعبة لقصد زيادة معنى كما مر وفي الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ليعامل معاملته

ما قبل الآخر لا على الاخوات بدليل فتح ما قبل الآخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوى و يقال معرفة حال
ما قبل الآخر في المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله فادغمنا للجنسية وقوله (لا يدغم لانعدام الجنسية)
بيانا للواقع اي لا يقع الادغام في ارعوى لان اصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام
فلم تبق المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب
الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب الادغام يعني ليس كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام
بل يجوزه و يدل عليه امتناع التصحيح في شيء من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعل كلمة من باب رضي ويقال رضو
وقوو وطرو وغيرها مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حيي ولان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام
ولان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه الى حرفين البتة (و) باب (واحد)
من ثلاث الابواب الخمسة والثلاثين (للرباعي المجرد) ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه
الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم
اربع حركات متواليات سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره مانع لا يخفى (نحو دحرج) دحرجة ودحراجا (و) ابواب
(ثلاثة) منها (للمنشعبة الرباعي) المجرد ولم يضعوا لها اكثر من ثلاثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا او
حرفين دون اكثر لئلا تخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فهما غالبان (نحو احرنجم)
احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه
(و) نحو (اقشعر) اقشعرارا بزيادة الهمزة في الاول وتكرار اللام الثانية وهذا باب الافعلال (و) ما زيد فيه
حرف واحد (نحو تدحرج) تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل (وستة) منها (الملحق دحرج) اي

لا لزيادة معنى وعلى هذا سائر الملحقات وهذه الستة التي هي ملحق دحرج نوع واحد وهو ما زيد فيه حرف واحد (نحو شملل) شمللة أي أسرع
اللام الثانية زائدة (وحوقل) حوقلة أي ضعف وهرم الواو زائدة (وبيطر) بيطرة أي عمل البيطرة من البيطار وهو المشق الياء زائدة (وجهور)
جهورة أي جهر الواو زائدة (وقلنس) قلنسة أي لبس القلنسوة النون زائدة (وقلسى) قلساة أي لبس القلنسوة أيضا زيدت الياء بعد اللام ثم
قلبت ألفا ولم يبطل الالحاق به لانه في محل التغيير وأصل قلساة قلسية قلبت الياء ألفا ولما فرغ من ملحق دحرج شرع في ملحق تدحرج فقال
(وخمسة) أبواب منها (الملحق تدحرج) وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه حرفان (نحو تجلبب) تجلببا أي لبس الجلباب أي الملحفة التاء والباء
الاخيرة زائدتان (وتجورب) تجوربا أي لبس الجورب التاء والواو زائدتان (وتشيطن) تشيطنا أي فعل فعلا مكروها والتاء والياء زائدتان
(وترهوك) ترهوكا أي تبختر التاء والواو زائدتان (وتمسكن) تمسكنا أي أظهر الذل والحاجة التاء والميم زائدتان وينبغي أن يعلم ان تحقق
الالحاق في تجلبب انما هو بتكرار الباء وأما التاء فانما حدث لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون من أول الكلمة
وفي تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء (٢٢) لا بالتاء بعين ما ذكرنا وأما تحقق الالحاق في تمسكن ففيه اشكال ولذلك قال في شرح
الهادي انه شاذ ولما فرغ من ملحق تدحرج شرع في ملحق احرنجم فقال (واثنان) منها (الملحق احرنجم) وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه ثلاثة أحرف (نحو اقعنسس) اقعنساسا أي تأخر ورجع الى الخلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب زيدت في أوله همزة وبين العين واللام نون وكررت اللام والزائد هو الثاني (واسلنقى) اسلنقاء أي وقع على القفاء زيدت في أوله همزة وبين العين واللام نون وبعد اللام ياء فقلبت ألفا ولا يبطل الالحاق به لما مر وقلبت الياء في مصدره همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة وانما حكمنا على

مزيد على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج (نحو شملل) شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب
الفعللة قدم لان الزائد فيه من جنس حروفه الاصول (و) نحو (حوقل) حوقلة بزيادة الواو بين الفاء والعين
وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو (و) نحو (بيطر) بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة
قدمه لتقدم الزائد (ونحو جهور) جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب فعولة قدمه لاشتراكه مع
حوقل في نفس الزائد ومع بيطر في كونه حرف علة وأما تقدمهما على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزائد فيهما
(و) نحو (قلنس) قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة قدم لتقدم الزائد (و) نحو
(قلسى) قلساة بزيادة الياء في الآخر ثم انقلب ألفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة
(وخمسة) منها مزيد على الثلاثي المجرد وهي (الملحق تدحرج نحو تجلبب) تجلببا بزيادة التاء في الاول
وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب التفعلل (و) نحو (تجورب) تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا
باب تفوعل (و) نحو (تشيطن) تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجوه تقديمات هذه
الثلاثة كوجوه تقديمات الثلاثة الاول لملحقات دحرج (و) نحو (ترهوك) ترهوكا بزيادة التاء والواو
وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول وأما تقديم السوابق على
ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها (و) نحو (تمسكن) تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب التمفعل
(واثنان) منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما (الملحق احرنجم نحو اقعنسس) اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول
والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزائد (و) نحو
(اسلنقى) اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام والياء في الآخر ثم انقلب ألفا ولا يبطل
به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على
تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحق احرنجم لكثرة ملحق تدحرج ولما ذكر ان بعض الافعال ملحق بفعل أراد
بيان ما به يعرف ذلك فقال (ومصداق) حكم (الالحاق) والمصداق اسم آلة أي آلة تصدق الحكم بالحاق فعل
بفعل أي طريق معرفة صدق ذلك الحكم (اتحاد المصدرين) أي مصدري ذينك الفعلين فكأنه آلة بين

اقعنسس بانه ملحق باحرنجم وعلى استخرج بانه غير ملحق به مع انه يوافقه في جميع تصرفاته لانا نعني بالالحاق مجرد موازنة القوة
بحركات وسكنات بل عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع في مقابلة الاصل الملحق به واذا كانت ثمة زيادة فلا بد من مماثلته في الملحق واستخرج
بالنسبة الى احرنجم بخلاف ما ذكرناه في الاصل لتوالي الزيادتين مما في الاصلية فلان الحاء والراء وقعت ووقع النون الزائدة في الاصل وأما في زيادة
فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موقعها أيضا بر (ومصداق الالحاق) أي في الفعل أي ما يصدقه ويدل عليه
(اتحاد المصدرين) أي اتحاد مصدر الملحق بمصدر الملحق به وزنا مثل دحرجة وشمللة ووجه دلالته عليه ان اتحاد المصدرين يستلزم الاتحاد في جميع
التصرفات وليس المراد من الالحاق الا هذا كما عرفت فان قلت ان أخرج قد يجيء مصدره كمصدر دحرج فيقال أخرج اخراجا كما يقال دحرج دحراجا
فلم لم يقولوا بالحاقه قلت ان الاعتبار انما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها في جميع موارد فعلل وأما الفعلال فلا اعتبار به وأيضا ان زيادة الهمزة
لقصد معنى التعدية لا للمساواة له في تصرفاته اللفظية وأيضا حرف الالحاق لا يزيد في الاول كما مر وقيل ان الشرط اتحاد المصدر أجمع ولما فرغ
من تعداد الابواب بانواعها شرع في تمارينها فقال

(فصل) في بيان (الماضي) الفصل مصدر فصل بمعنى قطع وههنا بمعنى الفاعل وقع خبر المبتدأ المحذوف تقديره هذا فصل أي فاصل وعرفوا الماضي
بأنه ما دل على زمان قبل زمانك فقولنا دل على زمان أي بمجرد صيغته ليتناول الماضي والمضارع وبقولنا قبل زمانك أي قبل زمان تلفظك به خرج
منه المضارع وإنما قلنا بمجرد صيغته ليخرج منه مثل أمس فإنه يدل على زمان قبل زمانك لكن لا بصيغته بل بجوهر حروفه وإنما قدم الفعل على
الاسم لكثرة تصرفات الفعل بالنسبة إلى الاسم وقدم الماضي منه لأنه مجرد عن الزوائد ولأنه يدل (٢٣) على الزمان الماضي ولهذا سمي بالماضي

(وهو يجيء على أربعة عشر وجها نحو ضرب إلى ضربنا) أي ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا والقياس ثمانية عشر وجها ستة في الغيبة وستة في الخطاب وستة في التكلم لكنها اكتفى بلفظين لعدم الالتباس فبقي أربعة عشر وجها كما سيجيء (وإنما بني الماضي لفوات موجب الإعراب) وهو توارد المعاني المختلفة عليه من الفاعلية والمفعولية والإضافية فإن الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا إليه كما بين في النحو بهذا الدليل حكموا بأن الأصل في الأفعال كلها البناء وأصل البناء السكون وإنما أعرب منها ما أعرب كالمضارع لعارض وهو المشابهة التامة للمعرب كما بينه المصنف هذا هو المراد في هذا المقام وبعض الشارحين قالوا المراد بموجب الإعراب المشابهة التامة لا الفاعلية والمفعولية والإضافة وإلا يلزم أن يكون المضارع
مبنيا أيضا لقصور نظرهم عن إحاطة المرام فتدبر (وبني على الحركة) مع أن الأصل في البناء السكون لأنه ضد الإعراب وأصله الحركة وضد
الحركة السكون (لمشابهته بالاسم) أي اسم الفاعل (في وقوعه) موقعه في كونه (صفة للنكرة) يعني كما أن اسم الفاعل يقع صفة للنكرة يقع
الماضي أيضا صفة لها (نحو مررت برجل ضرب أو

القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالإلحاق وإنما لم يحكم على اخرنجم بالإلحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لأنه
كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرنجم اخرنجاما لأن الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور
فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فإنهم لم يقولوا في قطعب وعربد قطعابا وعربادا بل قالوا
قطعبة وعربدة ولأن الشرط توافق المصادر أجمع واعلم أن المراد بالإلحاق جعل مثال على مثال أزيد منه بزيادة
حرف أو أكثر أي جعله موازنا له في عدد الحروف في الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الإدغام مطلقا في
الملحق ولا الإعلال في غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للأصل في الملحق به فيعامل
الملحق معاملة الملحق به في أحكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد أن يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق
به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به وإن كان ثمة حرف زائد فلا بد
من مماثلة في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس بأنه ملحق باحرنجم ولم
يحكم على استخرج لأن استخرج بالنسبة إلى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الأصالة والزيادة جميعا أما
في الأصالة فلأن الخاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في
الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها والفرق بين الأصل والملحق به أن الملحق يجب أن
يكون فيه ما زيد للإلحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب حوقل بزيادة الواو بين الفاء والعين دون باب
دحرج وفي باب اقعنسس وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا
القياس ثم اعلم أن أحكام الأبواب كلها موكولة على السماع وأن المصنف لما لم يتعرض لبيان معاني الأبواب
اقتفينا أثره وأيضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعاني الأمثلة لم نذكرها
(فصل) أي هذا فصل (في) بيان أمثلة (الماضي) هو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان إخبارك
(وهو يجيء على أربعة عشر وجها) إنما يجيء وإن كان القياس يقتضي أن يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض
لتعريف الماضي والمستقبل لشهرة أمرهما ولكونهما أصلي المشتقات من المصدر أو لاغتناء اسميهما اللغويين
عنه وإنما قدم الماضي على المستقبل لأنه أصل بالنسبة إليه لأن الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد (نحو
ضرب) تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت
ضربت منتهيا (إلى ضربنا) وإنما بدأ في اطراد الأمثلة بالغائب نظرا إلى عدم الزيادة فيه ومن بدأ بالمتكلم
نظر إلى أنه الأصل ولما كان البحث عن أحوال أواخر بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على بنائه
الماضي إذ لم يعرف أن الأصل في آخره ما ذا لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الأصل في بعض وجوه
تعرض لبنائه وتعرض أيضا الإعراب المستقبل وبناء الأمر على سبيل الاستطراد تأييدا لبناء الماضي وإلا
فليس شيء منها من وظيفته فقال (إنما بني الماضي لفوات موجب الإعراب فيه) أي الفاعلية والمفعولية
والإضافة لأنه فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع أن الأصل في البناء
السكون لأنه ضد الإعراب كما أن الحركة ضد السكون والأصل في الإعراب الحركة لتدل كل حركة على معنى
من المعاني الموجبة للإعراب فأعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما (لمشابهته بالاسم) في الجملة يعني
(في وقوعه صفة للنكرة) وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل (نحو مررت برجل ضرب أو مررت برجل

ضارب) وقيل بني الماضي على الحركة لوقوعه موقع المضارع وهذا الكلام مبني على أن المضارع معرب بالاصالة لا بالمشابهة كما هو مذهب
الكوفيين وستطلع عليه نحو مررت برجل ضرب ويضرب (وعلى الفتح) اذا كان مع غير الضمير المتحرك وغير الواو لانه مع الاول ساكن ومع
الثاني مضموم كما يجيء (لانه) أي الفتح (أخو السكون) أي لا يفارقه بل يقارنه ويلازمه وذلك (لان الفتحة جزء الالف) وهو ساكن أبدا وجزء
الساكن ساكن وقيل انما خص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا يتجرد عن الفاعل ومعنى لدلالته على المصدر والزمان
والطلب المرفوع دائما والمنصوب كثيرا ولما توجه أن يقال ان الفعل اذا شابه الاسم المعرب يكون معربا كما في المضارع وأنتم قلتم ان الماضي
يشبه اسم الفاعل وهو معرب لم يعرب أجاب عنه قوله (ولم يعرب لان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل) يعني أن مجرد المشابهة لا يكفي في كون
الفعل معربا بل لا بد فيه من شرط آخر وذلك الشرط اما أن يأخذ الاسم المعرب الذي شابه الفعل العمل منه واما أن تكون تلك المشابهة تامة فان
كان الشرط الامر الاول لم يعرب الماضي (٢٤) لانتفائه فيه (بخلاف المستقبل لان اسم الفاعل أخذ منه العمل) فوجد هذا الشرط فيه

(ضارب) قدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم (وبني على الفتح لانه) أي
الفتح (أخو السكون لان الفتحة جزء الالف) لما تقرر من أن الالف مركب من الفتحتين (والالف أخو
السكون) يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة وبين الالف والسكون مناسبة أيضا لان الالف ملزوم
السكون لانه ساكن أبدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من
الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربن ودعالات أحكام واما كونه بعد
هذا وقوله (ولم يعرب الماضي) اشارة الى سؤال وهو أن المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه فلم
يعرب الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب أن لا يعرب المستقبل لانتفائه
فيه أيضا وأجاب بقوله (لان اسم الفاعل لم يأخذ منه) أي من الماضي (العمل) أي لم يعمل اذا كان بمعناه لان
عمله مشروط بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمه ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة
ومعنى او اقتضاه في ذلك واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني
لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ لما كان موافقا له في المعنى
فسقطت قوة المشابهة وضعفت في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل لم يعطه الاعراب (بخلاف
المستقبل) فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فائتا فيه (لان اسم الفاعل أخذ منه العمل) أي يعمل اذا
كان بمعناه (فاعطي) اسم الفاعل (الاعراب له) أي للمستقبل واللام في له زائدة (عوضا) أي لاجل العوض
عما أخذ (منه و) هو العمل أو من جهة العوض (أو) تقول بني الماضي وأعرب المستقبل مع فوات موجب
الاعراب فيهما (لكثرة مشابهته له) ولما فهم من ظاهر كلامه أن المقصود الاصلي بيان سبب اعراب المضارع
وان بيان سبب بناء الماضي استطراد مع ان الحال على العكس كما أشرنا اليه فسر كلامه بما يدور على التنزل
في شأن المشابهة فقال (يعني يعرب المضارع) وان كان موجب الاعراب فائتا فيه (لكثرة مشابهته لاسم
الفاعل) حيث يشابهه في الحركات والسكنات ووقوعه صفة لنكرة وخبرا للمبتدأ ودخول لام الابتداء كما
يجيء ان شاء الله تعالى (و) قوله (بني الماضي على الحركة لقلة مشابهته) أي الماضي (له) أي اسم الفاعل
مع فوات موجب الاعراب فيه اشارة الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار
اضافته الى المشابهة اشارة الى البناء وقوله مشابهته لا من حيث انه مضاف اليه لقلة اشارة الى البناء على الحركة
فتدبر (وبني الامر) بالصيغة فانه المتبادر عند الاطلاق (على السكون لعدم) بقاء (مشابهته له) بوجه ما

(فاعطي الاعراب له عوضا
عن العمل) الذي أخذه
منه وان كان الشرط الثاني لم
يعرب الماضي أيضا لانتفائه
فيه بخلاف المستقبل واليه
أشار بقوله (ولكثرة)
وجوه (مشابهته) أي
للاسم من حيث اللفظ والمعنى
كما سيجيء في بابه ولما كان
هذا كلاما اجماليا فصله
وفسره قوله (يعني يعرب
المضارع لكثرة مشابهته
للاسم) مع قطع النظر عن
أخذه العمل منه (وبني
الماضي على الحركة (لقلة
مشابهته له) لانه من جهة
وقوعه صفة للنكرة فقط
فيلتفي الشرط فلم يعرب بل
بني على الحركة قال الفاضل
الرضي المضارع لما شابهه
بالمشابهة التامة استحق
الاعراب والماضي لمشابهته
الناقصة استحق البناء على
الحركة (وبني الامر) بغير
اللام (على السكون) كما هو الاصل في البناء (لعدم مشابهته للاسم) بوجه من الوجوه فبالحري أن يبقى   بحذف
على أصل البناء هذا هو الحق فلا يلتفت الى ما قيل ان قوله ولم يعرب شروع في الدليل الثاني على بناء الماضي فانهم ما علموا ان اعراب المضارع
للمشابهة انما هو عند البصريين واما عند الكوفيين فبالاصالة لا بالمشابهة فاختار المصنف مذهب البصريين كما اختاره في الاشتقاق قال
الفاضل الرضي المضارع معرب للمشابهة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون أعرب
المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد أيضا المعاني المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين
ذلك الحرف المشترك فتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا تضرب فان رفعه دليل على كون لا للنفي وجزمه دليل على كونها
للنهي قوله

(زيدت الالف والواو والنون فى آخره) أمر وع فى كيفية استعمال الماضى يعنى زيدت الالف فى آخر ضرب الا اذا قصدت التثنية مذكرا كان أو مؤنثا فصار ضربا وضربتا والواو اذا قصد الجمع للمذكر فصار ضربوا والنون اذا قصد الجمع للمؤنث فصار ضربن (حتى يدللن على هما وهم وهن) يعنى حتى يدل الالف على هما والواو على هم والنون على هن ففى الكلام لف ونشر على الترتيب فان قلت ان كل واحد من الحروف المذكورة ضمير بارز وفاعل للفعل كما سيجىء فاذا كان هما وهم وهن فاعلا لذلك الفعل أيضا كما يدل عليه ظاهر العبارة يلزم أن يكون لفعل واحد فاعلان وهو غير جائز قلت معنى قوله حتى يدللن على هما وهم الخ يدل عليه هما وهم وهن من التثنية والجمع فلا محذور لكن تسامح بناء على ظهور المراد قال صاحب النجاح وانما اختصت هذه الحروف بالزيادة لان الاصل أن يزاد فى الفعل حروف اللين لان فى الزيادة ثقلا وهى أخف الحروف لاعتياد الالسنة بها واستئناس السامع بها الكثرة (٣٥) دورها فى الكلام فخصت الالف للتثنية والواو للجمع لان الالف من أول المخارج والواو من آخرها والاثنان قبل الجماعة فاختص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر واحترزوا عن زيادة الياء فى جمع النساء لئلا يلزم دخول الكسرة التى هى أخت الجر على الفعل لان الياء الساكنة تستدعى كسرة ماقبلها فزادوا فيه حرفا شبيها بحروف المد واللين من حيث الخفاء واللين وهى النون وحركوها لما فيها من قوة الاسمية (وضم الباء فى ضربوا) أى وضم ماقبل الواو فى مثل ضربوا مع أن الاصل فى الماضى البناء على الفتح (لاجل الواو) أى ليكون الواو التى هى مدة محفوظة على مدتها بسبب مجانسة حركة ماقبلها لها (بخلاف رموا) أى الحال بخلاف ذلك فى رموا فان ماقبل الواو فيه مفتوح لا مضموم (لان الميم فيه) وان كانت ماقبلها صورة لكنها (ليست بما قبلها) حقيقة لان أصله رميوا بضم الياء فقلبت ألفا فالتقى الساكنان فحذفت الالف لان الواو علامة الفاعل فبقى رموا وكذا الحال فى كل ناقص عين ماضيه مفتوح فافهم ولما توجه أن يقال ان الضاد فى رضوا ليست بما قبل الواو حقيقة فلم ضمت أجاب عنه بقوله (وضم) ماقبل الواو الذى هو الضاد صورة (فى رضوا وان لم تكن) تلك (الضاد ماقبلها) حقيقة لان أصله رضيوا بكسر الضاد وضم الياء فاستثقلت الضمة عليها فاسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين فبقى رضوا بكسر الضاد ثم ضمت (لئلا يلزم الخروج من الكسرة) الحقيقية (الى الضمة) التقديرية ولم تفتح لتناسب الواو ولتدل على الضمة المحذوفة للياء (وكتبت الالف بعد واو الجمع فى) مثل (ضربوا) ولم يضربوا الا فى مثل ضربوه ولم يضربوه لعدم الالتباس اذ واو العطف لا يدخل على الضمير المتصل فيعلم انها واو الجمع (للفرق بين واو الجمع و واو العطف فى مثل حضر وتكلم زيد) وفى مثل لم يحضر ويتكلم زيد يعنى اذا لم يكتب الالف بعد الواو لم يعلم ان حضر مفرد عطف عليه تكلم أو جمع لم يعطف عليه تكلم وأما اذا كتبت زال هذا الالتباس لان الالف

بحذف حرف المضارعة (وزيدت الالف) فى آخر الماضى للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وضربتما (و) زيدت (الواو) فى آخر الجمع المذكر الغائب (و) زيدت (النون) فى آخر الجمع المؤنث الغائبة والمخاطبة (حتى يدلان) أى الحروف المذكورة (على هما وهم وهن) أى يدل الالف على هما والواو على هم والنون على هن واعلم ان أولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من أول المخارج أعنى الحلق والواو من آخرها أعنى الشفة كما أن المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والآخر للآخر ولان المثنى أكثر استعمالا من الجمع فاختير له ماهو أخف أعنى الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء لصون الفعل عن أخى الجر الذى هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شئ يمكن زيادته زادوا للجمع المؤنث النون التى هى شبيهة بحروف المد فى اللين والمد والخفاء ولذلك أى ولان فى حروف المد خفاء يمكن مدها اذا لقيت بعدها همزة مخافة ان لا تظهر فى جنب شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل فى زيد ضرب هو هو وافيق العبارة عليهم كما سيجئ محققه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا انما فاعل فى الزيدان ضربا هو هما وفى الزيدون ضربوا هو هم وفى الهندات ضربن هو هن فبنى المصنف الكلام على هذا فقال زيدت الالف فى ضربا ليدل على ان تحته هما وزيدت الواو فى ضربوا ليدل على ان تحته هم وزيدت النون فى ضربن ليدل على ان تحته هن ويدل على ماذكرنا قوله فيما سيأتى وخصت الميم فى ضربتما لان تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن (وضم الباء فى) مثل (ضربوا) وان كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح (لاجل الواو) لان الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس أنسب (بخلاف رموا) أى لم يضم ماقبل الواو (لان الميم ليست ماقبلها) حقيقة وان كانت ماقبلها صورة لان أصله رميوا فما قبله مضموم تقديرا (وضم) ماقبل الواو (فى رضوا وان لم يكن الضاد ماقبلها) حقيقة كالميم فى رموا (حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية) أعنى الواو وهو صعب لانه صعود أى يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان أصله رضيوا فبعد اسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك الخروج لانها ماقبل الواو حقيقة واختير الضمة للمناسبة وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا لان الفتحة فيه أصلية (وكتب الالف) بعد واو الجمع (فى مثل ضربوا) أى فيما لم يتصل به الضمير وأما اذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس حينئذ (للفرق بين واو الجمع وواو العطف فى مثل حضر وتكلم زيد)

لان يدبعد واو العطف وهذا الالتباس وان لم يلزم فى ضربوا تكلم زيد ولم يضربوا تكلم زيد لان واو العطف لا تتصل بما قبلها الا انهم سووهما
طرداً للباب فان قلت لم يعملوا مثل ضربوا ولم يضربوا وعليهما اطرد الباب مع انهما من هذا الباب قلت لانه يلزم ادخال الفاصل
بين الضمير المتصل وبين ما يتصل به من غير ضرورة وهو غير جائز هذا هو المراد اذا كان فى عبارته نوع قصور او عدم تناوله للمضارع (وقيل) كتبت
الالف بعد واو الجمع (للفرق بين واو الجمع وواو الواحد فى مثل لم يدعوا) اذا كان جمعاً (ولم يدعو) اذا كان واحداً على لغة من قال ان الجازم
لا يسقط الحرف فى الناقص بل يسقط الحركة فقط كما فى الصحيح وعليه قول الشاعر هجوت زبان ثم جئت معتذراً * من هجو زبان لم تهجو
ولم تدع * باثبات الواو فى تهجو مع انه واحد يعنى اذا قيل لم يدعو بغير ألف لم يعلم انه جمع حذف نونه للجزم او مفرد لم يحذف واوه على هذه اللغة
بل أسقطت حركته فاذا كتبت الالف زال الالتباس فان قلت ان الواو فى يدعو ساكن قبل دخول الجازم عليه فكيف يمكن اسقاط الحركة منه
على هذه اللغة قلت قال ابن جنى انه قدر أن يكون فى الرفع هو يدعو ويهجو باثبات الضمة على الواو كما تقول هو يضربك

ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم ان ضربوا تكلم زيد بضم الراء وسكون الواو وهو واو الجمع
أو ضرب وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف
لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف ولم يلتزم الالتباس لندوره ولزواله بالقرائن (وقيل) كتبت
الالف بعدها (للفرق بين واو الجمع و) بين (واو الواحد فى مثل لم يدعو ولم يدعوا) على لغة من لا يسقط الجازم
عنده حرف العلة وكتبت فى غيره طرداً للباب وبناء على هذا قول الشاعر

هجوت زبان ثم جئت معتذراً * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

حيث أثبت الواو فى لم تهجو وهجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذراً حال من ضمير
جئت لم تهجو أى كأنك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع أى لم تترك الهجو وقد هجوته فى الواقع (جعلت
التاء علامة المؤنث فى مثل ضربت) ورقابين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له فى ضاربة الا انهم خصوا
المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل أثقل بحسب المعنى كما عرفت (لان التاء من
المخرج الثانى) من المخارج الكلية وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أى كالتاء (ثان فى التخليق) مصدر مبنى
المبنى للمفعول أى المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم أولا ثم خلق حواء على نبينا وعليهما الصلاة والسلام من
ضلع من أضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولو تجعل
زيادة العلامة للمذكر يحصل الفرق أيضا الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث (وهذه
التاء) التى فى ضربت (ليست بضمير كما سيجىء) فى آخر بحث المضمرات (واسكنت الباء) أى اللام (فى
مثل ضربن) بفتح النون (وضربت) بحركات التاء أى اذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك فى الثلاثى
المجرد دائما أو ردمثالين اشارة الى ان حركة ذلك الضمير قد تكون للضرورة نحو ضربت لما يجىء ان شاء الله
تعالى وقد تكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة فى تحريكه اذ لو قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على
الاصل لصح الا انهم حركوها طرداً على مثل ضربت مع فائدتها الحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها

بقاء الجازم وأسقطنا الحركة وبقيت الواو ساكنة وقال
ابن الحاجب وأما قول قيس
ابن زهير
ألم يأتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بنى زياد
باثبات الياء مع الجازم فيه
وجهان أحدهما ان الياء
اشباع كأن الكسرة
أشبعت فنشأت منها الياء
والآخر انه أجرى المعتل
المعتل مجرى الصحيح كأنه
قال هو يأتيك بضم الياء
كما تقول هو يضربك لان
من لغته تحريك الياء فى
الرفع واسكانها فى الجزم
حملا للمعتل على الصحيح
وانت تعلم أن هذا الدليل
لا يدل على كتابة الالف بعد
الواو فى مثل ضربوا أى فى

الماضى مطلقا ولا فى مثل لم يضربوا أى فى المضارع الصحيح ولا فى مثل لم يرموا أى فى الناقص اليائى لعدم جريانه فيها الا انهم   والمعا
الآن يحمل على الاطراد لكن ضعفه ظاهر ولهذا اعرض المصنف عن هذا الدليل بقوله قيل (جعلت التاء علامة المؤنث فى مثل ضربت) دون
سائر الحروف (لان التاء من المخرج الثانى) وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أى كالتاء (ثان فى التخليق) لما روى ان الله تعالى خلق آدم عليه
السلام أولا من طين ثم خلق حواء رضى الله عنها من ضلعه الايسر فبهذه المناسبة جعلت علامة له ليحصل الفرق بين فعل المذكر والمؤنث نحو
ضرب وضربت كما جعلت علامة له فى الاسم نحو قائم وقائمة ولم يعكس الامر كما لا يعكس فى الاسم لان المجرد أصل وذو الزيادة فرع وكذا المذكر
أصل والمؤنث فرع فعين الاصل للاصل والفرع للفرع وأسكنت فى الفعل فرقا بينه وبين ما كان فى الاسم ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم
(وهذه التاء) التى جعلت علامة المؤنث فى مثل ضربت (ليست بضمير) كما كانت الالف والواو والنون ضمائر بل هى حرف جىء به للفرق
بين المذكر والمؤنث قيل ولهذا أسكنت لان الاصل فى الحروف البناء والاصل فى البناء السكون (كما يجىء) عدم كونه ضميرا مع دليله فى آخر
بحث الضمائر (وأسكنت الباء) مع أن الاصل البناء على الفتح (فى مثل ضربت وضربن) أى عند الحاق الضمائر المتحركة للماضى وهى نسعة
أوجه ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا

(حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة) يعني كما لا يجوز أن يجتمع أربع حركات متواليات فيما
كان أو اسما لثقلها على اللسان كذلك لا يجوز فيما هو بمنزلة كلمة واحدة لتلك العلة أيضا والفعل مع ضمير الفاعل كذلك لانه متصل بالفعل
لفظا ومعنى وحكما فيصير كالجزء أما لفظا فظاهر وأما معنى فمن حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه وأما حكما
فبدليل وقوعه بين الكلمة المعربة وبين ما قام مقام حركتها الاعرابية من الحروف وهو النون في يفعلان ويفعلون وتفعلين (ومن ثم) بالفتح
والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ثم العاطفة ولم يعكس لان العاطفة مضمومة وأكثر استعمالا فالخفة فيها بترك الهاء أولى أى ومن
أجل أن الفعل مع تلك الضمائر كالكلمة الواحدة (لا يجوز العطف على ضميره) أى ضمير مثل ضربن وضربت (بغير التأكيد) أى بمنفصل
مرفوع آخر فيقال ضربن هن وزيد وضربت أنت وزيد (لا يقال ضربت وزيد) يعني (٢٧) كما لا يجوز العطف على بعض حروف الكلمة
كذلك لا يجوز على ما هو بمنزلتها من غير تأكيد بمنفصل لانه لو أكد به يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يظن أن يكون هذا العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا للمتصل وهو محال كذا حققه الرضى فظهر بطلان ما ذهب اليه الشارحون من انه لو عطف عليه بلا تأكيد يلزم عطف الاسم على الفعل وهو غير جائز (بخلاف ضربنا) أى الحال في ضربنا بخلاف ما ذكرنا في مثل ضربن من اسكان الباء فرارا عن اجتماع أربع حركات متواليات وان وجد فيه ذلك الاجتماع صورة (لان
التاء فيه في حكم السكون) أى الساكن فلا يلزم اجتماع الحركات حكما (ومن ثمة) أى ومن أجل ان التاء في حكم السكون (سقط الالف)
المنقلبة من الياء (في رمتا) أصله رميتا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا (لكون الحركة) أى حركة التاء (عارضة فيه)
لان هذه التاء هي تاء رمت وقد عرفت انها ساكنة فاذا اتصل به ضمير التثنية وهي الالف الساكنة حركت تلك التاء لاجل ذلك الالف اذ
الحاق الساكن بالساكن محال فيكون حركتها عارضة والعارض كالمعدوم فان قلت فعلى هذا يلزم التقاء الساكنين أيضا وهما التاء وألف
الضمير قلت لحركة التاء اعتباران اعتبار عدمها حكما واعتبار وجودها لفظا فاعتبر عدمها مع ما قبلها لعدم الاحتياج اليها اذ يجوز حذف
ما قبلها واعتبر وجودها مع ما بعدها للاحتياج اليها لامتناع حذف احداهما اذ التاء علامة والالف فاعل (الا في لغة ردية) أى غير فصيحة
من ردأ بمعنى فسد قلبت همزته ياء فادغمت كما في خطية (يقول أهلها رماتا) باثبات الالف اعتبارا لوجود الحركة في التاء لفظا ولا يعتبر هذا لان
كلامنا في كلام البلغاء لا في المولدين (وبخلاف مثل ضربك) أى لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع

وانما أسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم تترك على حركتها (حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات) فانه
مستهجن (فيما هو كالكلمة الواحدة) نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير فاعل للفعل الا ان
الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء بل
ابقي على الحركة لزم ذلك الاجتماع وأسكن اللام في الرباعي أيضا نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع
على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب (ومن ثمة) أى ومن أجل ان مثل ضربن كالكلمة الواحدة
(لا يجوز العطف على ضميره) أى على ضمير مثل ضربن أى على الضمير المرفوع المتصل (بغير التوكيد)
أى بغير تأكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل (لا يقال ضربت وزيد) بغير
التأكيد (بل يقال ضربت أنا وزيد) بتأكيد التاء بأنا لان العطف كأنه على المنفصل ولما اشترك
التأكيد والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف بذكر
التأكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه أشمل لان التأكيد فصل أيضا اشعارا بان
التأكيد هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده عما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع الاستقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه
ولا يحصل بالفصل نوع استقلاله اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك
التأكيد مع الفصل لان طول الكلام يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر
القاضي امرأة والحافظ سورة العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل
(بخلاف ضربنا) أى لم يلزم فيه بعدم اسكان التاء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحذور (لان التاء
فيه) في حكم الساكن لان حركته (في حكم السكون) لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها
عارضة والعارض كالمعدوم فتكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور (ومن ثمة) أى ومن أجل ان حركة
التاء في ضربتا في حكم السكون (تسقط الالف) في كل اللغات (في مثل رمتا) أصله رميتا قلبت الياء ألفا ثم
حذف لسكونها وسكون التاء (لكون الحركة فيه عارضة) بسبب ألف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض
الا في الضرورة وكذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف أحد الساكنين أما التاء فلانه علامة
التأنيث وأما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة (الا في لغة ردية) أصله رديئة قلبت
الهمزة ياء وأدغمت مثل خطيئة من ردؤ بالضم ضد جاد من الجيد فان الالف لا تسقط فيها (اذ يقول أهلها
رماتا) باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية (وبخلاف) مثل (ضربك) أى لم يلزم فيه على تقدير عدم

المستهجن (لانه) أي في مثل ضربك (ليس كالكلمة الواحدة) واستهجان ذلك الاجتماع لايكون الا فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة (لان ضميره) أي الكاف في ضربك ليس ضميرا فاعل بل هو (ضمير منصوب) هذا دليل على عدم استقباح ذلك الاجتماع في مثل ضربك لان الضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لعدم شدة اتصاله به لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل (وبخلاف هدبد) وهو اللبن الغليظ (وعلابط أصلهما هدابد وعلابط ثم قصرا) للتخفيف بحذف ألفه تخفيفا وتوسعة (كما) قصر (في خبط أصله خباط) الخبط (٢٨) بالقصر الابرة القصيرة وبالمد الابرة الكبيرة قاعدة اذا اجتمع علامتا التأنيث في كلمة فان كانتا من جنس واحد تحذف احداهما سواء كانتا في فعل أو في اسم وان كانتا من جنسين تحذف احداهما أيضا اذا كانتا في فعل ولم تحذف اذا كانتا في اسم لثقل الفعل وخفة الاسم قوله (وحذفت التاء في ضربن) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال اذا جعلت التاء علامة للمؤنث فلم حذفت في ضربن فاجاب عنه بمعنى حذفت التاء في ضربن (حتى لايجتمع علامتا التأنيث) من جنسين في الفعل فان أصل ضربن ضربتن بسكون التاء فاجتمع علامتا التأنيث احداهما التاء والاخرى النون وهي وان كانت ضمير الفاعل لكنها تفيد التأنيث أيضا فحذفت التاء لانها للتأنيث فقط (كما حذفت احدى العلامتين من الاسم (في مسلمات) أصله مسلمتات لان مفرده مسلمة فجمعت بالالف والتاء فاجتمع علامتان من جنس واحد وهما التاآن فحذفت الاولى لان الثانية علامة الجمع أيضا (وان لم تكونا) أي وحذفت التاء في مثل ضربن وان لم تكن العلامتان فيه (من جنس واحد) كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لان احداهما التاء والثانية النون (لثقل الفعل بخلاف حبليات) فان احدى العلامتين لم تحذف فيه لخفة الاسم ولعدم المجانسة فان احدى العلامتين فيه الياء المنقلبة من الالف وانما انقلبت لانه لو لم تقلب يلزم الحذف لالتقاء الساكنين ولم تقلب واوا لثقلها والثانية التاء (وسوى) أي لم يفرق لفظا بين تثنية المخاطب والمخاطبة) حيث يقال فيهما ضربتما (و) سوى أيضا (بين الاخبارات) أي نفس المتكلم صيغ الاخبارات على مقتضى القياس ستة ثلاثة للمذكر مفردا ومثنى ومجموعا وثلاثة للمؤنث كذلك لكن سوى بين مفردي

اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن (لانه) أي مثل ضربك (ليس كالكلمة الواحدة) واستهجان ذلك الاجتماع انما هو فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة (لان ضميره) أي كاف الخطاب في ضربك ليس ضميرا فاعل بل (هو ضمير منصوب) والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل (وبخلاف هدبد) وهو اللبن الغليظ (وعلابط) وهو قطيع من الغنم أي لم يلزم من عدم اسكان أحد حروفهما وابقائهما على الحركة ذلك الاجتماع الممنوع (لان أصلهما هدابد وعلابط) بالالف (ثم قصرا) أي حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتف في التقدير فكأنه لم يكن ثابتا والقصر تقليل (كما في خبط أصله خباط) بالالف قصر للتخفيف والتوسعة والمقصور القصيرة من الابرة وخلاف ممدودها (وحذفت التاء في ضربن) أصله ضربتن فلما حذفت التاء أسكنت الباء الماضي (حتى لايجتمع علامتا تأنيث) احداهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا الا انه ضمير جمع المؤنث (كما حذف التاء في مسلمات) أصله مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التأنيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيه لان في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى أولى وانما حذفت في ضربن (وان لم تكونا) أي العلامتان فيه (من جنس واحد) لان التاء ليست من جنس النون ولم يوجد ثقل التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانه ما آن فيه وجد ثقل التكرار اللفظي فيه كالمعنوي (لثقل الفعل) فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا (بخلاف حبليات لعدم الجنسية) أي لم يحذف احدى العلامتين الالف والياء المنقلبة من ألف التأنيث بل جوز واجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب ألف حبلى ياء في الجمع لئلا يجتمع الساكنان ولم يجز حذف أحدهما لان الثانية للجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم تأنيثها وليست مثل قاف صندوق ولام غزيت فانهما ليست لمعنى زائد على كونهما أجزاء من الكلمة فانه لا مثل تاء مسلمات الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن حبل حتى زيد عليه ألف التأنيث بل وضعت هكذا بالالف ولو حذفت الالف لفات الغرض ولما باعا الياء للتأنيث في هذي وكانت بالنسبة الى الواو خفيفة بخلاف الواو قلبت ياء (وسوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة) لانك تقول ضربتما وضربتما ضربتما ولا ينافي هذا قوله في صدر الفصل يجيء على أربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة أخرى تقديرا وأما نحن فهو تثنية أنا وجمعه مذكرا أو مؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربت ضربنا ضربتم ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو كما هو في هما من أنت أنتما أنتم أنت أنتما انتن بذكر التثنيين بخلاف أنا نحن اذ لا يقال أنا نحن بذكر نحن مرتين (و) سوى (بين الاخبارات) أي كما سوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة أيضا أي نفس المتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا أو مؤنثا وتثنية وجمعا فيقال في كلاهما

المذكر والمؤنث فقيل لهما ضربتن وسوى بين الاربعة الباقية فقيل لهما ضربنا (لقلة الاستعمال في التثنية) أى تثنيى الغائب والغائبة بالنسبة الى المفرد فان قلت لما سوى بينهما في التثنية وجب أن يسوى بينهما في الجمع بين المذكر فلت انما لم يسو بينهما في الجمع لكون اختلاف الصيغة دليلا على تفاوت معنى الجمع باعتبار قلة الافراد وكثرتها بخلاف التثنية فان مفهومها لا يتفاوت بالقلة والكثرة بل هو نص في فردين كذا قيل (ووضع الضمائر للايجاز) يعنى انهم وضعوا التثنية المذكر وتثنية المؤنث ضميرا واحدا وهو أنتما للايجاز فلما كان ضمير التثنيتين واحدا وجب أن يكون لفظهما الظاهر واحدا وهو ضربتما لان الضمير قائم مقام الظاهر وكذا انهم وضعوا للمفرد المذكر والمفرد المؤنث في الاخبار ضميرا واحدا وهو أنا وللتثنيتهما وجمعهما ضميرا واحدا آخر وهو نحن (٢٩) للايجاز والاقتصار فلما كان ضمير الاخبارات منحصرا فيهما لزم أن ينحصر لفظهما الظاهر في لفظين وهما ضربت وضربنا لان الضمير قائم مقام الظاهر فافهم فقوله ووضع الضمائر للايجاز دليل للتسوية بين التثنيتين والتسوية بين الاخبارات معا وان كان المتبادر من ظاهر سوق العبارات كونه دليلا للاخبارات فقط (وعدم الالتباس) عند السامع في الاغلب (في الاخبارات) لان المخبر المتكلم يرى في أكثر الاحوال فيعلم انه مذكر أو مؤنث أو مثنى أو مجموع أو يعلم بصوته كذلك أو بغيرهما من القرائن وان وقع الالتباس في بعض المواضع قليلا (زيدت الميم في ضربتما) قبل ألف التثنية (حتى لا يلتبس) أى المثنى بالمفرد (بالف الاشباع) أى بسبب ألفه يعنى اذا قيل ضربتا بسكون الباء لم يعلم انه مثنى ألفه لاجل التثنية أو مفرد أشبع فتحه

للاطلاق كما أشبع (في مثل قول الشاعر * أخوك أخو مكاشرة وضحك) المكاشرة السرور والفرح وأخو المكاشرة صاحب السرور (وحياك الاله) دعاء للمخاطب بالملك الاولى (فكيف أنتا) تعميم للدعاء لجميع أحوال المخاطب أصله أنت فاشبع الفتحة فتولد الالف ويحتمل أن يعود ضمير يلتبس الى الالف لانه مذكر حكما فيكون المعنى حتى لا يلتبس ألف التثنية بالف الاشباع والمآل واحد (وخصت الميم) بالزيادة لدفع الالتباس (في ضربتما) مع أن الاصل في الزيادة حروف العلة (لان تحته أنتما مضمر) فزيدت الميم لمناسبة ما تحته ومعنى كونه تحته أن يدل على ما يدل عليه ضمير ضربتما من معنى التثنية وكأنه تحته وانما قلنا كذلك لان التاء في ضربتما ضمير بارز فلو استتر تحته أنتما يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز وقد مر مثله هذا وفيه تكلف لا يخفى مع انه مخالف لما في شرح الرضى من انه خصت الميم بالزيادة في ضربتما لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والميم أقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو شفوية

ضربنا (لقلة الاستعمال في التثنية) بالنسبة الى المفرد وسكونها لاحتياجها في حصولها الى ضم أحد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع أيضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل في الثلاثة وفي الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلاف التثنية والحاصل ان في صيغة التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ترسل المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما بالنسبة اليها لم يستحسن الالتباس فيهما (و) سوى أيضا بين تثنيتهما لكون (وضع الضمائر للايجاز) فان هما مثلا أخصر من زيدان فالتسوية بين الشيئين أن لا يجعل لكل واحد منهما صيغة على حدة تناسب غرض الايجاز (و) سوى بين الاخبارات لحصول (عدم الالتباس في الاخبارات) لان المتكلم يرى في أكثر الاحوال أو يسمع صوته فيعلم انه مذكر أو مؤنث واحد أو جمع كما يجيء ولم يذكر التسوية بين تثنيى الغائب والغائبة كما ذكر التسوية بين تثنيى المخاطب والمخاطبة أو اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم بحث لهما وأما تثنية المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كان لهما بحث استوفى أحكامهما ههنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين كصيغة ضربتما بين المذكر وتأنيثه أو أكثر واستغنى عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما وجب صرف قوله ووضع الضمائر للايجاز الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات لان الالتباس لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية لم يحتج فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتأمل والا فالواجب أن يقدم أو يؤخر (وزيدت الميم في ضربتما) أى في تثنيى المخاطب والمخاطبة مع ان قياسهما على سائر التثاني يقتضي أن يقال ضربتا (حتى لا يلتبس) ألف ضربتا (بألف الاشباع) وهو الالف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا أشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع أو للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولاشك ان الالتباس واقع في كلامهم (كما في قول الشاعر * أخوك أخو مكاشرة) أى ملازم تبسم (و) أخو (ضحك * وحياك الاله فكيف أنتا) أصله أنت أشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف أى على أى حال أنت بعد تلك الحال من المكاشرة والانبساط مع أهلك تعير زوجها بالخيبة وكان زوجها قبل هذا (وخصت الميم في ضربتما) للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها (لان تحته أنتما مضمر)

(وادخلت الميم في أنتما لقربها من التاء في المخرج) لان الميم شفوية والتاء من المخرج الثاني من مخارج الفم وهو طرف اللسان وأصول
الثنايا (وقيل) الميم في أنتما (تبعا لهما) بكسر اللام أي لضمير تثنية الغائب (لما يجيء) في المضمرات ما ذكر ههنا علة لتعيين الميم للزيادة وما
يجيء في بحث المضمرات علة لزيادة الميم فافهم (وضمت التاء في ضربتما) مع أن الضم أثقل (لانها ضمير الفاعل) والضمة تناسب حركة
الفاعل فعلى هذا الالف للفرق بينه وبين المتكلم الواحد والميم زيدت بعد الالف وقيل التاء مع الالف ضمير جزؤه الاول متحرك بالضم وقيل
الالف ضمير والتاء للفرق بينه وبين تثنية المذكر الغائب والميم زيدت بعد التاء وضم التاء حينئذ لانه فارق الفاعل (وفتحت) تلك التاء (في
الواحد المخاطب) نحو ضربت (خوفا من الالتباس) بنفس المتكلم الواحد ولو كسر يلتبس بالواحدة المخاطبة وتفصيله ان أول ما يبدؤ بوضعه
من أنواع الضمائر الضمير المرفوع المتصل (٣٠) وأول ما يبدؤ بوضعه المرفوع المتصل المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب فنقول انما ضموا

زيدت الميم فيه أولا دفعا لتوهم الاشباع وقد سبق توجيه هذا التساع بقوله أنتما بدأ وقوله مضمر خبره وقوله تحت
طرف الميم قدم للاهتمام (وادخلت الميم في أنتما) دفعا لذلك الالتباس لعدم امكان زيادة حروف العلة لانها
مستثقلة قبل الالف وخصت الميم بالزيادة (لقرب الميم من التاء في المخرج) فالتاء مما بين الثنايا وطرف اللسان
والميم مما بين الشفتين ولا شك في قرب الثاني من الاول مع انها أقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لانها
غنة في الخيشوم كأنها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو (وقيل)
انما زيدت الميم بالزيادة في أنتما (تبعا لهما) أي لضمائرهما يعني انهم لما كانوا أبدلوا من الواو في هم ميما (لما
يجيء) في بحثه التزموا الميم في جميع الباب طردا له (وضمت التاء في ضربتما لانها) أي التاء (ضمير الفاعل)
وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان
وهو الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتم وضربتن
فقيل انه التاء وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات التثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث وأشار اليهما
حيث قال لان التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل هؤلاء الحروف وأما التاء فعلامة الخطاب وأشار اليه فيما يجيء
بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل هو مجموع التاء والحدهذه
الحروف وأشار الى ضعفه بعدم اشارته اليه اذ يكفي أحدهما الفاعل ولا حاجة الى ضم الآخر اليه مع ان
الاصل الاكتفاء بأحدهما (وفتحت التاء في الواحد) أي لم تضم فيه مع انه الاصل (خوفا من الالتباس
بالمتكلم ولا يلزم الالتباس في التثنية) بواسطة زيادة الميم فبقيت على أصل الحركة والتفصيل انهم زادوا التاء
للمخاطب والتاء المخاطبة والتاء للمتكلم وحركوها في الجميع حرف اللبس بناها للتأنيث وضموها للمتكلم لان
الضم أقوى والمتكلم مقدم فأخذ ذو فتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضمة للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته
والمذكر مقدم فأخذه فبقيت الكسرة لها واما المخاطبة فأعطيتها أولا لان الياء يقع ضميرها في نحو اضربي
والكسرة أخت الياء فناسب اعطاؤها للمخاطبة (وقيل) ضمت التاء في ضربتما (اتباعا للميم لان الميم) حرف
(شفوي فجعلوا حركة التاء) التي هي ما قبل الميم (من جنسها وهو) أي جنس الميم من الحركات (الضم
الشفوي) ليناسب الميم حركة ما قبلها (زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته) في زيادة الميم ولئلا يلتبس
بواو الاشباع في الوقف وأسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي هو
السكون (وضمير الجمع) أي جمع المذكر المخاطب (فيه) أي في ضربتم (محذوف) وذلك الضمير المحذوف
(وهو الواو لان أصله ضربتمو) بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر ترد الاشياء

التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وفتحوا للمخاطب فرقا بينه وبين المتكلم بأخف الحركات وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكس الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر أكثر فالخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فخص الفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر (ولا التباس في التثنية) فبقي مضموما على الاصل (وقيل) ضمت التاء في ضربتما (اتباعا للميم لان الميم شفوي فجعلوا حركة التاء من جنسها) أي من جنس الميم الشفوي (وهو) أي الحركة التي هي من جنس الميم الشفوي (الضم الشفوي) لانه جزء الواو وهي شفوية وجزء الشفوي شفوي وكذا ضمت التاء في ضربتم اتباعا للميم أيضا بل

في ضربتم بناء على ان أصله ضربتمو (زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته) في زيادة الميم لا لوجود علة الزيادة فيه وهي الى
الالتباس هذا قال الفاضل الرضي زيدت الميم قبل واو الجمع المخاطب لئلا يلتبس بالمتكلم اذا أشبعت ضمته فانك اذا قلت ضربتو يتوهم انه متكلم
أشبعت ضمته للاطلاق أو جمع المخاطب وخصت الميم بالزيادة لان حروف العلة مستثقلة قبل الواو والميم أقرب الحروف الصحيحة الى حروف
العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو أي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما ضم ما قبل الواو انتهى (وضمير الجمع فيه) أي في الجمع المخاطب وهو
مثل ضربتم (محذوف وهو) أي ضمير الجمع (الواو لان أصله ضربتمو) فان قلت فما فائدة التاء اذن قلت فيه قولان قال بعضهم انها للفرق
بينه وبين الجمع الغائب لان الميم زيدت بعد زيادة التاء وساهله زيدت للجمع المخاطب على ضربتم مثلا أولا الواو فصار ضربوا فالتبس بالجمع
الغائب فزيدت التاء للفرق ثم زيدت الميم ليطرد بتثنيته فصار ضربتمو ا هذا ما اختاره المصنف أو لئلا يلتبس بالمتكلم اذا أشبعت ضمته وهذا

ما اختاره الرضي وقال بعضهم التاء مع الواو ضمير الجمع وجزؤه الاول متحرك بالضم لانه ضمير الفاعل كما في التثنية وضعفه ظاهر

الواو) وأسكنت الميم تخفيفا لان ضمها لاجل الواو كان فتحها في التثنية لاجل الالف هذا ذا لم يلاق الميم بعد حذف الواو ساكنا بعدها وأما اذا

التقى فيضم أيضا ردا لها الى أصلها نحو ضربتم القوم وقيل قد يكسر (لان الميم) وحدها (بمنزلة الاسم) لانها مستقلة أى ليست بجزء من الفعل

ولا من الفاعل فكأنها كلمة برأسها يؤيد ذلك قوله بخلاف ضربوا لان باءه ليست بمنزلة الاسم وما قيل من ان الميم تجعل المضارع اسما اذا

دخل في أوله كآلة في مخرج فيكون بمنزلة الاسم فضعيف اذ المقصود بيان ان الميم في ضربتمو بمنزلة الاسم لا مطلق الميم مع ان الميم الذى

يجعل المضارع اسما ليس بمنزلة الاسم فتأمل (ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها) حرف (مضموم الا) كلمة (هو) وذلك لثقل الضم قبل الواو

المتطرفة واذا كان ثقيلا في الاسم كان ثقيلا أيضا فيما هو بمنزلته وفي هذا الكلام نوع حزازة والاولى ما ذكره صاحب النجاح من ان الميم مع الواو

هنا اسم ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم الا كلمة هو (ومن ثمة) أى ومن (٣١) أجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم

(يقال في جمع دلو أدل) بفتح الهمزة وسكون الدال (أصله أدلو) بضم اللام فاعلت الواو المتطرفة بقلبها ياء ثم أبدلت ضمة اللام كسرة لاجل الياء ثم أعلت اعلال قاض فصار أدل وفيه اعلال آخر وهو انه يكسر اللام أولا ثم يقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم أعل اعلال قاض ففي الاول يكون قلب الواو سببا لتبديل الضمة كسرة وفي الثاني يكون تبديل الضمة كسرة سببا لقلب الواو المتطرفة ياء فكلاهما مما نحن فيه ولا يجوز الاعلال بحذف الواو ابتداء لانه لم يبق حينئذ سبب لتبديل الضمة الثقيلة كسرة مع انه مقصود أيضا (بخلاف ضربوا) أى الحال في ضربوا على خلاف ما ذكرنا في

ضربتمو فانه لم يحذف الواو منه (لان باءه ليست بمنزلة الاسم) لانها جزء من الفعل فلا يكون لها استقلال ما حتى يكون بمنزلة الاسم (و بخلاف

ضربتموه) فان الواو لم تحذف منه أيضا مع ان الميم بمنزلة الاسم (لان الواو خرج من الطرف بسبب) اتصال (الضمير) وقد عرفت ان الحذف

مشروط بوقوعه في الطرف فانتفى الشرط فلم يحذف و بقي الميم مضموما لاجلها (كما) لم يقلب الياء همزة مع كونه واقعا بعد ألف زائدة (في

العظاية) لانتفاء شرط القلب وهو وقوعه في الطرف بعد ألف زائدة بسبب اتصال التاء به والعظاية دويبة أكبر من الوزغة (وشدد نون

ضربتن دون ضربن لان أصله) أى أصل ضربتن (ضربتمن) بالميم بدليل ثبوتها في التثنية نحو ضربتما (فادغم الميم في النون لقرب الميم

من النون) لان الميم شفوية والنون من المخرج السابع من مخارج الفم وهو طرف اللسان وما فوقه من الحنك والاوجه أن يقال زيدت

النون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر نحو ضربتمو وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو مع كون الثلاثة من

حروف الزيادة كذا قرره الرضي وصاحب النجاح (ومن ثمة) أى ومن أجل قرب الميم من النون (تبدل من النون في عمبر) بالميم (لان أصله

عنبر) بالنون ولا يجوز الابقاء على أصله لان الحرف التى بعدها وهو الباء شفوية فان أظهر استقبح لعدم توافقهما وان أخفى استثقل وان

الى أصولها (فحذفت الواو) لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا

بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما أتوا بهما في هذان واللذان والذين فوقع الواو في الجمع في الآخر

مضموما ما قبلها فحذفت (لان الميم) مع الواو (بمنزلة الاسم) كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما

كمضارعات الزوائد على الثلاثة (ولا يوجد في آخر) جنس (الاسم) متمكنا وغير متمكن (واو ما قبلها مضموم)

في كلامهم لكونه مستثقلا مع عدم الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع (الا) في آخر

الاسم من الاسماء غير المتمكنة فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف أصلا وفي غير المتمكن لا يوجد غير

(هو) ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذى

يكتب بعد الواو فحذف أيضا (ومن ثمة) أى ومن أجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو

(يقال في جمع دلو أدل أصله أدلو فقلبت الواو ياء) لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم أعل

اعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا وجه لزواله فيبقى أثر من ذلك الاستثقال المحسوس

(بخلاف ضربوا) أى لم يحذف الواو منه (لان باءه) مع الواو (ليست بمنزلة الاسم) لان الباء لم يجعل شيئا

من الافعال اسما كما جعله الميم (و بخلاف ضربتموه) أى لم يحذف واوه وان كان واوا بعد ميم (لان الواو

قد خرج من) كونه في (الطرف بسبب) اتصال (الضمير) به فلم يوجد شرط حذفه الذى هو وقوعه في

الطرف فلم يحذف (كما) خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به (في العظاية) بفتح العين المهملة والظاء المعجمة

والياء المثناة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد

الالف الزائدة لانها من العظاء وهو الشدة (وشدد نون ضربتن) أى جمع المؤنث المخاطبة (دون نون ضربن)

أى جمع المؤنث الغائبة (لان أصله) أى أصل ضربتن (ضربتمن) بالميم حملا على تثنيته لانها ضربتما بالميم

(فادغم الميم) بعد قلبه نونا (في النون لقرب الميم من النون) في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما

بين طرف اللسان وقريب الثنايا ولانهما اسمان متقاربان (ومن ثمة) أى ومن أجل كون الميم قريبا من

النون (يبدل الميم من النون في مثل عمبر) أى في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر يلفظ بالميم و يكتب

بالنون تنبيها على ان أصلها بالنون وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير التلفظ (لان أصله عنبر) وانما أبدلوها

أدغم النون ثم أبدلت الميم باءً فذهب ما في النون من الغنة وهو تغيير جائز ويجب قلبها ميماً لتراءة النون في الغنة ولا ينافي الباء في المخرج فلا
(وقيل أصله ضربتن) بتخفيف النون (فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً كما طرد في جميع نونات النساء) في إسكان ما قبلها في الماضي
والمضارع نحو ضربن ويضربن وتضربن (ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة) التي قبل النون (لاجتماع الساكنين) لأن ما قبل التاء ساكن
أيضاً (ولا يمكن حذفها) أي حذف (٢٢) التاء (لأنها علامة) المخاطب (والعلامة لا تحذف) ولأن علامة غيرها حتى يجوز حذفها (فأدخل
النون) الساكنة قبل النون
الضمير ليكون ما قبلها ساكناً
أيضاً وعينت النون دون
غيرها لقرب النون)
الداخلة (من النون) التي
هي ضمير الجمع والتاء
ليست بضمير كما في المفرد بل
علامة المخاطب فقط (ثم
أدغم النون في النون)
فصار ضربتن (زيدت التاء
في) مثل (ضربت) أي
نفس المتكلم وحده مذكراً
كان أو مؤنثاً (لأن تحته أنا
مضمر) يعني بدل ضمير
ضربت على ما يدل عليه أنا
وقصد من مثل غيره وإذا
كان تحته أنا ناسب أن يزاد
من حروفه (ولكن لا يمكن
الزيادة من حروف أنا
للالتباس) لأنه لو زيدت
الألف التبس بتثنية الغائب
نحو ضربا وإن زيدت النون
التبس بجمع الغائبة نحو
ضربن (فاختيرت التاء
لوجوده في أخواته) المراد
بأخوات ضربت أمثلة
الخطاب لأن المتكلم يصاحب
المخاطب ويكلمه فلا
يتصور أحدهما بدون
الآخر فصار كأنهم إخوان
(وزيدت النون في) مثل (ضربنا) أي في نفس المتكلم مع الغير مثنى كان أو مجموعاً مذكراً كان أو مؤنثاً
(لأن تحته نحن مضمر) فلما عرفت معنى الإضمار تحته زيدت النون التي في نحن أولاً (ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بضربن فصار ضربنا)
(وقيل تحته أنا مضمر) فزيدت الألف والنون اللتان في أنا منه ولما فرغ من بيان أمثلة الماضي مع ما يتصل بها من الضمائر ناسب أن يبين
معاني الضمائر فقال (فصل وتدخل المضمرات)

المسكن

مع الإدغام لو تركها والحال أن الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو الباء فإن أظهرت النون أي
تلفظها على حالها على ما هو مصطلح القراء استقبحت ويعرف بالوجدان وإن أخفيت على ما هو مصطلحهم أيضاً
استثقلت كما يشهد به الوجدان أيضاً وإن أدغمت في الباء مع قلبها باءً لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون
من الغنة ويجب قلبها ميماً لبقاء الغنة مع عدم منافاة الميم الباء في المخرج (وقيل أصله) أي ضربتن بالتشديد
(ضربتن) بتخفيف النون بلا ميم لأن العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم توجد هنا والأصل عدم الحال (فأريد
أن يكون ما قبل النون ساكناً كما اطرد في جميع نونات النساء) في سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع أربع
حركات متواليات ويضربن وتضربن محمولان على ضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف
والجزم (ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين) أي لئلا يلزم اجتماعهما أحدهما الباء والآخر
التاء (ولا يمكن حذفها) أي التاء دفعاً لاجتماع العلامتين (لأنها علامة) الخطاب (والعلامة لا تحذف)
إلا إذا اجتمعتا لشيء واحد فتحذف إحداهما للاستغناء عنها بالأخرى وههنا ليس للخطاب علامة أخرى حتى
تحذف التاء فاضطروا إلى زيادة حرف ولم تكن الزيادة من حرف العلة أما الألف والياء فلضمة التاء وأما الواو
فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث (فأدخل النون لقرب النون) الزائدة (من
النون) العلامة في النونية وفي لفظ القرب إشارة إلى ما ذكرنا من القيدين (ثم أدغم) إحدى النونين في
الأخرى للجنسية ووقع الإدغام بأن أدرج أولاهما في الثانية وقيل إنما زيد حرف في الجمع المؤنث ليكون بإزاء
الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة (وزيدت التاء) لضمير الشخص المتكلم
الواحد مذكراً كان أو مؤنثاً (في ضربت) بضم التاء (لأن تحته) أي ضربت (أنا مضمر) وقد مر نظيره في
الإعراب والقياس أن يزاد من حروف أنا إلا أنه (لا يمكن الزيادة من حروف أنا للالتباس) لأنه لو زيدت الهمزة
وهي حقيقة ألف تحركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائب ولا يمكن أيضاً
أن يزاد من حروف العلة أما الألف فلما مر وأما الواو فللزوم الالتباس بالجمع وأما الياء فلعدم تحملها علامة
الفاعل أعني الضم (فاختير التاء) للزيادة دون غيره من حروف الزيادة (لوجوده) أي التاء (في أخواته)
أي أخوات ضربت وهي ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وأما زيادة التاء في تلك الأخوات
فلكونها حرفاً صحيحاً ولعل حكمة أنه لما كان المخاطب من يلقى إليه الكلام اختير له حرف شديد لينتبه عن سنة
الغفلة والتي بمعناه إلى ما يلقى إليه وهو شديد والحروف الشديدة هي * أجدك قطبت * ولا يمكن زيادة
الألف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء (وزيدت النون في
ضربنا) لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا أو مؤنثين ولضمير الأشخاص المتكلمة سواء كانت على
صيغة المذكرة أو المؤنثة (لأن تحته نحن مضمر) وفيه نون فزيدت النون في ضربنا الموافق ما أضمر تحته
(ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بضربن) أي بجمع المؤنث واختص الألف للخفة (وقيل) إنما زيدت النون
(لأن تحته أنا مضمر) وفيه نون ثم زيد الألف دفعاً للالتباس واختص الألف لوجوده في أنا
(فصل وتدخل المضمرات) المرفوعة والمنصوبة أي تتصل وإنما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول

في الماضي وأخواته) المراد من أخوات الماضي ههنا كل ما يمكن أن يستتر فيه الضمير من المستقبل والأمر ... أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فإن أنا لا يصلح إلا لمعين واحد نقطا وهو المتكلم المعين وأنت لا يصلح أيضا إلا لمعين وحده فقط وهو المخاطب المعين وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه في مثل جاءني زيد وإياه ضربت ولا يحصل هذا التعيين للأسماء الظاهرة في قسم من الأقسام الثلاثة فإنه لو سمى المتكلم نفسه بعلمه لا بلفظة أنا وقال مكان أنا قائم زيد قائم ربما التبس عند السامع أهو المتكلم أم زيد آخر بخلاف أنا قائم وهو ظاهر وكذا لو سمى المتكلم المخاطب بعلمه لا بلفظة أنت وقال مكان أنت قائم زيد قائم ربما يحصل الالتباس وكذا لو كرر المذكور مكان ضمير الغائب وقيل مكان جاءني زيد وإياه ضربت جاءني زيد وزيدا ضربت لم يعلم أن زيدا الثاني هو الأول بعينه أو زيدا آخر وهذه الفائدة في الضمائر المنفصلة وأما في المتصلة فيحصل مع رفع الالتباس المذكور الاختصار في اللفظ أيضا كذا حققه الفاضل الرضي (وهي) أي المضمرات (ترتقي الى ستين نوعا) أي ستين لفظا التسعين معنى كما ستطلع عليه (لأنها) أي المضمرات (في الأصل ثلاثة) الأول (مرفوع و) الثاني (منصوب و) الثالث (مجرور) لأن المضمرات كما أشرنا قائمة مقام الظاهر لدفع الالتباس (٣٣) ان كان منفصلا وله وللاختصار ان كان متصلا والظاهر إما مرفوع أو منصوب أو مجرور فكذا ما يقوم مقامه من المضمرات (ثم يصير كل واحد منها) أي من هذه الثلاثة (اثنين نظرا الى اتصاله وانفصاله) يعني ان كل واحد منها إما متصل أو منفصل لأنه إما أن يستقل بنفسه أو لا يستقل ومعنى الاستقلال أنه لا يحتاج في التلفظ الى كلمة أخرى قبله فيكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر نحو أنت ومعنى عدم الاستقلال أنه يتصل بعامله الذي قبله فيكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه ولا يمكن التلفظ بدونه نحو ضربت فالأول المنفصل والثاني المتصل كذا قيل (فاضرب) ذينك (الاثنين في) تلك (الثلاثة حتى يصير)

(٤) يستكن من المتصل إذ المتبادر من الاتصال اللغوي (في الماضي وأخواته) من الأفعال وأما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالأفعال والمجرور أيضا ولا يتصل بالحروف إلا المنصوب والمجرور وبالأسماء إلا المجرور (وهي) أي جميع المضمرات (ترتقي الى ستين نوعا) وإنما انحصر فيها (لأنها) أي المضمرات (في الأصل ثلاثة) أحدها مضمر (مرفوع و) ثانيها مضمر (منصوب و) ثالثها مضمر (مجرور) وإنما انحصرت في الثلاثة لأنها كناية عن الظاهر وهو إما مرفوع أو منصوب أو مجرور (ثم يصير كل واحد منها) أي من تلك الثلاثة (اثنين) متصلا أو منفصلا (نظرا الى اتصاله) فكذا الكناية عنه إما مرفوع أو منصوب أو مجرور أي اتصل كل واحد منها (وانفصاله) لأنه ان استقل في التلفظ فمنفصل والا فمتصل (فاضرب الاثنين) أي المتصل والمنفصل (في الثلاثة) أي المرفوع والمنصوب والمجرور أي اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا أي جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن على ذكر منك (حتى يصير) المجموع الحاصل من الضرب (ستة ثم أخرج) أنت من الستة (المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور) أي جواز تقديمه (على الجار) فلا يقال زيد به بل يقال بزيد يعني لما احتيج الى التقديم والتأخير في الضمائر بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا إذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في الظاهر نحو زيد فعل وعمرا أكرمت وضعوا لهما المنفصل من الضمير جريا بالمضمر مجرى الظاهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في الظاهر لأنه كالجزء الأخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل إذ لو وضعوه له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شأن المنفصل والغرض من وضعه جواز تقديم الجزء الأخير ضروري البطلان (فبقي لك) من تلك الستة بعد اخراج المجرور المنفصل منها (خمسة) أي خمسة أنواع أحدها (مرفوع متصل و) ثانيها (مرفوع منفصل و) ثالثها (منصوب متصل و) رابعها (منصوب منفصل و) خامسها (مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها) أي صورة ثمانية عشر معنى (في العقل) بحسب اعتبار المراتب العرفية (ستة منها (في) حق (الغائب مع الغائبة) في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي جمع كل منهما (وستة منها (في) حق (المخاطب مع

(٥ ـ مراح) الحاصل من الضرب (ستة) قوله (ثم أخرج) عطف على اضرب بكون أمرا أيضا من باب الافعال (المجرور المتصل) من الستة (حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجار) هذا هو الدليل المشهور ولكن فيه نظر إذ الانفصال لا يستلزم التقدم والدليل المطابق القياس على الظاهر كما أشار اليه بعض المحققين بقوله المضمر المتصل جار مجرى الظاهر في استقلاله والتلفظ به وحده فيقع مرفوعا ومنصوبا نحو هو فعل وإياك أكرمت كما يقع الظاهر كذلك ولا يقع مجرورا البتة كما لا يقع الظاهر المنفصل مجرورا إذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب وإذا أخرجت المجرور المنفصل (فبقي لك) من الستة (خمسة) الأول (مرفوع متصل و) الثاني (مرفوع منفصل و) الثالث (منصوب متصل و) الرابع (منصوب منفصل و) الخامس (مجرور متصل ثم انظر الى) ضمير (المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر نوعا) من أنواع ألفاظ الضمائر (في العقل) لأن المعاني التي عبر عنها بالضمير المرفوع المتصل ثمانية عشر فيعتبر العقل لكل معنى منها ضميرا على حدة بالأصالة (ستة منها (في الغيبة) لأن الغائب إما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين إما مفرد أو مثنى أو مجموع (وستة منها (في الخطاب) لأن المخاطب أيضا إما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين إما مفرد أو مثنى أو مجموع

العاطبة) كذلك (وستة) حق (الحكاية) أى المتكلم والمتكلمة ثلاثة له وثلاثة لها فمجموع الستات
ثمانية عشر (واكتفى بخمسة) من الوجوه الستة (فى الغائب والغائبة باشتراك التثنية) فيهما نحو ضربا
وضربتا ولا اعتبار للتاء فى التثنية الغائبة لانها ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء فى
اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضربت وضربتم وأنت وأنت وأنتما وأنتم حيث عدت الثلاثة الاول
ألفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير فى الكل التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة
ألفاظا متعددة وان كان الضمير فى كلها أن فقط لان اقتران الامور الخارجية المميزة من الحركات والتاء
وغيرهما بهذه الالفاظ اشتهر بعد وضع الضميرين أعنى التاء وأن فيكون لها دخل فى اختلاف الضمائر
(لقلة استعمالها) أى التثنية وقلة مبالاة بالالتباس فيما قل استعماله (وكذلك) اكتفى بخمسة (فى المخاطب
والمخاطبة) باشتراك التثنية كذلك نحو ضربتما ضربتما (واكتفى فى الحكاية بلفظين) أى بلفظ المفرد
للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت تمام بلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما وللاثنين
منهما نحو ضربنا فى جمعهما وتثنيتهما (لان الشخص (المتكلم يرى) أى يبصر (فى أكثر الاحوال) فيعلم
حاله من الذكورة والانوثة (أو يعلم بالصوت انه مذكر أو مؤنث) واشتباه الاصوات فى غاية القلة فلا اعتداد
به فالغى اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة فيه وأما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما
وهو اتفاق الاسمين والاسماء فى اللفظ لانه اذا قيل فصل انتما قلت أنت يا زيد وأنت يا عمرو وكذا فى أنتم
قلت أنت يا زيد وأنت يا عمرو وأنت يا خالد وأما اذا قلت نحن وأردت المثنى وقيل لك فصل قلت أنا زيد وأنا
وأنت أو أنا وهو وكذا اذا أردت المجموع فقيل فصل قلت عمرو وليس كل افراده أنا فلم يمكنهم اجراء تثنيته
وجمعه على ما أجرى عليه سائر المثنى والمجموع فارتجلوا للمثنى صيغة لكونه مقصودا وشركوا معه الجمع فيها
للامن من اللبس بسبب القرائن (فبقى لك) بعد الاكتفاءات الثلاث وأسقط الستة من ثمانية عشر وجها
فى المرفوع المتصل (اثنا عشر نوعا واذا صار قسم واحد) وهو المرفوع المتصل (من تلك القسمة) أى الاقسام
الحاصلة من تلك الاقسام الخمسة (اثنى عشر نوعا يصير) أى حيث تقرر ذلك انه يصير (كل واحد منها) أى من
الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهى المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
(مثل ذلك) القسم الواحد أعنى المرفوع المتصل (فيحصل لك بضرب الخمسة) الباقية من الستة الحاصلة من
ضرب الاثنين فى الثلاثة (فى اثنى عشر) الباقية من ثمانية عشر (ستون نوعا) الباقية من تسعين الحاصلة
من ضرب ثمانية عشر فى خمسة منها (اثنا عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا) كما مر فى أول
الفصل وقدم أيضا هاهنا وكرر آخر مثل ضربنا واياه ما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على
غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم متصل
المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر (و) منها (اثنا عشر نوعا
للمرفوع المنفصل نحو هو وضرب) تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا هن ضربن

(وستة منها (فى الحكاية) لان المتكلم أيضا اما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد أو مثنى أو مجموع فضمير المرفوع ثمانية عشر
معنى فاذا عبر عن كل معنى بضمير على حدة يكون الفاظ الضمائر أيضا ثمانية عشر) ولكن (اكتفى) فى ستة (من ثمانية عشر معنى بخمسة
من الالفاظ (فى الغيبة باشتراك التثنية) الاولى ان يقال باشتراك تثنيتين (لقلة استعمالها) يعنى يشترك تثنية الغائب والغائبة فى ضمير واحد
وهو الالف لا غير اشتراكا لفظيا لقلة استعمال التثنية نحو ضربا وضربتا والتاء ليست بضمير بل حرف التأنيث فقط كذا ذكره الفاضل الرضى
فظهر بطلان ما قيل من ان المراد من الاشتراك (٣٤) هاهنا الاشتراك المعنوى لا اللفظى لعدم اشتراك لفظيهما لان ضمير تثنية المذكر الالف
وحده نحو ضربا وضمير
تثنية المؤنث الالف مع التاء
نحو ضربتا فافترق الالف
اللفظ الا ان ضمير منفصلهما
هما (وكذا اكتفى) فى ستة
من المعانى بخمسة من
الضمائر (فى المخاطب)
باشتراك التثنية لقلة
استعمالها نحو ضربتما
(و) اكتفى (فى الحكاية
بلفظين) من الضمائر فى
ستة من المعانى أحدهما
للمفرد مذكرا كان أو
مؤنثا نحو ضربت والآخر
للمثنى والمجموع مذكرين
كانا أو مؤنثين نحو ضربنا
(لان المتكلم يرى فى أكثر
الاحوال) فيعلم انه مذكر
أو مؤنث (أو يعلم بصوته
أنه مذكر أو مؤنث) وان
اشتبه فى بعض الصور يعلم
أيضا انه مثنى أو مجموع فى
أكثر الاحوال فلا حاجة
الى كثرة الامثلة لقلة
الالتباس (فبقى لك) بعد
اسقاط ستة ألفاظ من
ثمانية عشر (اثنا عشر نوعا)
لثمانية عشر معنى (فاذا
صار قسم واحد) حاصل
(من تلك القسمة) وهو المرفوع المتصل (اثنى عشر) نوعا (صير كل واحد) حاصل (منها) أى من تلك القسمة وهو المرفوع
المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل (مثل ذلك) أى مثل ذلك القسم الواحد وهو المرفوع المتصل أى يصير كل من
الانواع الاربعة الاخرى اثنا عشر أيضا يعنى ماذكر من قلة استعمال التثنية وعدم الالتباس فى الحكاية (فيحصل لك بضرب الخمسة) وهى
المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل (فى اثنى عشر) بخمسة فى الغيبة وخمسة فى الخطاب واثنين فى الحكاية
(ستون نوعا) لستين معنى (اثنا عشر) من تلك الستين (للمرفوع المتصل نحو ضرب

الى ضربنا) أى ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا مذكورة
أربعة عشر لكن الضمير فيها اثنا عشر بسبب اشتراك التثنيتين كما عرفت (واثنا عشر للمنفصل) المرفوع (نحو هو هما هم الى نحن ضربنا)
أى هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا هن ضربن أنت ضربت أنتما ضربتما أنتم ضربتم أنت ضربت أنتما ضربتما
أنتن ضربتن أنا ضربت نحن ضربنا اعلم ان أنا للمتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى
بها بعد النون فى الوقف لبيان فتح النون لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فيلتبس بان الحرفية لسكون النون وقال الكوفيون ان الالف
بعد النون من نفس الكلمة فاجاب عنه البصريون بأن سقوطه فى الوصل فى الاغلب مع فتح النون أو سكونه يدل على زيادته واما نحن للمتكلم
مع الغير وهو كالمرفوع المتصل فى صلاحيته للمثنى والمجموع مذكرين كانا أو مؤنثين والدليل عليه ما مر فى المتصل من ان المتكلم يرى فى أكثر
الاحوال أو يعلم بصوته انه مذكر أو مؤنث وتحريك النون لالتقاء الساكنين وضمها اما لكونه ضميرا مرفوعا واما الدلالته على المجموع الذى
حقه الواو واما أنت الى أنتن فالضمير عند البصريين ان واصله أنا وكان أنا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان
القياس أن يبنوه بالتاء المضمومة نحو أنت الا أن المتكلم لما كان أصلا جعلوا تركه (٣٥) العلامة له علامة و بينوا المخاطبين بتاء حرفية
بعد ان ومذهب الفراء ان
أنت بكماله اسم والتاء من
نفس الكلمة ومذهب
بعض الكوفيين وابن
كيسان ان الضمير التاء
المتصرفة كما كانت عند
الاتصال لكنهم لما أرادوا
انفصالها دعموها بان
لتستقل لفظا (والاصل فى
هو ان يقال) فى تثنيته
(هوا) وفى جمعه (هووا) كما
يقال ضربا ضربوا اعلم أن
الواو فى هو والياء فى هى من
أصل الكلمة لا الاشباع
عند البصريين لان حرف
الاشباع لا يتحرك وأيضا
لا يثبت حرف الاشباع الا
ضرورة وأما عند الكوفيين
هما الاشباع والضمير الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما وأنت تعلم ان ماذكره البصريون من الدليلين حجة على الكوفيين
وحذفهما فى التثنية والجمع لا ينافى كونهما من أصل الكلمة فالقياس عند البصريين ان يقال فى التثنية والجمع هوا هووا (ولكن جعل
الواو ميما فى الجمع لاتحاد مخرجهما) وهو الشفة (واجتماع الواوين) واو الضمير والواو الذى هو جزء الضمير واجتماعهما غير جائز لان
الواو أثقل حروف العلة مع ان الاول مضموم فاجتماعهما فى غاية الثقل (فصار هموا ثم حذفت الواو لما مر) أى لعلة مذكورة (فى ضربتموا)
وهو انه لا يوجد اسم آخره واو وما قبلها مضموم واسكنت الميم لان ضمها لاجل الواو فصار هم (وحملت التثنية عليه) فى جعل الواو ميما فصارت
هما (وقيل) جعلت الواو فى التثنية ميما (حتى يقع الفتحة على الميم القوى) لا على الواو الضعيف هذا بيان لما فى الكتاب وقال الفاضل الرضى
وكان القياس فى المثنى والمجموع على مذهب البصريين هوما وهموا وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام فى زيادة الميم وحذف
الواو فى جمع المذكر وزيادة النونين فى جمع المؤنث على ماذكرنا فى المتصل سواء انتهى عبارته يعنى زيدت الميم فى التثنية لدفع التباس ألف
التثنية بالف الاشباع وفى الجمع لدفع التباس واو الجمع بواو الاشباع وحذفت واو الجمع فى هموا لانه لا يوجد اسم آخره واو وما قبلها مضموم
وزيدت فى هن نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو فى المذكر فتبصر (وادخل الميم فى أنتما

أنت ضربت أنتما ضربتما أنتم ضربتم أنت ضربت أنتما ضربتما انتن ضربتن أنا ضربت منهما (الى نحن
ضربنا) ونحو يلذ نون نحن اتباعا للساكنين وضمها اما لكونه ضميرا مرفوعا واما الدلالته على المجموع الذى
حقه الواو (والاصل فى) اطراد أمثلة لفظة (هو ان يقال هو هوا هووا) على ما هو مذهب البصريين لان
الواو فى هو والياء فى هى من أصل الكلمة عندهم وأما عند الكوفيين فللاشباع تقوية للاسم والضمير فى
هو الهاء وحدها بدليل سقوطها فى التثنية والجمع والاول هو الاوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا
حرف الاشباع لا يثبت فى آخر الكلمة الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة
حتى يصح كونهما ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون ولهذا اذا
أردت عدم استقلالهما أسكنت الواو والياء نحو انه وبه (لكن جعل الواو ميما فى الجمع) وقوله (لاتحاد
مخرجهما) وهو الشفة تعليل للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب أعنى قوله (ولكراهية اجتماع
الواوين فى الطرف) فان الواو أثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماع المتجانسين مطلقا ثقيل
وخاصة فى الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا الى ظاهر قوله جعل الواو ميما والا فلا تنقيح تأخيره (فصار)
الجمع بعد الجعل المذكور (هموا ثم حذفت الواو كما) أى كحذفها الذى (مر فى ضربتموا) فى انه انما وقع لعدم
وجود اسم آخره واو وما قبلها مضموم (وحملت التثنية عليه) أى على الجمع فى الجعل المذكور وان لم يكن
علة الجعل موجودة فيها اطرادا أو مشاكلة (وقيل) انما لم يبق الواو على حالها فى التثنية (حتى) لا يقع الفتحة
على الواو الضعيف وهى وان كانت خفيفة بالنسبة الى اخوتها الا انها فى نفسها حركة وهى ثقيلة وانما جعل
ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما مع انه من حروف الزيادة وقوى فالاولى ان (يقع الفتحة على الميم القوى)
المتحد المخرج بالواو (وأدخل الميم فى أنتما) اذ الاصل ان يقال أنت انتا أنتو أنت انتا انتن بتخفيف النون

لما س فى ضربهما) بمعنى ان الالتباس ايضا فى تثنية انت ونحوه انتا واتا لكن لما التبس ألف التثنية بالف الاشباع فى أنتا أدخل الميم فيه لدفع
الالتباس كذلك ضربتما فصار أنتما وكل تعين الميم بالزيادة لدفع الالتباس قد مرت (وحمل الجمع عليه) فى زيادة الميم فصار أنتموا فحذفت الواو
لما س وأسكنت الميم فصار أنتم (ولا يحذف واو هو) مع ان القياس الحذف لانه اسم آخره واو وما قبلها مضموم (لقلة حروفه من القدر الصالح)
أي من المقدار الذي يحتاج اليه فى الكلمة (٣٦) وهو ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (ويحذف) واو
هو (اذا اتصل) أي اتصل (بشئ آخر) قبله سواء كان فعلا نحو ضربه او اسما نحو غلامه أو حرفا نحو به (لحصول كثرة الحروف بالملاصقة مع وقوع الواو على الطرف وتبقى الهاء مضموما على حاله نحو له) بالاتفاق (اذا لم يكن ما قبلها مكسورا أو ياء ساكنة) الا ما حكى أبو على ان ناسا من بكر بن وائل يكسرون فى الواحد والمثنى والجمع نحو منه منهما منهم منهن اتباعا لحركة الميم وعدوا الحاجز غير حصين لسكونه (وتكسر الهاء) بعد حذف الواو منه (اذا كان ما قبلها مكسورا أو ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة) أي الحقيقية فى الاول ومن التقديرية فى الثاني (الى الضمة) الحقيقية فى) نحو منه (غلامه وفيه) هذا عند غير أهل الحجاز أما هم فيبقون ضمتهما على حالها كما يبقون فى غير هذين الموضعين ويقولون [illegible] والبم [illegible] بالاشباع بغيره وعليه قراءة من قرأ ومن أوفى بما عاهد عليه الله
هو) أي حذف الواو من هو اذا اتصل بشئ (عارض) عند جميع الالفاظ الا فى لام الابتداء والفاء نحو لهو وفهو ... الياء
سكن الهاء فيهما التخفيف جائز كثيرا كما يجوز بعد الواو نحو وهو وان جاز ضمها فى هذه الثلاثة ولعل السر فى عدم حذف الواو منهما انه لما
أسكن الهاء حصل التخفيف فى الكلمة فلم يحتج الى حذف الواو تخفيفا (وتجعل ياء هي الفا) أي عند التعانق والاتصال لانه لو حذف التبس
ضمير المذكر وهو ظاهر ولو بقى على أصله التبس بالمذكر أيضا لان ضميره اذا ولى الكسر قلبت واوه ياء فى بعض اللغة نحو بهى فلا يرى

(كما) أي كالادخال الذي (مر فى ضربتما) فى انه انما وقع حتى لا يلتبس ألفه بألف الاشباع فى الوقف (وحمل الجمع) فى الخطاب وهو أنتم وانتن (عليه) أي على أنتما فى ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال فيه وباقي العمل فيه سما كما فى ضربتم وضربتن (ولا يحذف واو هو) وان كان فى آخر الاسم واو وقبلها ضمة (لقلة حروفه من القدر الصالح) أي من المقدار الذي يصلح أن يكون ذلك المقدار كلمة وهو ثلاثة أحرف حرف الابتداء به وحرف الوقف عليه وحرف المتوسط بينهما (ويحذف واو هو) جوازا (اذا اتصل) هو (بشئ آخر) أي اتصل بأوله شئ آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وعلامة ذلك ان يوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه أو بحرف جر نحو له أو فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو واو البلاء وليس الخبر ان فان الاسم فيه البسب باتفاقهم على ما قدمنا التعانق (لحصول كثرة الحروف بالملاصقة مع وقوع الواو الطرف) وقبله ضمة والمراد لا يحذف ياء هي وان تعانق بشئ آخر بل تقلب ألفا كما يجئ (و) حينئذ (يبقى الهاء مضموما على حاله) قبل حذف الواو ان لم يمنع منه مانع (نحو له) ويأتى فى غلامه وضربه واعلم انهم لما أرادوا وضع المتصل الغائب فى الضمير المنصوب المجرور بفردية من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشئ فلا يخلو من أن يكون ما قبل الهاء متحركا أو ساكنا فان كان ساكنا كما فى ... على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه أو غيره كمنه لان الهاء حرف خفى فكأنه التقى ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء المقابلة منه نحو عليهى ومنهو فكأنه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركا ثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهى وله وضربهو ولان الواو فى حكم المعدوم بسبب اسكانه لان الحرف الذي أسكن كالميت فصار كأنه لم يوجد فى آخر الاسم واو ولا يرد داوود نحو بنوا اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتهما فى الخط حينئذ فالعمل على ما سكن قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حال الاختيار مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا له على الساكن بقوله ويحذف اذا اتصل الخ اما اشارة الى مذهب الجمهور فى الساكن والى لغة بنى عقيل وكلاب فى المتحرك أو المراد به الحذف من اللفظ فى الكل والواو الثابت فى المتحرك حينئذ يكون من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو لعلة المذكورة واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام (ويكسر الهاء) بعد حذف الواو من هو (اذا كان ما قبله) أي الهاء (مكسورا أو ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة) الحقيقية والتقديرية (الى الضمة) الحقيقية وهو ثقيل بالوجدان (نحو) عبد (غلامه) فيما كان ما قبله مكسورا (وفيه) فيما كان قبله ياء ساكنة وعليه وليه واشباهها واما ضم الهاء فى وما أنسانيه وعليه الله على قراءة عاصم فى رواية حفص فلعله على لغة أهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان ما قبلها ياء أو كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور أو نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه (ويجعل ياء هي ألفا) فيصير هاء مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين أن يقال هي هاهين ويجعل كسرة ما قبلها فتحة لالف اذا انه تق بشئ آخر نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولى الياء أو الكسرة قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفى فهو اذا حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليت الكسرة ...

يجعل الفتحة ألفا وتقلب الياء لاجل الفتحة ألفا فيقال (يا غلاما) وتجعل (في نحو يا بادية) الفا للفتحة فيقال (يا بادا) وتجعل ياءهي مبما في التثنية) يعني القياس ان يقال هما لكن أبدلت من الهاء ميم (حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها) أي مع ضعف الفتحة وضمت الهاء لاجل الميم فصارت هما (وشددنون هن لما مر في ضربتن) فيقال هو ما أصل هن همن فادغم الميم في النون لقرب الميم من النون فصار هن ولما فرغ من الضمير المرفوع متصلا أو منفصلا شرع في المنصوب فبدأ بمتصله فقال (واثنا عشر للمنصوب المتصل) أي اثنا عشر لفظا الثمانية عشر معنى كما في المرفوع وانما قدم المنصوب على المجرور لان النصب علامة المفعول بلا واسطة والجر علامته بواسطة (نحو ضربه الى ضربنا) أي ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني ضربنا فالصيغة المذكورة أربعة عشر والضمير اثنا عشر بسبب اشتراك التثنيتين كما مر في المرفوع وقس عليه التثنية نحو ضرباه ضرباهما ضرباهم الخ والجمع نحو ضربوه ضربوهما ضربوهم وقس على الماضي المضارع نحو يضربه ويضربانه ويضربونه (ولا يجوز فيه) أي في المنصوب المتصل (اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في) مثل (ضربتك) بفتح الكاف والتاء أو بكسرهما (وضربتني) بضم التاء يعني لا يجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشخص واحد (حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة)

الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم تقلب ياء هي ألفا لالتبس المؤنث بالمذكر في مثل بهي وبجعل في غيره الفا أيضا طردا للباب نحو لها واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء أو كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحوله ومنه وغلامه وضربه (كما يجعل الياء) المتطرفة حقيقة أو حكما المكسور ما قبلها ألفا للتخفيف (في يا غلامي) ويقال (يا غلاما وفي يا بادية يا بادا) وغير الاسلوب في بادية حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى أن الياء فيه متطرفة حكما (ويجعل ياءهي ميما في التثنية) أي في تثنيته هي ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربتما يعني لم يترك الياء على حالها (حتى لا تقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها) أي مع بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بان أمكن ما قبلها كذا في وضمت الميم اتباعا لما ذكره (وشددنون هن) لان أصله همن (كما مر) من ان الاصل (في ضربتن) ضربتمن (واثنا عشر) نوعا من تلك الانواع الستين (للمنصوب المتصل نحو ضربه) تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني منتهيا (الى ضربنا) الى آخرها على الفتحة لانتفاء علة الاسكان لما ذكر في ضربك (ولا يجوز فيه) أي في الضمير المتصل (اجتماع ضميري الفاعل والمفعول) أي ضميرين متصلين متحدين في المعنى (في مثل ضربتك) بفتح التاء (و) في مثل (ضربتني) بضم التاء أي لا يجوز أن يقال ضربتك وضربتني (حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا به) (في حالة واحدة) بل لو أريد ذلك يقال ضربت نفسك وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل (الا) أي لكن يجوز ذلك الاجتماع (في أفعال القلوب نحو علمتك) بفتح التاء (فاضلا وعلمتني) بضم التاء (فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة) لان المفعول الذي تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني فذكر الاول انما هو ليترتب الثاني عليه فلم يؤد الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا (ولهذا) أي

وفي هذا الدليل نظر اذ يجوز أن يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة لجواز أن يقال ضربت نفسك وضربت نفسي والصواب ما ذكره الفاضل الرضي وهو انه لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشئ واحد في غير أفعال القلوب لان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول متأثرا منه وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلهذا لا يقولون ضرب زيد زيدا وأنت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك وان تخالفا لفظا الضميرين لاتحادهما معنى

ولا اتفاقهما في كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فقالوا ضرب زيد نفسه وضربت نفسي وضربت نفسك لانه صار النفس باضافته الى الضمير فيهما كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه (الا في أفعال القلوب) وهي سبعة بالاستقراء نحو علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت وانما سميت بها لان الثلاثة الاول لليقين والباقي للشك وكل منهما فعل القلب (نحو علمتك) بفتح التاء والكاف (فاضلا وعلمتني) بضم التاء (فاضلا) فجاز فيهما اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد (لان المفعول الاول) وحده وكذا الثاني وحده (ليس بمفعول في الحقيقة) وان كان مفعولا في الظاهر اذ المفعول في الحقيقة مضمون الجملة لتعلق معنى الفعل به فانك اذا قلت علمت زيدا فاضلا تتعلق علمك ليس زيدا وحده ولا فاضلا وحده بل هو زيد من حيث انه فاضل وهذا معنى قولهم وضع أفعال القلوب لمعرفة الشئ بصفته فلما لم يكن الضمير الاول وحده ولا الثاني وحده مفعولا حقيقة جاز اتفاقهما في كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقوله الا في أفعال القلوب استثناء متصل من قوله ولا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة تدبر و ما حققناه من أن المفعول في الحقيقة مضمون الجملة الخ ظهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين من أن تعلق أفعال القلوب في الحقيقة بالمفعول الثاني لا بالمفعول الاول فكأن الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون هو القيام لا ذات زيد (ولهذا) أي ولاجل ان المفعول

الاول وكذا الثاني ليس بمفعول في الحقيقة (قيل في تقديره) أي في تقدير كل واحد من المثالين (علمت) بضم التاء (فضلك) بجعل المفعول الثاني
مفعولا واحدا مضافا أحدهما الى الآخر (و) كذا في (علمت فضلي) بضم التاء من المنصوب المتصل ما يتصل بآخر الحروف النواصب
نحو انه انهم انهما انهم انهن انك انكما انكم انك انكما انكن اني اننا (واثنا عشر) لفظا الثانية عشر معنى (للمنصوب المنفصل نحو اياه
الى ايانا ضربنا) أي اياه ضرب اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت اياكما ضربتما اياكم
ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما اياكن ضربتن اياي ضربت ايانا ضربنا * اعلم أنهم اختلفوا في الضمير المنصوب المنفصل فقال سيبويه
ان الضمير هو ايا وما يتصل به بعده حرف تدل على حسب أحوال المرفوع المتصل من التكلم والغيبة والخطاب لكون ايا مشتركا كما هو مذهب
البصريين في انت فانه عندهم أن وأنت وأنتما وأنتم وأنتن كاسم * وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات فكان
اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي أسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرات ما يختلف
آخره كافا وهاء وياء * وقال بعض (٣٨) الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة من الكاف والهاء والياء

كما كانت عند الاتصال لكن
لما أرادوا الانفصال الهادة وها
باياالتستقل لفظا كالواو في
أنت ان الضمير التاء المتصرفة
وانما ان دعامة لها قال
الفاضل الرضي وما أرى
هذا القول بعيدا من
الصواب في الموضعين هذا
كلامه بكسر همزة ايا وقد تفتح
وقد تبدل هاء مفتوحة
ومكسورة نحو هياك وفي
الضمير المنصوب المنفصل
أقوال أخر غير ما ذكرناه
تركتها لئلا يطول الكلام
ولما فرغ من المنصوب متصلا
ومنفصلا شرع في المجرور
فقال (واثنا عشر) لفظا
الثانية عشر معنى (المجرور
المتصل نحو ضاربه الى
ضاربنا) أي ضاربه ضاربهما
ضاربهم ضاربها ضاربهما

ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي ضاربنا وقس عليه تثنية المضاف نحو ضارباه المفرد
ضارباهما ضارباهم الى ضاربانا وجمعه نحو ضاربوه ضاربوهما ضاربوهم الى ضاربونا واعلم أن الضمير المجرور المتصل على ضربين ضرب
بالاضافة كما ذكره المصنف وضرب بالحروف الجارة نحو به بهما الى بنا وعليه وعليهما والبه واليهما (وفي) مثل (ضاربي) الاصل ضاربون
فأضيف الى ياء المتكلم فسقط النون بالاضافة كما هو القاعدة فاجتمع الواو والياء فلذلك (جعل الواو ياء ثم أدغم) الياء في الياء وكسر ما قبلها
لاجل ذلك فصار ضاربي بكسر الباء وتشديد الياء ونحوها (كما) جعل الواو ياء (في مهدي) لتلك العلة (أصله مهدوي) بوزن مضروب ولما فرغ
من بيان أبنية الضمائر وتعداد أمثلتها بأنواعها الخمسة التي ترقى جملتها الى ستين شرع فيما يستتر منها وفي مواضع استتارها فقال (والمرفوع
المتصل يستتر في خمسة مواضع) سيجيء علة استتار المرفوع المتصل في هذه المواضع الخمسة وعلة عدم استتار المنصوب والمجرور وأما عدم استتار
المرفوع المنفصل فلمنافاة الاستتار الانفصال ومما يجب ان يعلم ان الاصل في الضمائر المرفوعة المتصلة الاستتار لانه أخصر ثم الابراز عند خوف اللبس
والاعتبار لكونه أخصر من الانفصال قوله (في الغائب) مع ما عطف عليه بدل من قوله في خمسة مواضع أي يستتر الضمير المرفوع المتصل في

لاجل أن الاول ليس بمفعول في الحقيقة (قيل في تقديره) أي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا (علمت فضلك
و) من علمتني فاضلا (علمت فضلي) يظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة (واثنا عشر) منها
(للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب) تقول اياه ضرب اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا
اياهن ضربن اياك ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما اياكن ضربتن
اياي ضربت منتهيا (الى ايانا ضربنا) منها (اثنا عشر نوعا للمجرور المتصل نحو ضاربه) تقول ضاربه
ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي
منتهيا (الى ضاربنا) ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك يحمل عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول
أيضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب أن يكون متصلا (وفي مثل ضاربي) أي في الجمع
المذكر السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم (جعل الواو ياء) لان الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى
ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرجي الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما بينهما من المد
وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وأدغموها في الياء وقيل انما
قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو من أن يكون الواو هي الاخيرة أو هي الاولى فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج
من واو لازمة الى ياء لازمة لانه أثقل من الخروج من ضم لازم الى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف
بالخروج الاول وان كانت الاخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه أثقل من الخروج
من كسر لازم الى ضم لازم وهذا الثقيل كالتخفيف بالاول وانما اشترط أن تكون الاولى ساكنة ليمكن
الادغام وانما جعل الانقلاب الى الياء لانها أخف وقيل لان الادغام في حروف الفم أقوى لكثرتها والواو من
حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف (ثم أدغم) الياء المنقلبة في ياء المتكلم لجنسية ثم كسر ما قبل
الياء لاجل الياء (كما) أي كالجعل والادغام اللذين وقعا (في مهدي أصله مهدوي) جعل الواو ياء ثم أدغم
وكسر ما قبل الياء لما ذكر (والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع) جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها
وقوله (في الغائب) بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات أي يستتر الضمير المتصل جوازا في الغائب

الغائب المفرد دون مثناه وجمعه ماضيا كان أو مضارعا مثبتا كان أو منفيا (نحو) زيد (ضرب و يضرب وليضرب ولا يضرب) وكذا لم يضرب ولن يضرب (و) في (الغائبة) المفردة ماضيا كان أو مضارعا (نحو) هند (ضربت وتضرب ولتضرب و) كذا (لا تضرب) ولم تضرب ولن تضرب (وفي المخاطب) المفرد (الذي في غير الماضي) مستقبلا كان أو أمرا أو نهيا وانما قال في غير الماضي لان المخاطب في الماضي لا يستتر فيه الضمير بل يكون بارزا مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا او مؤنثا (نحو) أنت (تضرب واضرب ولا تضرب) وكذا لم تضرب ولن تضرب (وياء تضربين علامة الخطاب) فقط لا فاعل (وفاعله مستتر) استتارا لازما (عند الاخفش) اما لاجراء مفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها واما لئلا يلزم ان يكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون أخف (وعند العامة) أي جمهور أهل العربية (هي) أي ياء تضربين (ضمير بارز) وفاعل (للفعل كواو يضربون) فالتاء علامة الخطاب عندهم وأما عند الاخفش فيجوز أن يكون علامة التأنيث فقط فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عنده واعلم ان ما نقله المصنف عن الاخفش غير مطابق (٣٩) لمذهبه اذ الياء في تضربين عنده علامة التأنيث لا علامة الخطاب اذ علامة الخطاب التاء قال الفاضل الرضي قال الاخفش ان الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تأنيث كما قيل في هذي (وعين الياء في تضربين) عند العامة للفاعل (لمجيئه في هذي) أي لمجيء الياء في هذي (أمة الله للتأنيث) أي علامة له فقط فلما احتيج الى ابراز ضمير المؤنث ناسب ابرازها كان علامة للتأنيث في الاصل واعترض عليه بان الياء يجوز ان يكون بدلا من الهاء في هذي فلا يكون حينئذ للتأنيث ورد بأنه لا يضر كونه للتأنيث ان يكون بدلا من الهاء اذ يكفي مجرد كونه علامة التأنيث أصيلا كان أو مبدلا وأقول في هذا الجواب نظر اذ الياء على تقدير كونه مبدلا من هاء هذه لا يدل على التأنيث بل الدال عليه حينئذ هذي بصيغته كهذه فافهم (ولم يزد في تضربين من حروف أنت) بكسر التاء مع ان المناسب ان يزاد منه لدلالته على المخاطبة (للالتباس) في زيادة الالف (بالتثنية واجتماع النونين في) زيادة (النون وتكرار التاءين في) زيادة (التاء وأبرز الياء) في تضربين ولم يستتر للفرق (بينه وبين جمعه) وهو تضربن (ولم يفرق) بينهما (بحركة ماقبل النون) في تضربين على تقدير استتار الياء وسكونه في الجمع (حتى لا يلتبس) أي تضربين (بالنون الثقيلة) حق العبارة ان يقال بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة لكنه تسامح بناء على ظهور المراد (في الصورة) أي في صورة الكتابة لا في اللفظ لان النون الثقيلة التي تدخل المخاطب مشددة ونون المخاطبة مخففة فقوله (ولا بحذف النون) عطف على قوله بحركة ماقبل النون ولفظة لا زائدة لتأكيد النفي أي لم يفرق بينه وبين جمعه على تقدير استتار الياء بحذف النون من المفرد حتى لا يلتبس المخاطبة (بالمذكر) المخاطب فانك اذا قلت تضرب لم يعلم انه مخاطب مفرد أو مخاطبة مفردة وأيضا يلتبس بالغائبة المفردة لكنه صرح بالمذكر للمناسبة الخطابية بينهما الا انه ما عداه مع ان المقصود يتم به

المفرد من الماضي (نحو) زيد (ضرب) وفي المضارع نحو زيد (يضرب و) في الامر نحو زيد (ليضرب و) في النهي نحو زيد (لا يضرب و) يستتر جوازا أيضا (في الغائبة) المفردة ماضيا (نحو) هند (ضربت و) مضارعا نحو هند (تضرب و) أمرا نحو هند (لتضرب و) نهيا نحو هند (لا تضرب و) يستتر وجوبا (في المخاطب) المفرد (الذي في غير الماضي) مضارعا (نحو) أنت (تضرب و) نهيا نحو أنت (لا تضرب) وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا كما يجيء وأما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها اختلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة بقوله (وياء تضربين علامة الخطاب وفاعله مستتر فيه عند) أبي الحسن (الاخفش) اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها أو استنكارا لكون ضمير المفرد أعني الياء أثقل من ضمير المثنى أعني الالف مع ان القياس يقتضي أن يكون أخف ورد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب اللهم الا أن يقال ان التاء تجردت للتأنيث كاللام في يا الله فانها تجردت للتعويض (وعند العامة) أي الجمهور (هي) أي ياء تضربين (ضمير بارز للفاعل) ولا مستتر فيه (كواو يضربون) فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التأنيث والخطاب فيه عندهم هو التاء (وعين الياء) للفاعل (في تضربين للتأنيث) عندهم مع ان القياس أن يعين التاء له الا ان علامة الخطاب في أوله أعني التاء منعت من زيادة تاء أخرى (لمجيئه في هذي أمة الله للتأنيث) سواء كانت صيغة موضوعة للتأنيث أو كانت الياء بدلا عن الهاء في هذه (ولم يزد في تضربين) للفاعل بدل الياء (من حروف أنت) بكسر التاء مع ان القياس ان يزاد من حروفه لانه المضمر تحته (للالتباس بالتثنية في زيادة الالف) منها (واجتماع النونين) بغير فاصل (في زيادة النون) منها (وتكرار التاءين في زيادة التاء) منها (وابراز الياء) في تضربين ولم يستتر (للفرق بينه) أي تضربين (وبين جمعه) وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن في المفردة المخاطبة التبس بتضربن جمع المخاطبة (ولم يفرق) بينه وبين جمعه (بحركة ماقبل النون) في تضربين على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع (حتى لا يلتبس) نونه الذي هو للاعراب (بالنون الثقيلة) أو هو بالمذكر المؤكد بالنون الثقيلة (في الصورة) وان لم يلتبس حقيقة اذ أحد النونين مخفف والآخر مشدد او احدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والاخرى بالثقيلة (ولا) يفرق أيضا (بحذف النون) من تضربين (حتى لا يلتبس بالمذكر) المخاطب نحو بالمذكر وان

(وفى المضارع المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره (نحو) أنا (أضرب و) نحن (نضرب) وكذا لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب ولم نضرب ولن نضرب ولا نضرب (وفى الصفة) المراد بالصفة ههنا ما يكون اسما مشتقا وهو أربعة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وانما سميت صفة لدلالتها على اتصاف الذات بالمصدر فان معنى قولك ضارب مثلا ذات متصف بالضرب يعنى يستتر الضمير فى الصفة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا (نحو) زيد (ضارب و) الزيدان (ضاربان و) الزيدون (ضاربون) وهند ضاربة وهندان ضاربتان وهندات ضاربات وقس عليه سائر الصفات قال بعض المحققين وانما استتر فى الصفات لانها غير عريقة فى اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهتها الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وقال بعضهم انما استتر فى الصفات لان الالف والواو فى التثنية والجمع ليسا بضمير كما هى ولو برز الالف فى التثنية والواو فى الجمع يلزم اجتماع الالفين والواوين فاستتر الالف فى المثنى والواو فى الجمع المذكر وكذا استتر النون فى ضاربات ومضروبات تبعا للمذكر اذ هو الاصل واذا استتر فى المثنى والجمع كان الاستتار فى المفرد بالطريق الاولى فيلزم الاستتار فى الكل فلا ترى ضميرا بارزا فى الصفات وهو المطلوب ومما يجب ان يعلم ان الصفات كالجوامد الخالية عن الضمير من حيث انها لا تتغير عند تبدل ضمائرها غيبة وخطابا وتكلما فالمستتر فيها يجوز ان يكون غائبا ومخاطبا ومتكلما (٤٠) كما يعرف بقولك زيد ضارب وأنت ضارب وأنا ضارب وكذا فى التثنية والجمع فان قلت لم يذكر المصنف الظروف والجار والمجرور وأسماء الافعال مع ان الضمير المرفوع المتصل يستتر فيها قلت انما لم يذكرها لان نظره مقصور على المشتقات كما أشرنا اليه فى صدر الكتاب وهذه الثلاثة ليست منها (واستتر فى المرفوع) أى وقع الاستتار فى الضمير المرفوع (دون) الضمير (المنصوب والمجرور لانه بمنزلة جزء الفعل) يعنى لا يستتر من الضمائر الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة فى الكلام فلم يستتر ولان المرفوع فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فيكون أشد اتصالا وامتزاجا فاستتر دونهما ولما فرغ من تعداد مواضع استتار المرفوع المتصل شرع فى بيان علة استتاره فى تلك المواضع فقال (واستتر فى الغائب والغائبة) أى استتر المرفوع فى الغائب المفرد ماضيا كان أو مضارعا نحو ضرب ويضرب والغائبة المفردة ماضيا كان أو مضارعا نحو ضربت وتضرب (دون التثنية والجمع منهما (لان الاستتار خفيف) لانه تقدير بعض من غير تلفظ الشئ وقد عرفت ان المفرد سابق على المثنى والمجموع (واعطاء الخفيف للمفرد السابق أولى) من عكسه هذا اجمال لا يسمن ولا يغنى من جوع وان أردت كلاما مشبعا فاستمع لما نتلوه عليك وانما استتر فى المرفوع الغائب المفرد والغائبة المفردة فى الماضى والمضارع دون تثنيتهما وجمعهما لان الغائب لما كان مفسرا بغائب مظهر متقدم أرادوا ان يكون ضمائر الغيب أخصر فابتدؤا بالغائب والغائبة المفردين بغاية التخفيف وهى التقدير من غير ان يتلفظ بشئ منه ثم جعلوا المثنى والمجموع ضمائر بارزة لئلا يلتبس بالمفردين واقتصروا فى المثنى مذكرا أو مؤنثا على الالف الذى هو علامة التثنية فى كل مثنى والجمع المذكر على الواو والجمع المؤنث على نون واحدة فى مقابلة الواو الواحدة وقول النحاة الفاعل فى نحو زيد ضرب هو وهند ضربت هو وهى تدريس وتقريب لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر ولان المقدر هو ذلك المصرح به

كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة بالمذكر المخاطب فى الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة فى التأنيث وان كانت حاصلة الا ان البحث لما كان فى الخطاب اعتبر الالتباس بالمذكر والمخاطبة (و) يستتر الضمير المتصل وجوبا (فى المضارع المتكلم) مطلقا (نحو) أنا (أضرب) فى المتكلم وحده (و) نحن (نضرب) فى المتكلم مع غيره (و) يستتر جوازا (فى الصفة) مطلقا (نحو) أنا أو أنت أو هو (ضارب) أو نحن أو أنتما أو هما (ضاربان) أو نحن أو أنتم أو هم (ضاربون الى آخره) أى أنا أو أنت أو هى ضاربة ونحن أو أنتما أو هما ضاربتان ونحن أو أنتن أو هن ضاربات (واستتر) أى وقع الاستتار (فى) الضمير (المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه) أى المرفوع (بمنزلة جزء الفعل) لانه فاعل يجوز فى باب الضمائر المتصلة التى وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما عرفت كذلك لفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة بشئ ويكون فيما أبقى دليل على ما ألقى كما فى الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه حينئذ كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه فى اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد أيضا من قولهم ان الفاعل فى زيد ضرب هو وان المقدر ذلك المصرح به لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد أقل من ضمير المثنى مع ان لفظة هو أكثر من ألف الضمير فى ضربا وأيضا لو كان المنوى هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جائز نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم فى ذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ نعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر (واستتر فى الغائب) المفرد (والغائبة) المفردة (دون التثنية والجمع) منهما لانه لو استتر فيهما أيضا أو لم يستتر فى المفردين أيضا يلزم الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار فى الغائب والغائبة واختص الاستتار بالمفرد (لان الاستتار خفيف) وذلك ظاهر (فاعطاء الخفيف للمفرد السابق) لكثرة الاستعمال (أولى

(دون المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره نحو ضربت وضربنا فكذا وجدنا عبارة الكتاب من غير عاطف والحق ان يعطف على قوله دون التثنية فيقال ودون المتكلم ولا يمكن ابداله من دون الاول اذ هو مقصود أيضا والمبدل منه لا يكون مقصودا وقد يتكلف بأن يقال ههنا محذوف فتقدير الكلام واستتر المرفوع في الغائب دون المتكلم لكنه حذف بقرينة سبقه في الكلام أو يقال حرف العاطف محذوف تخفيفا لدلالة الكلام عليه كما يحذف في نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو والى دار بكر أي والى دار عمرو والى دار بكر (والمخاطب) المفرد نحو ضربت (الذين في الماضي لان الاستتار قرينة) للفاعل (ضعيفة) أي خفية لانه تقدير من غير ان يتلفظ بشئ (والابراز قرينة قوية) أي ظاهرة ملفوظة (فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي والمخاطب القوي أولى) من اعطاء الاستتار الضعيف لهما ولما توجه ان يقال هذا الدليل منقوض بمخاطب المستقبل ومتكلمه لجريانه فيهما مع انه لا يبرز الضمير فيهما أجاب عنه بقوله (واستتر في مخاطب المستقبل) نحو تضرب (ومتكلمه) وحده أو مع غيره نحو اضرب ونضرب (للفرق) أي بين ما كان في المضارع من المتكلم والمخاطب وهذا الكلام في غاية الضعف اذ لا حاجة للفرق بينهما بالاستتار وعدمه اذ حرف المضارعة يدفع اللبس وهو ظاهر والوجه الصحيح ما حققه الرضي حيث قال واستتر تفعل لمخاطب الواحد لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها واستتر انعل ونفعل لاشعار حرف المضارعة بالفاعل فافعل مشعر بأن فاعله انا بسبب اشعار همزته بهمزة انا ونفعل مشعر بأن فاعله نحن بسببه اشعار نونه بنون نحن وقد أشار المصنف اليه نقلا بعد هذا بقوله والهمزة في مثل اضرب والنون في مثل نضرب (وقيل يستتر في هذه المواضع) أي المواضع الخمسة المذكورة (دون غيرها) من المواضع (لوجود الدليل) للاستتار فيها دون غيرها (وهو عدم الابراز) بعد ان لم يكن مظهرا يعني ان الفعل لا بد له من فاعل وهو اما مظهر أو مضمر بارز أو مضمر مستتر فحيث لم يوجد الاول والثاني وجب الحكم بالاستتار لئلا يبقى الفعل بلا فاعل وهذا القدر كاف في الاستدلال في الكل لكنه أراد التفصيل (و) قال (في مثل ضرب) أي الدليل عدم الابراز في مثل ضرب (والتاء في مثل ضربت والياء في مثل يضرب والتاء في مثل تضرب) وأنت تعلم ان التاء في ضربت وفي تضرب والياء في يضرب لا يدلان على الاستتار (والهمزة في مثل أضرب والنون في مثل نضرب) أي الهمزة بالهمزة والنون بالنون كما مر (وهي) أي التاء والياء والهمزة والنون

دون المتكلم) وحده أو مع غيره (و) دون (المخاطب الذين في الماضي لان الاستتار) حالة (قرينة) أي مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان أحد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود الآخر ولذلك سمي الدلالة قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك دخلتها التاء لكنها (ضعيفة والابراز قرينة) دالة عليه (قوية) لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه (فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي) لكونه مبدأ الكلام (والمخاطب القوي) لكونه منتهى الكلام (اولى) من اعطائه الغائب الضعيف الذي لا دخل له في تحصيل الكلام قوله في الغائب حامل المعنيين الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر الى الثاني وبدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغائب والغائبة دون المتكلم والمخاطب الذين في الماضي لانه لما كان مضمرهما لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب أريد أن يكون ضمير الغائب أخصر من ضميرهما فحذف في اللفظ من المفرد اذ لا أخف من المحذوف (واستتر في مخاطب المستقبل) المفرد المذكر (ومتكلمه) مطلقا واتحاد ذكر الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بالعلة وهي قوله (للفرق) بينهما أي في الماضي وبينهما أي في المستقبل ولم يعكس لان الماضي أصل والابراز قوي فأخذ ولما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر ان وقوع الاستتار في بعضهما هو عريق أي أصل في اقتضاء الفاعل أعني الفعل وبين أن سبب الاستتار فيه ضعيف علم بالطريق الاولى انه يقع الاستتار في الصفة التي هي أضعف من الفعل وانما غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها اياه انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها فلذلك لم يذكره (وقيل يستتر في هذه المواضع) الخمسة (دون غيرها لوجود الدليل فيها) دون غيرها (وهو) أي ذلك الدليل (عدم الابراز في مثل زيد ضرب) أي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد أن يكون الفعل من فاعل ظاهر وان لم يكن فضمير بارز فان لم يكن فضمير مستتر فلما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله مستتر فلما كان عدم الابراز ابلا ضروريا أسند الحكم الى دليل آخر فيما وجد فيه دليل آخر وان كان عدم الابراز شاملا للكل فقال (والتاء في مثل) هند (ضربت) فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غائبة (والياء في) مثل زيد (يضرب) فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية والجمع (و) عينت (التاء في مثل) هند أو أنت (تضرب) غائبة ومخاطبة فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة أو مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمع نحو يضربون ويضربن (والهمزة في مثل) أنا (اضرب) فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده (والنون في مثل) نحو (نضرب) فانها تدل على ان الفاعل متكلم مع غيره (وهذه) أي

(حروف) مضارعة (ليست بأسماء) وضمائر اذ لو كانت ضمائر لكانت فاعلة فلا يمكن الاستتار لاجتماع الفاعلين وحينئذ قوله (والصفة في
مثل ضارب ضاربان ضاربون) مرفوع عطفا على عدم الابراز أي دليل الاستتار عدم الابراز والصفة وأنت تعلم أن هذا الكلام لامعنى له
بعد ما زاده وقع في بعض النسخ رفع الصفة وهو سهو (ولا يجوز أن يكون تاء ضربت) بسكون التاء ضميرا (كتاء ضربت) بالحركات الثلاث
أي كما يكون تاء ضربت ضميرا (لوجوب عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت هند) يعني لو كان ضميرا لكان فاعلا فلو لم يحذف مع الفاعل
الظاهر لزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز فهو غير ضمير وهذا ما وعده في صدر الفصل بقوله وهذه التاء ليست بضمير كما يجيء (ولا يجوز أن
يكون ألف ضاربان ضميرا) وكذا الواو في ضاربون وكذا الالف والواو في اسم المفعول والصفة المشبهة نحو مضروبان ومضروبون وحسنان
وحسنون وبالجملة لا يجوز أن يكون الالف والواو في تثنية الصفات وجمعها ضميرا (لانه يتغير في حال النصب والجر) أي يقلبان ياء نحو رأيت
ضاربين (والضمير) الذي هو الفاعل (٤٢) (لا يتغير) بالعوامل الداخلة على عامله (كالف يضربان) فانه لا يتغير وبالحروف
الناصبة والجازمة نحو لن يضربا ولم يضربا وأيضا ان الالف والواو في مثنيات الاسماء الجامدة وجموعها كالزيدان والزيدون حروف بلا ريب زيدت للمثنى والمجموع فهما في مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف والواو فيهما علامتي المثنى والجمع فقط لا ضميرا لهما (والاستتار واجب) اعلم أن استتار الضمير بمعنى عدم الابراز عند اتصاله واجب في جميع المواضع الخمسة المذكورة وأما استتار الفاعل المضمر بمعنى انه لا يجوز اظهار الفاعل ولا ابرازه بل يكون مستترا أبدا ففي أربعة أفعال (في مثل افعل) أي في أمر
المخاطب (وتفعل) أي في المخاطب المفرد ولعل النهي يندرج فيه والا لم ينحصر وجوب الاستتار في الاربعة المذكورة (وأفعل ونفعل) الا
أي في المتكلم وحده ومع غيره (لدلالة الصيغة) في الاربعة كلها (على الاستتار) بسبب دلالة الحروف الداخلة في الثلاثة الاخيرة كما عرفت
واشتقاق الامر من المخاطب (وقبح) بالواو والاولى بالفاء يعني لما كان استتار الضمير واجبا في هذه الاربعة قبح أن تسند الى الفاعل الظاهر
و يقال (افعل زيد وتفعل زيد وافعل زيد ونفعل زيدون) وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز أن يسند الى فاعل ظاهر أيضا فلا يقبح أن يقال
ضرب زيد وضربت هند ومررت برجل ضارب غلامه *(فصل في المستقبل)* الاستقبال في اللغة ضد الاستدبار وهو التوجه
فالمستقبل في اللغة ما يتوجه اليه والقبلة في قولنا زيد يستقبل القبلة هو المستقبل لانه يتوجه اليه والمستقبل من الزمان هو الآتي منه لانه يتوجه
اليه ويترقب مجيئه وفي الاصطلاح فعل يتعاقب على أوله الزوائد الاربع والمراد من الزوائد الاربع حروف أتين كما يجيء فبقولنا فعل يسقط
الاعتراض بمثل يزيد ويشكر علمين وبقولنا يتعاقب على أوله الزوائد خرج مثل أمر ونمر وترك ويسر واعلم أنه لاشك في أن زيادة هذه
الحروف على الماضي والمستقبل لقصد معنى غير معنى الماضي وهو زمان الحاضر والزمان الآتي أو هما معا والا لما احتيج الى تلك الزيادة

حروف المضارعة (الحروف ليست بأسماء) فلا تكون فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم
يذهب أحد الى انها أسماء لانه لما ذكر ان التاء في ضربت بحركات التاء والنون في ضربن والالف في ضربا
والواو في ضربوا والياء في تضربين أسماء وكان مظنة أن يتوهم متوهم ان هذه الحروف أيضا أسماء رفع
ذلك التوهم (والصفة) كالحروف في (مثل) زيد (ضارب و) زيدان (ضاربان و) زيدون (ضاربون) يعني ان الف
افعالها بدل على مذهبه فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر
وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات (ولا يجوز أن يكون تاء ضربت) بسكون التاء (ضميرا كتاء ضربت)
بحركات التاء (لوجوب عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت هند) ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند
وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير عطف أو بدل (ولا يجوز أن يكون
ألف ضاربان) وواو ضاربون (ضميرا لانه يتغير في حالة النصب) نحو رأيت ضاربين وضاربين (و) في حالة
(الجر) أيضا نحو مررت بضاربين وضاربين (والضمير لا يتغير) بتغير العوامل (كالف يضربان وواو
يضربون) تقول زيدان يضربان وزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا
ولم يضربوا في الجزم (والاستتار واجب في افعل) مثل اضرب أمرا للمخاطب (و) في مثل (تفعل) مخاطبا
(و) في مثل (افعل) متكلما وحده (و) في مثل (نفعل) متكلما مع غيره (لدلالة الصيغة) أي صيغة الفعل في
كل واحد منها (عليه) أي على الفاعل المستتر لان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل أمرا
ولا تفعل نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما مأخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله أنا
والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ الاربع الى العدول عن الاستتار الحقيقي
والاتيان بالضمير البارز (و) لما كان الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع (قبح) ظهور فواعلها مظهرا
كان أو مضمرا فلا تقول (افعل زيد وتفعل زيد) أو لا تفعل الا أنت (وافعل زيد) ولا أفعل الا أنا (ونفعل
زيدون) أو لا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو اسكن أنت تأكيد للمستتر لا فاعل وأما في غير هذه الاربعة
فالاستتار جائز كما أشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب غلامه
(فصل في المستقبل) المشهور رفع الباء بناء على انه مستقبل الفعل الآتي بعد زمانك أو ان الزمان يستقبله

ولا ينتقض المدعى بأكرم وشدحرج وتقاعد لان زيادة هذه الحروف فيها لنقل الفعل من باب الى باب اما القصد التعدية او للمبالغة أو لغيرهما لا لقصد معنى المضارعة أى لا لقصد معنى غير الماضى فتدبر (وهو) أى المستقبل (أيضا) كالماضى (يجىء على أربعة عشر وجها) والقياس ان يجىء على ثمانية عشر وجها أيضا ستة للغيبة وستة للمخاطب وستة للمتكلم لكنهما اكتفى بلفظين فى المتكلم لعدم الالتباس كما فى الماضى فبقى أربعة عشر وجها (نحو يضرب الى آخره) أى يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن أضرب نضرب (ويقال له مستقبل لوجود معنى الاستقبال فى معناه) فان يضرب مثلا يدل على الحدث وعلى الزمان الآتى (ويقال له مضارع لانه مشابه) ومعنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين (٤٣) ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فيكون المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى مرعية (بضارب) يعنى يقال للمستقبل مضارع لانه مشابه باسم الفاعل لفظا واستعمالا أما لفظا فهو (فى الحركات) أى الثلاثة (والسكنات) وأيضا فى عدد الحروف وانما جمع السكنات اما للمشاكلة للحركات واما لاضمحلال معنى الجمعية بدخول الالف واللام كما بين فى الاصول كما اذا حلف لا اشترى العبيد يحنث باشتراء عبد واحد ولا يلزم اعتبار ذلك فى الحركات ولو سلم لا يضر المقصود فافهم وأما استعمالا فمن وجهين عبر عن أولهما بقوله (ووقوعه) موقعه فى كونه (صفة للنكرة) نحو مررت برجل ضارب وضرب وعن ثانيهما بقوله (وفى دخول لام الابتداء) عليه (نحو ان زيد القائم و) ان زيدا (ليقوم) وأيضا يشبه اسم الفاعل فى مبادرة الفهم فى كل منهما الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصل وزيد يصلى قوله (وباسم الجنس) عطف على بضارب يعنى يقال للمستقبل مضارع لانه مشابه باسم الجنس معنى (فى العموم والخصوص يعنى) ان اسم (الجنس يختص بلام العهد) يعنى ان اسم الجنس مثل رجل شائع فى أمته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد (كما يختص يضرب) بالزمان المستقبل بعد ان كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل (بسوف أو بالسين) أى بسين الاستقبال نحو سيخرج وسوف يخرج لا بسين الاستفعال وغيره فالالف واللام فيهما اما عوض عن المضاف اليه أو للعهد الذهنى واعلم ان السين وسوف قد سماهما سيبويه حرف التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال وسوف أكثر تنفيسا من السين وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل قوله

الان الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضى بالماضى كسر الباء (وهو أيضا) أى كالماضى (يجىء على أربعة عشر وجها نحو يضرب الى آخره) أى الى نضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب (ويقال له) أى لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب (مستقبل لوجود معنى الاستقبال) على أحد الوجهين المذكورين (فى معناه ويقال له أيضا مضارع) لان معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا انه مضارع بالاسم (لانه مشابه بضارب فى الحركات والسكنات) وفى ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون فى يضرب على عدد الحركة والسكون فى ضارب وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمشاكلة (و) مشابه فى (وقوعه صفة للنكرة) فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكر فى الماضى (وفى دخول لام الابتداء) عليه (نحو ان زيد القائم و) ان زيدا (ليقوم أو) لانه مشابه (باسم الجنس فى العموم والخصوص) ولما كان ثبوت وجه التشبيه أعنى العموم والخصوص فى كل من الطرفين أعنى المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله (يعنى ان اسم الجنس يختص الواحد بلام العهد) بعد ان كان شائعا فى أمته فانك اذا قلت جاءنى رجل يكون شاملا لكل ذكر من بنى آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل فاذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائى يختص بواحد منهم (كما يختص يضرب بسوف أو السين) فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه أحد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب أو سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص للحال وانما عرف السين اشارة الى سين الاستقبال لانه يجىء لمعان اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو أكرمتك والظاهر ان يقول يعنى كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب الى آخره بان يدخل اداة التشبيه فى المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا بان القصد فى هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين فى أمر من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى اذا دخل اداة التشبيه فى المشبه به ما ضر ذلك فى المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى أريد ظهور منير فى مظلم أكثر منه من غير قصد الى المبالغة فى وصف غرة الفرس فى الضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شئ من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه أزيد فى ذلك ولما جاز عكسه وأما تقديم المشبه به هاهنا فهو على قاعدة تقدمه فى بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك وأما فى نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا أردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما أن الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بهما

(وبالعين) عطف على قوله بنار بأو باسم الجنس على اختلاف المذهبين (في الاشتراك بين الحال والاستقبال) يعني كما ان العين يشترك بين المعاني مثل الذهب والباصرة والجارية كذلك المستقبل يشترك بين الحال والمستقبل فهذه المشابهة في الاشتراك فقط لا في الاختصاص بعد الاشتراك كما تفصح عنه عبارته ولانه حينئذ يكون كالتكرار لما قبله فبطل ما ذهب اليه بعض الشارحين من ان معناه كما ان العين مشترك بين المعاني ثم يختص باحد المعاني بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم يختص لاحد الزمانين بدخول السين أو سوف واعلم ان المستقبل حقيقة في أحد الزمانين مجاز في الآخر فقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقال بعضهم هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفة الحال والاول هو المختار كذا ذكره الرضي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل المضارع يشترك في الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم انه ظاهر في الحال مجاز في المستقبل ومنهم من عكس والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كالاطلاق المشترك فوجب القول كسائر المشتركات الى هنا عبارته ومما يجب أن يعلم ان كون الحال زمانا اصطلاحي عرفي لا تحقيقي اذ الماضي ينتهي الى آن هو مبدأ المستقبل فلا يوجد زمان هو حال وأيضا لو كان الحال زمانا لكان التنصيف تثليثا كذا حققه الحكماء فتراك (٤٤) يصلي في قولنا زيد يصلي حال مع ان بعض أجزائها ماض وبعضها باق مبني على الاصطلاح

بتقديم المشبه به ليعرف حاله أولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به شبيها للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها الا لكونه مشبها به (أو) لانه مشابه (بالعين في) مطلق (الاشتراك) فكما ان لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك يضرب (بين الحال والاستقبال) فان المستقبل يشترك بين الحال والاستقبال على الاصح (وزيدت على الماضي من حروف أتين حتى يصير) الماضي (مستقبلا) وان لم ينقص منه شيء يصير مستقبلا (لان الماضي يتعذر النقصان منه يصير أقل من القدر الصالح) فلا يصلح ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي وأما في غير الثلاثي حمل على الثلاثي في الزيادة (وزيدت تلك الحروف (في الاول) من الماضي (دون الآخر) منه مع ان الآخر أولى بالزيادة (لان المستقبل) اذا كان زيادته (في الآخر يلتبس بالماضي) أي بتثنيته في زيادة الالف وبغائبته في زيادة التاء دون مخاطبته اذ لا وجه لاسكان اللام وتحريك التاء لانه ما ليست بضمير الا أن يقال في الضرورة وبجمع مؤنثه صورة بزيادة النون ولم يزد الياء في الآخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير (واشتق) أي أخذ المستقبل (من الماضي) ان زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل بأن ينقص منه (لان الماضي يدل على الثبات) والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات أولى بالاصالة (وزيدت) أي وقعت الزيادة (في المستقبل دون الماضي) يعني لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل بل بعكس (لان) البناء (المزيد عليه) والظاهر أن يقول المزيد فيه الا انما اتفقت نسخ الكتاب على عليه ووقع أيضا في عبارة غيره من الثقات وجب توجيهه بأن يقال المزيد على مع زيادة (بعد) البناء (المجرد و) الزمان (المستقبل) وكذا الزمان الحاضر (بعد زمان الماضي فأعطى السابق) وهو البناء المجرد (للسابق) وهو الزمان الماضي (و) أعطى (اللاحق) وهو البناء المزيد عليه (للاحق) وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان

فالآن الماضي مع جزء من الزمان حال في عرفهم ولما فرغ من بيان سبب تسمية المستقبل مستقبلا ومضارعا شرع في كيفية مغايرته للماضي فقال (زيدت على الماضي) حرف (من حروف أتين حتى يصير) الماضي (مستقبلا) يعني لما وجب المخالفة بين لفظي الماضي والمضارع ليدل على مخالفة معناهما وهي لا يمكن بانتقاص حرف من حروف الماضي (لان) الشأن (بتقدير الانتقاص) منها (يصير أقل من القدر الصالح) وقد عرفت ان القدر الصالح ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما وأيضا انتقاص حرف واحد منه لا يفيد الوجوه الاربعة من الغيبة والخطاب والتكلم وحده ومع غيره ولو انتقص لكل وجه حرف لم يبق في الكلمة شيء فتعين أن تكون تلك المخالفة بالزيادة وهذا الدليل المذكور يجري في الثلاثي وغيره محمول عليه وأما كون حروف الزيادة حروف أتين فلانهم وجدوا أولى الحروف بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها أو عن بعضها أعني الحركات ثم قلبوا الواو تاء لما سيذكره وزادوا النون لمناسبتها في أنها (وزيدت) هذه الحروف (في الاول دون الآخر) مع ان محل التغيير والزيادة الآخر (لان) الشأن (في الآخر يلتبس بالماضي) لانه لو زيدت الالف التبس بتثنية الغائب نحو ضربا ولو زيدت التاء التبس بالغائبة المفردة نحو ضربت ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائبة نحو ضربن ولما لزم الالتباس في هذه الثلاثة حملت الياء عليها وان لم يلتبس بزيادتها في الآخر (واشتق) المستقبل بالذات (من الماضي) والماضي من المصدر فيكون هو من المصدر بواسطة الماضي على قياس ما عرفت في اسمي الفاعل والمفعول (لانه) أي الماضي (يدل على الثبات) أي التحقق والوقوع بخلاف المستقبل وما يدل على الثبات فهو جدير بان يكون أصلا في الاشتقاق (وزيدت) حروف أتين (في المستقبل دون الماضي لان) اللفظ المزيد عليه بعد اللفظ (المجرد و) زمان (المستقبل بعد زمان الماضي فأعطى السابق) من اللفظ (للسابق) من الزمان وهو الماضي (واللاحق للاحق) وهو المستقبل رعاية للتناسب بين اللفظ والمعنى

(وعينت الالف) بالزيادة (للمتكلم) وحده (لان الالف من أقصى الحلق وهو) أى أقصى الحلق (مبدأ المخارج والمتكلم هو الذى يبدأ
الكلام به) فيكون بينهما مناسبة فى المبدئية ومثاله ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها (وقيل) عينت الالف للمتكلم (للموافقة بينه وبين)
همزة (أنا) وقيل عينت له لانه أخف والمتكلم بالاخف (وعينت الواو للمخاطب) مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا
وأيضا لأن تبعة المفردة والمثناة لم يذكرهما المصنف للاختلاف فيه اذ عند بعضهم تاء الغائبة ليست منقلبة من الواو كما فى المخاطب بل هى تاء
التأنيث فلما زيدت فى الاول لئلا يلتبس بالماضى حركت لتعذر الابتداء بالساكن (لكونه من منتهى المخارج) لانه من خارج
الشفة (والمخاطب هو الذى
ينتهى الكلام به) فيتحقق
المناسبة بينهما فى الانتهاء
فعينت له (ثم قلبت الواو تاء
حتى لا تجتمع الواوات فى
وووجل فى العطف) يعنى ان
وجل مثال واوى فلو زيدت
واو المخاطب ثم أدخل الواو
العاطفة تجتمع واوات
فكأنه يشبه نباح الكلب
وهو مستكره فوجب قلبها
حرفا آخر لدفع الكراهة
فابدلت التاء منها لانها كثيرا
ما قد تبدل منها نحو تراث
وتجاه والاصل وراث
ووجاه واعلم ان اجتماع
الواوات مستكره اذا كانت
فى كلمة واحدة لا فى كلمتين فلا
يرد الاشكال بقوله تعالى
آووا ونصروا (ومن ثم) أى
من أجل ان اجتماعات
الواوات مستكرهة (قيل
الاول من كل كلمة لا يصلح
لزيادة الواو) أى لا يجوز
زيادة الواو فى أول كلمة ما
أصلا خوفا من اجتماعات
الواوات أما فى المثال الواوى
فظاهر وأما فى غيره فالحمل
عليه قوله (وحكم ان واوورنتل أصل) جواب سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يجوز زيادة الواو فى أول كلمة ما منقوض بورنتل لزيادة الواو فى أوله
ومعنى الجواب ظاهر والورنتل بالفتحات وسكون النون اسم بلدة وقيل الشدة (وعينت الياء للغائب) أى غير المتكلم والمخاطب فيندرج فيه
المذكر والمؤنث مفردين ومثنيين ومجموعين لكنه سقطت الغائبة المفردة والمثناة بقرينة الحال فبقى الاربعة فسقط الاعتراض بعدم اندراج
جمع المؤنث الغائبة فافهم (لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذى يكون فى وسط الكلام بين المتكلم والمخاطب) فيكون بينهما مناسبة فى
الوسط فعينت له (وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره لتعينها الدلالة فى ضربنا) أى لتعين النون للمتكلم اذا كان معه غيره فى الماضى
نحو ضربنا

الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده أو عنه مع غيره أو عن المخاطب أو عن الغائب طلبوا حروفا تدل على
المضارعة وعلى هذه المعانى جريا على سنتهم فى طلب الايجاز فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين
لجريانها بمجرى النفس واستئناس السامع بها لكثرة دورها فى الكلام اذ الكلام لا يخلو عنها أو عن
بعضها أعنى الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الافعال على ما تقتضيه المناسبة فشرع يبين ان أى
حروف لاى فعل عينت وبين المناسبة بينهما وقال (وعينت الالف) منها (للمتكلم وحده) أى للشخص
الواحد الذى يتكلم مذكرا كان أو مؤنثا ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها (لان الالف) خارج (من أقصى
الحلق وهو) أى أقصى الحلق (مبدأ المخارج) كلها (والمتكلم هو الذى يبدأ الكلام به) فناسبه (وقيل)
انما عينت الالف للمتكلم وحده (للموافقة بينه) أى الالف (وبين) أول حروف (انا) الذى هو ضمير
المتكلم (وعينت الواو للمخاطب) أصالة أى لجنس الشخص الذى يخاطب مذكرا كان أو مؤنثا واحدا
كان أو اثنين أو جماعة (لكونه) أى الواو خارجا (من منتهى المخارج) كلها (والمخاطب هو الذى ينتهى
الكلام به) فناسبه (ثم قلبت الواو تاء) لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه
(حتى لا تجتمع الواوات) الثلاث وان كان فى كلمتين وهو مستكره لانه يشبه نباح الكلب وأما نحو آووا
ونصروا فليس فيه ذلك الاجتماع المستكره لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كأن الواوات
لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام فى الوصل (فى نحو ووجل) برفع اللام أى
فيما وقع فيه الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا أيضا طردا للباب (فى العطف) احدى الواوات
الاولى فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف العطف (ومن ثمة) أى ومن أجل استكراههم
اجتماع الواوات (قيل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو) اذ قد يكون فاء الكلمة واوا فلو زيدت قبل
الفاء واو وعطفت بواو أخرى يجتمع الواوات لا محالة واطرد فى غيره وعطف على قوله قيل قوله (وحكى ان
واوورنتل أصل) وهو الداهية وزنه فعنلل كجحنفل ثم أتبعوا الغائبة والغائبتين المخاطب لئلا يلتبس بالغائب
والغائبين بزيادة الياء كما هو اللائق وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب الا ان هذا أسهل اذ الالتباس
بالاقرب أشكل وانما أتبعوها اياه دون غيره لاستوائهما فى الماضى كما يجىء ان شاء الله تعالى ولم يجعل جمع
الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب للغائبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو
فى أحدهما والنون فى الآخر نحو يضربون ويضربن (وعينت الياء للغائب) أى لجنس الشخص المذكر
الغائب اى لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذى ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا
أو اثنين أو جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل فى الغائبة والغائبتين لما عرفت (لان الياء من وسط الفم
والغائب هو الذى يذكر فى وسط الكلام) الجارى (بين المتكلم والمخاطب) فناسبه (وعينت النون للمتكلم
اذا كان معه غيره) مطلقا (لتعينها) أى النون (لذلك) أى للمتكلم مع غيره (فى) الماضى نحو (نصرنا)

(وقيل زيدت النون) للمتكلم مع الغير (لانه لم يبق من حروف العلة شئ) أي حرف (وهو) أي والحال النون (قريب من حروف العلة في خروجها من هواء الخيشوم) الخيشوم أقصى الانف وهواء الخيشوم الصوت الذي يخرج منه ويسمى غنة أيضا فمعناه ان النون غنة في الخيشوم كما ان حروف العلة مدة في الحلق واعلم ان النون انما يكون غنة اذا كانت ساكنة لان القابل انما يكون النون الساكنة غنة في الخيشوم مع خمسة عشر حرفا من حروف الفم وهي القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والزاء والطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء والفاء ففي اتصال النون الساكنة بحرف من هذه الحروف قبله كانت غنة في الخيشوم ولم يكن للفم فيها علاج البتة ولهذا لو نطق الناطق بمثل عنك ومنك وسد انفه اختل صوتها وربما تلاشى واضمحل (وفتحت هذه الحروف) أي حروف أتين التي للمستقبل (للخفة) أي لخفة الفتحة (الا في الرباعي) مجردا كان أو مزيدا فيه للثلاثي (وهو) أربعة ابنية (فعلل وأفعل وفاعل وفعّل) فان حروف المضارعة مضمومة في هذه الاربعة (لان هذه الاربعة (٤٦) رباعية والرباعي فرع للثلاثي) اما الرباعي المجرد الاصيل فلان حروفه أكثر عددا من حروفه والكثير بعد القليل وأما الرباعي المزيد فيه للثلاثي فلامتناع بنائه بدون الثلاثي (والضم أيضا) أي كالرباعي (فرع للفتح) لان الضم ثقيل لاحتياجه الى تحريك الشفتين والفتح خفيف لعدم احتياجه اليه والخفيف أصل والثقيل فرع له فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع (وقيل) ضمت حروف المضارعة في هذه الاربعة (لقلة استعمالهن) أي استعمال الاربعة (ويفتح ماوراءهن) أي يفتح حروف أتين في غير الاربعة المذكورة خماسيا كان أو سداسيا (لكثرة حروفهن) أي حروف ماوراء الاربعة من الخماسي والسداسي فالاولى ان يقال لكثرة حروفه بتذكير الضمير وافراده لانه يرجع الى ما لكن اراد به الموافقة اللفظية بسائر الضمائر المذكورة التي قبلها ماضيه أ

بجعل لفظا ماء بازه عن الكلمات وترك الكسر في هذه الحروف لان الياء منها والكسر ثقيل عليها قوله (وأما يهريق فاصله يريق) جواب سؤال مقدر وهو ان قولكم حروف المضارعة مفتوحة في غير الرباعي منقوض بيهريق لانه غير الرباعي مع ان ياءه غير مفتوح وحاصل الجواب انا لا نسلم انه غير الرباعي لان أصله يريق (وهو) أي والحال ان يريق (من الرباعي فزيدت الهاء على خلاف القياس) وكذا اسطاع يسطيع أصله اطاع يطيع فزيدت السين على خلاف القياس (وتكسر حروف المضارعة في بعض اللغة) ياء كان أو غيره (اذا كان ماضيه مكسور العين) كما في بعض الثلاثي المجرد (أو مكسور الهمزة) كما في الخماسي والسداسي (حتى يدل) كسر حروف المضارعة (على كسرة الماضي) أي على كسرة العين أو الهمزة في الماضي لان المضارع فرع على الماضي مثال الاول (نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم) وكذلك يحسب وتحسب واحسب ونحسب (و) مثال الثاني (يستنصر وتستنصر وأستنصر ونستنصر) هذا من السداسي وأما الخماسي فنحو ينفطر وتنفطر وانفطر وننفطر واذا كان يكسر حروف المضارعة للدلالة على كسرة الماضي لم يحتج الى كسرها فيما لا يكون ماضيه مكسورا

فاتبعوا المضارع الماضي في ذلك (وقيل زيدت النون) في المتكلم مع غيره (لانه) أي الشأن (لم يبق من حروف العلة) التي هي أولى بالزيادة (شئ وهو) أي النون (قريب من حروف العلة في خروجها) أي النون (من هواء الخيشوم) وهو أقصى الانف وقيل عينت النون له للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره (وفتحت هذه الحروف) أي حروف المضارعة في جميع الابواب (للخفة الا في) أبواب (الرباعي) أي رباعي كان (وهو) أي الرباعي (فعلل) وملحقاته (وفاعل وأفعل وفعّل) بتشديد العين فانها تضم ومقتضى لان من جملتها الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقي عليه وفي الفتح التباس لما سنذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم (لان هذه الاربعة رباعية والرباعي فرع الثلاثي) في الاحتياج وقوله (والضم أيضا فرع الفتح) في الخفة فناسب الضم الرباعي من حيث الفرعية فاعطى له ليدل على ما قدرنا من قولنا فانها تضم ومقتضى (وقيل) انما ضمت هذه الحروف في الرباعي (لقلة استعمالهن) أي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فاختص الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم ان هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع وأما وجه عدم كون القبيلين على حركة واحدة هي الاصل أعني الفتح فهو انه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه أصلا (وتفتح) حروف المضارعة (فيما وراءهن) مما قل استعمالهن (لكثرة حروفهن) فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من أن من جملتها الياء والكسر عليه مستكره (وأما يهريق فاصله يريق) بغيرها من الاراقة (وهو من الرباعي) في الاصل (فزيدت الهاء) قبل الفاء (على خلاف القياس) فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم حرف المضارعة في غير الرباعي (وتكسر حروف المضارعة) كلها (في بعض اللغات اذا كان ماضيه مكسور العين) كما في بعض الثلاثي المجرد (أو) كان ماضيه (مكسور الهمزة) كما في السداسي وبعض الخماسي (حتى يدل) كسر حروف المضارعة (على كسرة عين الماضي) أو همزته (مثاله يعلم وتعلم واعلم ونعلم) في مكسور العين فان ماضيه علم بكسر عين الفعل (ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر) في مكسور الهمزة فان

(وفي بعض اللغة) وهي لغة غير الحجازيين (لا يكسر الياء) بل يكسر ما عدا الياء من حروف المضارعة الثلاثة المذكورة (لثقل الكسرة على الياء) لا على غيرها واعلم ان أهل هذه اللغة يكسرون الياء أيضا اذا كانت بعدها ياء أخرى كذا قيل (وعينت حروف المضارعة للدلالة على الكسرة في عين (الماضي) أو همزته دون غيرها من حروف الفعل (لانها زائدة) والتصرف في الزائد أولى (وقيل) عينت حروف المضارعة للدلالة المذكورة دون غيرها (لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات) الاربع في كلمة واحدة وهو غير جائز وبتقدير كسر الفاء لا يمكن اسكان غيرها لما

سيأتي حتى يلزم المحذور (و) يلزم (بكسر العين الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسرها اذ لم يعلم حينئذ انه مكسور العين في الاصل أو مفتوح العين لكنه كسرت للدلالة المذكورة (وبكسر اللام) يلزم (ابطال الاعراب) في المضارع اذ هو قد يكون مجزوما وقد يكون مرفوعا وقد يكون منصوبا فاذا تعين كسرها لم يمكن هذه الوجوه ولما لم يمكن كسر غير حروف المضارعة للدلالة المذكورة تعين كسرها (ويحذف التاء الثانية) أي يجوز حذفها كما يجوز ابقاؤها على أصلها (في مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر) التبختر في المشي يقال فلان يمشي البخترية وبالفارسية خراميدن يعني اذا اجتمع تاآن في فعل مضارع وكان مبنيا للفاعل حذفت الثانية تخفيفا وانما قلنا وكان مبنيا للفاعل لانه لو كان مبنيا للمفعول لم يحذف لقلة استعماله (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) والتلفظ بهما ثقيل على اللسان (وعدم امكان الادغام) لان الادغام

عبارة من اسكان الاول وادراجه في الثاني فيلزم الابتداء بالساكن ولا يجوز اجتلاب الهمزة في المضارع كما لا يجوز في اسم الفاعل للمشابهة بينهما (وعينت الثانية للحذف لان الاول علامة) أي علامة المضارع (والعلامة لا تحذف) ولا علامة أخرى حتى يجوز حذفها ولان الاستثقال انما حصل بالثانية فحذفها أولى هذا مذهب سيبويه وذهب الكوفيون الى ان المحذوفة هي الاولى لانها زائدة والزائد أولى بالحذف (وأسكنت الضاد في يضرب) أي أسكنت الفاء في المضارع نحو الضاد في يضرب (فرارا عن توالي

ماضيها استثقالا بكسر الهمزة (وفي بعض اللغات) وهو لغة بني أسد (لا تكسر الياء) فيما كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وانما لم تكسر الياء (لثقل الكسرة على الياء) الا اذا كان بعدها ياء أخرى فحينئذ يكسر أهل هذه اللغة الياء أيضا لتقوى احدى الياءين بالاخرى نحو ييئس وييجل فانه على لغتهم فيما كان الفاء واوا في غير ييجل وأما في ييجل فعلى استثنائهم بالاخرى لا على ان كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه في لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء كسروا الياء لان كسر الياء مطلقا من لغتهم (وعينت حروف المضارعة) في المضارع دون سائر حروفه (للدلالة على كسرة عين) أو همزة (الماضي) اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص كون العين أصلا في الاصل (لانها) أي حروف المضارعة (زائدة) والتصرف في الزائد أولى (وقيل) عينت تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا مجال لغيرها لها (لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات) الاربع في غير الوقف وهو مرفوض (وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسر العين نحو يعلم ويضرب (وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب) اذ الكسر ثابت حينئذ على توارد العوامل فلا يظهر أثرها (وتحذف التاء الثانية جوازا في مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر) أي فيما اجتمع فيه تاآن في أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبة مفردا أو مثنى أو مجموعا أو الغائبة المفردة والمثناة دون المجموع احداهما حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى أنه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زائدة وحذفها أهون واختار المصنف مذهب البصريين لان رعاية كونه مضارعا أولى لان الغرض من الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعنى باختلاف الصيغ وأما المطاوعة وسائر معاني الابواب فانما هي بعد هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية وأما اثبات التاءين فهو الاصل لدلالة كل واحدة منهما على معنى وفي قوله تتقلد وتتباعد وتتبختر بصيغة المبني للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني للفاعل من هذه الابواب الثلاثة أكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به أولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبني للفاعل على المبني للمفعول في الحذف وأما وجه عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف منه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وانما تحذف التاء الثانية في مضارع الابواب الثلاثة (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) وهو ثقيل (وعدم امكان الادغام) حتى يزول ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف أولى من ابقاء المتجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لا تدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج واثاقل (وعينت التاء الثانية للحذف) مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول بحذف الاولى أيضا (لان الاولى علامة للمضارع والعلامة لا تحذف وأسكنت الفاء في يضرب فرارا عن توالي

الحركات الاربع) في كلمة واحدة (وعينت الفاء للسكون لان توالي الحركات) الاربع (لزم من) زيادة (الباء فاسكان الحرف الذي هو قريب
منه يكون أولى) اذ لا يمكن اسكان الباء نفسه لتعذر الابتداء بالساكن (ومن ثمة) أي ومن أجل ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف
الذي لزم منه أربع حركات أولى (عينت الباء في مثل ضربن للاسكان لانه قريب من النون الذي لزم منه توالي الحركات) الاربع ولا يسكن
النون فيه مع ان التصرف في الزائد أولى لئلا يخالف سائر الضمائر القابلة للحركات في تحركها نحو ضربت بالحركات الثلاث وفتح الخمة (وسوي
بين المخاطب) المفرد (والغائبة) المفردة وكذا بين تثنيتهما (في المستقبل) في نفس التاء لا في التاء باعتبار معناها اذ في الاول الخطاب وفي الثاني
التأنيث (لاستوائهما) أي لاستواء (٤٨) المخاطب والغيبة في نفس التاء (في الماضي) ضربت وضربت (نحو أنت تضرب وهي تضرب) وفي

كلها ماثة بينهما نحو تضربان
وتضربان (ولكن لا يسكن)
التاء (في غائبة المستقبل) كما
تسكن في غائبة الماضي
(لضرورة الابتداء بالساكن)
أي لتعذره بخلاف الماضي
لان التاء فيه في الآخر (ولا
يضم) أي في غائبة المستقبل
فرقا بينهما (حتى لا يلتبس
بالمجهول في مثل تدحرج) يعني
لو ضمت التاء يلتبس المعلوم
بالمجهول في الافعال التي
عينها مفتوح ولو قيل تدحرج
أو نحو لم يضم التاء لم يعلم انه
مجهول أو معلوم غائبة ضمت
تاؤها فرقا بينها وبين
المخاطب (ولا يكسر أيضا
حتى لا يلتبس بلغة تعلم) في
الفعل الذي عين ماضيه أو
همزته مكسورة وأما في غيره
فالعدل عليه (فان قيل يلزم
الالتباس أيضا بالفتحة) لم
التفسير (قلنا في الفتحة
موافقة بينها وبين أخواتها)
يعني وان لزم الالتباس
بالفتح أيضا لكن فيه فائدة
وهي الموافقة بينها وبين

أخواتها في كون كل واحد منها مفتوحا (مع خفة الفتحة) ولما لم يمكن الفرق بينهما لفظا ابقيا على حالهما واكتفي بالفرق ان
التقديري وذلك ان تاء الغائبة تاء التأنيث التي في الماضي لكنها اندمت للالتباس فلم تكن مبدلة من شيء بخلاف التاء في المخاطب فانها مبدلة
من الواو كما مر وأيضا يفرق بينهما بما بعدهما لان الغائبة يستتر تحته هي والمخاطب يستتر تحته انت وقس على مفرديهما مثنيهما في الوجهين
(وادخل في آخر المستقبل) اذا كان تثنية وجمعا مطلقا وخطابا لمفردة (نون) بعد ضمير التثنية والجمع نحو يضربان ويضربون وانما قال في
آخر المستقبل لان الضمير كالجزء من الفعل وعينت النون بالزيادة مع ان الاصل ان يزاد من حروف المد لعدم امكان زيادتها وظاهر وقرب
النون منها في المخرج واعن هواء الخيشوم كما مر (علامة للرفع

الحركات وعينت الفاء للسكون لان توالي الحركات لزم من زيادة الباء) واذا لم يمكن اسكانه لزم تعذر الابتداء
بالساكن (فاسكان الحرف الذي هو قريب منه) أي بقرب الباء (يكون أولى) بالاسكان من غيره كاقرب
القريبين في القسامة (ومن ثمة) أي ومن أجل ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه
محذور أولى (عينت الباء في ضربن للاسكان) لئلا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة
الواحدة كما مر (لانه) أي الباء (قريب) أي يقرب (من النون الذي لزم منه) أي من زيادته (توالي
الحركات الاربع وسوي بين صيغتي المخاطب والغائبة) مفردين أو مثنيين (في) المستقبل (نحو) أنت أو هي
(تضرب) والمناسب ذكره في تعيين التاء للمخاطب الا انه لما كان له بحث طويل أخره الى آخر بحث
المستقبل بالنظر الى اخواته (لاستوائهما) أي المخاطب والغائبة (في الماضي) في مجرد التاء لا في حركاتها
وسكناتها (نحو) أنت (نصرت) بفتح التاء (وهي نصرت) بسكونها وانما أورد المثال هنا من باب نصر مع ان
عادته ان يورده من باب ضرب لكونه أصلا في الدعائم اشارة الى ان باب نصر له جهة التقديم في الجملة ولهذا
قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة لما سبق وانه ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم
بالكلية كسائر الابواب ولهذا لم يقدم أحد شيئا منها (ولكن لا يسكن) ما به التسوية أعني (التاء في غائبة
المستقبل) كما أسكن في الماضي (لضرورة الابتداء بالساكن) ولهذا قيل ان غائبة المستقبل ليست مبدلة
من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التأنيث الساكنة قدمت تفاديا بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت
لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد أن يكون ميل المصنف الى هذا وان يكون هذا سبب تأخيره ذكر التسوية
بين المخاطب والغائبة (ولا يضم) ما به الاستواء في الغائبة لزوال الاستواء (حتى لا يلتبس المعلوم) منها
(بالمجهول) منها (في مثل تدحرج) أي في باب تفعل بفتح العين (ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم) فيما يكسر عين
ماضيه ويفتح عين مضارعه (فان قيل يلزم الالتباس) بين المخاطب والغائبة (أيضا بالفتحة) أي كما يلزم
الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة (قلنا في الفتحة موافقة بينها) أي بين الغائبة وبين أخواتها (في
ما زاد الامثلة) من المتكلم والمخاطب الغائب فان حروف المضارعة ... أو بين ما به الاستواء أعني
التاء وبين اخواتها من التاء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زاد فيه (مع خفة الفتحة) بخلاف
الضم والكسر ... (وأدخل في آخر المستقبل) أي بعد الالف والواو والياء
ويجوز اطلاق الآخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضمائر الفواعل (نون) في يفعلان
وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل ليكون ذلك النون في كلها (علامة للرفع)
لانه أول ادوات الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها
وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما يجيء

لان آخر الفعل) في الحقيقة (صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة) بناء على ان الضمير كالجزء من الفعل وحاصله انه لما كان المستقبل
معرباً وصرفوا بعد ذلك في ان اصل الاعراب بالحركات ولم يمكن ذلك في آخر التثنية والجمع والمخاطبة المفردة حقيقة بسبب اتصال الضمائر اراد ا
لانه صار آخر الفعل حينئذ بمنزلة وسط الكلمة وهو لا يكون متعقب الاعراب ولان الضمائر اوجبت كون ما قبلها على وجه واحد فما قبل الالف
مفتوح أبداً وما قبل الواو مضموم أبداً وما قبل الياء مكسور أبداً ولم يمكن أيضاً ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس
الكلمة ولانها تلزم حينئذ سقوطها بالجوازم وسقوط العلامة غير جائز ولم يمكن أيضاً الحركة على الضمائر انفسها لانها اسماء فلا يعرب باعراب
الفعل اذ لا يجوز جعل كلمة محلاً لاعراب كلمة أخرى ولانها مبنية فلم تكن متعقب الاعراب ولان بعضها لا يقبل الحركة البتة وهو الالف وبعضها
ما يستثقل وهو الواو والياء لزم زيادة حروف تنوب مناب الحركة في المفرد فاولى الحروف بها النون لما ذكرنا آنفاً فهي عوض عن الضمة
فحيث ثبت الضمة ثبت النون كما في حال الرفع وحيث سقط الضمة سقط النون أيضاً كما في حال الجزم والنصب وانما اختصت النون بحال الرفع
لانه أول أحوال الاعراب وكل ذلك مبين في النحو قوله (الانون يضربن) أي نون جماعة النساء استثناء من قوله نون علامة للرفع فانها ليست
بعلامة للرفع لانها لم تسقط حالة الجزم والنصب (وهي علامة للتأنيث) ولا ينافي ذلك كونه ضمير جماعة النساء لجواز اغنائه غناء علامة التأنيث
(كما في فعلن) أي كما لا يكون النون في فعلن علامة للرفع بل للتأنيث لان الماضي مبني فلم يكن فيه حروف الاعراب البتة واذا لم يكن

ان شاء الله تعالى (لان آخر الفعل) حقيقة (صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة) والاعراب
لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس
الكلمة ولم يمكن زيادة حروف العلة لمكان الضمائر فزيدت حروف شبيهة بها وهو النون لجميع النونات
الداخلة على المستقبل علامة للرفع (الانون يضربن وهي علامة للتأنيث) لا علامة الرفع ولهذا لا تسقط في
حالتي الجزم والنصب (كما) أي كما كان النون التي (في) الماضي نحو (فعلن) فان نونه علامة للتأنيث لا علامة
للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمع أيضاً (ومن ثمة) أي ومن أجل ان نونه علامة للتأنيث (يقال) يضربن
(بالياء) دون التاء (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) وهي التاء والنون ونون ضربن تمحضت ضميراً وعلامة
التأنيث تاؤه (والياء في تضربين ضمير الفاعل) عند الجمهور (كما) لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش
وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم فلا يرد نقضاً على ما ذكرنا من امتناع
اجتماع العلامتين مطلقاً اذ لا دخل في امتناع اجتماعهما لما أضيفتا اليه أعني التأنيث * ولما فرغ من
البحث الذي تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه فقال (واذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل
معناه الى الماضي) وينفيه نحو لم يضرب أي لم يقع الضرب في الزمان الماضي (لانه) أي لفظ لم (مشابه بكلمة
الشرط) أعني ان لم من حيث اختصاصها بالفعل فكما ان ان اذا دخل على الفعل ماضياً كان أو مضارعاً
ينقل معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة
*(فصل في الامر والنهي الامر صيغة يطلب بها الفعل) أي يطلب الفعل (من الفاعل) الغائب

نون يضربن علامة للرفع
بني الفعل معها على السكون
اما المشابهة بفعلن من حيث
ان كل واحد منهما فعل في
آخره ضمير جماعة النساء
وان لم يجتمع فيه أربع
حركات متواليات كما هو
مذهب سيبويه واما لان
اعراب المضارع بالمشابهة
لاسم الفاعل وحين دخل
عليه نون جماعة النساء لم
يبق بينهما مشابهة وزنا
فرجع الى أصل بنائه الذي
هو السكون وهذا ما اختاره
الزمخشري ومن العرب من
يقول انه معرب لضعف علة
البناء واعرابه تقديري

(٧ – مراح) لزوم السكون محل الاعراب ولم يعوض النون من الاعراب خوفاً من اجتماع النونين (ومن ثم) أي ومن أجل ان النون
في يضربن علامة التأنيث (يقال) في الجمع المؤنث الغائبة (يضربن بالياء) بنقطتين من تحت لا بالتاء بنقطتين من فوق (حتى لا يجتمع علامتا
التأنيث) اذ التاء للتأنيث أيضاً واجتماع علامتي التأنيث في الفعل وان كانا من جنسين غير جائز كما مر ولا يرد عليه جمع المؤنث المخاطبة
نحو تضربن بالتاء اذ التاء فيه علامة للخطاب فقط وعلامة التأنيث نون جماعة النساء وحده (والياء في تضربين) أي المخاطبة المفردة (ضمير
الفاعل) عند العامة ويغني غناء التأنيث أيضاً والتاء علامة الخطاب فقط (كما مر) في المضمرات (واذا دخل) لفظ (لم على المستقبل ينقل معناه
الى الماضي) وينفيه فانك اذا قلت لم يضرب زيد فكأنك قلت ما ضرب في الزمان الماضي (لانه) أي لفظ لم (مشابه بكلمة الشرط) في الاختصاص
بالفعل يعني كما ان كلمة الشرط تختص بالفعل وتنقل معناه ان كان ماضياً الى المستقبل وان كان مستقبلاً تنقل من احتماله الحال الى محض
الاستقبال كذلك كلمة لم تختص بالفعل وتنقل معناه لكنها مختصة بالمستقبل وتنقل معناه الى الماضي المنفي (فصل في الامر والنهي) أخر النهي
لانه يعلم بالقياس الى الامر فيكون الامر مقيساً عليه له كما ستطلع عليه وأخر الامر عن المستقبل لكونه مأخوذاً منه وقدم الغائبة منه لبقاء صيغة
المضارع فيه وقيل أخر الامر عن المستقبل لان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال والامر مختص بالمستقبل لان الانسان انما يؤمر بما لم
يفعله ليفعله فالترتيب بينهما بحسب ترتيب الزمان والامر في اللغة يطلق على الفعل والحال يقال أمر فلان مستقيم أي فعله وحاله ومنه قوله تعالى
* وما أمر فرعون برشيد * أي فعله وهو بهذا المعنى جامد لا مصدر وجمعه أمور وعلى مصدر أمره بكذا أي قال له افعل كذا وجمعه أوامر وعلى
مصدر أمره بمعنى كثره وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله (الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل) فقوله صيغة بمنزلة الجنس يشمل

الاته لكمالها وباقي قيوده كالفاصل تخرج ما عدا الامر من الماضي والمضارع لانه لا يطلب بهما الفعل من الفاعل ولم يقل من المخاطب ليتناول أمر
الغائب والمراد من الفاعل ههنا الاصطلاحي وهو ما أسند اليه عامله مقدما عليه لا ما أحدث الفعل بدلالة اطلاق الامر على الصيغة المأخوذة من
قولهم ماتزيد وطاب الماء نحو مت وطب فيتناول مرفوع الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول أيضا كذا حقق فظهر بطلان ما قيل ان
التعريف ليس بجامع لان الامر قد يكون ببناء المجهول فلا يطلب به حينئذ الفعل من الفاعل وبطلان جوابه أيضا بان بناء الامر للمجهول نادر
الوجود وهذا القدر بالنظر الى الاكثر فان قلت ان الحد منقوض بمثل اترك لانه أمر مع انه لا يطلب به الفعل من الفاعل بل يطلب به تركه قلت معنى
ترك الضرب مثلا كف النفس عن الضرب وكف النفس فعل من افعالها وهو المطلوب بلفظ اترك كذا قيل (نحو ليضرب الخ) أي ليضرب
ليضرب بالياء اضربا اضربوا لتضرب لتضربا ليضربن (وهو) أي الامر المطلق (مشتق بالذات من المضارع) لا من الماضي (لمناسبة بينهما في الاستقبالية)
يعني ان كل واحد منهما يدل على الاستقبال أما المضارع فظاهر وأما الامر فلان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله ليفعله وقيل لا يجوز ان يشتق
الامر من الماضي لانه يؤدي الى تحصيل الحاصل (٥٠) وهو محال فتعين المضارع اذ الامر لا يؤخذ من الامر (زيدت اللام في) أول الامر
الغائب لاما من حروف الزوائد وأيضا من وسط المخارج) هذا شروع في بيان كيفية أخذ أمر الغائب من المضارع يعني اذا أريد أخذ أمر الغائب من المضارع زيدت في أوله اللام ليحصل الفرق بينه وبين المضارع ويجزم آخره بها وخصت اللام بالزيادة من بين حروف الزوائد لانها من وسط المخارج والغائب وسط بين المتكلم والمخاطب فيكون ههنا مناسبة في التوسط فزيدت هي دون غيرها ولما ذكر ان اللام من حروف الزوائد وجب ان يبينها فقال (وحروف الزوائد) هي الحروف (التي يشتملها قول الشاعر
هويت السمان فشيبنني * وقد كنت قدما هويت السمان) قال ابن جني حكى ان أبا العباس سأل أبا عثمان المازني عن حروف الزيادة البيت
فانشده هويت السمان البيت فقال له الجواب فقال قد أجبتك دفعتين يريد هويت السمان وعدها أيضا * وقولك يا أوس هل نمت * وأيضا
قولك * ولم يأتنا سهو وكذا اليوم تنساه * وانما اختصت الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها لان أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين
لانها أخف الحروف وأثقلها كافية لكثرة دورها في الكلام واعتياد الالسنة لها وأما ثقل الواو والياء فثقيلتان فبالنسبة الى الالف وأما
السبعة الباقية فشبهتها أو مشبهة بالمشبه بها أما الهمزة تشبه الالف في المخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء أيضا تشبه الالف في
المخرج وأبو الحسن يدعي ان مخرجهما واحد والميم من مخرج الواو وهو الشفة والنون تشبه الالف أيضا لان فيها غنة وترنما وعد في الخيشوم
امتداد الالف بالحلق والتاء تشبه الواو من جهة مقاربة مخرجهما والسين تشبه التاء في الهمس وقرب المخرج فتشبه الواو بالواسطة ولهذا
لم يكثر زيادتها بل زيدت في مثل استفعل فقط واللام وان كان مجهورا لكنه يشبه النون في المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه فيشبه
الالف بالواسطة ومما يجب ان يعلم انه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة انها تكون زائدة أبدا لانها قد تركبت الكلمة منها
وكانت أصولا مثل سأل ونام بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها ومعنى البيت هويت بمعنى أحببت

أو المخاطب خص المبني للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب في تعريف أمر المخاطب
لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب (نحو ليضرب الخ) تقول زيد ليضرب
زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان لتضربا هندات ليضربن واضرب أنت اضربا أنتما
اضربوا أنتم اضربي أنت اضربا أنتما اضربن أنتن (وهو مشتق من المضارع) بلا واسطة ولذا أخرجه عنه
وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي قوله واشتقاق سبعة أشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق
المذكور هناك أعم من ان يكون بالذات أو بالواسطة كما أشرنا هناك وانما كان هو مشتقا من المضارع
دون الماضي (لمناسبة بينهما) أي بين الامر والمضارع (في الاستقبالية) أي في انتساب معناهما الى
الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع وأما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه
وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي وأما انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضي فليكن
أقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسمي الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل (زيدت اللام في
أمر الغائب) لطلب الفعل دون غيرها (لانها من وسط المخارج) كما أن الغائب بين المتكلم والمخاطب في
الكلام فناسبه اللام (و) الحال ان اللام (أيضا) أي كما أنها في وسط المخارج (من حروف الزوائد)
والاضافة بيانية أي من حروف هي الزوائد فتكون خالصة للزيادة (وهي) أي حروف الزوائد الحروف
(التي يشتملها) قوله * يا أوس هل نمت ولم يأتنا * سهو فقال اليوم تنساه * أو سألتمونيها * أو أتاه سليمون *
أو أتاه سليمان * أو آنست مولها * أو أمان وتسهيل (قول الشاعر) أبي عثمان المازني (هويت) من
باب علم أي أحببت وأما ما يكون من باب ضرب فهو بمعنى الصعود أو بمعنى السقوط (السمان) جمع سمينة
بمعنى النساء السمان (فشيبنني *) أي جعلتني تلك النساء ان أشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدائد
وتحمل الاحزان والمصائب في مواصلتهن واستمرت محبتي اياهن الى أن شبت ويؤيده قوله (وقد كنت قدما)
بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم (هويت السمان *) وعين حروف الزيادة من بين حروف

والسمان بكسر السين جمع سمين بوزن فعيل وهو ضد المهزول وهو صفة لمحذوف تقديره أحببت النساء السمان فشيبنني واسناد الشيب اليهن كناية عن كثرة مصاحبته لهن فكأنه قال انى مصاحبهن من أول شبابي الى زمان شيبي ويحتمل ان يكون شكاية عن عدم مساعدتهن له وقدما بكسر القاف وسكون الدال اسم من القدم بوزن العنب جعل اسما من أسماء الزمان يقال قدما كان كذا وكذا أى زمانا طويلا وقوله (أى حروف هويت السمان) تفسير للحروف الزوائد لان البيت يشتمل عليها وعلى غيرها فيحتاج الى تفسير المراد (ولم يزد) فى أول أمر الغائب (من حروف العلة) مع انها أولى الحروف بالزيادة (حتى لا يجتمع حرفا علة) (٥١) أحدهما الامر الغائب وثانيهما المضارعة (وكسرت) تلك (اللام) الزائدة مع ان الاصل فى الحروف الواردة على حرف واحد الفتح لخفته (لانها مشبهة باللام الجارة) بحسب مشابهة عملها وذلك (لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء) واذا كان عامل الجر مكسورا فى الاسماء الظاهرة كذلك عامل ماهو بمنزلته من الجزم يكون مكسورا وأيضا كسرت اللام فرقا بينه وبين لام التأكيد التى يدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب (وأسكنت) لام الامر (بالواو والفاء نحو وليضرب فليضرب) لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة واحدة وعلى وزن فخذ فأسكنت اللام تخفيفا (كما أسكن الخاء فى فخذ) تخفيفا أصله فخذ بكسر الخاء وهو عضو مخصوص فهذا نظير الاسكان بالفاء (و) أما (نظيره بالواو) فلفظة (وهو بسكون الهاء) أصله بالضم وكذا أسكنت بثم نحو ثم ليقضوا حملا عليهما ولما فرغ من بيان كيفية أخذ الامر الغائب من المستقبل شرع فى كيفية أخذ الامر الحاضر منه فقال (وحذفت حروف الاستقبال) ليكون أمرا (فى امر المخاطب) أى الحاضر المعلوم بقرينة مقابلته للمجهول (للفرق) بينه وبين أمر الغائب (وعين الحذف فى المخاطب لكثرته) يعنى لولم يحذف حروف الاستقبال فى امر المخاطب كما لا يحذف فى امر الغائب وجب زيادة اللام أيضا فى أوله لئلا يلتبس بالمستقبل واذا زيدت اللام التبس أحد الامرين بالآخر فى بعض الصور كما اذا قلت لتضرب لم يعلم ان المأمور

البيت بقوله (أى حروف هويت السمان) أى هذه الحروف العشرة التى هى الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا أتاه سليمان يشتمل اياها واللام والسين والميم والالف والنون وحكى ان أبا العباس المبرد سأل أبا عثمان المازنى فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشد البيت فقال له الجواب يرحمك الله قال المازنى قد أجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة فى كل مكان بل معناها انه اذا أريد زيادة حرف فانما يزاد منها لا من غيرها اذ قد تكون أصولا ألا يرى ان حروف هويتها أصول كلها وانما يعرف كونها زائدة من كونها أصلا بان تزن الاصلى بالفاء والعين واللام وتخرج الزائد بلفظه لا يقابل فاء وعينا ولاما تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال (و) على هذا (لا يزاد) فى أمر الغائب (من حروف العلة) مع انها أولى الحروف بالزيادة (حتى لا يجتمع حرفا علة) احداهما الامر والثانية للمضارع (وكسرت اللام) أى لام الامر مع ان من حق حروف المعانى التى جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التى هى أخت السكون (لانها مشابهة باللام الجارة) فى الصورة وانما شابهتها (لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء) أى بمقابلة الجر فيه لان فى الفعل الرفع والنصب فى مقابلة الرفع والنصب فى الاسماء وفى الاسم جر وليس فى الفعل لما عرف فى موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم فى الفعل بمقابلة الجر فى الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به معاملة الجار فى الاسم (وأسكنت لام الامر بالواو والفاء) يعنى تسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر لكون اتصالهما بما بعدهما أشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما كأنه واحدة على وزن فخذ وكتف فتخفف باسكان العين وأما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما لكون حروفها أكثر من واحد (نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب كما أسكن العين فى فخذ) للتخفيف أصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكر ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها ويجوز كسر العين والفاء لكون حرف الحلق قويا فيتبع ماقبله وكذا يجوز كل ماجاز فى فخذ فى كل ثلاثى عينه حرف حلق مكسور من اسم أو فعل نحو شهد (ونظيره) أى نظير لام الامر فى الاسكان (فى الواو وهو بسكون الهاء) وفى الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بما ضم عينه من نحو عضد فكما يقال عضد يقال وهو بالسكون (وحذف حرف الاستقبال فى أمر المخاطب) بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذ أصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما سيجىء ان شاء الله تعالى وكان القياس فى الامر للفاعل المخاطب أن يكون باللام كالامر الغائب لان الطلب فى الامر انما هو بمعنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله كما أشرنا اليه فكان قياس أمر الفاعل المخاطب أيضا أن يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة أيضا (للفرق بينه وبين مخاطب المستقبل) لا بينه وبين أمر الغائب بدليل قوله فيما سيأتى للفرق بينه وبين المضارع وقوله (وعين الحذف) أى حذف اللام وحذف حرف الاستقبال (فى) أمر (المخاطب) دون أمر الغائب (لكثرة استعماله) أى لكثرة

بخلاف أو بأن لو حذف الحرفان من أحدهما لم يعلم هذا الالتباس لو حذفوا المخاطب أولى بالحذف لكثرة استعماله لأن المأمور المخاطب هو
الواقع كثيرا وأما الغائب فقل أن يقع له أمر والمكون الحذف لو بأمر الاستعمال والخفة (ومن ثم) أي ومن أجل أن حذف حرف المضارعة
من أمر المخاطب لكثرة استعماله (لا تحذف اللام في نحو قوله) الظاهر أن يقال لا تحذف التاء أو يقال لا تحذف اللام والتاء ولكن لما كان عدم
حذف اللام مستلزما لعدم حذف التاء اكتفى بذكره واعلم أنه كذلك لأن اللام إنما يؤتى بها على تقدير عدم الحذف لو وقع الالتباس الأمر
بالمضارع كأمر (نحو لتضرب) بضم التاء وفتح الراء (لقلة استعماله) أي استعمال مجهول أمر المخاطب (واجتلبت الهمزة) في أول أمر المخاطب
بعد حذف حرف المضارعة (إذا كان ما بعده ساكنا) بعد أن ما بعد حرف المضارعة إذا كان متحركا لم يلزم اجتلاب الهمزة بعد حذفه لإمكان
الابتداء بما بعده نحو عد وصف ودحرج من يعد ويتصف ويدحرج (للابتداء) أي ليمكن الابتداء والابتداء متعذر بالساكن واطلق واستخرج
من تعلم وتصبر ... انطلق واستخرج وإنما (٥٣) تثبت الهمزة لكونها أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أولى كذا قيل وقيل إنما تعينت
الهمزة لاختصاصها بالابتداء
في المخرج (وكسرت الهمزة)
المجتلبة (لأن الكسر أصل
في همزات الوصل) لأن همزة
الوصل زيدت ساكنة ثم
حركت والأصل في تحريك
الساكن الكسر كما ذهب
إليه ... وأما ...
... ومن ... سكنا
... أرادوا ... حرفا
وأدوها ساكنة ثم حركوها
إن احتيج بخلاف ما إذا
أبدلوها ... صاحب
الصحاح عن هذه القاعدة
فاعترض عليه بأن ما ذكره
ليس بباطل لأنه يلزم العود
إلى المهروب عنه وهو الهرب
عن حرف ساكن إلى حرف
آخر ساكن مثل الأول
والحق زيادتها متحركة لئلا
يلزم المحذور وتحقيق الكلام
في هذا المقام على ما ذكره
المصنف أن هذه الهمزة وإن
كانت ساكنة لكنه حين ...

استعمال هذا الجنس وتصغيره أولى بالنظر إلى قوله وحذف لا في قوله فاعرف (ومن ثمه) أي ومن أجل
أن حذف اللام وحرف المضارعة في أمر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال (لا تحذف) حرف الاستقبال
(مع اللام في نحو قوله) أي أمر المخاطب أعني قال لتضرب باللام والتاء (لقلة استعماله) أي المجهول
(واجتلبت همزة الوصل) وتخصيصها بالاجتلاب لكونها أقوى والابتداء بالأقوى أولى (بعد حذف حرف
المضارعة إذا كان ما بعدها ساكنا كالافتتاح) أي ليمكن الابتداء إذ الابتداء بالساكن متعذر وأما إذا كان
ما بعده متحركا فلا احتياج إليها نحو دحرج من تدحرج (وكسرت الهمزة) المجتلبة (لأن الكسر أصل في)
تحريك (همزات الوصل) لأنها زيدت ساكنة عند الجمهور ولما فيه من تعليل الزيادة ثم لما احتيج إلى تحريكها
حركت بالكسر لأنه أصل في تحريك الساكن لأنه أبعد حركات الإعراب عن الإعراب لامتناع دخوله في
... من ... بالمضارع وما لا ينصرف ودخول تنوين في المعربات كالمها احتيج إلى التحريك
حركت بما هو أقل وجودا في الإعراب وأكثر شبها للسكون الذي يوجد في بعض المعربات دون بعض ولأن
السكون والجزم وصفي الفعل من الكسر في لا ... الكسر من السكون أيضا ولأن وقوع
اجتماع الساكنين كثير في الكلام لشهادة الاستقراء والأفعال منه القدح الملي وأما ليرفع الأوامر من
الأفعال المشددة الآخر وما يجزم منها بأنواع الجوازم ونحو ذلك إن لا كثر حكم الكل فتقررت الأفعال
في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج إلى التحريك ومعلوم أن لا مدخل للجر في الأفعال فأفادت الكسر
الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون الكسرة طارئة بحكم المقدمة المعلومة بخلاف أختيها
وإنهما يفيدان الخلاص فقط والمفيد لما لا يرتب أولى أن يكون أصلا فالكسرة أصل في تحريك الساكن
وإنما وجب الحملة لا لافتتاح همزة وصل لام التعريف للتوصل بها إلى النطق بالساكن وإذ ذلك سماها
الخليل سلم اللسان (ولم تكسر) الهمزة (في نحو اكتب) أي فيما كان عين المضارع منه مضموما ضما لازما
همزة وصل (بل ضمت) (لأنه) أي الهمزة أو لشأن والأمر أقوى من جهة المعنى وإن كان ضعيفا من جهة
اللفظ لأن حذف ضمير الشأن ممنوع وضعيف إلا أنه كثير في عبارات المصنفين (تقدير الكسر) أي كسرها
(يلزم الخروج من الكسرة) أي من كسرتها (إلى الضمة) أي إلى ضمة العين وهو ثقيل (ولا اعتبار للكاف
الساكن) في المنع عن ذلك الخروج (لأن الحرف الساكن لا يكون حاجزا) أي مانعا (حصينا) أي قويا

قبل الساكن في الابتداء لأنه قد علم أنه إذا اجتمعت ساكنان فلا بد من حذف أحدهما أو حركة أحدهما ولم يجز حذف (منهم)
الثاني ولا حركته لئلا يلزم تغيير البناء ولا حذف الهمزة لأنه يفضي إلى الهروب عنه وهو الابتداء بالساكن فلم يبق إلا حركة الهمزة فحركت وكسرت
على ما هو الأصل في البناء لساكن وإنما يضم ما يضم لعارض وإنما كان الكسر أصلا في تحريك الساكن لأن الجزم الذي هو السكون
في الأفعال عوض عن الجر في الأسماء لتعذر الجر فيها فأعطيت من السكون الجاري في الأفعال ومن الكسر المختص بالأسماء تعويضا وتبديلا
واحتيج بهما إلى التعويض عن السكون بحمل الكسر عوضه وإنما سميت همزة الوصل لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن ولهذا سماها
الخليل سلم اللسان وقيل لأنها تسقط في الدرج فتصل ما قبلها بما بعدها ولما توجه أن يقال إن قولكم وكسرت الهمزة منقوض بأكتب لأن
همزته مضمومة أجاب بقوله (ولم تكسر) الهمزة بل تضم مع أن الأصل الكسر (في نحو اكتب) أي في الفعل الذي عين مضارعه مضموم
(لأن تقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة) الحقيقية (إلى الضمة) الحقيقية قوله (ولا اعتبار للكاف الساكن) جواب سؤال مقدر
تقديره ظاهر (لأن الحرف الساكن) مطلقا (لا يكون حاجزا حصينا) أي مانعا قويا يمنع الخروج المذكور

(عندهم ومن ثم) أى ومن أجل ان الحرف الساكن لايكون حاجزا حصينا (جعل واو قنو ياء قوبة قالوا قنية) بكسر القاف ثم ماو لد يقم فيهما ويبقى الياء على حالها يقال قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنيتها قنية اذا اقتنيتها أى أمسكتها النفسك لا للتجارة فان قلت ان ارموا أمر وعينه مضموم مع ان همزته مكسورة وان اغزى أمر وعينه مكسور مع ان همزته مضمومة قلت حركة العين فيهما عارضة لان أصل ارموا ارميوا افاعل بالنقل والحذف وأصل أغزى أغزوى فاعل أيضا بنقل حركة الواو الى ماقبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين (وقيل تضم) الهمزة الجتلبة فى مثل اكتب (للاتباع) أى لاتباع حركة الهمزة بحركة عين الفعل ويكسر فيما يكون عينه مكسورا للاتباع أيضا ولم يتبع فى المفتوح لئلا يلزم الالتباس بينه وبين المضارع الموقوف فاذا قلت مثلا أعلم بفتح الهمزة وسكون الميم لم يعلم انه أمر أو مضارع أسكن آخره للوقف ولما توجه ان يقال ان قولكم الكسر أصل فى همزة الوصل منقوض بقولنا أيمن لان همزته مفتوحة مع انها للوصل أجاب بقوله (وفتح ألف أيمن) بضم الميم سماها ألفا لان الهمزة اذا وقعت أولا تكتب على صورة الالف ولانهما متقاربان فى المخرج ولذلك اذا احتاجوا الى تحريك الالف قلبوها همزة وقال فى الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاده الله

(عندهم) أى عند أهل هذا الفن (ومن ثمة) أى ومن أجل ان الحرف الساكن لايكون حاجزا حصينا (جعل واو قنو ياء ويقال قنية) مع ان ماقبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا جعل كأنه معدوم وان ماقبل الواو وهو القاف مكسور فقلبت الواو ياء (وقيل) لم تكسر الهمزة فى مثل اكتب بل (تضم للاتباع) أى لاتباعها العين فى الضم لان خفة الموافقة بين الاثقلين غالبة على ثقل المخالفة بين الثقيل والاثقل (وفتح ألف أيمن) أى همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ماقيل واما مجازا لكونها على صورتها فى بعض المواضع كما سيجىء ان شاء الله تعالى أو لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحرك صار ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت ألفا (مع كونه للوصل) بدليل سقوطه فى الدرج والاصل فى ألف الوصل الكسر لما عرفت (لانه جمع يمين وألفه للقطع) لانه ألف أفعل وألفه مفتوحة (ثم جعل للوصل) أى عومل معاملة ألف الوصل بان أسقطت فى الدرج (لكثرته) أى لكثرة أيمن استعمالا وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف والتخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل تسقط الهمزة فى اللفظ ولاخفة مثل السقوط (وفتح ألف التعريف) مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى الدرج (لكثرته استعمالا (أيضا) أى كأيمن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع ان أصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل أل كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع فى الوصل لكثرة استعمال أل وعند المبرد حرف التعريف هى الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المصنف ألف التعريف يحتمل أن يكون اشارة الى مذهب المبرد والظاهر لاضافة ألف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح ألف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل معاملة ألف الوصل بأن أسقط فى الدرج لكثرة هذه الالف استعمالا كما ان ألف أيمن عومل به معاملة ألف الوصل بان سقط فى الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل أن يكون اشارة الى المذاهب الثلاثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة

رفعة اعلامهم بان الحروف ثمانية وعشرون (مع كونه للوصل) ومع كون الكسر أصلا فى الوصل (لانه) أى أيمن (جمع يمين) لايجىء على وزنه واحد فى كلام العرب وأما الآجر والآنك فأعجميان وهو بمعنى القسم سميت بذلك لانهم كانوا اذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه وان جعلت اليمين ظرفا فلا تجمع لان الظروف لاتكاد تجمع (وألفه للقطع) أى والحال ان ألف الجمع لايكون الا للقطع (ثم جعل) ألف أيمن (للوصل) بعد ان كان للقطع فى الاصل أى أجرى مجرى ألف الوصل فى سقوطه فى الدرج لا فى

الكسر (لكثرته) استعمالا هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى انه مفرد على وزن أفعل اذ قد يجىء فى كلام العرب على وزنه مفرد مثل آجر وآنك وهو الاسرب وهما ليسا بأعجميين والمفرد هو الاصل وهمزته للوصل والا لما سقط فى الدرج وقال سيبويه انه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلان علينا فهو ميمون قوله (وفتح ألف التعريف لكثرته أيضا) عطف على قوله وفتح ألف أيمن فيكون جوابا لسؤال مقدر * ثم اعلم انهم اختلفوا فى آلة التعريف فذكر المبرد فى كتابه الشافى ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه ألف التعريف بالف الاستفهام فيكون للقطع وقال سيبويه حرف التعريف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل لكنها فتحت مع ان أصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعماله وقال الخليل ال بكمالها آلة التعريف ثنائى نحو هل فيكون همزته للقطع وانما حذفت فى الدرج لكثرة الاستعمال والمذاهب الثلاثة مذكورة فى شرح الرضى مع أدلتها الكثيرة والمسائل وتركنا الدلائل لئلا يطول الكلام فمن رامها فليطالع ثمة واذا علمت ماقررناه فاعلم ان قوله وفتح ألف التعريف لكثرته انما يستقيم على مذهب سيبويه اذ هو جواب بعد تسليم كونه للوصل وهو ظاهر واضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة فتدبر

(وفتح ألف أكرم) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن قولكم وابتدأت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة إن كان ما بعده ساكنا
للافتتاح وكسرت الهمزة منقوض بمثل أكرم لأن ما بعد حرف المضارعة وهو الكاف ساكن وهمزته مجتلبة مع أنها مفتوحة وحاصل
الجواب منع كون الهمزة مجتلبة وذلك (لأنه ليس من ألف الأمر) أي ليست مجتلبة للافتتاح حتى يكون للوصل ويلزم الكسر (بل ألف قطع)
لأنه (محذوف من تؤكرم) قوله (حذفت لاجتماع الهمزتين في أأكرم) استئناف ويفهم جواب سؤال مقدر كأن قائلا يقول لم حذفت
الهمزة من تؤكرم فأجاب حذفت الحمل على ما يدخل فيه همزة متحركة في أول أكرم لعله إلى باب آخر فيكون أأكرم ومضارعه يؤكرم كيدحرج
بالهمزة إذ المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فيه فاجتمع في الحكاية همزتان فشبه نباح الكلاب أو صوت السكران فحذفت
استثقالهما وحذفت من البواقي طردا للباب وقد ترد في الضرورة كما في قول الشاعر * شيخ على كرسيه معمما * فإنه أهل لأن يؤكرما ثم لما
حذف حرف المضارعة لقصد بناء صيغة الأمر أعيدت الهمزة لزوال علة حذفها وهي حرف المضارعة إذ بعد زوال المضارعة زال حكم الاطراد
فإن قلت لم لم تعد الواو في تعد بعد حذف حرف المضارعة للأمر مع أن حذفها للاطراد أيضا وقد زال وزوال علة ثابت لو أعيد لأدى إلى الحذف لأجل
حمله على ماله فيكون من الإعادة ما كذا (٥٤) قالوا واعلم أن همزة استخرج وأمثاله وغيرهما مما في أوله همزة فسوّي أكرم الوصل
لا القطع وكذا في مصدره
وأمره لأن أصل استخرج
سخرج فزيد السين والتاء
في أوله لنقله إلى باب آخر
لكن لما زيد الحرف الأول
ساكنا تعذر الابتداء
فاجتلبت همزة الافتتاح
ثم زيد حرف المضارعة على
أصل الماضي وحركت فلم
يحتج إلى الهمزة فيكون
مضارعه يستخرج والهمزة
فلما حذف حرف المضارعة
للأمر بقي الحرف الأول
ساكنا فاجتلبت الهمزة
للافتتاح وقس عليه غيره
وأما في مثل استخرج
مصدرا ساكنا وقيل إطلاق
حماسيا نظرا إلى ثبوت
الهمزة في الماضي وإن لم يكن جزء من الفعل حقيقة كذا حققه المحققون (ولا تحذف ألف الوصل في الخط) أي في الكتابة ألف
(حتى لا يلتبس الأمر) المخاطب (من باب علم) بالتخفيف (بأمر علم) بالتشديد وإنما لم تحذف في الأمر لدفع الالتباس بين هذين الأمرين حملوا عليه
ما لا التباس فيه من همزات الوصل كما في الأسماء والأفعال والمصادر طردا للباب (فإن قيل يعلم) أي لا يلتبس أحد الأمرين بالآخر بل يفرق
بينهما (بالإعجام) بكسر الهمزة وهو مصدر ومعناه وضع النقط على الحروف ومنه حروف المعجم أي حروف الخط المعجم ثم استعمل فيما هو
الحاصل بالمصدر وعمم وأريد به الحركات والنقط والتشديد وحاصل ما ذكره أن سائل منع الالتباس على تقدير حذف الهمزة في الكتابة
لحصول الفرق بالإعجام لأن العين في الأمر من علم بالتخفيف ضد الدرج ساكنة واللام يوضع لها فتحة والعين في الأمر من علّم بالتشديد يوضع
عليها الفتحة واللام يوضع عليها الكسرة والتشديد فلا يلتبس أحدهما بالآخر في الخط كما لا يلتبس في اللفظ (قلنا الإعجام يترك) في الخط (كثيرا)
فيلزم الالتباس المذكور (ومن ثم) أي ومن أجل أن الإعجام يترك كثيرا (فرق بين عمر) بضم الأول وفتح الثاني (و) بين (عمرو) بفتح الأول
وسكون الثاني (بالواو) في الخط حيث كتبوا في حالة الرفع والجر في الثاني وتركوا في الأول لئلا يلتبس أحدهما بالآخر عند ترك الإعجام وخصوا
الزيادة بالثاني لخفته وثقل الزيادة ولم يكتبوا في حالة النصب للفرق بألف التنوين في الثاني دون الأول إذ هو غير منصرف فلا يدخله ألف التنوين
ولما توجه أن يقال قولكم ولا تحذف ألف الوصل في الخط منقوض ببسم الله الرحمن الرحيم لأن همزته للوصل مع أنها حذفت في الخط أجاب

كما أنه كوكب المبارزة وحينئذ معنى كلامه وفتحت الألف اللامية للتعريف على تقدير كونها للوصل ولم
تكسر مع أن الأصل فيه الكسر لكثرته أي لكثرة استعمال اللام مخففة بالفتحة وضم أيضا على تقدير كونه
وحده للتعريف أو مع اللام لأنه للتعريف إذا وحده أو مع اللام وليس للوصل حتى يكسر إلا أنه عومل به
معاملة ألف الوصل فأسقطا في الدرج كأن ألف أيمن عومل به معاملة الوصل فأسقط في الدرج لكثرة
استعمال الألف (وفتح ألف أكرم) مع أن ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن وفي المضارع لبيت
محذوفة (لأنه ليس من ألف الأمر) أي من الألف الذي زيد للأمر حتى يكسر (بل ألف قطع محذوف من
تؤكرم) طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من تؤكرم ساكنا بل متحركا في التقدير إذ أصله تؤكرم
بالهمزة المكسورة بناء على أكرم حذو الأمر على الأصل تفاديا للدلالة عن الالتباس بين الأمر من الثلاثي
المجرد ومن المزيد فيه إذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالثلاثي المجرد أو لأن علة حذف الهمزة وهي
اجتماع الهمزتين أو الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة من تؤكرم إذ
سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة ردوها إلى نفسها لأن الاحتياج إلى همزة الوصل إنما هو عند الاضطرار
وإنما (حذفت) الهمزة من تكرم (لاجتماع الهمزتين في أأكرم) فإنه مستكره (ولا تحذف ألف الوصل
في الخط) مع أن الخط تابع للفظ (حتى لا يلتبس الأمر من باب علم) بكسر العين وتخفيفه (بأمر علم) بفتح
العين وتشديده (فإن قيل يعلم بالإعجام) وهي الحركات والسكنات والنقطات والتشديدات والمدات جمع عجم
كفرس وأفراس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه (قلنا الإعجام يترك) تركا أو حينا (كثيرا)
فحينئذ يحصل الالتباس (ومن ثم) أي ومن أجل أن الإعجام يترك كثيرا (فرقوا بين عمر) بضم العين وفتح
الميم (وعمرو) بفتح العين وسكون الميم (بالواو) بأن يكتبوه في الثاني حالتي الرفع والجر دون النصب لأن

بقوله (وحذفت) أي همزة الوصل في الخط (في بسم الله) أي بسم الله الرحمن الرحيم (لكثرة استعماله) أي في الكتابة وطول الباء عوضا عنها (ولا تحذف من اقرأ باسم ربك) ومن باسم الله (لقلة استعماله) في الكتابة بالنسبة الى بسم الله الرحمن الرحيم (وينجزم الامر) اذا كان ذلك الامر (باللام) سواء كان أمرا غائبا مطلقا أو أمرا (حاضرا) مجهولا (اجماعا) أي اتفاقا بين البصريين والكوفيين (لان اللام مشابهة بكلمة الشرط) مثل ان ولو (في النقل) أي في نقل معنى الفعل فكما ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه كذلك لام الامر ينقل معنى المضارع من كونه اخبارا الى كونه انشاء فلما شابه كلمة الشرط في النقل يعمل عملها وهو الجزم فلا فرق بين آخر المضارع المجزوم وبين آخر الامر باللام في صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومفرده ومثناه ومجموعه فتقول ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا ليضربن كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا لم تضرب لم تضربا لم يضربن وكذا حال ليخش مع لم يخش الى آخرهما وليرم مع لم يرم الى آخرهما وليغز مع لم يغز الى آخرهما (وكذلك المخاطب) أي كالامر باللام أمر المخاطب في كونه مجزوما باللام (عند الكوفيين (٥٥) لان أصل اضرب لتضرب) مثلا (عندهم ومن ثم) أي ومن أجل ان أصل اضرب لتضرب (قرأ النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا) باثبات اللام وحرف المضارعة على الاصل مكان فافرحوا وأيضا قد جاء في الحديث باللام كقوله عليه السلام لتأخذوا مصافكم ولو بشوكة* وقد جاء في الشعر أيضا كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حاجة المسلمين*

وكل ذلك دل على أن أصل أمر المخاطب المعلوم باللام (فحذف اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال) فيه بالنسبة الى الامر الغائب فيكون اللام مقدرة (ثم حذف علامة الاستقبال) وهو التاء فتكون مقدرة أيضا للفرق بينه وبين المضارع (فبقي الضاد) في أول الكلمة (ساكنا) فتعذر الابتداء (فاجتلبت همزة الوصل) للافتتاح (ووضعت) همزة الوصل (موضع علامة الاستقبال وأعطي له) أي لهمزة الوصل وتذكير الضمير اما باعتبار الالف أو اللفظ المذكور (اثر علامة الاستقبال) وهو كون المضارع معربا (كما أعطي لفاء رب) أي للفاء الذي وضع موضع رب الذي هو حرف الجر (عمل رب) وهو الجر (في قول الشاعر فمثلك) بكسر الكاف وجر اللام لان الفاء عمل عمل رب فتقديره فرب مثلك أي رب امرأة مثلك (حبلى) وهي امرأة ذات حمل وهو مجرور تقديرا على انه صفة لان المثل لا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام كما بين في النحو (قد طرقت) طرق بمعنى جاء ليلا من باب دخل وضمير المفعول محذوف راجع الى حبلى أي طرقتها بمعنى جئت اليها ليلا وهو عامل رب المقدر قوله (ومرضع) عطف على حبلى أي امرأة ذات ولد ترضعه فاذا وصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة (فالهيتها) أي أشغلتها الضمير يرجع الى حبلى والى مرضع باعتبار كل واحدة منهما (عن ذي تمائم) أي عن صبي ذي تمائم والتمائم جمع تميمة وهي تعويذ تعلق على صدر الانسان وقد نهى عنها النبي عليه السلام حيث قال* من علق تميمة فلا اتم الله له* وقيل هي خرزة وأما المعاذات اذا كتب فيه القرآن وأسماء الله تعالى فلا بأس بها (محول)

ألف التنوين تخالفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكس بأن يكتبوه في الاول لان الثاني خفيف وذلك ظاهر والزيادة في الخفيف أولى (وحذفت الالف) في الخط (في بسم الله) من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها ألف الوصل (لكثرة الاستعمال) وهي متداعية التخفيف (ولا تحذف) الالف (في اقرأ باسم ربك) مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله (لقلة استعماله) وان كانت في لفظ الاسم (وينجزم آخره) أي آخر الامر (في الغائب باللام اجماعا) أي أجمع النحاة من البصريين والكوفيين على انجزامه اجماعا أو حكموا بانجزامه مجمعين (لان اللام مشابهة بكلمة الشرط) أعني ان لانها أصل الباب (في النقل) فكما ان ان ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه الى الاستقبال نحو ان ضربت ضربت كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهتها فيه عملت عملها وهو الجزم (وكذلك المخاطب) أي مثل أمر الغائب أمر المخاطب في كونه معربا مجزوما (عند الكوفيين لان أصل اضرب لتضرب) بالتاء كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق (عندهم) أي عند الصرفيين من البصريين والكوفيين (ومن ثمة) أي ومن أجل ان أصل اضرب لتضرب (قرأ النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا) بالتاء على الاصل المهجور موضع فافرحوا وقيل ان النبي عليه الصلاة والسلام لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر (فحذفت اللام) من لتضرب أمر المخاطب (لكثرة استعماله) أي لكثرة استعمال جنس الامر المخاطب بالنسبة الى جنس أمر الغائب (ثم حذفت علامة الاستقبال) وهي التاء (للفرق بينه) أي بين أمر المخاطب (وبين المضارع المخاطب) اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقي تضرب (فبقي الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل) ليمكن الابتداء (ووضعت) الهمزة المجتلبة (موضع علامة الاستقبال) أعني التاء (فاعطي له) أي للموضوع موضع علامة الاستقبال أعني الهمزة (أثر) أي حكم (علامة الاستقبال) وهو الاعراب وأما اعرابه بالجزم فباللام المقدرة اعطاء (كما) أي مثل ان (أعطي لفاء رب عمل رب في مثل قول الشاعر* فمثلك) أي فرب مثلك فحذف رب وأعطي للفاء عمله وهو الجر وقوله (حبلى) صفة مثل (قد طرقت) أي طرقتها أي أتيتها ليلا وقوله (ومرضع*) أي ذات رضيع عطف على حبلى (فالهيتها) أي اشغلتها (عن) صبي لها (ذي تمائم) جمع تميمة وهي التعاويذ التي تعلق في عنق الصبي حفظا من اصابة العين وقوله (محول) أي أتى عليه حول كامل صفة ذي ولم يقل محولا لئلا يلتبس بما

اسم فاعل من أسال أي أنه عليه حول كامل وهو صفة ذي تمام والبيت للهمداني فاعل كلامهم ان حرف المضارعة مقدر في أمر المخاطب فيكون معربا به واللام مقدرة أيضا فيكون مجزوما به فهم لا يفرقون بين المقدر والملفوظ وقد أجاب الزمخشري عنه فقال قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة وهذا خلف من القول لان حرف المضارعة علة الاعراب فاقتضى بانتفائه كانتفائه في الاسم بانتفاء سببه فان زعم وان نحو المضارعة مقدر وليس بمستقيم لان حرف المضارعة من صيغة الكلمة كالميم في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم فكذا تقدير حرف المضارعة وهذا حاصل ما ذكره المصنف بقوله (وعند البصريين) الى آخر الدليل يعني أمر المخاطب المعلوم عند البصريين (مبني) على السكون لا معرب مجزوم (لان الاصل في الافعال البناء) لعدم توارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليها وأصل البناء السكون (وانما أعرب المضارع منها للمشابهة) تامة عارضة (بينه وبين الاسم) كما مر وبني الماضي على الحركة لقلة المشابهة (ولم يبق المشابهة) أصلا (بين الامر المخاطب وبين الاسم بحذف حرف المضارعة (٥٦) منه) فرجع الى أصل بنائه الذي هو السكون لكنه بعامل عامله الجزوم في اسقاط

اشتق من الحول الذي هو الحبل وفي وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمائم وذي حول وذي تمائم اشارة الى كمال الحبل النساء اليه أما في الوصف بالحبل والارضاع فظاهر وأما في وصف الصبي بذي تمائم فلان التميمة انما تجعل في عنق الصبي اذا كان في غاية الحسن وخيف عليه من اصابة العين وأما في جمع التميمة فلان أهله لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة أو تميمتين لفرط محبتهم وأما في الوصف بالحول فلانه في تلك الحال يتناهى منه الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهية ما لم يظهر قبلها ولا تظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب أكثر مما كان قبلها و بعدها (و) أما (عند البصريين فهو) أي أمر المخاطب بغير اللام (مبني) على السكون (لان الاصل في الافعال البناء) لان المعاني الموجبة للاعراب أعني الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية عنها فوجب أن تبنى وهذا الخلاف لا تظهر ثمرته الا في اطلاق الجزم على أمر الغائب واطلاق الجزم على سكونه وفي اطلاق الموقوف على أمر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه (وانما أعرب المضارع) مع كونه من الفعل (للمشابهة) تامة (بينه وبين الاسم) كما مر ولا ينتقض بالماضي وانما بني الماضي على الحركة لمشابهة بينه و بين الاسم في الجملة أعني وقوعه صفة للنكرة كما مر (و) لما (لم تبق المشابهة) بوجه من الوجوه (بينه) أي بين الاسم (و بين الامر) المخاطب (بحذف حرف المضارعة) لا في الحركات ولا في السكنات وهو ظاهر ولا في وقوعه صفة النكرة ولانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتأويل بني على السكون الذي هو أصل في البناء (ومن ثمة) أي ومن أجل ان البناء لامر المخاطب انما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى (قيل فلتفرح وأمر بالاجماع) من الفريقين (لوجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة وزيدت في آخر الامر) مطلقا غائبا كان أو مخاطبا معروفا كان أو مجهولا (نونا التأكيد) احداهما الثقيلة والاخرى خفيفة (لتأكيد معنى الطلب نحو ليضربن) للغائب (وكذلك ليضربن الخ) على صيغة المعلوم أو المجهول وكذلك زيدت في اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وكذلك لتضربن الخ للمجهول أو المعلوم (وفتح الباء) أي حرك بالفتح (في ليضربن) مع ان أصله السكون (فرارا من اجتماع الساكنين) هذا علة التحريك وأما تعيين الفتح فلخفته والصيانة للفعل عن أخي الجر في الكسر والاحتراز عن الثقل والالتباس في الضم (وفتح النون) الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع

الحرف من المفرد الصحيح نحو اضرب كما في الم تضرب وفي اسقاط الحركة من الناقص والاجوف نحو ارم وقل كما في الم ترم ولم تقل وفي اسقاط النون في التثنية والجمع والمفرد المؤنث نحو اضربا اضربوا اضربي كما في الم تضربا لم تضربوا لم تضربي قال الفاضل الرضي والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر معاملة آخره معاملة المجزوم (ومن ثم) أي ومن أجل ان حروف المضارعة سبب الاعراب وجودا وعدما (قيل فلتفرح وامعرب) مع انه أمر المخاطب (بالاجماع لوجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة) ولما فرغ من بيان نفس صيغة الامر وكيفية أخذه من المضارع

شرع فيما يتعلق به و بما يناسبه في كونه طلبا من ادخال نوني التأكيد وكيفية بناء آخره عند اتصالهما فقال (وزيدت في آخر الامر) مخاطبا كان أو غائبا معلوما كان أو مجهولا (نونا التأكيد) احداهما مشددة مفتوحة والاخرى مخففة ساكنة وفي المثقلة زيادة تأكيد قال الخليل اذا أتيت بالنون المؤكدة الخفيفة فأنت مؤكد واذا أتيت بالثقيلة فأنت أشد تأكيدا وانما زيدتا في آخره لئلا يجتمع في أوله زائدتان ولان الزيادة نوع من التغيير ومحل التغيير آخر الكلمة ولتأكيد الطلب فثال زيادة النون الثقيلة في أمر الغائب (نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان) قدم بالثقيلة لشموله جميع الصيغ ولزيادة التأكيد فيها (وكذلك) أمر المخاطب نحو (اضربن الى آخره) أي اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان (وفتح الباء في) مثل (ليضربن) للغائب معلوما كان أو مجهولا والمضرب من الغائبة أيضا وفي أمر المخاطب المجهول بالنون الثقيلة أي حرك بالفتح مع أن الاصل السكون أما علة نفس التحريك فهو ما صرح به المصنف بقوله (فرارا من اجتماع الساكنين) وهما الباء والنون الاولى وأما علة تعيين الفتح فلخفته هذا هو التحقيق لكن المصنف تسامح وعلل الفتح بعلة نفس التحريك باعتبار تضمن الفتح التحريك لما مر (وفتح النون المشددة) في غير التثنية وغير الجمع المؤنث فان فيهما مكسورة كما يجيء

(الخفة) أي لخفة الفتحة (وحذفوا واو اضربوا) أي حذفوا الواو من الجمع المذكر من الامر الغائب عند زيادة نون التأكيد الثقيلة وكذا من
الامر المخاطب نحو اضربوا والخفيفة (اكتفاء بالضمة) ولانه لو لم يحذف التقى ساكنان مع انه لا التباس بالحذف (و ياء اضربي) أي وحذفوا
الياء من المفرد المؤنث المخاطبة عند زيادة النون الثقيلة أيضا والخفيفة (اكتفاء بالكسرة) ولا يرد أن يقال ان الواو والياء علامتان والعلامة
لا تحذف لان الحركتين اللتين قبلهما تدلان عليهما فكانا كأنهما لم تحذفا ولما توجه أن يقال ان مقتضى القياس أن تحذف الالف من التثنية
اكتفاء بالفتحة كما حذفت الواو من الجمع اكتفاء بالضمة فلم لم يحذف أجاب بقوله (ولم يحذف ألف التثنية) مع أن القياس أن يحذف (حتى
لا يلتبس) التثنية في المذكر والمؤنث (بالواحد) فيهما ولا اعتبار بكسرة النون لوقوعها في الطرف (وكسر النون الثقيلة) مع ان الاصل الفتح
لخفته (بعد ألف التثنية) مطلقا أي مذكرا كان أو مؤنثا غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا فاجتهد أنت في الامثلة (تشبيها) لها
(بنون التثنية) في وقوعها في الطرف بعد الالف فحركت بحركتها وحمل عليها جمع (٥٧) المؤنث (وحذف النون التي هي تدل على الرفع
في مثل هل يضربان) بالنون
الثقيلة (لان ما قبلها) أي
النون الثقيلة مطلقا (يصير
مبنيا) فهي علامة البناء
فوجب حذف علامة
الاعراب اذ لا يجتمع في كلمة
واحدة اعراب وبناء حتى
يجتمع علامتاهما وانما
كان الفعل مبنيا عند اتصال
نون التأكيد لتركبه مع
النون والاعراب في الوسط
فبني على الحركة والنون
حرف لا حظ له من الاعراب
فبقي الجزآن مبنيين
كبعلبك وقيل انما بني لان
ما قبل النون مشتغل بالحركة
المجتلبة للفرق بين المفرد
المذكر والجمع المذكر
والواحد المؤنث ففتحوا في
الاول وضموا في الثاني
وكسروا في الثالث لاجل
الفرق فلم يمكن الاعراب
فرجحوا وجب البناء لذلك

الساكنين ولا للضم والكسر لمكان الثقل فتعين الفتح (للخفة) والمناسبة للتشديد (وحذف واو اضربوا)
عند اتصال نون التأكيد به فقيل اضربن (اكتفاء بالضمة) مع استطالة الكلمة بنون التأكيد وان كان
اجتماع الساكنين على حده (و) حذف (ياء اضربي) عنده فقيل اضربن (اكتفاء بالكسرة) أيضا
كذلك (ولم يحذف ألف التثنية اكتفاء بالفتحة) في ليضربان (حتى لا يلتبس) المثنى (بالواحد) في الوقف
ولا التباس في اضربن واضربن للفرق بالضم والكسر (وكسر النون الثقيلة بعد ألف التثنية) مع ان أصلها
الفتح للخفة (مشابهة) أي لاجل المشابهة (بنون التثنية) في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة في الالف
الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم ألف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم فلذلك لم يذكر
حكم الالف الفاصلة (وحذفت النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان) أي في الامثلة الخمسة التي
هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التأكيد وانما أورد كلمة هل ليكون
يضربان طالبا له ليصير محلا لدخول نون التأكيد (لان ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيا) لانه انما أعرب
لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من كلمة
كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحرف أو بالحركة اذ لا اعراب في وسط الكلمة فرد الى ما هو أصل الفعل
من البناء فحذفت علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التأكيد لئلا يبطل
الغرض وهو التأكيد (وأدخل الالف الفاصلة في اضربنان) أصله ليضربنن (فرارا من اجتماع النونات)
اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التأكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل
بشيء واختص بالالف لخفته (وحكم) النون (الخفيفة) من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون
الاعراب معها (كحكم) النون (الثقيلة الا انها) أي النون الخفيفة (لا تدخل بعد الالفين) ألف التثنية
والالف التي وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في الجمع المؤنث حملا لها على الشديدة وان لم يجتمع النونات
فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة ألا ترى أن يونس حين أدخلها في فعل الجماعة
أدخل الالف وقال اضربنان دون اضربن وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين ثم المناسبة المعلومة
من قوانينهم تقتضي اصالة الخفيفة الا أن التأكيد في الثقيلة أكثر فالمناسبة أن يعدى من الخفيفة اليها
ليس بشيء لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعت له أعني التأكيد وهي كذلك الا أن الثقيلة أفادته أكثر

 مع ضعفه وانما قال في مثل هل يضربان ولم يقل في التثنية لان حذف نون الاعراب للعلة التي ذكرها المصنف انما هو اذا
لم يحذف قبل دخول النون بالجوازم مثلا اذا قلت لم يضربا فقد حذفت نون الاعراب بالجوازم قبل دخول نون التأكيد بخلاف هل يضربان
لان هل لا يجزم الفعل لكن اذا أدخلت عليه نون التأكيد حذفت نون الاعراب لما ذكره المصنف (وأدخلت الالف الفاصلة) أي الفارقة بين
النونات (في اضربنان فرارا عن اجتماع النونات) أحدها نون جماعة المؤنث وثانيها وثالثها نون التأكيد الثقيلة فانهما نونان ساكنة
ومتحركة ولا يمكن حذف نون جماعة النساء كما حذف الواو من الجمع المذكر لانه علامة ولا يدل حركة ما قبله عليه كما يدل الضمة على الواو في المذكر
حتى يجوز حذفه (وحكم) النون (الخفيفة مثل حكم الثقيلة) في جميع ما ذكرنا يعني فتح الباء في لتضربن فرارا عن اجتماع الساكنين
وحذف الواو والياء في اضربن واضربن اكتفاء بالضمة والكسرة (الا انه) أي النون الخفيفة (لا يدخل بعد الالفين) أحدهما ألف التثنية
والثاني الفاصلة فلا يدخل التثنية مطلقا ولا الجمع المؤنث فبقي المفرد والجمع المذكر نحو ليضربن ليضربن اضربن بفتح الباء في الاول وضمها

في الثاني وكسرها في الثالث وفتح ما قبله أمر المخاطب (لاجتماع الساكنين في غير حده) أحدهما الالف والثاني نون التأكيد الساكنة وهو غير جائز ولم يمكن حذف الالف اما في التثنية فلئلا يلتبس المثنى بالواحد واما في الجمع المؤنث فلئلا يلزم اجتماع النونين ولم يمكن أيضا تحريك الالف أما في التثنية فلانه ضمير وهو لا يتغير وأما في الجمع المؤنث فلانه للفصل وألف الفصل لا يقبل الحركة للزوم سكونه ولم يمكن أيضا تحريك نون التأكيد لانه خلاف وضعها اعلم ان قوله في غير حده وهو أن لا يكون الحرف الاول مدا والثاني مدغما احتراز عن اجتماع الساكنين في حده اذ هو جائز عندهم وهو أن يكون (٥٨) الحرف الاول مدا والثاني مدغما في حرف آخر نحو اضربنان ودابة وانما جاز ذلك لان المد الذي في حرف المد يقوم مقام الحركة والساكن اذا كان مدغما جرى مجرى المتحرك لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة فكانا كأنهما متحركان (وعند يونس تدخل) النون الخفيفة بعد الالفين (قياسا على الثقيلة) فأجاز التقاء الساكنين على غير حده فيما يمكن التلفظ بمجانبه وعليه قراءة من قرأ محياي بسكون ياء الاضافة (وكلاهما) أي كلا نوني التأكيد (تدخلان) على الوجه المشروح (في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها) الضمير يرجع الى السبعة على سبيل التغليب اذ لا يوجد في النفي معنى الطلب أو على سبيل التحقيق لان النفي لما شابه النهي أعطي حكمه فيكون انشاء حكما وفي تعليل المصنف اشعار بأن نوني التأكيد لا يدخلان فيما ليس فيه معنى الطلب كالماضي والمضارع الذي خالص للحال لعدم امكان تأكيده أما الماضي فلان ماضي فات وتأكيد الفائت ممتنع وأما المضارع فلان التأكيد انما يتحقق فيما لم يحصل كالى والله لاضربن وأما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتأكيد وذلك بأن يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتأكيد لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب في الاغلب أن يطلع على ضعفه أو قوته لم يؤكد كذا ذكره الرضي وأما المستقبل الذي فيه معنى الطلب فيمكن تأكيده لقصد تحصيل المطلوب على الوجه الابلغ وما يوجد فيه معنى الطلب سبعة أحدها (الامر) غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا (كما مر) معناه ومثاله (و) الثاني (النهي نحو لا تضربن و) الثالث (الاستفهام) ومعناه السؤال عن حصول الفعل (نحو هل تضربن و) الرابع (التمني) وهو طلب حصول الشيء (نحو ليتك تضربن و) الخامس (العرض) بفتح العين وسكون الراء ومعناه الحث على الفعل (نحو ألا تضربن) وامتنع

مما أفادته الحقيقة ولا شك أن ما يفيده معنى أصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما دونه واما اتخاذ ذلك المعنى متفق عليه وما نقل عن الكوفيين فادعاء وبمعنى أن الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه ورد قوله مع أن الفرع لا يجب أن يجري على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة وأما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد فلا كلام وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسبة أن يبدأ من الحقيقة اليها مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله (لاجتماع الساكنين على غير حده) شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط بين الحروف الحركات فان فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط أحدهما بالآخر ولا يجوز حذف أحدهما اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الاناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف وضعها او حده أي مرتبته في الجواز التي لا يجوز أن يتجاوزها فيه ويجوز في غيرها وهو أن يكون الاول حرف لين والثاني مدغما وهذا لا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص سكونهما وغير حده خلاف ذلك (وعند يونس) والكوفيين (تدخل) الخفيفة بعد الالفين (قياسا على الثقيلة) بانية على السكون عند يونس اعتبارا بعد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون ياء الاضافة وصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان (وكلاهما) أي كلا نوني التأكيد (تدخلان في سبعة مواضع) لوجود معنى الطلب فيها في الجملة في بعضها بحسب نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقة وهي الخمس الاول أو التزام وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوب به فيلزمه الطلب أي طلب جوابه وأما نحو قوله والله لا عاقبن فمحمول على الغالب وفي بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب في نفس الامر وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة وغالب الامر ما هو مراده وكان ذلك مقتضيا للتأكيد لانه غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتأكيد لا يكون الا في المستقبل وقيل الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيد وأما الحاصل في الزمان الحاضر وهو وان كان محتملا للتأكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتأكيد لكنه لما كان موجودا أمكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيد بغير الموجود والاليق بالتأكيد أعني المستقبل أحدها (الامر) مطلقا (كما مر) ليضربن واضربن وليضربن واضربن (و) ثانيها (النهي) كذلك (نحو لا تضربن) ولا يضربن ولا يضربن (و) ثالثها (الاستفهام) نحو (هل تضربن و) رابعها (التمني نحو ليتك تضربن و) خامسها (العرض) بفتح العين وسكون الراء (نحو ألا تضربن) فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي

وهو قريب من النفي لانك اذا عرضت على المخاطب الضرب فقد حثثته عليه وان تحضه على ما تنكر ليس باستفهام لانك لا تقصد بقولك ألا تضرب منه السؤال عن ترك الضرب (و) السادس (القسم) أى الفعل المضارع الذى يدخل عليه اللام الموطئة للقسم فيقع جوابا للقسم (نحو والله لتضربن) وقس عليه الاستفهام والتمنى والعرض فمعنى الاول الفعل المضارع الذى يدخل عليه حرف الاستفهام ومعنى الثانى يدخل عليه حرف التمنى ومعنى الثالث يدخل عليه حرف التحضيض فهذه الحروف الاربعة تفيد فى المستقبل معنى الطلب والتوقع وتؤكده نوع تأكيد ولهذا جاز دخول نون التأكيد عليه كذا ذكره الرضى حيث قال ان نونى التأكيد لا يدخل فى المستقبل الذى هو خبر محض الا بعد أن يدخل على أوله ما يدل على التأكيد أيضا كلام القسم نحو والله لتضربن واما المزيدة نحو اما تفعلن ليكون ذلك توطئة لدخول نون التأكيد وايذانا به (و) السابع (النفى قليلا) أى تدخلان عليه دخولا قليلا لان دخولهما عليه ليس لوجود معنى الطلب بل (مشابهة بالنهى فى الصورة نحو لا تضربن والنهى) وهو فى اللغة المنع وفى الاصطلاح فعل يطلب به ترك الفعل من الفاعل فهو ضد الامر بحسب المفهوم لكنه (مثل الامر) بحسب الاحكام فهو يماثله (فى جميع الوجوه) المذكورة فى الامر من كونه مأخوذا من المستقبل وكيفية دخول نونى التأكيد عليه وكيفية حركة ما قبل النون (الا انه) أى النهى غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا (معرب بالاجماع) (٥٩) لوجود علة الاعراب وهو حرف المضارعة ولما فرغ من أقسام الفعل المبنى للفاعل شرع فى أقسام الفعل المبنى للمفعول وكيفية بنائها له فقال (ويجىء المجهول) وهو فعل غير عن صيغته بعد حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه ويسمى أيضا المبنى للمفعول لكن كثر استعمال المجهول بين أهل الصرف واستعمال المبنى للمفعول بين أهل النحو (من الاشياء المذكورة) فيما سبق (من الماضى نحو ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (الى آخره ومن المستقبل نحو يضرب) بضم الياء وفتح الراء (الى آخره) ولم يذكر الامر والنهى والنفى استغناء بذكر المستقبل لكونها مأخوذة منه فان قيل المفعول ضد الفاعل فى المعنى فكيف يجوز أن يقام مقامه ويرتفع ارتفاعه أجيب بأن الفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فهما متناسبان من حيث ان كل واحد منهما طرف للفعل وبهذه المناسبة جاز وقوع المفعول مقام الفاعل (والغرض من وضعه) أى المجهول (اما لخساسة الفاعل) حق العبارة أن يقال اما لخساسة الفاعل بحذف اللام منه ومما عطف عليه أو يقال وضعه اما لخساسة الفاعل بحذف الغرض واثبات اللام فيه وفيما عطف عليه يعنى قد يكون الفاعل حقيرا بالنسبة الى المفعول فيحذف لتطهير اللسان عن ذكره وأسند الفعل الى مفعوله لئلا يبقى الفعل بلا مسند اليه نحو شتم الخليفة أى شتم الفاسق الخليفة (أو لعظمته) بالنسبة الى المفعول فيحذف لتطهيره عن لسانك نحو عوقب اللص أى عاقب السلطان اللص (أو لشهرته) عند السامع فيكون ذكره عبثا فى الظاهر (أو خوفا عليه) أى على الفاعل نحو قتل عمرو أى قتل زيد عمرا فلو لم يحذف الفاعل يعلم ان زيدا قاتل فيقتص فيحذف اما بأن القاتل غير معلوم ولما فرغ من ذكر علل حذف الفاعل فى المجهول شرع فى ذكر علة العدول من صيغة الى صيغة فقال (واختص) أى المجهول (بصيغة فعل) بضم الفاء وكسر العين (فى الماضى) من الثلاثى المجرد يعنى لما وجب تغيير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل لئلا يلتبس المفعول الذى أقيم مقام الفاعل بالفاعل اختير هذا الوزن الثقيل فى المجهول دون المعلوم لكون المجهول أقل استعمالا منه للفرق بينهما واختير ذلك الوزن الذى هو فعل دون سائر الاوزان (لان معناه) أى معنى المجهول (غير معقول) أى بعيد فى قسم الافعال قوله (وهو اسناد الفعل الى المفعول) بيان لمعنيه

وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض على المخاطب وطلبه منه (و) سادسها (القسم) أى جوابه (نحو والله لاضربن) والجملة القسمية أعنى أقسم والله انشاء وجواب القسم أعنى لاضربن خبر (و) سابعها (النفى) ويدخلها نونا التأكيد دخولا (قليلا لمشابهة) أى لاجل المشابهة (بالنهى) فى الصورة وفى أنهما غير موجبين وفى كون حرفيهما لا (نحو لا تضربن والنهى) وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل (مثل الامر فى جميع الوجوه) التى ذكرت من كونه مشتقا من المضارع وأحكام نونى التأكيد (الا انه) أى لكن النهى مطلقا (معرب بالاجماع) من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه (ويجىء المجهول) وهو ما حذف فاعله وأسند الى مفعوله (من الاشياء المذكورة) قوله (من الماضى) وما عطف عليه بيان الاشياء المذكورة (نحو ضرب) زيد فى ضربت زيدا (الى آخره) ومر بزيد فى مررت بزيد (ومن المستقبل نحو يضرب) زيد فى يضرب خالد زيدا (الى آخره) ومن الامر نحو ليضرب ومن النهى نحو لا يضرب وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك فى الصورة أن مجهولهما مثل مجهوله (والغرض من وضعه) أى من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل (اما) التبيين (لخساسة الفاعل) واظهارها فان نفس خساسة الفاعل لا تصح أن تكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منها انما هو تبيين لخساسته واظهارها نحو شتم الامير اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفؤ للامير فيجعل ترك الفاعل تطهيرا للسان عنه (أو) تبيين (لعظمته) نحو ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان (أو) تبيين (لشهرته) نحو فاعليه (أو تبيين لجهالته) لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان (واختص) المجهول (بصيغة فعل) بضم الفاء وكسر العين (فى الماضى لان معناه) أى معنى المجهول (غير معقول وهو اسناد الفعل الى المفعول) والمعقول اسناد الفعل

التعليل انقدر الكلام أن معنى المجهول مفيد في الافعال لانه اسناد الفعل الى المعمول واسناد الفعل الى المفعول بعيد لانه خلاف الاصل والظاهر (فعل صيغة أيضا) أي كما (غير معقول) أي مفيد في الاسماء وحاصله أن معنى المجهول لما كان مفيدا في قسم الافعال وهو الاسناد الى المفعول وجب أن يلحق المجهول بقسم الافعال فعدل صيغته على صيغة لا توجد في الاسماء لئلا يتوهم انه من قسم الاسماء وسلب معناه عن معنى الفعل واذا كان صيغته مما لا يوجد في الاسماء علم انه من الافعال لا من الاسماء (وهي) أي تلك الصيغة الغير المعقولة (فعل) بضم الفاء وكسر العين فان قلت لو كسر الفاء وضم العين يحصل هذا المقصود اذ لا يوجد في الاسماء هذا الوزن أيضا قلت نعم الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة أثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني (ومن ثم) أي ومن أجل أن هذه الصيغة غير معقولة (لا يجيء على هذه الصيغة كلمة) في كلام العرب (الا دئل) وهو معرفة ل (دئل) وهو دويبة شبه ابن العرس (وفي المستقبل) من الثلاثي المجرد (على يفعل) بضم حرف المضارعة وفتح العين أي يجيء صيغة المجهول في المستقبل على يفعل (لان هذه الصيغة أي يفعال) بضم الفاء وفتح ما قبل الآخر (في الحركات والسكنات) لان (٦٠) الحروف الاصول والزوائد (ولا يجيء عليه) أي والحال انه لا يجيء على وزن يفعال (كلمة

لمن صدر عنه أعني الفاعل (فعل صيغة أيضا) أي كما (غير معقولة وهي فعل) ليناسب اللفظ المعنى وقيل انما وضع صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل واختار اهل المعقول هذا الوزن اذا قيل دون المبني للفاعل لكونه أول اسم [illegible] الثلاثي في المجهول الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه قريبا من الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف فاعله وجب أن يلحق في أوله النظر قسم الاسماء فعدل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني يحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة أثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني (ومن ثمه) أي ومن أجل أن صيغة فعل غير معقول (لا يجيء على هذه الصيغة كلمة في الاسماء) أصلا في كلام العرب (الا وعل) بضم الواو وكسر العين وهو معرب الجبل (ودئل) بالضم والكسر أيضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم (و) يجيء المجهول (في المستقبل على يفعل) بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر (لان هذه الصيغة غير معقولة أيضا لانها) أعني يفعل (مثل يفعال) بضم الياء وسكون العين وفتح اللام الاولى (في الحركات والسكنات ولا يجيء عليه) أي على يفعال (كلمة) في كلامهم (أيضا) أي كما لا يجيء على فعل فيكون هذه الصيغة غير معقولة أيضا فيناسب المعنى اللفظ (ويجيء) المجهول (في) الابواب (الزوائد من الثلاثي المجرد) كلها أي مما زادت حروفه على ثلاثة أحرف سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا فيه أو ثلاثيا مزيدا فيه (بضم الحرف الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي) نحو دحرج وأكرم (وضم الحرف الاول) أصليه كانت الهمزة كما في الرباعي أو عارضية كما في غيرها (وفتح ما قبل الآخر) أصلية كانت الفتحة كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل أو عارضية كما في غيرها (في المستقبل) نحو يدحرج ويكرم ويتدحرج ويستخرج (تعالى الثلاثي) فيها (الا في سبعة أبواب فان أول المتحرك يضم مع ضم الاول) فيها في الماضي (ويكسر ما قبل الآخر وهي تفعل وتفوعل) وعلم حكم تفعال منهما (وافعل وانفعل وافتعال وافعال واستفعل وأفعل) ويحكم افعول وافعال وافعلال وهو غير معلوم منها (وضم الفاء في الاولين) أي تفعل وتفوعل	في كلام العرب الاحدث وهو ضرب من الجراد واسم رجل (أيضا) أي كما لا يجيء كلمة على فعل فيكون هذا الوزن غير معقول وحاصله أن المستقبل لما حذف فاعله وأسند الى مفعوله كان معناه مفيدا في الافعال فوجب أن يلحق بقسم الاسماء فعدل صيغته على صيغة لا توجد في قسم الاسماء لئلا يتوهم انه من الاسماء كما في فعل كذلك في الماضي الثلاثي فعل انما ضم أول المضارع حملا على الماضي وفتح ما قبل آخره ليعدل عنه الاول بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي ولما شرع في بيان علامة بناء المجهول في الماضي والمستقبل من الثلاثي

المجرد شرع في علامته في باقي الثلاثي المجرد فقال (ويجيء) المجهول (في الزوائد من الثلاثي المجرد) أراد بالزوائد ما كان ماضيه أكثر ولم من ثلاثة أحرف فيتناول الرباعي المجرد والملحق بالرباعي والمزيد على الرباعي أيضا وحاصله ما عدا الثلاثي المجرد (بضم الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي) نحو أكرم ودحرج ودخل ودحرج وتدحرج واستخرج وقس عليها ما عداها (وضم الاول وفتح ما قبل الآخر في المستقبل) نحو يكرم ويخرج ويقاتل ويدحرج ويتدحرج ويستخرج وقس عليها ما عداها (سوى الثلاثي) أي يجيء المجهول من غير الثلاثي على الوجه المذكور في الماضي والمضارع فقط استثناء من الثلاثي لكونه أصلا وقوله (الا في سبعة أبواب) استثناء من قوله الماضي فقط يعني يجيء المجهول من الزوائد على الثلاثي بضم الاول وكسر ما قبل الآخر في جميع الماضي الا في سبعة أبواب فانه لا يكفي فيها هذا القدر من البيان بل لا بد فيها من مزيد زيادة (انه يجيء) المجهول في تلك السبعة (بضم أول متحرك منه) هذا هو المزيد الزائد الذي وعد انه في تلك السبعة ولهذا أدخله على قوله (مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر) وقد عرفت أن هذا عام لجميع الابواب في الماضي (وهي) أي السبعة المذكورة (تفعل وتفوعل وانفعل وافتعل والفعال واستفعل وافعوعل) واعلم أن المراد بأول المتحرك منه الحرف المتحرك أولا من الفعل كما في تفعل لان الهمزة وان كانت في أول الكلمة لكنها ليست في الفصل لانها للوصل كما سبق تعلم أن قوله الا في سبعة أبواب بضم أول متحرك منه تغليب اذ لا يمكن أن يقال ان الفاء في تفعل وتفوعل أول متحرك منه لان التاء فيهما من ماضي الفعل ولهذا قال فيه تفصيل حكمه (وضم الفاء في الاولين) ولم يقل وضم أول متحرك منه

أيضا كما قال ذلك في الخمسة الباقية أي ضم الفاء في تفعل وتفوعل مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر فيهما (حتى لا يلتبس بمضارعي فعل) بالتشديد (وفاعل) يعني لو اكتفى في تقطع مثلا بضم الاول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر وهو الطاء وأبقى القاف مفتوحا لم يعلم أنه مجهول الماضي من باب التفعل أو مضارع معلوم من باب التفعيل وكذا لو اكتفى في تباعد مثلا بضم الاول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر وهو العين وأبقى الباء مفتوحا لم يعلم انه مجهول الماضي من باب التفاعل أو مضارع من باب المفاعلة (وضم أول المتحرك منه في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس) الماضي المجهول من هذه الخمسة (بالامر) المخاطب من هذه الخمسة أيضا (في) حال (الوقف) ولما كان في كيفية الالتباس نوع خفاء أراد أن يبينه تفهيما للمبتدي ففسره بقوله (يعني اذاقات واقتعل) بفتح التاء (مثلا في المجهول في الوقف (٦١) بوصل الهمزة واقتعل في الامر أيضا يلزم اللبس) يعني اذا اكتفى في اقتصر مثلا بضم الاول وهو الهمزة وكسر ما قبل الآخر وهو الصاد وأبقى التاء مفتوحا وقيل واقتصر بوصل الهمزة واسكان الراء للوقف لم يعلم انه ماض مجهول وصل همزته ووقف آخره أو أمر مخاطب جزم آخره وان بين الالتباس بقيدين أحدهما الوقف والآخر وصل الهمزة اذ لو لم يوقف لم يلتبس أحدهما بالآخر لان آخر الماضي مفتوح وآخر الامر مجزوم وأيضا لو قطع الهمزة لم يلتبس اذ هي في المجهول مضمومة وفي الامر مكسورة (فضم التاء في اقتعل لازالته) اي لازالة اللبس المذكور (فقس الباقي عليه) وقياسه واضح لانا طول الكتاب بذكره وما ذكر من البيان في مجهول الماضي والمضارع اذا لم يكن الفعل معتل العين اما اذا كان معتل العين فليس صيغة المجهول على ما ذكر ظاهرا اذ يقال في مجهول قال مثلا قيل وسيأتي حكمه في موضعه ان شاء الله تعالى * واعلم أن في تخصيص الابواب السبعة المذكورة بهذا الحكم نظرا اذ كل فعل في أوله همزة وصل فعلامة بناء المجهول منه أن يضم أول المتحرك منه مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر وذلك احد عشر بابا الخمسة مثل انطلق واكتسب واحمر واحمار واستخرج واعشوشب واجلوذ واقعنسس واسلنقى واحرنجم واقشعر فاذا ضم اليها تفعل وتفاعل نحو تقطع وتباعد صار عدد الابنية ثلاثة عشر فالقصر على السبعة تقصير فلا تكن من القاصرين (فصل في اسم الفاعل) لما فرغ من قسم الافعال شرع في قسم الاسماء المشتقة وقدم منها الفاعل لعدم اختصاصه بفعل دون فعل ولكثرة استعماله بالنسبة الى ما عداه (وهو اسم مشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث) قوله اسم جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة أو غير مشتقة وقوله مشتق من المضارع يخرج الاسماء الغير المشتقة كالفاعل الذي أسند اليه الفعل وكالمصدر وغيرهما وقوله لمن قام به الفعل

ولم يقتصر على ضم الاول فيهما (حتى لا يلتبسا) أي الاولان ذكر المتعدد في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى (بمضارع فعل) بالتشديد في تفعل (وتفاعل) في تفوعل في الوقف (وضم أول المتحرك منه في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس) الماضي المجهول (بالامر) الحاضر (في الوقف يعني اذاقات واقتعل بفتح التاء في) الماضي (المجهول في الوقف بوصل الهمزة) وقات (واقتعل في الامر) الواو ههنا للفي واقتعل لا للعطف اقتعل على اقتعل يعني اذاقات واقتعل واقتعل أحدهما في الماضي والآخر في الامر ويحتمل أن يكون للعطف فيكون اقتعل معطوفا على اقتعل لا على واقتعل فيكون تقديره واقتعل (يلزم الالتباس فضم التاء) في الماضي المجهول (لازالته فقس الباقي) وهو الاربعة الاخيرة (عليه) أي على اقتعل

(فصل في اسم الفاعل) قال ابن الحاجب وبه سمي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا أصل الباب له ثم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل بل ارادوا اسم ما فعل الشئ وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشئ وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشئ اذ لم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشئ بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشئ وانما أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة أي الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل أن يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج (وهو اسم) يتناول غير المقصود وقوله (مشتق) بالذات (من المضارع) يخرج المصادر وأسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموازنته اياه في الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكأنه نظر الى أن الماضي أصل بالنسبة الى المضارع وأن التصرف في الاشتقاق من الماضي أقل وقوله (لمن قام به الفعل) في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وأنا مقرب من فلان أو متبعد منه أو مجتمع معه فان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معينا دون الآخر الا ان قيامه ينسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا فكأنه قام بأحدهما معينا ويخرج أسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون أفعل التفضيل لان زيادة الكرم مثلا كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى أن يقول لما قام وذلك لان المجهول أمره يذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشئ باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذات عاقلة كانت تلك الذات أو غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله (بمعنى الحدوث) بحسب الوضع

يخرج اسم المفعول ولا اسمي الزمان والمكان وقيل يخرج أيضا اسم التفضيل ولا يخرج الصفة المشبهة لكن هذا القيد لا يشمل بعض
أسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وأما يقرب من الآن أو منه بعده ويجتمع به فإن هذه الأحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما
معناه دون الآخر كذا قيل وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لأن وضعها على الثبوت والدوام لا على الحدوث وإذا أريد بها الحدوث
ردت إلى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن أو غدا ومنه قوله تعالى وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ولا
ينتقض التعريف بمثل دائم وباق بناء على أنهما ليسا بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار لأن الاستمرار مدلول جوهر الكلمة لا مدلول الصيغة
فدلالتهما بصيغتهما على الحدوث أيضا كما يدل يدوم ويبقى بحسب الصيغة على الحدوث اعلم أن قوله بمعنى الحدوث يخرج ما هو على وزن اسم
الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار نحو فرس ضامر أي مهزول خفيف اللحم وشازب بالشين والزاي المعجمتين بمعنى الضامر
وعذره أن يقال إن قصد الاستمرار فيهما عارض ووضعهما على الحدوث كما في قولك الله عالم أو كان أبدا كذا قرره الفاضل الرضي (واشتق) اسم
الفاعل (منه) أي من المضارع دون غيره من الأفعال ومن المصدر (لمناسبتهما) أي لمناسبة بينهما (في الوقوع) ويعني كونه (صفة النكرة
وفي غيره) من المناسبات المذكورة في صدر فصل المضارع وإذا كان مشتقا من المضارع وهو من الماضي وهو من المصدر كان مشتقا من
المصدر بواسطة كما هو مذهب السيرافي وقد (٦٢) سبق منا الإشارة إليه في صدر الكتاب (وصيغته من الثلاثي المجرد) صحيحا كان أو معتلا (على
وزن فاعل) نحو ناصر ومانع
قيل ولهذا يسمى به لكثرة
الثلاثي أي ولأجل أن اسم
الفاعل من الثلاثي على
فاعل سمي بلفظ الفاعل
جميع اسم الفاعل كالمفعل
والمستفعل لكثرة الثلاثي
ولم يقولوا اسم المفعل
ولا اسم المستفعل ورد
بأنه ليس القصد بقولهم
اسم الفاعل اسم الصيغة
التي تجيء على وزن اسم
الفاعل بل المراد اسم ما فعل
الشيء ولم يأت المنفعل
والمستفعل بمعنى الذي فعل
الشيء حتى يقال اسم المنفعل
والمستفعل * واعلم أنهم
أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والجاهل والضامر والمائت لأن الأغلب فيما بني له هذه حركة
الصيغة أن يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج والمستخرج وغير ذلك قوله (وحذف) شروع في بيان كيفية اشتقاق اسم الفاعل الثلاثي من
المضارع المعلوم أي حذف أولا (علامة الاستقبال من يضرب) مثلا ولو قال من يفعل لكان أوفق لما بعده (وأدخل الألف) عقيب الحذف دون
سائر حروف المد (لخفتها بين الفاء والعين) نحو الضاد والراء في يضرب (لأن في الأول) أي لأن الشأن لو زيد في الأول (يصير) اسم الفاعل
(مشابها) أي ملتبسا (بالمتكلم) وحده لأنه لو زيد في الأول تحرك بالفتح لتعذر الابتداء بالساكن وشأنه الفتحة فيلتبس بالمتكلم الذي عينه
مكسور مثل أضرب ولو كسر الألف يلتبس أيضا بالأمر من مكسور العين إذ لا اعتبار بحركة الآخر نحو اصبر ولو ضم يلتبس أيضا بالأمر من
مضموم العين نحو انصر ولو زيد في الآخر قيل يلتبس بتثنية الماضي في مثل دعوا وقيل يلزم أن يصير إعرابه تقديريا ولو زيد بين العين واللام
يلتبس بصيغة المبالغة نحو فتاح وصبار ولا اعتبار بالإعلام وإذا بطل الأقسام بأسرها تعين أن يزاد بين الفاء والعين (وكسر عينه بعد زيادة
الألف) أي لا يجوز غير الكسر في عين المضارع فإن كان مضموما أو مفتوحا في الأصل كسر نحو ناصر وعالم وإن كان مكسورا أبقي عليه نحو
ضارب (لأن) الشأن (بتقدير الفتحة) وفي بعض النسخ بتقدير النصب والمراد الفتح

يدخل فيه عمرو ومؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم يخرج الصفة المشبهة
لأن وضعها على الإطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار فإن قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل فيقال في
حسن حاسن الآن أو غدا وكذلك يخرج أفعل التفضيل لأن معناه ليس بمقيد بأحد الأزمنة كالصفة المشبهة
فهو في كريم وأكرم مختص بثبات الكرم وزيادة لا أنهما حدثاه (واشتق) اسم الفاعل (منه) أي من
المضارع (لمناسبتهما) أي لمناسبة كل واحد من اسم الفاعل والمضارع الآخر (في الوقوع صفة
النكرة وغيره) من المشابهات التي مر ذكرها وأعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس (وصيغته) أي
صيغة اسم الفاعل (من الثلاثي) المجرد صحيحا كان أو غيره (على وزن شارب) غالبا إذ قد يجيء على وزن
فعول كصبور وفعيل كرحيم (و) أما ترك هذا القيد على أنه سيذكر هذين الوزنين (حذف علامة
الاستقبال من يضرب) لئلا يتوهم من أول الأمر أنه مستقبل (وأدخل الألف) للفرق بينه وبين الماضي
وخص الألف بالزيادة من بين سائر حروف المد (لخفتها بين الفاء والعين لأنه) أي الإدخال (في الأول يصير)
اسم الفاعل (مشابها للمتكلم) على تقدير فتح الألف الذي هو الأصل في المتكلم نحو أنصر وأضرب وأعلم وعلى
تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالأمر في الوقف وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة إلى
الكسرة في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالأمر في مثل اضرب واعلم ويلزم الخروج من الكسرة
إلى الضمة في مثل ينصر ولا مجال لإبقائه على السكون وإن الإدخال في الآخر يصير أنه مشابها بتثنية الماضي
بعد تحريك الفاء للضرورة (وكسر عينه) أي عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان
مكسورا وهو الإبقاء على الكسر ولم يذكره (لأنه) أي اسم الفاعل (بتقدير النصب) أي الفتح أطلق

(يصير مشابها) أي ملتبسا (بماضي المفاعلة) فإنك إذا قلت ضارب بفتح الراء لم يعلم أنه اسم الفاعل من يضرب أو فعل ماض من المضاربة (و بتقدير الضمة يثقل) أي يصير ثقيلا وهو ظاهر (و بتقدير الكسرة أيضا) أي كتقدير الفتحة (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة) فإذا قلت ضارب بكسر الراء لم يعلم أنه اسم الفاعل من يضرب أو أمر من المضاربة إذ لا اعتبار بحركة الطرف (ولكن أبقي) الكسر (مع ذلك) الالتباس (للضرورة) أي لعدم امكان الفتح والضم كما بينا ولعدم امكان السكون لالتقاء الساكنين واعترض عليه بعض الشارحين بأن هذا الجواب ضعيف لان التزام الثقل أولى من التزام الالتباس فقول التزام الالتباس سيما فيما يمكن دفعه إذ يمكن ههنا دفعه بالتنوين وتركه أولى من التزام الثقل بالضمة سيما بعد ألف المد إذ بذلك يكون أثقل و يدل على ما ذكرنا أنهم قلبوا الياء ألفا في مثل مختار في الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع أنه يلتبس أحدهما بالآخر بعد القلب لا قبله واكتفوا بالفرق التقديري (وقيل اختيار الالتباس) على تقدير الكسر (بالامر) أي بأمر باب المفاعلة (أولى) من اختيار الالتباس بماضي المفاعلة (لان الامر مأخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به) مشابهة تامة فيكون بين الامر واسم الفاعل مؤاخاة ومناسبة بخلاف الامر وماضي باب المفاعلة فاختيار الالتباس بين الامرين المتناسبين أولى من اختياره بين الامرين المتباينين إذ التمييز لاختيار أحدهما ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم الفاعل من (٦٣) الثلاثي المجرد شرع في كيفية بناء الصفة المشبهة فقال (وتجيء الصفة المشبهة) ولم يجعل لها فصلا على حدة بل ذكرها في ذيل اسم الفاعل من الثلاثي للمشابهة التامة بينهما كما يذكره فكأنها منه وقدمها على اسم الفاعل من غير الثلاثي لعدم المناسبة بينهما إذ الصفة المشبهة لا تجيء من غير الثلاثي وعرفوها بأنها اسم اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قولنا اسم جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة أو غير مشتقة وقولنا اشتق من فعل لازم يخرج غير المشتقات ومشتقات الفعل المتعدي وقولنا لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر كمعدول عنه وممرور به واسم الزمان والمكان والآلة وقولنا على الثبوت أي الاستمرار يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فإنه مشتق من فعل لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث و يخرج أيضا مثل ضامر وشازب وطالق وإن كان بمعنى الثبوت لانه في أصل وضعه للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة للحدوث كما بيناه في اسم الفاعل * واعلم أن المشابهة بينها وبين اسم الفاعل من حيث المعنى ومن حيث اللفظ أما الاول فلان الصفة المشبهة ما قام به الحدث المشتق هي منه فمعنى زيد حسن زيد ذو حسن والحسن حدث أي مصدر قائم بزيد كما أن اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فمعنى زيد ضارب زيد ذو ضرب فلا فرق بينهما بمعنى الا من حيث الحدوث في أحدهما وضعا والثبوت في الآخر كما عرفت وأما الثاني فلان الصفة المشبهة اسم يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث كما كان اسم الفاعل كذلك فلما كانت مشابهة له سميت مشبهة وعملت عمله ولما كانت صيغة الصفة المشبهة سماعية ومختلفة لا يضبطها قياس بل أمرها يتوقف على المسموع أشار إلى الامثلة المسموعة بقوله وتجيء الصفة المشبهة (على هذه الابنية) أي تجيء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين (نحو فرق) من الباب الرابع بمعنى الجبان (و) على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو (شكس) من الباب الرابع أيضا بمعنى سيئ الخلق وحكى الفراء رجل شكس بكسر الكاف وهو القياس لان ماضيه بالكسر أيضا والجمع شكس بضم الاول وسكون الفاء

حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية أي بتقدير نصب عين المضارع لاستقامة منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا (يصير مشابها الماضي الفاعلة) وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وإن كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه (وبتقدير الضم) فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما (يثقل) اسم الفاعل (و بتقدير الكسر) فيما لم يكن مكسورا للاتباع (أيضا) أي كتقدير النصب (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة ولكن أبقي) اسم الفاعل (مع ذلك) الالتباس (للضرورة) واختيار الالتباس أولى من اختيار الثقل لان لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقالة (وقيل اختيار الالتباس بالامر أولى) من اختيار الالتباس بالماضي (لان الامر) مأخوذ (من المستقبل والفاعل مشابه به) بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل أيضا على ما ذكره المصنف ولهذه المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة *(وتجيء الصفة المشبهة) باسم الفاعل مع أنها لمن قام به الفعل وافقا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما أن اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل إذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة أيضا و باقي القيود ظاهر ولم يتعرض لتعريفهما وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل حتى عدا عند أهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما في المشتقات من المصدر وأوردهما في فصل اسم الفاعل واقتصر منهما على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي لانهما مختصان بالثلاثي (على هذه الابنية) أي ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل أتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت شيء منها على القياس إلا الالوان والحلي والعيوب الظاهرة فإنها أتي بها على افعل كأبيض وأبلج وأعور (نحو فرق) بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب من فعل بكسر العين (وشكس)

(د) على وزن فعل بضم الفاء وسكون العين نحو (صلب) من الباب الخامس بمعنى الشديد وكذا الصليب منه (د) على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو (ملح) من الباب الاول وكذا من الباب الخامس يقال ماء ملح ولا يقال مالح الا فى لغة رديئة (د) على وزن فعل بفتحتين نحو (جنب) من الباب الخامس من الجنابة وللمفرد وجمعه ومؤنثه ومذكره وربما قالوا فى جمعه أجناب وجنوب (د) على وزن فعل بفتحتين نحو (حسن) من الباب الخامس وهو ضد القبيح والجمع حسان على غير قياس ومؤنثه حسنة وحسناء أيضا (د) على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو (خشن) من الباب الخامس وهو ضد اللين هذا تكرار لما سبق من المثال الاول اذ وزنه هذا الوزن أيضا أجاب عنه بعض الشارحين بأن الاول من الباب الرابع وهذا من الخامس فلا يتكرر فقط ولهذا الجواب ضعيف اذ المقصود بيان أوزان الصفة من أى باب كان لا بيان وزن الصفة من كل باب والاولى أن يذكر مثلا من الباب الرابع يعنى الحال بوزن ملح لاختلاف ما بينهما او يؤيد ما ذكرنا ما لان قوله ويجئ الصفة المشبهة على هذه الابنية الخ وعدم تقييد شئ منها بانه من باب كذا وأما تخصيص أحول فلعله يذكرها (د) على وزن فعال بفتح الفاء نحو (جبان) من الباب الخامس من الجبن وهو ضد الشجاعة يقال رجل جبين وامرأة جبان فهو مؤنث وان جعلته من الباب الاول يكون وزن الصفة فعال بكسر الفاء نحو جبان فيكون مذكرا وعبارة المصنف تحتملهما (د) على وزن فعال بضم الفاء نحو (شجاع) من الباب الخامس يعنى شديد القلب عند البأس وجمعه شجعة وشجعان بكسر الشين وسكون الجيم فيهما ومؤنثه شجاعة وقال أبو زيد لا توصف به المرأة والان تكسر الشين فتقول شجاع وحينئذ يجئ جمعه شجعة بفتح الشين وسكون الجيم وشجعة بفتحتين (د) على وزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحو (عطشان) من الباب الرابع معناه ظاهر وجمعه عطشى بفتح العين وسكون الطاء وعطاش بفتح العين وعطاشى بالكسر ومؤنثه عطشى أيضا وجمعه عطاش بالكسر فقط قال ابن الحاجب تجئ الصفة المشبهة من جميع الابواب الثلاثية اذا كان بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلان كجوعان وشبعان وعطشان (٦٤) وريان (د) على وزن أفعل بفتح الهمزة وفتح العين نحو (أحول) من الباب الرابع

بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين (وصلب) بضم الفاء وسكون العين (وملح) بكسر الفاء وسكون العين (وجنب) بضمهما (وحسن) بفتحهما (وخشن) بفتح الفاء وكسر العين (وشجاع) بضم الفاء (وجبان) بفتحها وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر خشن (وعطشان) بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين (وأحول) بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء (وهو) أى وزن أحول (مختص بباب فعل) مكسور العين (الاستة) منه فانها تجئ من فعل بضم العين (نحو أحمق وأخرق وآدم وأرعن وأسمر وأعجف وأعمى وزاد الاصمعى) على هذه الستة (الاعجم) قال انه من فعل بالضم أيضا (قال الفراء الاحمق من حمق) بكسر العين (وهو لغة فى حمق) بضم العين (وكذلك) أى كان حمق يجئ بالضم يجئ خرق وسمر وعجف اعنى فعل) بضم العين (لغة فيهن) أى فى هذه الثلاثة يعنى ان أصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم (ويجئ أفعل) بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء (التفضيل الفاعل) على غيره

(وهو) أى هذا الوزن (مختص بباب فعل) بكسر العين ولم يجئ من مفتوح العين ومضمومه (الاستة) كانه قائم انه يجئ من فعل بضم العين يعنى ان أفعل يجئ قياسا من فعل مكسور العين من الالوان والعيوب والحلى الا هذه الكلمات ولا يجئ شئ من الابنية المذكورة سوى أفعل قياسا من شئ من الابواب فلهذا صرح بانه مختص بباب فعل ولم يصرح فيما عداه بانه مختص بكذا قال ابن الحاجب فى كافية التصريف ان كان الماضى المجرد من فعل بكسر العين من الالوان والعيوب والحلى فيبنى على أفعل قياسا ومثله بعض شارحيه بنحو أسود وأدعج وأبلج (نحو أحمق) أى قليل العقل (وأخرق) وهو ضد الرفيق (وآدم) فى مختار الصحاح الآدم من الناس الاسمر والجمع أدمان والآدم من الابل الشديد البياض وقيل هو الابيض الاسود المقلتين يقال بعير آدم وناقة أدماء (وأرعن) وهو الاحمق ومؤنثه رعناء (وأعجف) العجف الهزال والانثى عجفاء والجمع عجاف بالكسر على غير قياس (وأسمر) وهو لون معروف (وزاد الاصمعى) على هذه الستة (الاعجم) يقال فى لسانه عجمة أى عجز لا يقدر على الكلام أصلا وبه سميت البهيمة عجماء لانها لا تتكلم والاعجم أيضا من لا يفصح ولا يبين كلامه والانثى عجماء (وقال الفراء) فى جواب هذه السبعة (أحمق من حمق) بالضم فكان أحمق قياسا وفيه بحث لان حمق اذا كان بالضم يجئ الصفة منه أحمق وأما اذا كان بالكسر يجئ الصفة منه حمق بفتح الحاء وكسر الميم لا أحمق كذا فى مختار الصحاح فلا يغنى فى الجواب كون الكسر لغة فى الضم (وكذلك) أى كان حمق بالكسر لغة فى حمق بالضم (يجئ خرق وسمر وعجف) بالكسر فى الكل كما يجئ بالضم فيه فالكسر لغة فى الضم أيضا ثم لما أراد تعميم الحكم للكلمات السبعة بعد ذكر أربعة منها قال (أعنى فعل) بالكسر (لغة فيهن) أى فى السبعة المذكورة كلها فيكون كل واحد من الكلمات السبعة قياسيا واعلم ان أبنية الصفة المشبهة ليست منحصرة فيما ذكره المصنف من الابنية العشرة بل يجئ أيضا على وزن فعيل مثل كريم وعلى وزن فعول بفتح الفاء وتشديد العين نحو غيور وعلى وزن فيعل بفتح الفاء وكسر العين نحو ضيق وعلى وزن فعول بفتح الفاء نحو وقور وعلى وزن فعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو ملاح ولما فرغ من بيان أبنية الصفة المشبهة شرع فى اسم التفضيل فقال (ويجئ أفعل التفضيل الفاعل) ولم يجعل له فصلا على حدة أيضا لقوة مشابهته لاسم الفاعل والصفة المشبهة أيضا

وبيان المشابهة لهما يعرف مما ذكرنا فى الصفة المشبهة مع ان اسم الفاعل فى المشابهة بحسب المعنى كذا قيل والاشبه أن يقال لما ذكر أن افعل يجىء للصفة كأن مظنة أن يتوهم أن افعل لا يجىء لغير الصفة فلدفع هذا الوهم قال ويجىء افعل لتفضيل الفاعل أى كما يجىء للصفة المشبهة وعرفوه بانه اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقولنا اسم اشتق من فعل يتناول جميع المشتقات من الافعال وقولنا لموصوف بزيادة على غيره يخرج ما عدا اسم التفضيل قال الفاضل الرضى وهو ينتقض بنحو فاضل وغالب وزائد ولو احترز عن مثله بان قال المراد ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه أى فى الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل أى زائد فى الطول على غيره والاولى أن يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل أى فى الفعل المشتق هو منه ويدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل أخير وأشرر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس اه كلامه (من الثلاثى) الذى (غير مزيد فيه) يعنى الثلاثى المجرد (مما ليس بلون ولا عيب) لفظة لا زائدة لتأكيد النفى ولما خص افعل التفضيل بالفاعل وبالثلاثى المجرد وبما ليس بلون ولا عيب وجب عليه أن يبين عدم مجيئه للمفعول وعدم مجيئه من غير الثلاثى المجرد وعدم مجيئه من الالوان والعيوب فبين الثانى بقوله (ولا يجىء) افعل التفضيل (من) الفعل (المزيد فيه) أى من غير الثلاثى المجرد (لعدم امكان محافظة جميع حروفها) لضمير يرجع الى المزيد فيه باعتبار الكلمة التى يصدق هو عليها

وهو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب ويخرج عنه أيضا نحو طائل أى زائد فى الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل أخير وأشرر فخففا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس فى لغة رديئة وعليها جاء قولها صغراها شراها هذا من قول امرأة قالت لجارها انى أتماوت فاذا دفنونى فأتنى ليلا فاخرجنى واذهب بى الى مكان لا يعرف أهله ثم فعلت المرأة ما قالت وأخرجها الرجل وانطلق بها الى مكان آخر ثم تحولت الى الحى بعد برهة فبينا هى ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت أمى والله وقالت لها الوسطى صدقت والله قالت المرأة كذبتما ما انا لكما بام ولا لابيكما بامرأة فقالت لهما الصغرى أما تعرفان عينيها فتعلقت وخرجت بها فقالت الام عند ذلك صغراها شراها وانما يجىء أفعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه (من الثلاثى) احترز به عن الرباعى المجرد والمزيد فيه فانه لا يجىء منهما حال كونه (غير مزيد فيه) أى فى الثلاثى وبشرط كونه (مما ليس بلون ولا عيب ولا يجىء من المزيد فيه) ولا مما كان فى حكمه من الرباعى المجرد والمزيد فيه (لعدم امكان محافظة جميع حروفها فى أفعل) اذا لم تحذف منه شيأ وان حذفت الزوائد فقلت هو أخرج من استخرج مثلا يلتبس بافعل من الثلاثى أى لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج أو كثير الاستخراج (ولا يجىء) أيضا (من لون ولا عيب) أى لا يجىء من عيب على القياس ظاهرا كان العيب أو باطنا وأما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو أجهل وأحمق وأضل فهو على غير قياس فعلى هذا لا يحتاج الى تقييد العيب بالظاهر كيف وقد عد الزمخشرى وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم أحمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة (لان) الشأن (فيهما) أى فى اللون والعيب (يجىء أفعل للصفة فيلزم الالتباس) اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل أيضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد أو زائد فى السواد

ولهذا أنث (فى) بناء (افعل) لان افعل ثلاثى مزيد فى أوله همزة للتفضيل فاستحال محافظة جميع حروف الكلمات الرباعية والخماسية والسداسية فى وزن افعل على تقدير عدم حذف حرف أو حروف منها وان حذفت التبس المعنى الا ترى انك من دحرج مثلا أدحر بحذف الجيم من آخره لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذلك لو حذفت الهمزة من أخرج وزيدت فى أوله همزة التفضيل وقلت أخرج لم يعلم ان معناه كثير الخروج أو كثير الاخراج وقس عليه ما عداه وكل ما ذكر مبنى

على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا عليه اختصارا واعلم ان بناء افعل من الزوائد مطلقا غير قياس عند الجمهور وأما عند سيبويه فغير قياس فيما عدا باب الافعال وأما فى باب الافعال فمع كونه ذا زيادة قياس عنده واختار المصنف مذهب الجمهور وبين الثالث بقوله (ولا يجىء) (من لون ولا عيب لان فيهما يجىء افعل للصفة المشبهة) كما ذكرنا (فيلزم الالتباس) بين الصفة والتفضيل على تقدير بناء افعل منهما للتفضيل أيضا فانك اذا قلت زيد الاسود ولم يعلم انه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد فى السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل للصفة يقدم بناؤه على افعل للتفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع * واعلم انه أجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظى السواد والبياض خاصة قياسا وقالوا لانهما أصلا الالوان ويحتجون أيضا فى البياض بقول الراجز جارية فى درعها الفضفاض * أبيض من أخت بنى اباض وقال المبرد ليس البيت الشاذ بحجة على الاصل المجمع عليه وفى السواد بقول الآخر * لانت أسود فى عينى من الظلم * والبيتان شاذان عند البصريين واعلم انه يجب على المصنف أن يقول وانه لا يجىء من لون ولا عيب ظاهر لان العيب الباطن يبنى منه افعل التفضيل نحو فلان أبلد من فلان وكذا أرعن وأهوج وأخرق وأعجم وأنوك وأحمق وألد وأشكس وأعسر وأجهل وغيرها للنامع ان بعضها يجىء منها افعل للصفة أيضا كاسر فلا يطرد تعليله كما لا يطرد دعواه والحكم بان كل هذه الامثلة مع كثرتها شاذ غير معقول وغير واقع فى كلامهم بل الواقع الجوازة باسا والجواب عنه بأن المراد

من الدين العيب الظاهر ليس شيئاً لأن قوله فيما سيأتي وأحمق من هبنقة من العيوب شاذ يدل على أن المراد من العيب ما هو أعم من الظاهر والباطن فالوهم والتفتيق فيه ما ذكره الفاضل الرضي من أنه لا يبنى أفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة لأن باب الألوان يأتي أفعالها على افعلّ وافعالّ بتشديد اللام فيهما كابيضّ وابياضّ واحمرّ واحمارّ فعلى ما ذهب من الثلاثي علم ما في عدم بناء أفعل التفضيل وأما العيوب الموجبة فليس اله [illegible] الزيدية [illegible] لكن بعض الزيدية [illegible] كثير منه ما لا فيه عين كأحول وأعور [illegible] أكثر [illegible] لا من حول وعور [illegible] أفعل ولا افعالّ كالعرج والعمى لم [illegible] يكون [illegible] مما لا يفعل [illegible] كالعمى والعرج [illegible] على [illegible] في الامتناع [illegible] التفضيل من الأفعال التي تقدر بناء أفعل منها كالزمان والزيادات وكالألوان والعيوب [illegible] أن تبني أفعل من فعل يصح بناء أفعل منه على حسب غرضك الذي تقصده ثم تنصب مصادر الأفعال التي امتنع بناء أفعل منها تمييزاً على التمييز [illegible] كثرة المطلوبات أكثر دحرجة وإذا قصدت [illegible] قلت أحسن [illegible] وأقبح [illegible] قلت أشد بياضاً [illegible] عليه ما عداه من الأول بقوله (ولا يعمل) [illegible] لتفضيل المفعول) [illegible] تفضيل الفاعل (حتى لا يلتبس) تفضيل المفعول (بتفضيل الفاعل) فإن قيل لم لا يعمل الأمر على العكس حتى لا يلزم الالتباس من تفضيل الفاعل وتفضيل المفعول (فلما فعله) أي التفضيل (للفاعل أولى) من جعله للمفعول يعني أنهم لو جعلوه [illegible] لأحدهما [illegible] الاشتقاق [illegible] للفاعل أنسب وأولى من المفعول (لأن الفاعل مقصود في الكلام) أي لأنه [illegible] (٦٦) الكلام بدونه لكونه مسنداً إليه (والمفعول فضلة) في الكلام لإفادته بدونه فإن قلت المراد من الفاعل الذي هو أولى بالتفضيل فمعناه فاعل [illegible] والفاعل الذي هو مقصود في الكلام هو الفاعل في الإعراب وهو ما أسند إليه الفعل مقدماً عليه [illegible] زيد [illegible] فكم [illegible] لم [illegible] كون الثاني مقصوداً في الكلام كون الأول كذلك إذ يجوز أن يقال [illegible] الضارب بكل مضروب [illegible] مفعولاً وفضلة في الكلام وكذا المفعول الذي هو فضلة في الكلام هو المفعول في الإعراب لا المفعول في المعنى إذ يجوز [illegible] المضروب [illegible] المضروب [illegible] المراد شاذ [illegible] في الإعراب لما كان مقصوداً والفاعل في المعنى هو الدال عليه كان مقصوداً أيضاً وكذا المفعول في الإعراب لما كان فضلة والمفعول في المعنى هو الدال عليه كان فضلة أيضاً [illegible] الضارب [illegible] معمول [illegible] فضلة [illegible] للكلام وإن كان بالنسبة إلى المضروب فاعلاً والمضروب [illegible] فاعل بالنسبة إلى [illegible] وإن كان مفعولاً [illegible] في الضرب (وإنما يكن التفضيل) [illegible] (الفاعل) لأنه لا معمول الأول فاعل في [illegible] في الإعراب [illegible] (دون) [illegible] (المفعول) إذ لا فاعل الأول [illegible] في [illegible] اللازم [illegible] التفضيل للمفعول لتفي الفاعل مع كونه مقصوداً في الكلام [illegible] أكثر وأعم من المفعول [illegible] معنى التفضيل [illegible] خلاف القياس وترك الأول [illegible] أن يبقى كثير من الأفعال [illegible] كذا نقل عن [illegible] ولما بين أن أفعل لا يبنى من المزيد فيه ولا من عيب ولا لتفضيل المفعول وكان يرد على كل واحد من هذه الأحكام الثلاثة النقض بأمثلة [illegible] أشار إلى الجواب عنه بقوله (و) نحو (أشغل من ذات النحيين) حال كونه (لتفضيل المفعول) وكذا أشهر وأعذر وألوم وهذا إشارة إلى ما يرد على الحكم الثالث ومعنى أشغل من ذات النحيين [illegible] امرأة ذات [illegible] والنحي بالكسر [illegible] امرأة [illegible] تبيع السمن [illegible] الأنصاري [illegible] ما عندها أحداً (و) نحو (هو أعطاهم) [illegible] (وأولاهم) للمعروف حال كونهما (من الزوائد) من باب الأفعال وكذا أنت أكرم لي من فلان وهذا إشارة إلى ما يرد على الحكم الأول وعما حكموا بأنهما من الزوائد لعدم [illegible] منهما إذ لا يقال عطي وولي (و) نحو (أحمق من هبنقة) حال كونه (من العيوب) الباطنة وهذا إشارة إلى ما يرد على الحكم

وإن قصد تفضيل الزائد على الثلاثي [illegible] تفضيل الألوان والعيوب [illegible] أشد [illegible] مثل هو أشد منه استخراجاً وأحسن منه بياضاً أحسن دحرجة وأقبح عمى (ولا يعمل أفعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس) تفضيل المفعول (بتفضيل الفاعل) إذ لو قيل أضرب لم يعلم أن المراد أكثر ضاربية أو أكثر مضروبية (فإن قيل لم لا يعمل على العكس) فإن عني أفعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل (حتى لا يلزم الالتباس فإن جعله للفاعل أولى) من عكسه (لأن الفاعل مقصود) حيث لم يتم الكلام بدونه (والمفعول فضلة في الكلام) لأن الكلام يتم بدونه فما هو المقصود أولى (وأيضاً يمكن التفضيل الفاعل دون المفعول) إذ لا مفعول لأول فاعل في الأفعال ولا ينعكس فلو جعل لوجد [illegible] المفعول في اسم الفاعل مع أنه أكثر بناء من معنى التفضيل إلا القليل لعدم اللفظ الدال عليه فيبقى كثير من الأفعال بلا تفضيل لأن المفعول لا يوجد من اللوازم والفاعل عام (ونحو أشغل) أي أكثر مشغولية (من) امرأة (ذات النحيين) أي الزقين وقصتها معروفة (لتفضيل المفعول وهو) أي فلان (أعطاهم) أي أكثرهم إعطاء للدينار (وأولاهم) أي أكثرهم إيلاء أي إعطاء للمعروف (من الزوائد) لأنهما من الإعطاء والإيلاء بضم الهمزة وكسر العين (وأحمق) أي أكثر حماقة (من هبنقة) اسم رجل وقصته معروفة (من العيوب

الثاني فان قلت لم حكمت ان أحمق ههنا التفضيل الفاعل فلم لا يجوز أن يكون صفة مشبهة قلت استعماله بمن يدل على انه للتفضيل وهبنقة اسم
رجل يحكى في حمقه انه اتخذ لنفسه طوقا من عظام ليعرف به نفسه وفقده وأصبح ذات يوم ورأى ذلك الطوق على أخيه فقال يا أخي أنت أنا فمن أنا
(شاذ) أي كل ذلك من الامور الثلاثة خارج عن القياس ففي الكلام لف ونشر غير مرتب فافهم واعلم ان شرط افعل التفضيل أن يبنى من
الثلاثي المجرد الذي جاء منه فعل تام غير لازم النفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز عن أيد وأرجل من اليد والرجل فانه
لم يثبت وقولهم احنك الشاتين أي آكلهما من الحنك وأول شاذ وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال أكون
وأصير وقولنا غير لازم النفي احتراز عن مثل ما انبس بكلمة أي ما تكلم فانه لا يقال هو أنبس منك الا بصير مستعملا في الاثبات وقولنا متصرف
احتراز عن نحو نعم وبئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فلا يقال الشمس اليوم اغرب منها أمس
وهذه الشروط غير ما ذكره المصنف وقد ذكرها الفاضل الرضي ولما فرغ من بيان صيغة افعل القياسي مع ما يتعلق به من الصفة المشبهة
وافعل التفضيل شرع في افعل الغير القياسي فقال (ويجيء الفاعل) من الثلاثي المجرد (٦٧) (على) وزن (فعيل) فلا يستوي فيه المذكر
والمؤنث سواء ذكر موصوفه أو لا بل يفرق بينهما بتاء التأنيث للمؤنث (نحو نصير) ونصيرة عملا بالاصل اذ الاصل التمييز وعدم الالتباس (ويستوي فيه) أي فعيل (المذكر والمؤنث) بترك التاء في المؤنث أيضا (ان كان) فعيل (بمعنى المفعول) لا مطلقا بل عند ذكر موصوفه (نحو) رجل (قتيل وجريح) بمعنى مقتول ومجروح وامرأة قتيل وجريح بمعنى مقتولة ومجروحة وأما اذا لم يذكر الموصوف فيه فالتمييز بينهما بالتاء لازم (فرقا بين الفعيل) الذي (بمعنى الفاعل و) بين الذي بمعنى (المفعول) يعني لو لم يستو بين المذكر والمؤنث بل فرق بينهما بالتاء فقيل مررت بامرأة
قتيلة لم يعلم انها بمعنى قاتلة أو بمعنى مقتولة واذا ترك التاء في فعيل بمعنى مفعول في المؤنث علم انها بمعنى الفاعل واذا قيل بامرأة قتيل علم انه بمعنى
المفعول فلم يلتبس أحدهما بالآخر فان قيل لم لم يعكس الامر أجيب بان الفاعل أصل بالنسبة الى المفعول والفرق بالتاء أيضا أصل فاعطي الاصل
للاصل قوله (الا اذا جعلت الكلمة) التي على وزن فعيل (من عداد الاسماء) استثناء من قوله ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى
مفعول والمراد من كون الكلمة من عداد الاسماء أن لا يعتبر وصفيته بل جعل كأنه اسم لشيء كالاسماء الجامدة (نحو) ناقة (ذبيحة) فالذبيح
يستعمل كثيرا اسما لما يذبح من الشاة والابل فغلبت الاسمية على الوصفية فصار كأنه اسم لا وصف فلذلك لا يستوي فيه المذكر والمؤنث بل
يفرق بالتاء كما لا يستوي في سائر الاسماء (و) امرأة (لقيطة) واللقيطة اسم أيضا لما يلتقط في الصحاح اللقيط المنبوذ يلتقط والمنبوذ الصبي تلقيه
أمه في الطريق فلما غلبت الاسمية وجب الفرق بالتاء كسائر الاسماء (وقد يشبه) بصيغة المجهول من باب التفعيل (به) أي بالفعيل الذي هو
بمعنى مفعول (ما) أي الفعيل الذي (هو بمعنى فاعل) في الصورة فلم يفرق بين المذكر والمؤنث كما لا يفرق فيه (نحو) قريب في (قوله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسنين) والقياس قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة (ويجيء فعول للمبالغة) سواء كان بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول
والمراد بالمبالغة التكثير وتكرير أصل الفعل وفي بعض النسخ ويجيء على فعول اي يجيء اسم الفاعل على وزن فعول وهذا أولى لانه يناسب

شاذ لا يقاس عليه و يجيء اسم الفاعل على) وزن (فعيل نحو نصير) بمعنى ناصر (و يستوي فيه) أي في فعيل
(المذكر والمؤنث) في المفرد والتثنية والجمع في جميع الاوقات (اذا كان) فعيل (بمعنى المفعول) وذكر
الموصوف (نحو) رجل (قتيل) وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة (و) رجل (جريح) وامرأة جريح بمعنى
مجروح ومجروحة وأما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء لخوف اللبس نحو مررت
بقتيل فلان وقتيلته انما اكتفى في الالتباس بالفاعل بالقرائن اذ الالتباس بالاقرب أشكل (فرقا) أي يستويان
فيه حينئذ للفرق (بين) الفعيل بمعنى (الفاعل و) بينه بمعنى (المفعول) مع ان القرينة حاصلة بالموصوف ويعلم
من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء أجريا على الموصوف أو لا تقول
رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصير زيد أو نصيرة هند هذا هو الاكثر والاقل انه لا يلزمها التاء ولم يعكس
لان الاصل عدم الاستواء فاعطي للفاعل الذي هو الاصل (الا اذا جعلت الكلمة) أعني فعيلا (من عداد
الاسماء) وقبل انها دون الصفات وحينئذ لا يستوي في فعيل الذي بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق
بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف مذكرا (نحو) كبش ذبيح
ونعجة (ذبيحة) وصبي لقيط (و) صبية (لقيطة) فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا ونظيره اطلاق احمر على
شخص له حمرة وارادة انه شخص ذو حمرة و يجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة فيكون حينئذ صفة وتسمية
شخص له حمرة بالاحمر وارادة ذلك الشخص الاحمر فحينئذ لا يجوز اطلاقه على شخص له حمرة بهذا الوضع
فيكون اسما (وقد شبه به) أي بالفعيل الذي بمعنى المفعول (ما) أي الفعيل الذي (هو بمعنى فاعل) فيستوي
فيه المذكر والمؤنث لو اتفقه له في اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا و (نحو قوله
تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين) بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل
ان قريبا ههنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى
الترحم أو بمعنى ذو رحمة أو لان في الكلام حذفا أي ان رحمة الله شيء قريب أو أثر رحمة الله قريب هذا على
الاكثر وأما على الاقل فلا حاجة الى التأويل (ويجيء) على وزن (فعول للمبالغة) أي لمبالغة الفعل

قوله فيما سبق ويجيء الفاعل على فعيل وينتسب المناسبة أيضا من قوله ويجيء للمبالغة (نحو منوع) الكثير المنع وضروب للكثير الضرب (ويستوي فيه) أي في فعول (المذكر والمؤنث اذا كان) فعول (بمعنى فاعل) فترك التاء في المؤنث أيضا لكن لا مع المقابل عند ذكر موصوفه (نحو امرأة صبور) أي صابرة كما يقال رجل صبور أي صابر ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى المفعول سواء ذكر موصوفه أو لم يذكر بل يفرق (ويقال في) فعول الذي يراد به (المفعول ناقة حلوبة) أي محلوبة وبعير حلوب أي محلوب (فأعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (في فعيل المفعول) أي الفعيل الذي بمعنى المفعول (و) أعطى (في فعول الفاعل) أي الفعول الذي بمعنى الفاعل (طلب الفرق) بين الفعيل والفعول في الاستواء وعدمه وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان فعيلا يقدم بناؤه على فعول وهو كذلك لان فعيلا لا يجيء للمبالغة بخلاف الاتصاف بالفعل من غير مبالغة وفعولا لا يدل الا على زيادة اتصاف بالفعل بل انه على المبالغة والاول مقيم بالطبع على الثاني والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وقدم مثله في اسم التفضيل واعلم انه ذكر كون الفعيل بمعنى المفعول وكون الفعول بمعنى المفعول لمناسبة اشتراك المعنى بين الفاعل والمفعول (٦٨) والا لما ذكر المفعول في فصل الفاعل (ويجيء) اسم الفاعل (للمبالغة) سماعا ولهذا لم يذكر له صيغة بل بادر الى الامثلة فيجيء على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين (نحو صبار) أي كثير الصبر (و) على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو (مجذم) من الباب الرابع أي سريع القطع (وهو) أي وزن مجذم (مشترك بين) اسم (الآلة) نحو مثقب (وبين مبالغة الفاعل و) على وزن فعيل بكسر الفاء وتشديد العين (نحو فسيق) من الباب الخامس أي دائم الفسق (و) على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين نحو (كبار) من الباب الخامس (و) كذا (طوال) من الباب الاول مبالغة الطويل (و) على وزن فعالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو (علامة) من الباب الرابع أي عالم جدا (ونسابة) من الباب الثاني أي عالم بالانساب والهاء في الاول لتأكيد المعنى أعلم وفي الثاني لتأكيد المبالغة في المدح بكسر أي في مدح من يعلم الانساب (و) على وزن فاعلة بكسر العين نحو (راوية) من الباب الثاني من روى الحديث والشعر والهاء للمبالغة (و) على وزن فعولة بفتح الفاء نحو (فروقة) من فرق بمعنى خاف والهاء للمبالغة فان قلت ما معنى كون الهاء للمبالغة في علامة ونسابة وفروقة مع ان الصيغة فيها دون الهاء للمبالغة قلت بوجهين أحدهما انه اذا أريد ادخال الهاء للمبالغة جردت الصيغة عن معنى المبالغة فادخل الهاء والثاني ان معنى المبالغة لا يكون له حد معين فاذا كانت الصيغة للمبالغة وجدت فيها أصل المبالغة فاذا أدخل هاء المبالغة عليها زاد المبالغة فيها فيكون الهاء لزيادة المبالغة وهي منها (و) على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو (ضحكة) أي كثير الضحك (و) على وزن فعلة بضم الفاء وسكون العين نحو (ضحكة) أي رجل يضحك منه (و) على وزن مفعالة بكسر الميم وسكون الفاء نحو (مجذامة) أي كثير القطع والكلام في هائها كالكلام في هاء فروقة فهذه الصيغة تجيء للمبالغة بغير هاء أيضا كما ذكره بقوله (ومسقام) أي كثير السقم وهذا البناء للآلة أيضا نحو مفتاح ومقراض ومجيء (و) على وزن مفعيل بكسر الميم والعين وسكون الفاء (معطير) أي كثير العطر أي الطيب والستة الاخيرة كلها من الباب الرابع

وتكثيره (نحو منوع) بمعنى كثير المنع (ويستوي فيه) أي في فعول (المذكر والمؤنث اذا كان) فعول (بمعنى فاعل) وذكر الموصوف (نحو امرأة صبور ورجل صبور) بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل وأما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستوي فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث (ويقال في فعول بمعنى المفعول نحو ناقة حلوب) وحلوبة بالتاء في المؤنث وذكر الموصوف أو لا فرقا بين المذكر والمؤنث وأما الفرق بين الفاعل والمفعول فموكول الى القرائن كما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث اكتفى في صورة عدم الاستواء بذكر أمثلة المؤنث نحو ذبيحة وناقة حلوبة اذ لم يرد فيه بقاء المذكر على حاله (فأعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (في فعيل) اذا ذكر الموصوف (المفعول) متعلق بأعطى (و) أعطى (في فعول) اذا ذكر الموصوف (الفاعل طلب الفرق بينهما) أي لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما ولم يعكس لان في المفعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها وافعال فيه مطاوعة ولا شك ان الاخف وانسب اعطاؤه على ما هو كثير الاستعمال (ويجيء للمبالغة) في لفظ من الفاعل قوله (نحو صبار) فاعل يجيء بفتح الصاد وتشديد العين (ومجذم) بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين أولا بالجيم والذال المعجمة والحاء المهملة وبالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع (وهو) أي وزن مجذم (مشترك بين الآلة) كالمثقب ولهذا ذكر لعدم الابهام كونه من الآلة بالمبالغة (وبين مبالغة الفاعل) كمجذم (وفسيق) بكسر الفاء وتشديد العين (وكبار) بضم الفاء وتخفيف العين ككتاب (وطوال) بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك بين الجمع اذ كر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء بارشاده اليه في الجزم مع اشتراكه في الجميع (وعلامة ونسابة) بفتح الفاء وتشديد العين فيهما وأورده ثاني اشارة الى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة الى أخواتها التي بالتاء ونحو صبار لشهرة كثرة أمره في كثرة استعماله لم يحتج الى الاشارة اليها (وراوية) بكسر العين (وفروقة) بفتح الفاء وضم العين (وضحكة) بضم الفاء وفتح العين (وضحكة) بضم الفاء وسكون العين بمعنى اسم المفعول والاولى تأخيره عن أوزان مبالغة اسم الفاعل الجميع الا انه لما ناسب ضحكة بالفتح أورده عقيبه (ومجذامة ومسقام ومعطير)

(ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة) وهي من قوله علامة الى معطير فيقال رجل علامة ومعطير وامرأة علامة ومعطير فالتاء وعدمه
سيان يعني وان كان للتأنيث لفظا وقس عليهما لباقية (لقلتهن) في الاستعمال ولما توهم أن يقال ان مسكين لا يستوي فيه المذكر والمؤنث بل
يقال امرأة مسكينة مع انه بوزن معطير أجاب بقوله (وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة) الفقير من له أدنى شيء والمسكين من لا شيء له قال
يونس قلت لاعرابي أفقير أنت فقال لا والله بل مسكين وقيل هما من لا شيء له يعني ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء
كما مر وفقير فعيل بمعنى الفاعل فيكون مؤنثه بالتاء ومسكين وان كان بوزن معطير لكنه نظير لفقير بحسب المعنى فحمل عليه في الفرق بالتاء فكما
يقال امرأة فقيرة يقال امرأة مسكينة وقد يستعمل على القياس المذكور فيقال امرأة مسكين كذا في مختار الصحاح (كما قالوا هي عدوة الله)
بادخال الهاء (وان لم تدخل الهاء في فعول الذي للفاعل) كما سبق (حملا على صديقة) يعني ان صديقة فعيل بمعنى الفاعل وهو حينئذ يفرق مؤنثه
بالهاء فحمل عليه عدو مع انه فعول بمعنى الفاعل وهو لا يفرق (لانه) أي عدوة (نقيضه) (١٩) أي نقيض صديقة بحسب المعنى فكما يحمل
النظير على النظير يحمل
النقيض على النقيض
(وصيغته) أي صيغة اسم
الفاعل (من غير الثلاثي
المجرد يجيء (على صيغة
المستقبل) المبني للفاعل
قياسا (بميم مضمومة) في
موضع حرف المضارعة
(وكسر ما قبل الآخر)
ان لم يكن مكسورا في الاصل
(نحو مكرم) ومدحرج
ومتدحرج وربما كسر الميم
في باب الانفعال اتباعا للعين
أو يضم عينه اتباعا للميم
فيقال في منتن من أنتن منتن
بكسر الميم ومنتن بضم التاء
(فاختير الميم) موضع حرف
المضارعة بعد حذفه مع أن
الاولى بالزيادة حروف العلة
(لتعذر حرف العلة) أما
الواو فلانها لا تزاد في أول
الكلمة كما مر ولو قلبت تاء
لالتبس بالمضارع المخاطب
وأما الالف فلانها لو زيدت التبس بالمضارع المتكلم وحده وأما الياء فلانها لو زيدت التبس بالمضارع الغائب (وقرب الميم من الواو) التي هي
من حروف العلة (في كونهما شفويه) فكان كأنه من حروف العلة (وضم الميم) مع أن الفتح أخف (للفرق بينه وبين) اسم (الموضع) من الثلاثي
المجرد المكسور العين نحو مضرب ولم يعكس لان الثلاثي أصل والفتح أيضا أصل فاختير الاصل بالاصل تخفيفا ولم يكسر أيضا مع أن الكسر
خفيف بالنسبة الى الضم للفرق بينه وبين اسم الآلة قوله (ونحو مسهب للفاعل بصيغة المفعول من أسهب) الى قوله شاذ جواب سؤال مقدر
تقديره ظاهر يعني المسهب بضم الميم وفتح الهاء فاعل من أسهب والقياس بكسر الهاء في الصحاح أسهب الرجل أي أكثر الكلام فهو مسهب
بفتح الهاء ولا يقال بكسر الهاء وهو نادر قيل مه قيل مسهب بفتح الميم والقياس بالضم فهو شاذ وكذا محصن بفتح الصاد من أحصن والقياس
بالكسر (ويافع من أيفع) بالياء لا بالنون يقال ايفع الغلام أي ارتفع والقياس موفع وكذا عاشب ووارس من أعشب وأورس والقياس
معشب ومورس (شاذ) أي كل ما ذكرنا خارج عن القياس (وبني ما قبل تاء التأنيث على الفتح في نحو ضاربة) وكذا في مكرمة ومدحرجة
ومتدحرجة (لانه) أي ما قبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) فكما لا يعرب وسط الكلمة كذلك ما هو بمنزلته

بكسر الميم وسكون الفاء في الثلاثة (ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة) وهو من علامة الى معطير
الا انه في السبعة الاول بالتاء في المذكر والمؤنث وفي الاخيرين بدون التاء فيهما (لقلتهن) في الاستعمال
فانها تقتضي ان لا يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها على الاصل
الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث (وأما قولهم مسكينة) بالتاء في المؤنث مع انه على وزن معطير وهو
من التسعة الاخيرة (فمحمول على فقيرة) حمل النظير على النظير لانه بمعناه وهذا (كما) حمل النقيض على
النقيض وقالوا (هي عدوة الله) بالتاء (وان لم تدخل الهاء) أي التاء أطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء في الوقف
(في فعول الذي للفاعل حملا له على صديقة) بفتح الصاد وتخفيف الدال فانه فعيلة بمعنى الفاعل وقد سبق ان
الهاء يدخل عليه وانما حملوه عليه (لانه) أي صديقة (نقيضه) أي عدوة في المعنى لانه ما ليس بعدوة (وصيغته)
أي صيغة اسم الفاعل (من) باب (غير الثلاثي) المجرد أي مما يكون حروفه زائدة على ثلاثة أحرف مطلقا
(على صيغة المستقبل) أي مستقبل ذلك الباب كائنة (بميم مضمومة) موضع حرف المضارعة بعد حذفه (وكسر
ما قبل الآخر) لفظا (نحو مكرم) أو تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا للمستقبل فيما اذا كان المستقبل مكسور
العين وتبعا للمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومتضارب ومتكسر (فاختير
الميم) للزيادة (لتعذر) زيادة (حروف العلة) التي هي الاولى بالزيادة أما الواو فلانها لا تزاد في الاول كما مر
وأما الياء فلعدم الفائدة في زيادتها اذ لا معنى لحذف الحرف ثم الاتيان بمثله ولو فعله لزم الالتباس وأما الالف
فللالتباس بالمتكلم (وقرب الميم من الواو في كونهما شفويتين) اذ لا مجال للكسر لان الحرف الذي
أقيم هو مقامه أعني حرف المضارعة اما مضموم كما في الرباعيات أو مفتوح كما في الخماسيات والسداسيات
فالوجه ان يضم أو يفتح فاختير الضم دون الفتح (للفرق بينه) أي بين اسم الفاعل (وبين) اسم (الموضع)
اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين (ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول)
والقياس مسهب بكسر ما قبل الآخر لانه (من أسهب ويافع) على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم
وكسر ما قبل الآخر لانه (من أيفع شاذ) لا يقاس عليه (وبني ما قبل تاء التأنيث على الحركة في نحو ضاربة)
أي اذا اتصل بآخر اسم الفاعل مطلقا تاء التأنيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوله (لانه)
أي ما قبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) باتصال التاء به والاعراب لا يجري في الوسط فبني تعليل

(تمنى نون التأكيد) أى كما بنى ما قبل نون التأكيد (وياء النسبة) اى بمنزلة أوسطه (وعلى الفتح لخفته) ولكون البناء عارضا واشارة أعلم

* (فصل فى اسم الفاعل وهو اسم مشتق من يفعل) * أى المضارع المجهول (لمن وقع عليه الفعل) قوله مشتق يشمل جميع الاسماء المشتقات قوله من يفعل يخرج اسم الفاعل لانه مشتق من المضارع المعلوم وقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج اسم المكان والزمان والآلة ولو لم يخرج الفاعل بالقيد الاول يخرج به لكنه أمد لئلا يتوجه اليه النقد ويستقل كل قيد باخراج شئ لا يقال الافعال من المضارع المجهول بدل من يفعل لكان أشمل لانا نقول لم يرد بهذا القيد تخصيص اشتقاق اسم المفعول بالثلاثى بل أراد بيان اشتقاقه من المجهول فاتفق هذا اللفظ نلفت واصالته تدبر (وصيغته من الثلاثى) المجرد (على وزن مفعول) غالبا قيل به سمى لكثرة الثلاثى (نحو مضروب) ومحبوب وقد يجئ على وزن فعيل كغنائم وعلى وزن فعول كشكور (وهو) أى مضروب (مشتق من يضرب) بصيغة المجهول لان يضرب بصيغة المعلوم (للمناسبة بينهما) أى بين المجهول والمفعول فى الحركات (٧٠) والسكنات وعدد الحروف لان أصل مضروب مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم غير للالتباس المذكور

البناء لا للبناء على الحركة (كما) كان آخر الكلمة (في) أصل (نون التأكيد) نحو اضربن (و) أصل (ياء النسبة) نحو بصرى بمنزلة وسط الكلمة بنى وانما بنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لعروض البناء (و) بنى (على الفتحة لخفته)

* (فصل فى اسم المفعول) * سمى العلم المفعول مع ان اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب أى أوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله (وهو اسم) جنس شامل لغير المقصود (مشتق) فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة (من يفعل) أى من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل والفاعل وأسماء الزمان والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل الا انه بنى ما قوله (لمن وقع عليه الفعل) أو جرى مجرى الواقع عليه نحو أوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم يخرج أسماء التفضيل بمعنى المفعول نحو أعذر وألوم لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه أو نقول هذا القيد لتحقق الماهية لا للاحتراز (وصيغته من الثلاثى) المجرد (على وزن مفعول) غالبا وانما ترك هذا القيد اعتمادا على ما سبق من أن فعيلا وفعولا يجئ بمعنى مفعول وانما سمى به لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكر فى اسم الفاعل (نحو مضروب وهو مشتق من يضرب) مبنيا للمفعول (للمناسبة بينهما) فى الاسناد الى مفعول ما لم يسم فاعله (وأدخل الميم مقام) الحرف (الزائد) للمضارعة بعد حذفه وحرك بحركته لكونه قائما مقامه (لتعذر) ادخال (حرف العلة) لما ذكرنا فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وقرب الميم من الواو فى المخرج الشفوى (فصار مضرب) بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال) ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع) من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها (فصار مضرب ثم أشبع الضم لانعدام مفعل فى كلامهم غير النادر) وأما مفعلة بالتاء نحو مكرمة فكثير فى كلامهم فتولد منه الواو (فصار مضروب وغير مفعول الثلاثى دون مفعول سائر الافعال) أى باقى الافعال للالتباس على تقدير ضم الميم أعنى مفعول باب الافعال فقدير (و) دون (الموضع) أى لم يغير الموضع اذ يلتبس به على تقدير فتح الراء وكسر مع ان تغير أحدهما يزول الالتباس (حتى يصير) مفعول الثلاثى (مشابها فى التغيير باسم الفاعل)

وقيل من حيث انهما يسندان الى مفعول ما لم يسم فاعله قوله (وادخل الميم) شروع فى كيفية اشتقاقه من المضارع المجهول أى زيدت الميم لاسم المفعول (مقام) الحرف (الزائد) بعد حذفه مع ان أولى الحروف بالزيادة حروف العلة (لتعذر) زيادة (حرف العلة) كما ذكرنا فى اسم الفاعل من غير الثلاثى (فصار مضرب) بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح الميم حتى لا يلتبس) مفعول الثلاثى المجرد (بمفعول باب الافعال) نحو مكرم وقيل حتى لا يتوالى ضمتان بعدهما واو (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لا يلتبس المفعول بالموضع) من الثلاثى المفتوح العين نحو منصر ولو كسر التبس بالموضع من الثلاثى المكسور العين نحو مضرب ولو أسكن التقى ساكنان فتعين الضم (فصار مضرب) بضم الراء (ثم أشبع من الضمة) أى ضمة الراء (لانعدام مفعل) بضم العين (فى كلامهم بغير التاء) كذا قال الفراء وانما قلنا كذلك احترازا عن مثل مكرمة بفتح الميم وضم الراء واحدة المكارم وكذا المسربة والمقبرة (فصار) اسم المفعول (مضروب) ولما توجه ان يقال لم خص التغيير باسم المفعول من الثلاثى لدفع الالتباس دون مفعول باب الافعال والموضع مع ان الالتباس يدفع بتغييرهما أيضا أجاب بقوله (وغير مفعول الثلاثى) المجرد (دون مفعول سائر الافعال) ولو قال دون مفعول باب الافعال لكان أوفق لقوله ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال (و) دون (الموضع) وان زال الالتباس بتغييرهما أيضا (حتى يصير) اسم المفعول من الثلاثى المجرد (مشابها فى التغيير باسم الفاعل) منه أيضا وتحقيق هذا الكلام هو ان القياس فى اسم المفعول من الثلاثى المجرد ان يكون على وزن مضارعه كما فى اسم الفاعل ويقال من يضرب مضرب بضم الميم وفتح الراء لكنهم لما ادادوا حذف الهمزة فى باب الافعال الى كونه نحو مفعل بضم الميم وفتح العين لزم الالتباس فقصدوا التغيير أحدهما لدفعه فغيروا

مفعول الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من الثلاثي أيضا دون مفعول باب الافعال لعدم التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من هذا الباب أيضا والتغيير في اسم الفاعل من الثلاثي من وجهين أحدهما انه وان كان كمضارعه في مطابق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة فيه في موضع الزيادة في المضارع وهو ظاهر بخلاف فاعل باب الافعال والثاني ان الحركات في أكثرها ليس كحركة مضارعه كما في مضموم العين نحو ينصر وناصر وكما في المفتوح العين نحو يعلم وعالم بخلاف الفاعل من باب الافعال اذ مكرم بوزن يكرم من غير فرق غير ان الميم أقيم مقام الياء وهذا الوجه الثاني هو معنى قوله (يعنى غير الفاعل من يفعل) بفتح العين (و يفعل) بضم العين (الى وزن (فاعل) بالكسر يعنى كسر العين في اسم الفاعل الثلاثي سواء كان مفتوحا في الاصل أو مضموما (والقياس) (٧١) من مفتوح العين (فاعل) بفتح العين (و)من مضموم العين (فاعل) بضم العين (فغير المفعول) من الثلاثي المجرد دون مفعول أفعل (أيضا) أى كالفاعل من الثلاثي (المؤاخاة بينهما) أى بين الفاعل والمفعول من الثلاثي في انهما مشتقان من المضارع الثلاثي وفي كونهما طرفي الفعل طرف الصدور وطرف الوقوع هذا ما قال في شرح المفصل وانما غير مفعل الى افعل مفعول لانه لو بقى على مفعل بضم الميم وفتح العين لم يعلم أهو اسم مفعول لافعل أو افعل فغيروا مفعول فعل ليتبين وكان أولى بالتغيير بهذه الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فانه أكثر منه تقديرا اذ اصل قولك مكرم مؤكرم باتفاق ولما زادوا واوا فتحوا الميم تخفيفا الى هنا عبارته ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد شرع في كيفية بنائه من غير الثلاثي فقال (وصيغته من غير الثلاثي) المجرد (يجئ على صيغة اسم (الفاعل) من غير الثلاثي أيضا ولا فرق بينهما (الا بفتح ما قبل الآخر) اما لفظا أو تقديرا لتداول مثل مختار ومجاب (نحو مستخرج) بفتح الراء وقس عليه ما عداه ونحو مضعوف من أضعفت الشيء أى جعلته مضاعفا شاذ والقياس مضعف *(فصل في اسمي المكان والزمان)* (اسم المكان اسم مشتق من يفعل) على صيغة المعلوم (لما كان وقع فيه الفعل) قوله اسم يشمل جميع الاسماء مشتقة أو غير مشتقة وقوله مشتق من يفعل يخرج غير المشتقات واسم المفعول وقوله لمكان وقع فيه الفعل يخرج ما عدا اسم المكان وقوله (فزيدت الميم كما في المفعول لمناسبة بينهما) اشارة الى كيفية بناء اسم المكان وتحقيقه لما كان الفعل يدل على المكان بالالتزام اشتق له بناء من لفظ الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف فزادوا ميما في أوله مع ان حروف العلة أولى بالزيادة لان الاصل فيه الظرف وهو مفعول فيه فاجرى مجرى المفعول به في الحاق الميم أوله امارة عليه كما لحقت في المفعول به

من الثلاثي (أعنى غير الفاعل) من الثلاثي (من يفعل) بفتح العين (ومن يفعل) بضمها (الى فاعل والقياس فاعل) بفتح العين من يفعل بفتح العين (وفاعل) بضم العين من مضموم العين يعنى ان اسم الفاعل في الثلاثي وان كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في أكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد ففيه تغيير واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير فيه (فغير المفعول) من الثلاثي (أيضا) كالفاعل (للمؤاخاة بينهما) أى بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما أيضا فتغير أحدهما كما غير الآخر على ما هو مقتضى المؤاخاة (وصيغته) أى صيغة اسم المفعول (من غير الثلاثي المجرد) مطلقا (على صيغة) اسم (الفاعل) منه ملتبسا الآنه (بفتح ما قبل الآخر) لفظا أو تقديرا تبعا لفعله (نحو مستخرج) بفتح العين ومختار أصله مختير بفتح العين والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر الميمي باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما

(فصل في اسمي الزمان والمكان) من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد لان الغرض بيان الابنية وتفصيل أحوالها وأحكامها وكيفية أخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي أحوال وأحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول وأغنت عن ذكرهما كما أغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعاء حمله عليهما (اسم المكان اسم مشتق من يفعل) على صيغة المبنى للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما يكون في المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول لان عينه مفتوح أبدا تعين أن يكون مشتقا من المبنى للفاعل ولهذا لوجه اشتق من المضارع دون غيره (لمكان وقع فيه الفعل) يخرج به غير الحد وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان أحكامه وأحال تعريف اسم الزمان وهو مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة أحكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز أن يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما (فزيدت الميم) موضع حرف المضارعة بعد حذفه (كما زيدت (في المفعول لمناسبة بينهما) أى المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل

اسم المفعول انما اشتق من المعلوم دون المجهول كاسم المفعول وانما اشتقت المناسبة في المفعولية لذلك لان اسم المكان انما كان اسم ابتداء الاسم المفعول فهو على اصل فيكون مبنيا على الاطلاق اي لا من حيث ملاحظة الفعل فاشتق مما هو الاصل وهو المعلوم وتوجيه اسم الفاعل المعلوم واسم المفعول المجهول باعتبار عمله بمشابهة اسم الفاعل يجري على المعلوم واسم المفعول يجري على المجهول لمن المضارع ولان ضمة الميم مقدرة والواو تأتي من اشباع كما قيل (ولم تزد الواو) في اسم المكان كما زيد في المفعول (حتى لا يلتبس) اسم المكان (به) اي المفعول (وصيغته من باب يفعل) اي مما كان عين مضارعه مفتوحا وهو باب الثالث والرابع (مفعل) بفتح العين للاتيان بينه وبين مضارعه الا ان الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة (٧٢) (كالمذهب) من يذهب الخ (الا من المثال فانه) اي اسم المكان (بكسر العين فيه) اي في المثال مطلقا مع ان القياس الفتح (نحو الموجل) بكسر الجيم من يوجل بالفتح وانما كسر العين في المثال مع انه خلاف القياس (حتى لا يظن ان وزنه فوعل) بفتح الفاء والعين زعما ان الميم من نفس الكلمة لا زائدة عليه (مثل جورب) والمال يجوز ان يكون وزن اسم المكان فوعل مثل جورب (لانه) اي جورب (ليس من) قسم (اسم المكان و) لا من (الزمان) فيلتبس المكان بما ليس بمكان (ولا يظن في الكسر) ان وزنه فوعل بكسر العين (لان فوعلا لا يوجد في كلامهم) وهذا الدليل ليس بسديد لان المكان من الفعل الصحيح مثل المذهب قد يظن ان وزنه فعال مثل جعفر وهو ليس بمكان مع انه لم يكسر بل ابقي على حاله والاولى ما ذكره المحققون من انهم كسروا العين في المثال الفاء لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه لان موعدا وموجلا بالكسر اخف من موعد وموجل بالفتح وذلك لما قيل من ان المناسبة بين الفتحة والواو منفرجة بخلاف الكسر مع الواو لا يقال الفتح اخف الحركات والكسر ثقيل فاستعمال الاخف مع الواو اخف من استعمال الثقيل معه لانا نقول يجوز ان يكون الثقيل مع الثقيل حالة موافقة بصير النافيا به باسبرام ما ليس بين الخفيف والثقيل لجواز كون حالة انفراد الثقيل مغايرة لحالة اجتماعه بغيره من له ذوق سليم (و) صيغة اسم المكان (من) باب (يفعل) اي مما كان عين مضارعه مكسورا وهو باب الثاني والسادس (مفعل) بكسر العين للاتيان بينه وبين مضارعه الا ان الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة كالمضرب من يضرب (الا من الناقص فانه) اي اسم المكان (بفتح العين فيه) اي في الناقص مطلقا مع انه خلاف القياس

(ولم تزد الواو) في اسم المكان كما زيد في المفعول (حتى لا يلتبس) اسم المكان (به) اي باسم المفعول (وصيغته) اي صيغة اسم المكان (من باب يفعل) بفتح العين من الاقسام كلها (مفعل) مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة (كالمذهب) بالفتح من يذهب (الا من المثال) الواوي كما يدل عليه مثاله والمنصوص استثناء حكم المثال الواوي بالذكر يعلم ان حكم المثال اليائي كحكم الصحيح فان كان من يفعل بفتح العين فمفعل بالفتح نحو ميتس وميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر لا موافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قياس تقسيم وضعه كما يجيء ان شاء الله تعالى كان الصحيح كذلك واما المثال الواوي المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مودة من ود يود صرح به صاحب المغرب ايضا ويدل هذا على ان حكم الواوي لا يفصل بعدم التصريح به من بعض المتأخرين وفي كلام صاحب المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المعرض البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب وان فتحت ثم كلامه واراد بباب يضرب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فيفي قوله ولا يفتت شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورة ومن جملتها المثل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بان حكم وقى مثل حكم وعد في هذا الباب اذا ان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان حكم طوى مثل رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه ويرشدك اليه ايضا مجيء مصدره المميمي على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح (فانه) اي اسم المكان (بكسر العين فيه) اي في المثال الواوي الغير المضاعف من جميع الابواب (نحو) الموعد في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على اصله والموسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله لقلته و (الموجل) في مفتوح العين وانما كسر في الجميع ولم يفتح (حتى لا يظن ان وزنه فوعل) بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل (مثل جورب ولا يظن في الكسر) ان وزنه فوعل بالكسر (لان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم) وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره ان المناسبة بين الفتح والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسر فانهما اقرب بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم لان مفعلا لا يوجد في كلامهم كما مر (وصيغته من) باب (يفعل) بكسر العين من الاقسام كلها (مفعل) بكسر العين للموافقة (الا من الناقص) اليائي اذ لا واوي من يفعل بالكسر (فانه) اي اسم المكان (بفتح العين فيه) اي في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وان

(نحو المرمى) بفتح الميم من رمى يرمى بكسر الميم وانما فتح مع ان القياس ان يكسر (فرارا عن توالى الكسرات) الثلاث لان توالىها ثقيل (لان الياء كسرتان) لتركبها من كسرتين (والميم) الذى قبلها (مكسور) (فيصير توالى الكسرات) الثلاث ولا يضم العين مع انه لا يلزم توالى الكسرات لثقل الضمة (ولا يبنى) اسم المكان (من يفعل) أى مما كان عين مضارعه مضموما وهو بابان الاول والخامس (مفعل) بضم العين مع ان القياس يقتضيه (لثقل الضمة فقسم موضعه بين مفعل) بالكسر (ومفعل) بالفتح (فاعطى للمفعل) بكسر العين (أحد عشر اسما) لكون الكسرة أخت الضمة كذا قيل (نحو الجزر) لمكان الجزر وهو نحر الابل (والمطلع) لمكان طلوع الشمس (والمشرق) لمكان شروقها (والمغرب) لمكان غروبها (والمنبت) لمكان النبات (والمنسك) لمكان النسك وهو العبادة (والمفرق) لوسط الرأس لانه موضع فرق الشعر (والمسقط) لموضع السقوط يقال هذا مسقط رأسى أى حيث ولدت (والمسكن) لمكان السكون قال الفراء قد روى مسكن ومسكن بكسر العين وفتحها (والمرفق) لموضع الرفق وهو ضد العنف (والمسجد) وهو اسم للبيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه أما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير وقال الفراء قد سمعنا المسجد والمسجد والمطلع والمطلع وقال والفتح فى كله جائز (٧٣) وان لم نسمعه وبعضهم عدوا المشرق من

كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى (فرارا من توالى الكسرات) لان الياء كسرتان وفى الميم كسرة كما يجىء فى باب الناقص ان شاء الله تعالى احداهما تحقيقية وهى كسرة العين والاخريان تقديريان أعنى الياء كأنه بفتح العين منه فيه واو يا كان أو يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى والمخشى ومن يفعل بضم العين أيضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفى الفتح اطراد أو خفة أو الفرار عن توالى الكسرات فيهما أيضا اذ لو كسر العين فى المفتوحة والمضمومة يلزم توالى الكسرات لانقلاب الواو ياء حينئذ لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالى الكسرات ليس تعليلا للثلاثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول عن الاصل فى يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع فيه باق على الاصل فان الاصل فى يفعل مفعل بالفتح فيهما وكذلك فى يفعل بالضم لانه لما انتفى فى كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض له (ولا يبنى من يفعل) بضم العين (مفعل) بالضم وان كان هو الاصل للموافقة (لثقل الضمة) ولرفضهم مفعلا فى كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق الذكر يجوز ان يكون هذا بسبب رفضهم مفعلا (فقسم موضعه) أى موضع يفعل بالضم (بين مفعل) بالكسر قدمه لان ما أعطى له محصور مضبوط بخلاف ما أعطى للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما يقدم الاعراب التقديرى على اللفظى كذلك (ومفعل) بالفتح (فأعطى للمفعل) بالكسر (أحد عشر اسما هى نحو المنسك) وانما اقحم لفظة نحو مع ان الظاهر ان يقول هى المنسك أو المنسك على البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات ان ما أعطى للمفعل هو المنسك فقط أو يتوهم بذلك مخالفة العدد وليكون المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات أجمع (والجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد) وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع (و) أعطى (الباقى) من أحد عشر اسما (للمفعل) بالفتح (لخفة الفتحة) فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة (واسم الزمان مثل) اسم (المكان)

هذا القبيل فكان اثنى عشر اسما والاولى ان لا يكون منه لان يحشر ويحشر بالضم والكسر لغتان فالمحشر بالكسر يكون قياسا (والباقى) من هذه الكلمات من مضموم العين أعطى (للمفعل) بفتح العين (لخفة الفتحة) وحاصل ما ذكره المصنف هو ان الفعل الثلاثى لا يخلو من ان يكون معتل اللام والفاء أو لا يكون كذلك فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو من ان يكون عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما فان كان مفتوحا أبقى الفتحة فى اسم المكان على حالها وان كان مكسورا أبقى الكسرة أيضا على حالها ليكون اسم المكان جاريا على مضارعه الذى

اشتق هو منه فى حركة عينه مع انه لا مانع يمنع منه وان كان مضموما لم يبق الضمة على حالها وان كان القياس ان يبقى لثقلها فوجب تبديل الضمة تخفيفا وكان تبديلها الى الفتحة أولى لخفتها فبدلوها اليها فكان قياس اسم المكان من مضموم العين مفعل بفتح العين كالمقتل من يقتل الا أحد عشر كلمة فان الضمة فيها تبدل الى الكسرة على خلاف القياس ولهذا صرحوا بانها شاذة ومعتل العين مثل الصحيح فيما ذكرنا هذا اذا لم يكن الفعل معتل اللام ولا معتل الفاء فان كان معتل الفاء فاسم المكان بكسر العين لا غير سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كالموجل والموعد والموسم لانه لو فتح التبس بمثل جورب وعدم جواز الضم ظاهر لثقله وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح لا غير سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كالمرمى فرارا عن توالى الكسرات واللفيف كمعتل اللام فيبنى منه اسم المكان على الفتح مطلقا كالمطوى والموقى (واسم الزمان مثل المكان) فى كل ما ذكرنا من الاحكام لا فى تعريفه فيعرف بانه اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل وكل مثال يصلح للمكان يصلح للزمان من غير فرق فى الصحيح ومعتل الفاء واللام وكذا فى اللفيف

(نحو مقتل الحسين) وهو يصلح للزمان والمكان وجميع ما ذكر في الثلاثي المجرد وأما ما عدا الثلاثي المجرد فاسم الزمان والمكان وكذا المصدر الميمي كله منها على وزن اسم المفعول كالمخرج من أخرج والمدحرج من دحرج وكذا ما عداه قال في شرح المفصل وما بني من غير الثلاثي يعني اما اسم المفعول فيكون اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول على السواء في اللفظ فكأنهم قصدوا به ارتفاعه بالفعل في الزيادة أجروه على لفظ المفعول لكونه أخف من لفظ الفاعل لأن الفاعل بالكسر وهو ثقيل ولأن اسم الزمان والمكان مفعول فيهما فكان استعمال لفظ المفعول فيهما أنسب انتهى اعتبره والله أعلم لم يذكر المكان لزمن من غير الثلاثي والاولى ذكره

(فصل في اسم الآلة) أي ما يدل على الآلة المعروفة للفعل وهي ما يستعان به في الفعل كالقلم للكتابة فكأنه قال اسم مشتق من فعل لما يستعان به في ذلك الفعل فكان تعريف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية فلا يتوجه ان يقال ان تعريف اسم الآلة بالآلة دوري لتوقف معرفة اسم الآلة على معرفة الآلة حينئذ وقد يطلق اسم الآلة على ما يفعل فيه كالحلب بكسر الميم وهو الاناء الذي يحلب فيه اللبن (وصيغه) المطردة (مفعل) بكسر الميم وفتح العين نحو مضرب ومقتل ومفتح فإن اسم الآلة من الثلاثي الذي فيه علاج واستعمال يأتي على مفعل كمنصر ومفعال كمفتاح ومفعلة كمكنسة فالاولان قياسيان والثالث سماعي والمصنف لم يذكر هذا الوزن السماعي لعدم اطراده ونقل الثاني عن الاول لعدم (وهو اسم مشتق من مفعل) على صيغة المعلوم لما ذكر في اسم المكان (للآلة)

في جميع الاحكام المذكورة لاسم المكان (نحو مقتل الحسين) رضي الله تعالى عنه لزمان قتله وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله أعني كربلاء

(فصل في اسم الآلة وهو) أي اسم الآلة (اسم مشتق) خرج به نحو القدوم (من يفعل) فيما للفاعل خرج اسم المفعول لم يذكر اسم موضع حرف المضارعة عند ذكره كما في اسم المفعول واكتفى بذكره مشتقا من المضارع دون غيره بمثل ما ذكر في اسم الفاعل واما قامهم بالفاعل لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول وبسببه تم الاثر لتعلقها بالفاعل أقدم وأقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل لبعض اعتبار العلة الناقصة الخارجة عن المفعول في الفاعل والغاية فلا حرج في كونه مشتقا من المبني للفاعل وقوله (للآلة) وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره اليه مخرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لامن حيث انه مضاف من نحو مفعل واضافة الى الآلة يعني ذلك الاسم وهو مثل قولك في تعريف زيد غلام زيد أي زيد هو غلام مملوك لزيد فلبس من المعرف في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف ومن يقل دخول الآلة في الحدود لا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد بمعنى الحدود الاصطلاحية وبمعنى الحد اللغوية لان المرادي كالوصفي بالآلة معنى واحد وهو اللغوي اذ ليس في الاصطلاح للآلة معنى آخر بل المغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الآلة فانه لغة عام مما اصطلاحا فانه لا يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا ينافيه او اصطلاحا واعلم ان اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد لا يمكن مخالفته جميع حروف غيره في مفعل وان اسم الآلة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة لا تكون الا للافعال المتعدية ولا تكون للافعال اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة واذا لم تكن الآلة الا للافعال المتعدية لم يجئ اسمها الا من الافعال المتعدية وفي قوله (وصيغته مفعل) بكسر الميم وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانه الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكره لا كما قال صاحب المصباح وعندي ان مفعلا ليس هو الاصل وما سواه فرعا بل كل منهما اصل مستقل لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة يشهدان للاول ومثاله نحو محلب وهو ما في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب صار اطلاق اسم الآلة عليه (ومن ثمه) أي ومن أجل ان صيغته مفعل (قال) العلماء (الصرفيون المفعل) بفتح الميم والعين (للموضع) أي للمكان (والمفعل) بكسر الميم وفتح العين (للآلة والفعلة) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أي للواحدة من مرات الفعل (والفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيان مرتعان من الرحمن

سالما

شهرته بالنسبة الى الاول وكان صيغة الآلة منحصرة عنده في مفعل ومن ثم قال (ومن ثم) أي ومن أجل ان صيغة اسم الآلة أي على وزن مفعل (قال الصرفيون المفعل) بفتح الميم والعين (للموضع والمفعل) بكسر الميم وفتح العين (للآلة والفعلة) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أي لبناء المرة (والفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) أي لبناء النوع وانما عبر عن النوع بالحالة لان المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل نحو له جلسة حسنة الركبة اذا ركب وكان ركوبه حسنا وهي الهيئة التي عليها في الركوب وقوله هو حسن الطعمة أي اذا كان موجودا سيما اكله ومن الهيئة المدرحة في الاداء ذكر دليل * اعلم ان معنى قول الصرفيين ان الاوزان الاربعة المذكورة تطلق على هذه المعاني الاربعة المذكورة لان المعاني الاربعة منحصرة في هذه الاربعة ادعت أن وزن الموضع انما

مفعل بالفتح أو مفعل بالكسر وكذا ان وزن الآلة اما مفعل بفتح العين أو مفعال أو مفعلة كما أشرنا اليه وكذا أن وزن المرة اما فعلة بفتح الفاء أو فعلة بكسرها أو فعلة بضمها وذلك ان الفعل الثلاثى الذى يراد بناء المرة منه اما ان يكون فى مصدره تاء كنشدة وكدرة أو لا فان كان الثانى فالمرة منه على فعلة بالفتح نحو ضربة وان كان الاول فالمرة منه على مصدره المستعمل بلا فرق فى اللفظ نحو نشدة وكدرة والفارق حينئذ القرائن كنشدة واحدة واذا لم تقيد بمثل الواحدة كان مصدرا مستعملا وشذ قولهم أتيته اتيانة ولقيته لقاءة لانهما من الثلاثى الذى لا تاء فى مصدره اذ مصدرهما الاتيان واللقاء والقياس أتيته ولقيته بفتح أولهما وكذا ان وزن النوع اما فعلة أو فعلة أو فعلة بالحركات الثلاث وذلك ان الفعل الثلاثى الذى يراد به بناء النوع منه اما ان يكون فى مصدره تاء أو لا فان كان الثانى فالنوع منه على فعلة بالكسر نحو ضربة وان كان الاول فالنوع على مصدره المستعمل أيضا كنشدة وكدرة ورحمة والفارق القرائن كنشدة لطيفة هذا اذا كان الفعل ثلاثيا أما اذا كان غيره فان كان فى مصدره تاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق القرائن أيضا نحو استقامة ودحرجة واحدة أو حسنة وان لم يكن فيه التاء فالمرة والنوع على وزن مصدره مزيدا عليه تاء المرة والنوع نحو انطلاقة واحدة وتدحرجة واحدة وحسنة كذا فى شرح كافية التصريف (فكسر الميم) فى اسم الآلة (للفرق بينه وبين) اسم (الموضع) ولم يضم لثقله ولئلا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يعكس الامر لان الموضع أكثر استعمالا بالنسبة الى الآلة والفتح أخف والاخف أولى لما كثر استعماله ولان زيادة الميم فى الموضع لمناسبته للمفعول والميم مفتوح فيه فزيد فى الموضع مفتوحا فبقى الكسرة للآلة للفرق (ويجىء) اسم الآلة (على وزن مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء (نحو مقراض) من قرض بمعنى قطع من باب ضرب وجمعه مقاريض (ومفتاح) جمعه مفاتيح وان قلت مفتح بالقصر فجمعه مفاتح (ويجىء) اسم الآلة (مضموم الميم والعين معا نحو المسعط) وهو الاناء الذى يجعل فيه السعوط والسعوط بالفتح دواء يصب فى الانف (والمنخل) وهو ما ينخل به الدقيق وهو الغربال الذى يخرج به النخالة من الدقيق والمنخل بفتح الخاء لغة فيه وكذا المدق لما يدق به (وقال سيبويه وهذان) أى المسعط والمنخل (من عداد الاسماء) لا اسم الآلة الذى اشتق من الفعل (يعنى) أى سيبويه المسعط والمنخل اسم لهذا الوعاء يعنى (المسعط) اسم للاناء الذى يجعل فيه السعوط خاصة (والمنخل اسم) للغربال الذى ينخل به (وليس) شئ منهما (بآلة مشتقة) من الفعل جارية عليه (وكذا اخواته) أى كل ما يجىء بضم العين والميم معا كالمدق والمدهن والمكحلة فان قلت ما الفرق بين كون تلك الاشياء أسماء مخصوصة وبين كونها آلة بحسب المعنى قلت ان المدهن مثلا اذا جعل اسما لوعاء الدهن لا يصح اطلاقه الا على وعاء اتخذ فى أصل وضعه للدهن سواء كان فيه دهن أو لا فلا يصح اطلاقه على وعاء فيه دهن لكنه متخذ لغير الدهن كأوعية الماء مثلا واذا جعل آلة يصح اطلاقه على كل وعاء فيه دهن سواء اتخذ له أو لغيره حتى لو كان الدهن فى ملعقة أو جلدة أو كاغدة يصح اطلاقه عليها حينئذ كالمفتاح فانه يصح اطلاقه على كل ما يفتح به الباب من حديد أو خشب أو غير ذلك وقس عليه ما عداه مما بناؤه بضمتين سواء ألحقت فيه تاء أو لا كذا قالوا

سالما الاجزاء والاستشهاد فى قوله والمفعل للآلة الا انه أورد البيت الثانى لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد تتميما للبيان بناء الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيله فاقتفينا أثره (وكسر الميم فى اسم الآلة) ولم يبق على الاصل الذى هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح (للفرق بينه وبين الموضع) من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجها الا فى العدول عن الاصل لم يكن طلبها فى عدم ضم الميم الذى لا وجه لاصالته هنا وجه ولو خرج أحد عن الوجه وطلبها فى عدم الضم قلنا انه للالتباس بمفعول باب الافعال (ويجىء) اسم الآلة (على وزن مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية (نحو مقراض ومفتاح ويجىء) اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه (مضموم العين و) مضموم (الميم شاذ) أى مخالف للقياس اذ قياسه أن يكون عينه فى الحركات مثل عين ما اشتق هو منه أعنى المضارع المبنى للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحها والمنصر بضمه وبفتح الميم فى الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الا أن الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع فى مفتوح العين ومكسوره ولانتفاء مفعل فى مضمومه وفتح العين أيضا فى مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين فى الكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس (نحو المسعط) لكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذى يصب فى الانف (والمنخل) لكل ما ينخل به الدقيق (قال سيبويه هذان من عداد الاسماء) الغير المشتقة (يعنى ان المسعط والمنخل) كل واحد منهما (اسم لهذا الوعاء) المخصوص الذى يجعل فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل (وليس بآلة) أى باسم الآلة المصطلح (وكذلك) أى كحكم المسعط والمنخل (اخواته) أى حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل فى انها من عداد الاسماء عند سيبويه ومن أسماء الآلة عند غيره على غير

(الباب الثاني) من الابواب السبعة المذكورة في صدر الكتاب (في المضاعف) وانما قدم هذا الباب على المهموز لقربه من الصحيح بالنسبة الى المهموز لأن ابدال حروف العلة من أحد حرفي المضاعف قليل وتخفيف الهمزة وتليينها كثير شائع حتى كان المهموز كالمعتل في التخفيف والتليين ولما كان مقدما على المهموز وهو مقدم على سائر الابواب كان مقدما عليها والمضاعف اسم مفعول من ضاعف ومعناه لغة ما يزاد عليه شيء فيصير مثليه أو أكثر قال الخليل ان التضعيف ان يزاد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر وكذا الاضعاف والمضاعفة وأما معناه اصطلاحا فقال الزنجاني وسائر الصرفيين وهو من الثلاثي والمزيد فيه منه ما كان عينه ولامه حرفين من جنس واحد كرد وأعد ومن الرباعي المجرد والمزيد فيه منه هو الذي فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل وتزلزل ولا شك ان تعريفي القسمين يشملان الصحيح والمعتل نحو مدوحي وزلزل وولول وبعضهم خص القسم الاول بالصحيح فقالوا المضاعف الثلاثي ما عينه ولامه صحيحان من جنس واحد والرباعي ما فاؤه ولامه الاولى وعينه ولامه الثانية متجانسان كدمدم وولول فمثل مار بعث تجارتهم لا يسمى مضاعفا بل يسمى مدغما وكذا مثل الرحمن ومثل على والى وكذا كل كلمة اجتمع فيها حرفان من جنس واحد ولكن ليس شيء منهما عينا ولاما نحو احلولى وكان أحدهما لاما والآخر لا يكون عينا وبالعكس نحو احمر واحمار واقشعر ونحو قمم واعلم ان المضاعف من الرباعي يسمى مطابقا بفتح الباء أيضا لتطابق بعض حروفه لبعضها لان فاءه مطابق لامه الاولى وعينه مطابق لامه الثانية ولم يكن فيه الادغام للفصل بين الاثنين (ويقال له

الأصم لشدته) الاصم من به وقر في الاذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف أيضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت الخفي فمعنى قوله لشدته لشدة المضاعف عند النطق به وأيضا الاصم الحجر الصلب المصمت أي الحجر الشديد الذي لا جوف له ولا فرجة فيه بل هو مملوء مشدد جدا والمضاعف لما كان مدغما ومشددا يسمى به وهذا الوجه أوفق لقوله لشدته ولا يخفى عليك ان قوله لشدته يقتضي ان لا يسمى المضاعف من الرباعي أصم وعذره انه يكفي في التسمية بهذا الاسم لمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه (من ومثل ذلك شائع كثير وربما التزم بأن المضاعف من الرباعي لا يسمى أصم كما ان المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا (ولا يقال له الصحيح) مع ان حروفه الحروف الصحيحة (لصيرورة أحد حرفيه حرف علة) ولهذا أدخل المضاعف ملحقا بالمعتل (نحو تقضى البازي) أي انقض أصله تقضض فلما اجتمع فيه الضادات قلبت الاخيرة ياء لاتصال التغيير آخر الكلمة لا يقال ان حرفي التضعيف باقيان على أصلهما حينئذ اذ الضاد في تقضى مشددة لانا نقول ان حرفي التضعيف عين الكلمة ولامها والمقلوب هنا هو لام الكلمة وأما أولى الضادين الباقيين فمن الكلمة والاخرى زائدة وكذلك أمليت بمعنى أمللت (وهو) أي المضاعف من الثلاثي (يجيء من ثلاثة أبواب) وهي التي تسمى دعائم الابواب لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل وكثرتهن ودليل الانحصار في هذه الثلاثة الاستقراء (نحو سر يسر) أصله سرر يسرر بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (وفر يفر) أصله فرر يفرر بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر من باب ضرب يضرب (وعض يعض) أصله عضض يعضض بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر قال ابن السكيت عضضت اللقمة بالكسر فأنا أعض بالفتح وقال أبو عبيد عضضت بالفتح لغة (ولا يجيء) المضاعف

القياس وتلك الادوات هي المدق والمدهن والمكحلة والحرضة

(الباب الثاني في المضاعف) والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين أو أكثر ويسمى نحو مدبه لتضاعف الحرفين فيه واندقدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغيير اذ ابدال الياء من أحد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف الصحيح أو من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا بحث ولا احكام للمضاعف الرباعي لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل (ويقال له) أي المضاعف الثلاثي (أصم) وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي (لشدته) أي لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما وقيل حجر أصم أي صلب (ولا يقال له صحيح) مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة (لصيرورة أحد حرفيه حرف علة في) بعض المواضع (نحو تقضى البازي) أصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء كما يجيء تمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى (وهو) أي المضاعف (يجيء من ثلاثة أبواب) سماعا وهن دعائم الابواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (نحو سر يسر) أصله سرر يسرر ولم يراع الترتيب في ذكر أمثلة الابواب الثلاثة هنا حيث قدم ما بين ضاربه مضمومه نظرا الى تقويته بباب آخر يشاركه في ضم عين المضارع وان قل بخلاف أخويه (و) من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو (فر يفر) ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو (عض يعض ولا يجيء) المضاعف

(من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما (الا الادغام) ... (فهو حبيب) ... اي ان أصله حبب بضم العين فيهما ثم أسكنت وأدغمت والدليل عليه أن يبنى فاعله على فعيل لان فعيلا انما يجيء من مضموم العين فيهما واليه أشار بقوله (فهو حبيب) كذا قيل وفيه ضعف اذ الحبيب هو بناء ... في المحبوب ولو سلم فلا يختص فعيل بهذا الباب بل يجيء منه غالبا اعلم ان حب يجيء من الباب الثاني ومن الرابع في الصحاح حببته أحبه بالكسر وحببت بالكسر أي صرت حبيبا ومن الباب الخامس عند الفراء وحينئذ جاز فتح الحاء وضمها في الماضي في الصحاح وقولهم حب بفلان قال الفراء معناه حب بفلان بضم الباء ثم أسكنت وأدغمت في الثانية وقال ابن السكيت في قول ساعدة * هجرت غضوب وحب من يتجنب * وعدت عواد دون وليك تشعب * أراد حبب بالضم فادغم ونقل الضمة الى الحاء لانه مدح انتهى (ولب يلب) لبا يعني ان أصله لبب يلبب بضم العين فيهما ثم أسكنت وادغمت والدليل عليه ان يبنى فاعله على فعيل أيضا وأشار اليه بقوله (فهو لبيب) اعلم ان لب يجيء من الباب الرابع أيضا تقول لببت بالكسر تلب لبابة أي صرت ذا لب وحكى يونس بن حبيب لببت بالضم وهو نادر لا نظير له في المضاعف انتهى كلامه والمضاعف لا يجيء من الباب الثالث والسادس أصلا ولما كان المضاعف مما يلحقه الادغام ناسب ان يبين كيفية لحوقه وشرطه فقال (واذا اجتمع فيه) أي في المضاعف (حرفان من جنس واحد أو متقاربان في المخرج يدغم) الحرف (الاول في) الحرف (الثاني) ان لم يمنع مانع (لثقل المكرر) وذلك اذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان متجانسان ولم يدغم الاول في الثاني ينتقل اللسان من مخرج الحرف ثم الى هذا المخرج مرة أخرى نحو قورل ومددفاستثقلوا أن (٧٧) يزيلوا ألسنتهم عن شيء ثم يعيدوها اليه اذ في ذلك كلفة في اللسان ومشقة يشبه مشي المقيد الذي يضع احدى قدميه في الموضع ويرفع عنه الاخرى وهو شاق لمخالفته المألوف فاذا أدغم زال ذلك الثقل فان الناطق بالحرفين يكون دفعة واحدة بعد الادغام فانهما يصيران بتداخلهما كحرف واحد فيرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة شديدة (نحو مد الى آخره) أي مد مدا مدوا مدت مددنا واذ قد علمت سبب الادغام في المتجانسين فقس عليه في المتقاربين اذ مخرجهما وان كانا متقاربين في نفس الامر لكن بعد انتقال اللسان من مخرج أحدهما الى مخرج الآخر كانتقاله من مخرج ثم اليه اقربه منه ومقارنته له نحو اذكر لكن اذا أدغم فلا بد من تماثل بقلب أحدهما الى الآخر والقياس قلب أولهما الا أن يعرض عارض كما سنذكره ان شاء الله تعالى قوله (ونحو اخرج شطأه وقالت طائفة) مثالان لادغام الحرفين المتقاربين وأنت تعلم أن الحرفين المتجانسين اذا كانا في كلمتين نحو فمار بحت تجارتهم لا يسمى شيء من الكلمتين ولا مجموع الكلمتين مضاعفا فضلا عن المتقاربين في كلمتين فتمثيل المتقاربين في المخرج بهذين المثالين لا يلائم قوله واذا اجتمع فيه حرفان الخ اذ الضمير البارز في فيه راجع الى المضاعف ولما كان اجتماع حرفين بينهما تقارب في المخرج يوجب الادغام وجب رسم ما يعرف به المتقارب من المتباعد وذلك انما يكون بتعريف مخارج الحروف فيقال اذا أردت أن تعرف مخرج حرف سكنه وأدخل عليه همزة الوصل ثم تلفظ به فانظر الى منتهى الصوت فحيث انتهى فثمة مخرجه كذا قيل وهذا القدر من البيان اجمال لا يسمن من جوع وان أردت التفصيل فاستمع لما نتلو عليك * اعلم أن الحروف الواقعة في لغة العرب أصولها تسعة وعشرون حرفا وان مخارجها خمسة عشر مخرجا باعتبار التقارب بين المخرجين والا فلكل حرف مخرج على حدة والا يلزم تماثل الحرفين لان من مخرج الباء بعينه مثلا لا يحصل الا الباء ومن مخرج الفاء بعينه لا يحصل الا الفاء فلا بد وان يكون لكل حرف مخرج ليحصل الحروف المختلفة الا انهم جعلوا مخارج بعض الحروف المتقاربة في المخرج كمخرج واحد لغاية تقاربها فحصل خمسة عشر مخرجا وواضع هذه المخارج أربعة الحلق والفم والشفتان الاول في مخارج الحلق وهي ثلاثة أقصاه ووسطه وآخره وحروفه سبعة فالهمزة والهاء والالف من أقصى الحلق على الترتيب فالهمزة من أقصى

(من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما (الا) مجيئا (قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب) ولم يذكر المضارع في الوزن لعدم دخوله في التمييز عن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضم العين في الغابر وانما ذكره في الوزن تبعا لسائر الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حب ولب من فعل بالضم وان حب أصله حبب ولب أصله لبب بضم العين فيهما الا ان مجيء فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته عن فعل يفعل بفتح العين فيهما وعن فعل يفعل بكسر العين فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما أصلا (واذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد) في الذات أو في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سيأتي فيكون من جنس واحد نظرا الى الهمس وسيجيء وقوله (أو) اجتمع حرفان (متقاربان في المخرج) عطف على قوله من جنس واحد ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات أو في الصفة أو حرفان متقاربان لانه اقام الحد مقام المحدود قصرا للمسافة (يدغم الاول) من المتماثلين أو المتقاربين (في) المثل (الثاني) أو المتقارب الثاني بعد جعل أول المتقاربين مثل الثاني (لثقل المكرر) المعلوم بالوجدان وفي مثل أكرر من التكرار مثال المتماثلين في الذات (نحو مد الى آخره) أصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة يجيء ان شاء الله تعالى في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورده هنا لاحتياجه الى تفصيل في بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل (و) مثال المتقاربين المتحركين (نحو أخرج شطأه) بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجيهما وقد قرأ به أبو عمرو ومثال المتقاربين الساكن أولهما نحو (وقالت طائفة)

الحلق وليس بخرج تدخل منه الى الحلق والهاء أيضا من أقصى الحلق لكن لا بعين مخرج الهمزة بل متأخر عن مخرجها من جانب الفم والالف أيضا من أقصى الحلق لكن متأخرة عنهما من جانب الفم ولكن يقرب بعضها من بعض ولهذا جعلت مخرجا واحدا باعتبار المقاربة من جملة خمسة عشر والعين والحاء المهملتان من وسط الحلق على الترتيب أيضا فالاول العين ثم الحاء من جانب الفم والغين والخاء المعجمتان من أدنى الحلق على الترتيب فالاول الغين ثم الخاء فلمجموع الحروف المنسوبة الى الحلق ثلاثة مخارج نظرا الى التقارب وفي الحقيقة سبعة مخارج والثاني في مخارج الفم وهي عشرة أولها مخرج القاف وهو من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الاعلى وثانيها مخرج الكاف وهو أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الاعلى وثالثها مخرج الجيم والشين المعجمة والياء المثناة من تحت وهو وسط اللسان وبين وسط الحنك الاعلى ورابعها مخرج الضاد المعجمة أول حافة اللسان وما يليه من الاضراس وخامسها مخرج اللام مما دون طرف اللسان الى منتهى طرف اللسان وما فوقه من الحنك وسادسها مخرج الراء المهملة مما دون طرف اللسان وما فوقه من الحنك دون ما فيه لكنه متأخر عن مخرج اللام من جانب مخارج الفم وسابعها مخرج النون من طرف اللسان ومما فوقه من الحنك كالراء لكنه متأخر عن مخرج الراء من جانب مخارج الفم وثامنها مخرج الطاء والدال المهملتين والتاء المثناة من فوق طرف اللسان وأصول الثنايا وتاسعها مخرج الصاد والزاي والسين ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وعاشرها مخرج الظاء المعجمة والثاء المثلثة والذال المعجمة بين طرف اللسان وأطراف الثنايا فهذه المخارج من الفم يتلو بعضها بعضا كما بيناه والثالث مما بين الشفة والثنايا مخرج الفاء أي باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا والرابع الشفتين مخرج الباء والواو والميم (٧٨) فجميع هذه المخارج خمسة عشر لا غير كما رتبها سيبويه ووافقه أبو الحسن عليه واذ قد عرفت مخرج كل حرف عرفت أن أي حرف يقرب من أي حرف في المخرج هذا هو التقارب في المخرج وقد يقارب الحرفان في الصفة مثل الهمس والجهر فيدغم أحدهما في الآخر نظرا الى الاعتبار أيضا وان لم يتجانسا ولم يتقاربا في المخرج على ما سيجيء ولما ذكر أنه اذا اجتمع حرفان متجانسان أو متقاربان يدغم الاول في الثاني وجب عليه أن يبين الادغام فقال (الادغام) وهو في اللغة ادخال الشيء في غيره يقال أدغمت اللجام في فم الفرس اذا أدخلته فيه وفيه واحد لغتان ادغام بالتخفيف وادغام بالتشديد ومن عبارات الكوفيين الادغام افعال ومن عبارات البصريين الادغام افتعال وقد قصر أئمة العربية على ادخال الحرف في مثله أو متقارب به وتعريف صاحب الكشف بأنه (الاتيان) اللافظ (الحرف) الواحد اللبث المكث والاستقرار (في مخرجه مقدار الاتيان الحرفين) في مخرجهما تعريف باللازم لان المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ حقيقة لا حرف واحد والتلبث في مخرجه مقدار اتيان الحرفين لكن باعتبار أن الحرف اذا دخل في مثله ونطق معه دفعة كان كأنه نطق بحرف واحد لكنه بالتلبث في مخرجه مقدار اتيان الحرفين وان كان اللافظ في الحقيقة حرفين وهذا غاية ما يتكلف في توجيه هذا التعريف (كذا نقل عن جار الله العلامة) محمود الزمخشري (وقيل) الادغام (اسكان) الحرف (الاول وادراجه في الثاني) يقال أدرجت الكتاب أي طويته ولا يقال ان قوله اسكان الاول غير شامل لنحو مد مصدر فان أصله مدد بسكون الاول فلا يمكن اسكانه اذ اسكان الساكن محال لانا نقول لما وجب اسكان المتحرك للادغام علم أن ابقاء الساكن بحاله بطريق الاولى فمعنى قوله اسكان الاول اسكانه ان كان متحركا وابقاؤه ان كان ساكنا وانما أسكن الاول ليتصل بالثاني اذ لو حرك لم يتصل به لحلول الفاصل وهو الحركة وأما الثاني فلا يكون الا متحركا لان الساكن كالميت لا يقدر بنفسه فكيف يقدر غيره ثم قالوا (المدغم) على صيغة المجهول وهو الحرف الاول وانما سمي به لادغامك اياه (والمدغم فيه) وهو الحرف الثاني وسمي به لادغامك الاول فيه حرفان في اللفظ) في كلمة كما أو في كلمتين هذا ظاهر اذا عرفت الادغام بالتعريف الثاني وأما اذا عرف بالتعريف الاول فتقديره أول (حرف

بادغام الثاني في الثاء لا الاتفاق التقارب مخرجهما وسكون الاول (الادغام) افعال من عبارات الكوفيين والادغام افتعال من عبارات البصريين (الاتيان الحرف) الواحد (في مخرجه مقدار الاتيان الحرفين) في مخرجهما أي قريبا من مقدار الاتيان بهما (كذا نقل عن جار الله العلامة) وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله عز وجل رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المعرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة (وقيل الادغام اسكان) الحرف (الاول) بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا أو سلبها ان كان متحركا أو ساكنا هو حرف لين وعلم منه أنه اذا كان ساكنا أبقي على حاله بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل به التخفيف ولا بد أن يكون الثاني متحركا لانه مبين للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (وادراجه) أي ادخاله (في الثاني) بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على أن يصيرا حرفا مغايرا لهما بيتا وهو الحرف المشدد لان زمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة أخر هذا التعريف وعبر بقيل لانه لا يناسب معناه العرفي لان معناه في اللغة ادخال الشيء في الشيء والالباث والرفع المذكوران لا زمان له (المدغم) أي الحرف الذي أدغم (والمدغم فيه) أي الذي وقع الادغام فيه (حرفان في اللفظ وحرف

واحد في الكتابة) اذا كانا في كلمة (نحو مدّ) حرفان في اللفظ والكتابة) اذا كانا في كلمتين (كالرحمن) يعني ثلاث...
في اللفظ وأربعة في الكتابة لان الالف بعد الميم ثابتة لفظا ولا تكتب والغرض من هذا التمثيل ازالة استبعاد نقصان الحروف الملفوظة في
الكلمة الواحدة وكثرتها اذا كانا في كلمة لانهما اذا كانا في كلمتين كانا حرفين في الكتابة أيضا نحو فما ربحت تجارتهم ونحو الرحمن
دليل والذي والتي والذين وأمثالها لفظا وخطا والليل فقد اجتمع فيه لامان أحدهما لام الكلمة والثاني لام التعريف والثالث لام الجارة فأدغم لام
التعريف في فاء الكلمة وحذف لا خطا واحدا في الكتابة وان لم يكونا في كلمة واحدة كراهة اجتماع ثلاث لامات كتابة وتنزيلا للتدريج منزلة
المنفصل بالقياس الى لام الجارة قوله (واجتماع الحرفين) المتجانسين أو المتقاربين (على ثلاثة ضرب) بيان لما أجمله بقوله اذا اجتمع فيه حرفان
من جنس واحد أو متقارب في المخرج يدغم الاول في الثاني الضرب (الاول أن يكونا متحركين) في كلمة (يجب فيه) أي في هذا الضرب الاول
(الادغام) والعلة في وجوبه انك اذا اتيت بها وانطقت بالحرفين دفعة واحدة كان أخف من قولك مدد باظهار الحرفين وهذا انما لا يستراب فيه ولان
زمان الحركة بحرف المدغم أقل من زمان الحركة بالحرفين الظاهرين وما قل زمانه أخف مما طال كذا حققه ابن الحاجب وأما قولهم ضبب
البلد اذا كثر ضبابه وقطط شعره اذا اشتد جعودته بفك الادغام فيه فشاذ جيء به لبيان الاصل (الا في الالحاقيات) أي في الكلمة التي زيد في
أحد المثلين للالحاق فانه لا يجوز الادغام فيها فعلا كان أو اسما فالفعل نحو جلبب وشملل (٧٩) الملحقين بدحرج والاسم (نحو قردد) أصله
قرد فزيد للالحاق بجعفر دال فصار قردد وانما لم يدغم (حتى لا يبطل الالحاق) يعني ان الالحاق صناعة لفظية يلزم فيها المساواة بين الملحق والملحق به حروفا وحركات وسكونا فلو أدغم الملحق زالت المساواة المذكورة وبطل الالحاق وانما قلنا انه صناعة لفظية لان الغرض من الالحاقات يعامل الملحق معاملة الملحق به في الجمع والتصغير وغير ذلك من التصاريف اللفظية فيقال مثلا قرادد وقريدد كما يقال جعافر وجعيفر ولا شك في أنه حكم لفظي
لا تعلق له بالمعنى فلو أدغم فات موازنته للملحق به فلا يعامل معاملته فيبطل غرض الالحاق قوله (والاوزان) مجرور معطوف على الالحاقيات أي
يجب الادغام في الكلمة التي اجتمع فيه حرفان متجانسان الا في الاوزان (التي يلزم الالتباس) فيها اذا أدغم فانه لا يدغم فيها مع انه اجتمع حرفان
متحركان متجانسان (نحو صكك) وهو بفتحتين عيب في رجل الفرس (وسرر) وهو بضمتين جمع سرير (وطلل) وهو بفتحتين ما بقي من آثار
الدار (وجدد) وهو بضم الجيم وفتح الدال خط في ظهر الحمار (حتى لا يلتبس بصك) بفتح الصاد وتشديد الكاف وهو كتاب القاضي (وسر) بضم
السين وتشديد الراء جمع السرير (وطل) وهو المطر الضعيف (وجد) بوزن سر وهو شرفي الطريق يعني لو أدغم مثل سرر وهو جمع سرير لم
يعلم انه جمع سرور أو جمع سرير فاذا لم يدغم زال الالتباس وقس عليه غيره ولم يعكس الامر مع انه زال الالتباس به لان القسم الثاني أكثر
استعمالا فالخفة أولى به وربما لا يدغم عند بعضهم للالتباس نحو اقتتل مع انه اجتمع فيه حرفان متجانسان متحركان اذ لو أدغم التبس بقتل
لان حركة التاء الاولى اذا نقلت الى القاف استغنى عن الهمزة فصار عند الادغام قتل فلم يعلم انه ماض من التفعيل أو من الافتعال كما سيجيء ولا
يدغم في مثل تتباعد وتتنزل مع انه اجتمع فيه حرفان متحركان متجانسان لانهم كرهوا وجوب الادغام فيما لا يلزم ووقوع تاء أخرى بعدها دائما
فصار في حكم التقاء المثلين في كلمتين فان ذلك لم يلزم الادغام ولذلك احتاجوا الى الحذف اذ الادغام عدول قدرا من التخفيف فلما كرهوا عدلوا
الى تخفيف الكلمة بالحذف تحرزا عن فوات التخفيف بالكلية مع كونه مقصودا فحذفوا احدى التاءين كذا حققه ابن الحاجب وقيل لم
يدغم تتباعد وتتنزل حتى لا يلتبس بالماضي لانه لو ادغم واجتلبت الهمزة وقيل اتباعد واتنزل لم يعلم انه ماض وهمزته للاستفهام أو مضارع

واحد في الكتابة) أي ينقص حرف في الكتابة اذا كانا في كلمة واحدة كبر وكرر ومد وشد على ما هو مذكور
في علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء عن شيء اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة ونقص
حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت في عرفهم (كالرحمن) فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في لفظ
الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله (واجتماع الحرفين) المتماثلين في الذات في كلمة واحدة (على
ثلاثة أضرب) الضرب (الاول) منها (أن يكونا) أي الحرفان المجتمعان (متحركين يجب فيه) أي في الضرب
الاول في جميع صور (الادغام نحو مد الا في) الصور (الالحاقيات نحو قردد) فان الادغام فيه غير واجب بل
لا يجوز (حتى لا يبطل الالحاق) فانه على تقدير الادغام يخرج عن كونه على وزن جعفر لانه لم يراع المقابلة
بين الملحق والملحق به حركة وسكونا (و) الا (في الاوزان التي تلزم الالتباس) ونحو قوول داخل في لزوم
الالتباس وأما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكرنا فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء
الثانية في مثل تتقلد وتتباعد وتتجنز لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام وأما نحو اقتتل
فسيذكر الخلاف فيه في بحث يخصه فلم يبق شيء غير مذكور وهي (مثل صكك) بفتحتين وهي عيب في رجل
الفرس (وسرر) بضمتين جمع سرير (وجدد) بضم الفاء وفتح العين جمع جدود بالضم وهو الخط الذي في
ظهر الحمار (وطلل) بفتحتين وهو ما بقي من آثار الديار (ومدد) بمعنى الزيادة (حتى لا يلتبس) الصكك على
تقدير الادغام (بصك) بفتح الصاد وهو كتاب القاضي (و) السرر بلفظ (سر) بالضم وهو ما تقطعه القابلة
في سرة الصبي (و) الجدد بلفظ (جد) بالضم وهو البئر في الطريق (و) طلل بلفظ (طل) بفتح الطاء

همزة الوصل ولما كان مثلثات يقال اذا لم يجز الادغام في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها يجب ان لا يدغم مثل زد وفرد وعض للالتباس أيضا اذ لم يعلم انه مكسور العين أو مفتوح العين فاجاب بقوله (ولا يلتبس في مثل رد وفر وعض) أي لا يقع الالتباس في ان كل واحد منها من أي باب (لان رد يعلم من يرد) بضم الراء (ان أصله ردد) بالفتح لان ما يكون عين مضارعه مضموما لا يخلو اما ان يكون عين ماضيه مفتوحا كنصر ينصر أو مضموما أيضا كحسن يحسن ولا يمكن ههنا ان يكون الماضي مضموم العين أيضا (لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بضم العين فيهما الا حب ولب كما مر فتعين ان عين ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس بالادغام (وفر أيضا) أي كرد (يعلم من يفر) بكسر الفاء (ان أصله فرر) بالفتح (لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بكسر العين فيهما فتعين الفتح في الماضي (وعض أيضا يعلم من يعض) بالفتح (ان أصله عضض) بالكسر (لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بفتح العين فيهما فتعين الكسر في الماضي (ولا يدغم حيي) بكسر العين (في بعض اللغات) ويدغم في بعض لكنه جوازا والقياس وجوب الادغام فيه لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين (حتى لا يقع الضم) الثقيل (على الياء) الضعيف (في يحيي) يعني انهم كرهوا وجوب الادغام فيه لانهم لو أدغموا في الماضي لزمهم ان يدغموا في المستقبل أيضا طردا للباب واذا أدغموا في المستقبل لم يكن بد من تحريك الياء بالضم لان الياء المدغم فيها لا بد وان تكون متحركة وهو مرفوض عندهم فاستدل بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الادغام فيه كما ذكره المصنف وبعضهم (٨٠) على عدم وجوب الادغام فجوزوا الادغام وتركه وكلا النظرين صحيح تدبر (وقيل) انما لا يدغم حيي في بعض اللغات لان (الياء الاخيرة غير لازمة) أي غير ثابتة في الكلمة دائما (لانها تسقط تارة نحو حيوا) أصله حييوا فاسكنت الياء الثانية بنقل ضمها الى الياء الاولى بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان وهما الواو والياء فحذفت الياء لان الواو علامة الجمع فصار حيوا وفيه اعلال آخر وهو انه حذفت ضمة الياء لثقلها على الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء لما ذكرنا ثم ضمت الياء الاولى لاجل الواو وكذا قيل (وتقلب) ألفا (تارة) أخرى لتحركها وانفتاح ماقبلها (نحو يحيي) أصله يحيي بضم الياء الثانية وفتح الاولى فلما لم تكن ثابتة في الكلمة دائما لم تكن مدغما فيها الا في الماضي ولا في المضارع (و) الضرب (الثاني) من الضروب الثلاثة (ان يكون) الحرف (الاول ساكنا) والثاني متحركا (يجب فيه الادغام ضرورة) أي اضطرارا لان المثلين اذا اجتمعا وكان الاول منهما ساكنا كانا في حكم حرف واحد وهو الادغام لا غير فيكون الادغام ضروريا ابتداء بخلاف ما اذا كانا متحركين فان فيهما اعمالين اسكان الاول والادغام واعلم ان ما ذكره المصنف ليس على اطلاقه بل هو بناء على الغالب أو بيان بالنسبة الى ذات المثلين مع قطع النظر عن مانع خارجي وذلك لان الهمزتين اذا اجتمعتا لا يدغم احداهما في الاخرى وان كانت الاولى منهما ساكنة لاستثقال الهمزة فقال الا اذا كانت الادغام الا ان يكونا عينين فانهما يدغمان كسأل ورأس وهذا معنى قول سيبويه الهمزتان ليس فيهما ادغام في قولك قرأ أبوك وأقرئ أباك لانهما لم يلتقيا موضع العين وكذا الالف لا يدغم في مثله لانه ساكن ولا يدغم ساكن في ساكن ولو حركت لخرجت عن كونها ألفا وأيضا يمتنع الادغام في الالف مطلقا اذ لا يتصور ان تكون مدغمة في شيء من الحروف ولا ان يدغم فيها غيرها أما امتناع كونها مدغمة فلوجوب محافظة ما فيها من اللين وأما امتناع كونها مدغما فيها فلان المدغم فيه لا بد ان يكون متحركا والالف لا يكون الا ساكنا وكذا لا تدغم في مثل قوول بجهول قاول مع انه اجتمع فيه حرفان متجانسان أولاهما ساكنة للالتباس لانه لو أدغم وقيل قول لم يعلم هل هو فعل بتشديد العين أو فوعل مجهول فاعل فرد عليه أصله وكذا لا يدغم في نحو قالوا وما وفي يوم وان اجتمع حرفان من جنس واحد أولاهما ساكنة لانهم كرهوا

وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطرة (و) مدد بالفتح (مد) من مد الثوب (ولا يلتبس) أي لا يقع الالتباس (في مثل رد) بانه ردد بالفتح أو من ردد بالضم (و) في مثل (فر) بانه من فرر بالفتح أو من فرر بالكسر (و) في مثل (عض) بانه من عضض بالكسر أو من عضض بالفتح (لان رد يعلم من يرد) بالضم (ان أصله) ردد بالفتح (لان المضاعف لا يجيء من) باب (فعل يفعل) بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل يفعل بالكسر في الاول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به (وفر أيضا) أي كرد (يعلم من يفر) ان أصله فرر بالفتح (لان المضاعف لا يجيء) أصلا (من فعل يفعل) بالكسر فيهما (وعض أيضا يعلم من يعض) ان أصله عضض بالكسر (لان المضاعف لا يجيء) أصلا (من فعل يفعل) بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع ككدت تكاد شاذ لا يعتد به (ولا يدغم حيي في بعض اللغات) مع انه اجتمع المثلان المتحركان فيه وانه ليس من صور الاستثناء (حتى لا يقع الضم على الياء في يحيي) أي في مضارعه فان قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع ولو أدغم المضارع هنا يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسور لا يسقط بالمعسور والى ان ذلك القياس انما يكون اذا تحقق وجب الادغام وفي يحيي لما سبق الاعلال لم يبق موجب الادغام فيقال في كلتا اللغتين يحيي بلا ادغام (وقيل) الاوجه عدم ادغام حيي لان (الياء الاخيرة) فيه (غير لازمة لانها تسقط تارة نحو حيوا) أصله حييوا (وتقلب تارة نحو يحيا) أصله يحيي بضم الياء الاخيرة فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكأنه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم (و) الضرب (الثاني) منها (ان يكون) الحرف (الاول) من الحرفين المجتمعين في كلمة المتماثلين في الذات (ساكنا) والثاني باقيا على حركته (يجب فيه الادغام ضرورة) أي من جهة الضرورة والاضطرار وانما

الادغام فيما يؤدى اليه من زوال المد الذى هو من مقتضى هذا المحل لان الواو والياء من حروف المد وابقاء المد اخف عندهم كذا قيل ثم ثبت
ان ما ذكره المصنف ليس على اطلاقه (نحو مد) مصدر اقوله (وهو على وزن فعل) بفتح الفاء وسكون العين اشارة الى ان مد امصدر لا فعل ماض
لانه لو كان فعلا ماضيا كان الحرفان متحركين فلا يكون من هذا الضرب بل من الضرب الاول بخلاف المصدر فان قلت ان قوله على وزن فعل
لا يفيد الاشارة الى ان مدا مصدر لا فعل بل يحتمل ان يكون العين فيه متحركا وساكنا فانت يعلم بالاعجام ان عينه ساكن لا يقال لو طرح قوله على
وزن فعل واكتفى بقوله نحو مد يعلم بالاعجام أيضا ان مدا ههنا مصدر وأيضا الاعجام يترك كثيرا فلا اعتداد به لانا نقول لو طرح هذا القول
واكتفى بقوله نحو مد لم يلتفت الى تفقد الاعجام زيادة الالتفات فاذا قيل على وزن فعل لزم تفقد الاعجام لزوما واضحا فيعتنا ولا يترك فيفيد
الاشارة المذكورة ومثل ذلك كثير لا يمكن انكاره (و) الضرب (الثالث) من الضروب الثلاثة (ان يكون) الحرف (الثانى ساكنا) سكونا لازما
ويكون الاول متحركا نحو مددن وظللت (فالادغام فيه) أى فى هذا الضرب الثالث (ممتنع لعدم شرط صحة الادغام وهو تحرك) الحرف (الثانى)
لانه لا يستقيم تحريك الثانى فى مثل مددن وظللت اذ لا يكون ما قبل الضمير الفاعل المتحرك الا (٨١) ساكنا كما مر وكذا اذا كانا فى كلمتين

قال ضروريا لان الادغام فى هذا الضرب ضرورى أى لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب من الاسباب ولو فى
كلمتين نحو الم أقل لك ولم يربح حاتم بخلاف الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه فى بعض الصور بل يمتنع لمانع
كالالحاق والالتباس ويجوز فى بعضها بلا وجوب لوقوعها فى كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء فى المضارع
كما فى بعض اللغات (نحو مد) أصله مدد بسكون الدال الاولى من مد الثوب وانما قال (على وزن فعل) بسكون
العين لئلا يتوهم ان أصله مدد بحركة الدال الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثانى اذ العبرة فى الامتياز
باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه فى النقش فى الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه
فى الخط فيتركون الاعجام كثيرا (و) الضرب (الثالث) منها (ان يكون) الحرف (الثانى) منهما (ساكنا)
سكونا لازما والاول باقيا على حركته (فالادغام فيه ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك) الحرف (الثانى) من
المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثانى لا بد منه فى الادغام لانه ظاهر (وقيل) فى وجه امتناع الادغام فى الضرب
الثالث (لا بد من تسكين) الحرف (الاول فيجتمع فيه ساكنان) اذ الثانى كان ساكنا قبل هذا (فتفر من
ورطة) هى فى الاصل طين يقع فيه الغنم ويقوم والمراد ههنا المحذور وهو ثقل المكرر (فتقع فى) ورطة (أخرى)
وهو اجتماع الساكنين (وقيل) انما امتنع الادغام فى الضرب الثالث (لوجود الخفة) التى هى الغرض من
الادغام (بالساكن) أى بسكون الساكن الذى هو الحرف الثانى (مع عدم شرط الادغام) وهو تحرك الثانى
وقوله (ولكن جوزوا الحذف) أى حذف أحد المثلين فى الضرب الثانى (فى بعض المواضع) سماعا (نظرا
الى اجتماع المتجانسين) استدراك من قوله فممتنع يعنى اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف
بالادغام متعذر فحذفوا احداهما لان الحذف أنسب بالتخفيف اما الاولى كما صرح به فى الصحاح حيث
قال فى أحسست حذفوا منه السين الاولى واختاره المصنف حيث قال فى اقررن فحذفت الراء الاولى لانها
التى كانوا يدغمونها فينبغى أن تكون هى المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذفت الاولى
مع حركتها بقى الفاء مفتوحا على أصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت احداهما
صار الفاء مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى أرجح لما فى حذف الثانية من لزوم العمل الكثير الا أن كون
الثانية لام الفعل الذى هو محل التغيير يعارضه ويرجحه قلب الثانية فى مثل تقضى البازى (نحو ظلت)

نحو قولك رسول الحسن
فان الاول متحرك والثانى
لام التعريف وهى ساكنة
فيمتنع الادغام لما ذكرنا من
عدم شرط الادغام وهو
تحرك الثانى (وقيل) انما
يمتنع الادغام فيما يكون
الثانى ساكنا لانه (لا بد) فى
لادغام (من تسكين) الحرف
(الاول) ليمكن الادغام
(فيجتمع) حينئذ حرفان
(ساكنان فتفر) أنت (من
ورطة) الورطة الهلاك
وقال أبو عبيد أصل الورطة
أرض مطمئنة لا طريق فيها
(وتقع) أنت (فى) ورطة
(أخرى) المراد من الورطة
الاولى ههنا عدم ادغام المثلين
ومن الثانية اجتماع
الساكنين (وقيل) انما
يمتنع الادغام فيما يكون
الثانى ساكنا لان الادغام

(١١ — مراح) انما هو للخفة وهى حاصلة بدون الادغام (لوجود الخفة) المطلوبة (بالساكن) الثانى وتحصيل الحاصل محال ولما
توجه ان يقال لا نسلم انه يلزم من الادغام فيما ذكر تحصيل الحاصل وانما يكون ذلك ان لو لم يكن خفة الادغام أقوى من خفة السكون وهو ممنوع
فاجاب عنه بقوله (مع عدم شرط) صحة (الادغام) وهو تحرك الثانى يعنى ان علة امتناع الادغام فى مثل ما ذكر مجموع الامرين المذكورين
لا الامر الاول فقط وفيه ما فيه (ولكن جوزوا الحذف) أى حذف أحد المتجانسين تخفيفا (فى بعض المواضع) مع امتناع الادغام ووجود الخفة
بالساكن (نظرا الى اجتماع) الحرفين (المتجانسين) مع ان القياس ان لا يحذف كما لا يدغم (نحو ظلت) بفتح الظاء المعجمة وكسرها أصله
ظللت يقال ظللت بكسر اللام الاولى ظلولا بالضم اذا عملت بالنهار دون الليل فحذفت اللام الاولى تخفيفا لتعذر الادغام وحذف اللام اما مع
حركتها فبقى الظاء مفتوحا واما بعد نقل حركتها الى ما قبلها وهى الكسرة فيكون مكسورا وكذا مست أصله مسست فحذفت السين الاولى اما
مع كسرتها أو بعد نقلها الى ما قبلها فيجوز الفتح والكسر فى الميم أيضا وانما حذفت الاولى دون الثانية لان الادغام فى الصورة حذف الاولى

وكلامهم الفاحذنو اما كانوا يقولونه هذا ما اختاره المصنف وبعضهم قالوا الحذف الثاني أولى لان الثقل انما حصل منه وكذا أحسست أصله أحسست فحذفت احدى السينين (كما جوزوا القلب) أي جوزوا حذف احدى المتماثلين في بعض المواضع تخفيفا كما جوزوا قلبها تخفيفا (في نحو تقضى البازي) أصله تقضض كما مر (وعليه) أي على حذف احدى المتماثلين تخفيفا (قراءة) بوزن كتابة (من قرأ وقرن) بكسر القاف وهو أمر لجماعة النساء (في بيوتكن) قوله (من القرار) حال من قوله وقرن يعني ان كون هذه القراءة على حذف احدى المتماثلين انما هو على تقدير كون قرن من قر يقر قرارا من الباب الثاني وهو المضاعف لا على تقدير كونه من وقر يقر وقارا من الباب الثاني أيضا لانه مثال لا مضاعف فلا يكون مما نحن فيه (أصله) أي أصل قرن بكسر القاف اذا كان من القرار (اقررن) بوزن اضربن اذ المضارع تقررن بكسر الراء الاولى فحذف حرف المضارعة واجتلبت همزة الوصل كما هو الاصل في أخذ الامر فصار اقررن (حذفت الراء الاولى) تخفيفا كما حذف احد المثلين في مثل ظلت ومست تخفيفا (ونقلت (٨٢) حركتها) التي هي الكسرة (الى القاف) الحذف قبل نقل الحركة سائغ لكن نقل الحركة قبل الحذف شائع ولهذا قال بعض المحققين ويجوز الحذف قبل النقل وبالعكس اذ لا امتناع في ذلك ولا يرد ان يقال الفاء في قوله فنقل يدل على كون النقل بعد الحذف اذ الفاء للتعقيب وهو ظاهر البطلان (ثم حذفت الهمزة) المجتلبة (لانعدام الاحتياج اليها) بتحريك القاف بالكسر (فصار قرن وقيل) ان قرن بكسر القاف مأخوذ (من وقر يقر وقارا) والوقار الحلم وهو من الباب الثاني لا مضاعف فلا تكون هذه القراءة حينئذ على حذف احد المثلين تخفيفا فيكون ذكره لاستثناء الاحتمال في قرن حتى يتضح الامر (واذا قرئ قرن بفتح القاف يكون من أقر بالمكان) بفتح القاف (وهو) أي أقر بالفتح (لغة في أقر) بالكسر على صيغة المتكلم وحده في الموضعين والقرار في المكان الاستقرار بالادغام فيه وحاصله ان قرن مفتوحا يجيء من الباب الثاني كما مر ومن الباب الرابع أيضا مع اتحاد المعنى فيهما فاما اذا كان من الباب الثاني فالامر منه اقرر بكسر الراء ثم لما خفف بالحذف والنقل بقي قر بكسر القاف فيكون مشابها للامر من وقر يقر في اللفظ فاذا قرئ قر بكسر القاف احتمل ان يكون من القرار وان يكون من الوقار فلم يتعين كونه من المضاعف الذي نحن فيه واما اذا كان قر من الباب الرابع فالامر منه قر بفتح القاف بعد التخفيف بالحذف والنقل فيتعين كونه مضاعفا لان وقر لا يجيء من الباب الرابع ولا من الثالث حتى يكون القاف مفتوحا (فيكون أصله) أي أصل قرن بفتح القاف (اقررن) بفتح الراء الاولى (فنقل فتحة الراء الى القاف) فاستغنى عن الهمزة فحذفت وحذفت اللام تخفيفا كما في ظلت (فصار قرن) بالفتح وجميع ما ذكره المصنف من الوجوه الثلاثة في قرن مذكور في الصحاح في وقر (هذا) أي كون الادغام ممتنعا عند كون ثاني المثلين ساكنا (اذا كان سكونه) أي سكون ثاني المثلين (لازما) أي غير منفك عنه مثل ظللت ومددت ورددت (واذا كان) سكون الثاني (عارضا) أي ثابتا في حال دون حال (يجوز الادغام وعدمه نحو امدد) أمر المخاطب فك الادغام (ومد) أمر أيضا بضم الميم

يفعل بها ما يفعل من العمل (كما جوزوا القلب) أي قلب ثاني المتماثلين (في نحو تقضى البازي) أصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء (وعليه) أي على الحذف (قراءة من قرأ) وهو غير نافع وعاصم (وقرن في بيوتكن) بكسر القاف مأخوذا (من القرار) وهو مضاعف (أصله اقررن) بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر (فحذفت الراء الاولى) نظرا الى اجتماع المتجانسين (فنقلت حركتها الى القاف) بعد حذف الراء الذي هو الغرض الاصلي ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع الساكنين ولا عبرة في النقل وهذا نظير قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم يحذف لاجتماع الساكنين ثم أعطي حركتها ما قبلها (ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها) بسبب حركة القاف (فصار قرن) بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة أن يتوهم ان قرن في قراءة الكسر مثال لحذف أحد المتماثلين اتخذه بقوله (وقيل) ان قرن بكسر القاف (من وقر يقر وقارا) وهو مثال من باب ضرب أصله اوقرن كاوعدن حذفت الواو طردا للباب واستغني عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وحينئذ لا يكون مما نحن فيه (واذا قرئ قرن) بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو (يكون من أقر بالمكان بفتح القاف) على صيغة المضارع المتكلم من باب علم (وهو لغة في أقر) بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعني ان القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب ومستعمل أيضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار فهي من باب ضرب كما أنها اذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه أيضا (فيكون أصله) أي أصل قرن بالفتح (اقررن) بفتح الراء الاولى (فنقلت حركة) ثاني (الراء الى القاف) بعد حذفها واستغنى عن الهمزة ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما في قراءة الكسر (فصار قرن) بالفتح (هذا) أي امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين (اذا كان سكونه) أي سكون الحرف الثاني (لازما) غير عارض (واذا كان عارضا) للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام (جاز الادغام) نظرا الى أن السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الساكن فيدغم فيه الاول وهذه لغة بني تميم (و) يجوز (عدمه) أي عدم الادغام نظرا الى أن شرط الادغام تحرك الثاني وهو ساكن ههنا وهو ود الحقة ولا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن (نحو امدد) بفك الادغام أمر للمخاطب (ومد)

و (بفتح الدال) أصله امدد فنقل ضمة الدال الى الميم للادغام فاستغنى عن الهمزة فحرك الدال الثانية بالفتح (للخفة) أى لخفة الفتح (ومد) بضم الميم و (بكسر الدال لان الكسر أصل فى تحريك الساكن) كامر (ومد بضم الدال) والميم (للاتباع) أى لاتباع حركة الدال الاخيرة لحركة الميم فقد جاز فى مد الحركات الثلاث هذا اذا لم يكن بعده شئ وأما اذا كان بعده ياء أو حرف ساكن فالكسر لازم مثل مدى ومد القوم واذا كان بعده ألف أو هاء المؤنث فالفتح لازم نحو مدا ومدها واذا كان واو أو هاء المذكر فالضم لازم نحو مدوا ومده وكذا عضه وفره وقد يكسر بها المذكر نحو مده كذا قيل (ومن ثم) أى ومن أجل ان الضم فى مد للاتباع (لا يجوز فر) بضم الراء (لعدم الاتباع) لان فر من الباب الثانى فيكون عين مضارعه مكسورا فلا يتأتى ضم الراء للاتباع وأما فر بفتح الراء وكسره وكسر الفاء فيهما وافرر بفك الادغام فجائز على قياس مامر فان قلت يفهم من هذا الكلام ان الامر سكونه عارض وقد مر ان الامر عند البصريين مبنى على السكون الاصلى لعدم مشابهته لاسم الفاعل والاصلى لا يكون عارضا قلت ان بنى تميم يدغمون فى نحو لم يمد لكون سكون ثانى المثلين عارضا وينزلون الامر منزلته فى الادغام اذ الامر مأخوذ من المستقبل فكان الامر فرعه والمستقبل أصل له فيكون سكون الامر عارضا كالمجزوم وان كان عند البصريين مبنيا فاجرى الامر مجرى المستقبل فى الادغام اعتبارا لحمل الفرع على الاصل فيقال مد كما يقال لم يمد ويمد كذا ذكره ابن الحاجب (ولا يجوز الادغام فى مثل امددن) أى لا يجوز الادغام فى الامر اذا اتصل به نون جماعة النساء وكذا لا يجوز الادغام فى الماضى اذا اتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك وهى تسعة أمثلة نحو مددن مددت مددتما مددتم مددت مددتما مددتن مددت مددنا (لان سكون) (٨٣) المثل (الثانى) فيما ذكره المصنف وفيما ذكرنا أيضا (لازم) لا عارض فان قلت ما الفرق بين مثل لم يمدد وامدد وبين مثل مددت على مذهب بنى تميم مع ان سكون الدال فى مددت عارض كعروض السكون فى لم يمدد وامدد ومع هذا لم يدغم قلت ان السكون فى مددت وان كان عارضا لكن لا ينفك مع تاء الضمير فكأنه لازم وفى لم يمدد قد يزول عند زوال الجوازم وامدد منزل منزلته فان قلت اتصال التاء بمددت كاتصال لم بيمدد فكان ذلك لازم عنده فكذلك الا ان قلت التاء بمنزلة الجزء من الكلمة لانه فاعل والفاعل كالجزء والجازم كلمة مستقلة فلذلك فرق بينهما بنو تميم فأدغموا فى نحو لم يمد وفيما ينزل منزلته من الامر ولم يدغم أحد فى مثل مددت وظللت وامددن وغير ذلك مما يتصل به الضمير المرفوع المتحرك الا فى شذوذ ردى كذا فى شرح كافية التصريف واذا علمت ذلك فاعلم ان تحريك الثانى فى مثل لم يمد وامدد للادغام نظرا الى عروض سكونه لا ينافى جزمه ولا سكونه لان هذه الحركة انما هى لاجل الادغام فتكون عارضة كسكونه والحركة العارضة كالسكون فلهذا لا يدغم نحو لن يحيى ولم يحى فان قلت كيف يجوز ان يكون الحركة والسكون عارضين معا فى شئ واحد فى حالة واحدة قلت جاز ان يكونا عارضين باعتبارين فان السكون فى مثل لم يمد عارض باعتبار ان أصله يمدد بالرفع فأسكن عند دخول الجازم عليه ثم حرك بعد هذا السكون لاجل الادغام اعتبارا بالاصل فكانت حركته بهذا الاعتبار عارضة بالنسبة الى السكون الحاصل له بالجازم ومعنى اعتبار الاصل فى مثل لم يمد انه جاز تحريكه بعد السكون لكونه متحركا فى الاصل لان الحركة الاصلية باقية بعينها ويدغمها من غير تحريك جديد واذا اتضح الحال عندك فى مثل لم يمد اتضح الامر فى الامر أيضا اذ قد عرفت انه منزل منزلته هذا واعلم ان سكون الوقف كالحركة أى عارض لا اعتداد به فلا ينافى الادغام (وتقول) فى الامر من المضاعف (بالنون الثقيلة) أى اذا اتصل به نون التأكيد المشددة (مدن مدان) بضم الميم وفتح الدال فيهما (مدن) بضمتين وحذف الواو اكتفاء بالضمة (مدن) بكسر الدال وحذف الياء اكتفاء بالكسرة (مدان أمددنان و بالخفيفة) أى تقول فى الامر من المضاعف بالنون الخفيفة (مدن) بضم الميم وفتح الدال و (مدن) بضمتين وحذف الواو و (مدن) بالكسر وحذف الياء (واسم الفاعل) من المضاعف (ماد) أصله مادد بوزن ضارب فأدغمت الاولى فى الثانية بعد سلب

بالادغام أمر له بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين (بفتح الدال) الثانية للخفة ومد بالكسر لان الكسر أصل فى تحريك الساكن (لما مر) (ومد بالضم للاتباع) أى لاتباع حركة العين وهى الضم والميم مضمومة فى الثلاث لان الحركة المنقولة اليه فى الثلاث هى الضمة (ومن ثمة) اى ومن اجل ان الضم فى مد للاتباع (لا يجوز فر بالضم) اى بضم الراء ويجوز غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها (لعدم) مصحح (الاتباع) فى الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود ههنا مصحح الاتباع فى الكسر لانه من باب يضرب (ولا يجوز الادغام) بالاتفاق (فى) نحو (امددن) و يمددن ومددن ومددت ونحو لم يمددن ولم يمددن اى فيما اتصل به الضمير المرفوع (لان سكون الثانى) فيها (لازم) لانه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذى هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد ولم يمدد ولم يمدد فان سكونها عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم لان أصل امدد تمدد كامر وفى نحو امددن ولم يمددن ولم يمددن اعتبر اللازم فيه لكونه أقوى دون العارض ونظير سكون امدد وامددن حركة تاء رمتا ولام قولا (وتقول) فى الامر من المضاعف (بالنون الثقيلة مدن مدان) بفتح الدال (مدن) بضمها ويحذف الواو اكتفاء بالضم (مدن) بكسرها ويحذف الياء اكتفاء بالكسر (مدان امددنان و) تقول (بالخفيفة مدن) بفتح الدال (مدن) بضمها ويحذف الواو اكتفاء بالضم (مدن) بكسرها ويحذف الياء (واسم الفاعل منه ماد) أصله

حركتها وكذا امداد مادون مادة ماد ثان ماد اث وامواد (و) اسم (المفعول ممدود) الى آخره فك الادغام لان الواو يتوسط بين المثلين فيمتنع الادغام (واسم الزمان والمكان ممد) بفتحتين أصله ممدد بفتح الميم والدال الاولى فنقل فتحة الدال الى الميم وأدغم فصار ممد وكذا ممدان ممدون ممدة ممدتان ممدات (واسم الآلة ممد) بكسر الاول وفتح الثاني أصله ممدد بكسر الاول وسكون الثاني وفتح الثالث ثم أدغم فصار ممد وكذا ممدان ممدون ممدة ممدتان وممدات (والمجهول) من الماضي (مد) الى آخره بضم الميم وفتح الدال أصله مدد فأدغم ومن المضارع (يمد) الى آخره بضم الياء وفتح الميم أصله يمدد فأدغم (ويجوز الادغام اذا وقع قبل تاء الافتعال) حرف (من حروف اتثد زجشص ضط طوى) أي اذا وقع حرف من هذه الحروف قبل تاء الافتعال جاز ادغامها في تاء الافتعال اما بجعل التاء من جنس الفاء نحو اتحم أو بالعكس نحو اتعد وجاز أيضا ترك لكن لان كلها اذا لم بعضها الا بجواز البيان سيما اذا اتحد فان الادغام فيه ضروري وسنطلع على تفاصيلها في تضعيف السبب بجواز الادغام من غير تفصيل مسامحة اعتمادا على ما سيجيء من التفصيل * (مقدمة) * اعلم انه كما جاز الادغام اذا تقارب حرفان في المخرج نظرا الى هذه المقاربة وان لم يتحدا فكذا جاز الادغام اذا تقاربا في صفة من الصفات اللازمة لهما نظرا الى هذه المقاربة وان لم يتحدا ولم يتقاربا في المخرج وتلك الصفة مثل الهمس والجهر والشدة والرخوة والاستعلاء والاطباق وغير ذلك والحروف باعتبار الصفات تنقسم الى ثمانية عشر صنفا وصفاتها مذكورة في الكتاب وبعضها غير مذكور فيه ونحن نقتصر الكلام بالمذكورة فيه وهذا الانقسام ليس من جهة واحدة بل من جهات مختلفة لكنها تتداخل فيها الحروف حتى ان الحرف الواحد يقع في صنفين منها أو أكثر بحسب ما يعرض فيه من الصفات كالخاء فانه قد يعرض له الهمس فيكون من المهموسة وقد يعرض له الاستعلاء (٨٤) فيكون من المستعلية اذا علمت ذلك فاعلم ان الحروف الاربعة عشر التي ذكرها المصنف بقوله اتثد زجشص ضطظ طوى اذا وقع قبل تاء الافتعال يجوز ادغامها في تاء الافتعال لان بعضها متجانس لتاء الافتعال وبعضها متقارب لها في المخرج وبعضها متقارب لها في الصفة ورتب لها اربعة عشر مثالا على ترتيب ذكر هذه الحروف كما ترى قوله (نحو اتعد) خبر مبتدأ محذوف تقديره مثال ما ذكرناه نحو اتعد (شاذ)

فادغمت الدال الاولى بعد سلب حركتها في الثانية (و) اسم (المفعول ممدود) ولم يدغم لوجود الفاصل (واسم الزمان والمكان ممد) بفتح الميم أصله ممدد أدغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم في الثانية (و) اسم (الآلة ممد) بكسر الميم الاولى أصله ممدد (والمجهول) من الماضي (مد) أصله مدد أدغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع (يمد) أصله يمدد نقلت حركة الاولى وأدغمت في الثانية (ويجوز الادغام) جوازا أعم من الواجب (اذا وقع قبل تاء الافتعال) ما يقاربها (من حروف اتثد زجشص ضطظ طوى) واعلم ان مع هذه الحروف التاء بينها وبين ما وقعت هي الى جانبها مقاربة في المخارج ومساعدة في الصفات فتقلب التاء الى مقاربها ان اريد الادغام فيها واورد على ترتيب الف با امثلة ادغامها فقال (نحو اتعد وهو) أي ادغام اتعد (شاذ) اذا كان من الاخذ لان أصله حينئذ ائتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فأدغمت التاء في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز أن تقلب تاء فيما ابدلت هي الياء الاصلية وههنا ليست الياء أصلية وأما اذا كان من تخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه (ونحو اتجر) أصله اتتجر لانه من التجر من باب نصر أي عمل التجارة فأدغمت التاء في التاء وجوبا (ونحو اثار) بالثاء المثلثة أصله اثتار لانه من ثار من باب فتح أي من الثأر فوجب فيه الادغام على القياس وهو معنى قوله (ويجوز فيه اثار)

أيضا خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو شاذ يدل عليه ما بعد قوله نحو اتجر على قوله نحو اتعد وبيان الشذوذ فيه ان تخذ بالياء من الاخذ فيكون أصله ائتخذ من باب الافتعال قلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايتخذ ثم أبدلت الياء من التاء وأدغم التاء في التاء ولكن لما لم يكن الياء لازمة لانه يرجع الى الهمزة اذا جعلته ثلاثيا كان ادغامها في التاء بعد قلبها تاء شاذا ادنى شرط الادغام اللزوم على ما سيجيء هذا اذا كان أصله أخذ ويجوز أن يكون أصله تخذ فيكون ادغام تاء الافتعال فيه قياسيا كما في اتجر واعلم انه يجوز الادغام وتركه على الوجه الاول وأما على الثاني فالادغام واجب في الصحاح يقال اتخذوا في القتال مرتين أي أخذ بعضهم بعضا والاتخاذ افتعال أيضا من الاخذ الا انه أدغم بعد تليين الهمزة وابدال التاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل وقالوا تخذ يتخذ وعليه قراءة من قرأ لتخذت عليه أجرا (و) نحو (اثجر) أصله ثجر نقل الى باب الافتعال فاجتمع حرفان متجانسان أولاهما ساكنة وهو تاء الافتعال وثانيهما متحركة وهي تاء ثجر فوجب الادغام ضرورة (و) نحو (اثار) بنقطتين من فوق (ويجوز فيه اثار) بثلاث نقط فوقانية ولما تحقق ان الادغام هو الاتيان بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما بالصوت من الجهة وجب اذا قصد ادغام المتقارب أن يقلب أحدهما الى الآخر لاستحالة الادغام اذا لم يقلب وذلك كما هو ادغام حقيقة الادغام بناء على ابقاء الاول على حاله يخالف الثاني في الحقيقة والقياس أن يقلب الاول الى الثاني ثم يسكن ان كان متحركا ليحصل الادغام حينئذ لان حال الاول في الثاني وقد يعرض ما يؤدي الى العكس فيقلب الثاني الى الاول وذلك في ادبحتودا في اذبح عتودا البصري فيه على خلاف الاصل وهو قلب العين المتأخرة حاء فيجتمع حاآن ثم أدغم الحاء المتأخرة في الحاء المقدمة فيقال ادبحتودا والحرج من الحاء المشددة الى التاء وسقط العين من اللفظ واعتبر الاصل وأدغم الثاني في الاول على خلاف القياس

كراهة من الخروج من حرف خفيف الى حرف هو أثقل منه لان العين أثقل من الحاء لان فى العين قدرا من التهوع وهى قريبة من الهمزة فلاجل هذا العارض قلب الثانى الى الاول وكذلك فى اذبحاذه فى اذبح هذه كذا حققه ابن الحاجب اذا علمت ذلك فاعلم ان قلب الثانى الى الاول امامع جواز قلب الاول الى الثانى أيضا واما مع عدم جوازه فالثانى فى مثل اذبح عتودا والاول فى مثل اثاريثار اثارا (من الثأر) يقال ثأرت القتيل أى قتلت قاتله فانه يجوز فيه قلب الاول الى الثانى و بالعكس (لان) التاء بنقطتين من فوق (والثاء) بثلاث نقط (من) الحروف (المهموسة) الحروف العربية منقسمة الى مهموسة و مجهورة والمهموسة هى الحروف التى يجرى النفس معها ولا يحتبس عند النطق بها والمجهورة بخلافه وانما سميت مهموسة لان الصوت بها ضعيف اذ الهمس هو الصوت الخفى

قال الله تعالى لا تسمع الا همسا وهذه الحروف ضعيف الاعتماد عليها فى موضعها حتى جرى معها النفس (وحروفها) عشرة وهى الهاء والحاء والخاء والكاف والتاء والصاد والسين والشين والثاء والفاء ويجمعها (ستشحثك خصفة) وأيضا سكت فحثه شخص * والاول أحصر منه غيران الثانى أحسن لان له معنى مفهوما وهو ظاهر وقيل ان للاول معنى أيضا لان الشحث الالحاح فى المسئلة والشحاث الشحاد المكدى يقال أكدى الرجل أى قل خيره وخصفة اسم امرأة ومعناه ستكدى عليك هذه المرأة واذا عرفت المهموسة فالبواقى من الحروف المجهورة وهى تسعة عشر حرفا وستعرف معنى الجهر تفصيلا (فيكونان) أى لما كان التاء والثاء من المهموسة يكونان (من جنس واحد نظرا الى المهموسة) وان لم يكونا من جنس واحد نظرا الى ذاته والى مخارجه (فيجوز ذلك الادغام) فى اثأر (بجعل الثاء) بثلاث نقط (تاء) أى بقلب الاول الى الثانى وهو الاصل (وبالعكس) أى بقلب الثانى الى الاول وهو خلاف الاصل لان التاء والثاء متقاربان فى صفة الهمس فيجوز قلب أحدهما الى الآخر قال بعض المحققين قلب الثانية الى الاولى فصيح لكثرة استعماله فى كلامهم وان كان على خلاف القياس لكن قلب الاولى الى الثانية أفصح لكونه جاريا على الاصل (ونحو ادان لا يجوز فيه غير ادغام الدال فى الدال لانه) أى الشأن (اذا جعلت التاء دالا لبعده من الدال فى المهموسية لقرب الدال من التاء فى المخرج يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم) * (فائدة) * اعلم انه اذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلاثة أحرف وهى الدال والذال والزاى تقلب دالا مهملة

بالتاء لان التاء والثاء من المهموسة) وهى ما لا ينحصر ولا يحتبس جرى النفس مع تحركه (وحروفها ستشحثك خصفه) وما عداها مجهورة وهى ما ينحصر جرى النفس نحو تحركه وخصفة اسم امرأة والشحث الالحاح فى المسئلة ومعناه لحت عليك هذه المرأة (فيكونان) أى التاء والثاء (من جنس واحد نظرا الى المهموسية) مع تقارب مخرجهما بخلاف استمع وان كان السين والتاء من المهموسة وتقارب مخرجهما لان تقاربهما فى المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والثاء فى المخرج فان بين مخرجى التاء والثاء مخرجى حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجى السين والتاء مخارج ثلاثة أحرف هى الدال والثاء والطاء ولذلك تقل الجمع بين الثاء والتاء فى التلفظ ولذلك وجب الادغام أيضا اجتمعتا والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء وان شئت تحقيق ما سمعت فارجع الى وجدانك فى اثتأر واستمع وليس أيضا بين السين والتاء اتحاد فى الصورة فلم يكونا كالمتحدين فى الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما متحدان فى الصورة فوجب فيه الادغام (فيجوز ذلك الادغام بجعل التاء) بنقطتين (ثاء) بثلاث (والثاء تاء) على العكس والاخير أفصح لان الاول هو الذى يدغم فى الثانى فينبغى أن يبقى الثانى على لفظه الا أنه قدم الاول نظرا الى أنه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم أن الزمخشرى ذهب الى وجوب الادغام فى هذه الصورة نظرا الى الاتحاد الصورى والاتحاد المهموسى وتقارب المخرج وتبعه المصنف وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات وتبعه شارح الهادى (ونحو ادان) أصله ادتان لانه من دان من باب ضرب أى أخذ الدين (لا يجوز فيه غير ادغام التاء فى الدال) يريد لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص التاء فى الدال لتعيين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء فى التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للقيد بل لمطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قاله الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز ان محط الفائدة فى الكلام المقيد قيده وفيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وهنا فائدة غيره وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام فى ادان (لانه اذا جعلت التاء دالا) أى اذا لم يكن يترك التاء على حالها (لبعده من الدال فى المهموسية) لان التاء مهموس والدال مجهور فبينهما بعد فى الصفة أى المهموسية والبعد بين الحرفين فى الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب دفع هذا البعد بقلب أحدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله فى الصفة أعنى الدال قصدا لنفى البعد والتنافر (ولقرب الدال من التاء فى المخرج) بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قارب المثلين حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعتا ووجد شرائط الادغام من تحرك الثانى وعدم الالتباس بخلاف استدان لسكون الثانى تقديرا وبخلاف دتر للالتباس والظاهر أن يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه واعتبار القرب فى الفرع المقلوب أعنى التاء أولى لكن لما كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبدأ المخرج النوع الذى للتاء والدال والطاء جعله أصلا ولم يعكسوا بان يقلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزائد (يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم) أى

لان هذه الحروف الثلاثة مجهورة والتاء حرف مهموس وبين المجهور والمهموس تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فارادوا التجنيس بينهما وأبدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة ولم يعكسوا أي ولم يبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلاثة حرفا مهموسا لانها فاء الفعل والتاء زائدة والزائد أولى بالتصرف وصورها ثلاث أولها ما يكون منه فاء الفعل دالا مهملة وثانيها ما يكون منه فاء الفعل ذالا معجمة وثالثها ما يكون منه فاء الفعل زايا معجمة واذا تقرر في ذهنك هذه القاعدة فنقول ان ادّان من الصورة الاولى لان أصله ادتين على زنة افتعل الا ان الياء التي هي عين الفعل لما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار ادتان ثم أبدلت التاء دالا لان تاء الافتعال من المهموسة والدال الذي وقع فاء الفعل من المجهورة وبين المجهورة والمهموسة تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل وهذا معنى قوله لبعده من الدال في المهموسية فوجب قلب احداهما الى حرف يوافق الاخرى طلبا للخفة فابدلوا التاء حرفا من مخرجه وهو الدال ولم يعكسوا لما ذكرنا في القاعدة وهذا معنى قوله ولقرب الدال من التاء في المخرج ثم أدغم الدال الاولى الاصلية في الدال الثانية المنقلبة من التاء على سبيل الوجوب لانه اجتمع مثلان أولاهما ساكنة فصار ادّان بتشديد الدال ومعناه استقرض وهذا معنى قوله يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم هذا ما يفهم من كلام المحقق ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه وانما ما ذكره المصنف وقيل لا يجوز قلب الدال تاء وادغام التاء في التاء لانه لو فعل كذلك لم يعلم انه من الدين أم لا واعلم ان كل كلمة جاز فيه الادغام بقلب الثاني الى الاول على خلاف القياس ولم يجز فيه الادغام بقلب الاول الى الثاني على القياس يكون ثم اشذوذان أحدهما قلب الثاني الى الاول والثاني امتناع (٨٦) القياس وهو قلب الاول الى الثاني ولذلك قال بعضهم ان مثل ادّان واسمع شاذ على الشاذ

(د) من الصورة الثانية (نحو اذّكر) بعد النسيان بالذال المعجمة لان أصله اذتكر على زنة افتعل فابدلوا من التاء دالا لما ذكرنا من ان الذال من المجهورة والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فارادوا التوافق بينهما وابدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة فاجتمع مع الذال المعجمة وهما مجهورتان وتوافقا في الصفة لا في الذات ولا في المخرج ولذا جاز الادغام والبيان واليه أشار بقوله (يجوز فيه ادّكر) بالدال المهملة بقلب الاول الى الثاني كما يجوز اذّكر بالذال المعجمة بقلب الثاني الى الاول على خلاف القياس لكن الاول أقوى وأفصح لكونه على وفق القياس ومجيئه في التنزيل قال الله تعالى وادّكر بعد أمة (د) يجوز أيضا (واذدكر) بفك الادغام قوله (لان الدال والذال من) الحروف (المجهورة) الى آخره دليل على جواز الوجوه الثلاثة والمجهورة هي الحروف التي لا يجري النفس معها او يحتبس عند النطق بها على خلاف المهموسة وانما سميت مجهورة لارتفاع الصوت بها او بسبب ارتفاع الصوت بها كونها حروفا اشبعت وقوي الاعتماد عليها في مواضعها حتى بلغ الصوت ان يجهر به الا ان الجهر الصوت المرتفع واعلم ان بين المجهورة كما بين المهموسة بقوله ستشحثك خصفه لانه اعلم من المهموسة لان الحروف تنحصر في المجهورة والمهموسة وجملة الحروف تسعة وعشرون والمهموسة عشرة فبقي تسعة عشر وهي المجهورة ولانه عدد المهموسة ولم يعكس لقلة الحروف المهموسة والجوهري جمعها في قوله ظل قور بض اذ غزا جند مطيع (فجعل التاء دالا كما في ادّان) أي لبعده من الدال في المهموسية ولقرب الدال من التاء في المخرج وقد عرفته (فيجوز لك الادغام نظرا الى اتحادهما) أي اتحاد الذال المعجمة والمهملة (في المجهورية بجعل الدال) المهملة (ذالا) معجمة فيجتمع ذالان ثم أدغم الاولى في الثانية فصار اذّكر بالذال المعجمة المشددة (د) بجعل (الذال) المعجمة (دالا) مهملة ثم أدغم فيما بعدها فصار ادّكر بالدال المهملة المشددة (د) يجوز لك (البيان) وهو اظهار كل واحد من الدال والذال نحو اذدكر لا بيان كل واحد من التاء والذال اذ قلب التاء دالا واجب كما مر (نظرا الى عدم اتحادهما) أي الذال والدال (في الذات) ولا في المخرج وان اتحدا في الصفة (د) من الصورة الثانية (نحو ازّان) بمعنى تزين وأصله ازتين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ازتان الا ان التاء لما كان من المهموسة والزاي من المجهورة الشديدة وكان بينهما تضاد أبدلوا من التاء دالا طلبا للتوافق بينهما كما مر في الصورتين الاوليين فيكون ازدان (مثل اذّكر) في جواز جميع ما ذكره

يدغم أحدهما في الآخر أو يقع ادغام بينهما وجوبا والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين أحدهما بقياء على حالهما واذا آخر قلب أحدهما من جنس الآخر وقوله لبعده من الدال في المهموسية علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما مر نظيره في كلامه (ونحو اذّكر) بالذال المعجمة والادغام أصله اذتكر لانه من ذكر من باب نصر (يجوز فيه ادّكر) بالدال الغير المعجمة والادغام (واذدكر) بالفك (لان الذال) المعجمة (من) الحروف (المجهورية) والتاء من المهموسة فبينهما تباعد في الصفة (فجعل التاء دالا) ازالة لذلك البعد مع القرب بينهما في المخرج ولم يقلب التاء الى الدال من أول الامر لعدم قرب المخرج بينهما (كما) جعلت التاء دالا (في ادّان) للعلة المذكورة (فيجوز لك) الادغام بعد الجعل المذكور (نظرا الى اتحادهما) أي الدال والذال (في المجهورية) وقوله (بجعل الدال ذالا او الذال دالا) على العكس متعلق بالادغام (د) يجوز لك (البيان) أي عدم الادغام (نظرا الى عدم اتحادهما في الذات) اذ الذال غير الدال ذاتا (ونحو ازّان) أصله ازتان لانه من زان من الزين (مثل اذّكر) في جواز الادغام بعد قلب التاء للبعد بين الزاي والتاء في صفة المهموسية وصفة الصفير وفي جواز عدم الادغام أيضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر الا ان الادغام في اذّكر قوي فصيح بخلاف الادغام في ازّان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاي الا انهما متحدان في صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسة فلذلك لم تقلب التاء زايا

(ولكن لا يجوز الادغام) في ازان (بجعل الزاي دالا) يعني لما قلبت التاء دالا اجتمع فيه الزاي المعجمة والدال المهملة والقياس حينئذ جواز الوجوه الثلاثة أي الادغام بقلب الاولى الى الثانية وبالعكس والبيان كما في اذكر ولكن لم يجز الادغام بجعل الزاي دالا مع أن القياس جوازه (لان الزاي أعظم من الدال في امتداد الصوت) اعلم انهم قسموا الحروف الى الصفير وغير الصفير والصفير هي الصاد المهملة والزاي المعجمة والسين المهملة وانما سميت حروف الصفير لان المتكلم يصفر عند اعتماده على موضعها ومنهم من الحق الشين لها وجعل حروف الصفير أربعة وغير الصفير اقسام ستة وان اردت التفصيل فعليك بالمطولات ومن قاعدتهم انهم لم يدغموا الصفير في غيره لفوات الصفير منها أي لفوات هذه الصفة منها عند الادغام في غير الصفير وحفظها مقصود ولان بعض الصفات فضيلة كالغنة والمدة والخفة وغير ذلك فيجب محافظتها فلو أدغم حرف ذو فضيلة في حرف ليس فيه تلك الفضيلة فاتت فضيلة الحرف الاول بسبب الادغام وكانت رديئة وأما اذا أدغم في مثله جاز لعدم فوات الفضيلة حينئذ ولهذا قال الفاضل المحقق ابن الحاجب ولا تدغم حروف ضوى مشفر فيما يقاربها لان لكل واحد منها فضيلة ليست لمقاربها اذ في الشين تفش وفي الضاد استطالة وفي الفاء تدر من التفشي وفي الياء مدة وفي الراء تكرير وفي الميم غنة وفي الواو مدة والادغام يبطل هذه الفضائل والصفات والمزايا والمناسبات مع كونها مقصودة مطلوبة فامتنع الادغام محافظة عليها وتحرزا من فوتها ولا حروف الصفير في غيرها لفوات المحافظة على الصفير منها الى هنا عبارته واذا علمت ما تلوناه فاعلم ان الزاي من حروف الصفير وفيها صوت ليس في غيرها وامتداد الصوت فضيلة يجب محافظتها لانه نوع تخفيف وتحسين والدال ليست من الصفير فلا يكون فيها تلك الفضيلة فاذا أدغم الزاي فيها زالت تلك الفضيلة عنه لانه حينئذ يقلب دالا وليس فيه تلك الفضيلة ولو حفظنا الامتداد عند الادغام أيضا (فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة (٨٧) في) القصعة الصغيرة) فكما لا يدخل القصعة

ابتداء (ولكن لا يجوز فيه الادغام بجعل الزاي دالا) بل بجعل الدال زايا لاتحادهما في المجهورية (لان الزاي أعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير حينئذ) أي حين جعل الزاي دالا وادغام الدال في الدال (كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة) في عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف (أولانه) أي ازان على تقدير ادغام الزاي في الدال (يوازي) ويلتبس (بادان) من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع لانه من سمع (يجوز فيه الادغام) بقلب التاء سينا (لان التاء والسين من المهموسة) مع تقاربهما في المخرج (و) لكن (لا يجوز الادغام بجعل السين تاء) بان يقال اتمع (لعظم السين في امتداد الصوت) فتعين ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا (و يجوز البيان) بان يقال استمع (لعدم الجنسية في الذات ونحو اشبه) أصله اشتبه لانه من الشبه (مثل اسمع) في الاحكام المذكورة (ونحو اصبر) أصله اصتبر لانه من صبر من باب ضرب (يجوز فيه اصطبر) بالطاء وقلب التاء الى الطاء دون اصبر بابقاء التاء على حالها (لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها) أي الحروف التي هي المستعلية فالاضافة بيانية لا لحروف المستعلية المطبقة اذ الثلاثة الاخيرة ليست منها

الكبيرة في القصعة الصغيرة لامتناع محافظتها اياها كذلك لا يدخل ما فيه امتداد فيما ليس فيه امتداد لامتناع محافظته اياه فان قلت اذا أدغم الزاي في الدال قلبت أولا دالا فيزول امتداده ثم يدغم فلا يصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة قلت ان كلام المصنف مبني على محافظة الفضيلة فكأنه قال ان للزاي امتدادا مطلوبا فلو ادغم في الدال يجب محافظته أيضا وان قلبت دالا فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة بلا ريب قوله (أولانه) عطف على قوله لان الزاي أعظم أي لا يجوز الادغام بجعل الزاي دالا اما لما ذكرنا من عظم الزاي واما لانه (يوازي) أي يلتبس ازان بالزاي (بادان) بالدال اذ لو أدغم بقلب الزاي دالا لم يعلم ان أصله ازتان من الزينة أو ادتان من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع (يجوز فيه الادغام) بجعل التاء سينا نظرا الى اتحادهما في الصفة (لان السين والتاء من المهموسة) لكن (لا يجوز) فيه (الادغام بجعل السين تاء) وان كان على وفق القياس (لعظم السين في امتداد الصوت) لانه حرف الصفير وقد عرفت ان فيه امتدادا والتاء ليس منه فلا يكون فيه امتداد فلو أدغم السين في التاء يصير كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة وهو ممتنع فلا يجوز أن يقال اتمع (و يجوز البيان لعدم الجنسية) بينهما (في الذات) فاستمع بيانا او ادغاما (ونحو اشبه) أصله اشتبه (مثل اسمع) يعني يجوز الادغام فيه بقلب التاء شينا على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما في المهموسية ولكن لا يجوز الادغام فيه بجعل الشين تاء على وفق القياس لعظم الشين في امتداد الصوت اذ هو حرف الصفير أيضا على قول كامر أولان في الشين تفشيا فلو أدغم في التاء زالت عنه هذه الصفة فلا يقال اتبه ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات نحو اشتبه (ونحو اصبر) أصله اصتبر (يجوز فيه اصطبر) بقلب التاء طاء واظهارها (لان الصاد من) الحروف (المستعلية المطبقة) بكسر الباء * الحروف تنقسم الى مطبقة ومنفتحة فالمطبقة هي التي ينطبق على مخرجه الحنك أي متى اعتمد اللسان على مخارج هذه الحروف انطبق عليه ما يحاذيه من الحنك الاعلى والتصق ظهر اللسان به وانحصر بينهما الصوت وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وسبب التسمية بها ظاهر والمنفتحة ضد المطبقة أي ينفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان فلا ينطبق اللسان بها وهي ما عدا الحروف الاربعة فيكون خمسة وعشرين حرفا وسميت منفتحة لانك لا تطبق بشيء منها اللسان فترفعه الى الحنك وأيضا تنقسم الحروف باعتبار آخر الى مستعلية ومنخفضة والمستعلية ما يرتفع اللسان الى الحنك أطبقت أو لم تطبق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين المعجمتان والقاف وعبر عنها المصنف بقوله (وحروفها)

مضطلما تخفى) فيكون المستعلية أعم من المطبقة فكل مطبقة مستعلية بدون العكس ولذلك قال (الاربعة الاولى) منها (مستعلية ومطبقة
والثلاثة الاخيرة) وهى الخاء والغين والقاف (مستعلية فقط) وانما سميت بذلك لان اللسان يعلو بها الى الحنك والمنخفضة ما عدا هذه السبعة
فتكون اثنين وعشرين حرفا ومعنى الانخفاض فيها يفهم مما ذكر فى الاستعلاء وهى ما لا يرتفع اللسان بها الى الحنك فلا يعمل الانطباق ولذلك
سميت بها لان اللسان لا يرتفع بها (والتاء من المنخفضة) عطف على قوله لان الصاد من المستعلية * (قاعدة) * اذا وقعت تاء الافتعال بعد
أحد الحروف الاربعة التى هى الحروف المطبقة المستعلية وهى الصاد والضاد والطاء والظاء تقلب وجوبا طاء مهملة كما تقلب اذا وقعت بعد الدال
والذال والزاى دالا مهملة كما مر وذلك لما بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء
يوافق الحروف المطبقة فى الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء ولم يعكسوا الامر لان التاء زائدة والزائد أولى بالتصرف وصورها أربع
* أحدها ما يكون فاء الفعل صادا * وثانيها (٨٨) ما يكون فاء الفعل ضادا نحو اضطرب * وثالثها ما يكون فاء الفعل طاء نحو اطلب * ورابعها
ما يكون فيه فاء الفعل ظاء نحو اظلم وسيأتى تفاصيلها واذا تقرر عندك هذه القاعدة فنقول ان اصطبر من الصورة الاولى لان أصله اصتبر (فجعل التاء طاء لمباعدة بينهما) لان الصاد من المستعلية المطبقة والتاء من المنخفضة وبينهما مباعدة وتضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فوجب ابدال التاء الى حرف من مخرجه يوافق الصاد فى الاطباق وهو الطاء فجعل التاء طاء واليه أشار بقوله (وقرب التاء من الطاء فى المخرج فصار اصطبر كما فى ست أصله سدس) لان تصغيره سديس (فجعل السين) الاخيرة أولا (والدال) أيضا ثانيا (تاء لقرب السين من التاء فى المهموسية) وقيل لما
بينهما من التقارب فى المخرج لان السين من المخرج التاسع من مخارج الفم والتاء فى المخرج الثامن منها أيضا كما مر فلا وهو
واسطة بينهما (و) قرب (التاء من الدال فى المخرج) فاجتمع حرفان من جنس واحد (ثم أدغم) الاولى فى الثانية (فصارت ست) بتشديد التاء
والتشبيه فى جعل التاء الابعد يجعل التاء فى اصتبر طاء لعلة ذكرناها كما يجعل الدال تاء فى ست لذلك العلة وتفصيله انهما جعلت السين
الاخيرة تاء لقربهما من التاء فى المهموسية واجتمع الدال والتاء وهما متضادان لان الدال من المجهورات والتاء من المهموسات وبينهما تضاد
فوجب قلب احداهما الى حرف من مخرجه ليوافق الاخرى فقلبوا الدال تاء وأدغموا الاولى فى الثانية فصارت ست قوله (ثم يجوز لك الادغام)
معطوف على قوله فصار اصطبر أى بعد صيرورته اصطبر يجوز لك الادغام فيه (بجعل الطاء صادا) على خلاف القياس (نظرا الى اتحادهما فى
صفة الاستعلائية) وان لم يتحدا فى الذات ولا فى المخرج (نحو اصبروا لكن (لا يجوز) لك (الادغام) فيه (بجعل الصاد طاء) على وفق
القياس (لعلة الصاد) من التاء فى امتداد الصوت لان الصاد من حروف الصفير والطاء ليس منها وتقدم ان حروف الصفير لا يدغم فى غيرها
(أعنى لا يقال اطبر) بتشديد الطاء (ويجوز البيان) فيه نحو اصطبر

(مضطلما تخفى * الاربعة الاولى) وهى الصاد والطاء والضاد والظاء (مستعلية مطبقة) أما استعلاؤها
فلارتفاع اللسان بها الى الحنك وأما اطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظاهر مما ذكرنا
ان الاسمين المذكورين مجازان لان المستعلية والمطبقة فى الحقيقة انما هو اللسان فمنا مستعل عنده
اللسان ومثل هذا الاختصار كثير فى اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك (والثلاثة الاخيرة) أى الخاء والغين
والقاف (مستعلية فقط) أى بدون الاطباق ولا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء
فالمستعلية عام والمطبقة خاص (والتاء) عطف على الصاد (من المنخفضة) وهى ما لا يستعلى بها اللسان الى
الحنك عند النطق بها وهذا الاسم مجاز أيضا وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله (فجعل التاء طاء)
حامل المعنيين أحدهما لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلبت الطاء تاء كأن قوله يجوز فيه اصطبر حامل لهما
كما أشرنا اليه ثمة فقوله (لمباعدة بينهما) أى بين الصاد والتاء فى صفة الاستعلاء والانخفاض وفى صفة الشدة
والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخو فيتم الجمع بينهما فى التلفظ علة للمعنى الاول (وقرب التاء من
الطاء فى المخرج) علة للمعنى الثانى وقد عرفت ان البعد بين الحرفين فى صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا
التاء حرفا يوافق ما قبلها فى الصفة وهو الطاء قصد الازالة تعسر النطق (فصار اصطبر) وانما لم يعد الادغام فى
المعطوف هنالك كما أعاده فى بحث ادان لقرب المعطوف عليه هنالك (كما فى ست أصله سدس) بدليل سديس
واسداس (فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء فى المهموسية) لقرب (التاء من الدال فى المخرج
والشدة هذا تشبيه فى قلب حرف حرفا لمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه ومقاربة بينه وبين المقلوب اليه من
وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة فى صفة الجهر وفى صفة الشدة فلازالة هذه المباعدة لم تترك السين على
حالها وقلبت تاء لمقاربة بينهما فى الهمس ولم يترك الدال أيضا على حاله لمباعدة بينه وبين التاء فى المهموسية ولم
يذكر المباعدة فى المشبه به أى سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت فى
بحث ادار وقلبت تاء لمقاربة بينهما فى المخرج (ثم أدغم) التاء فى التاء (فصارت ثم يجوز لك الادغام فى اصطبر
بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما فى الاستعلائية) أى فى النسبة الى الاستعلاء (نحو اصبر ولا يجوز لك
الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعلة الصاد) فى امتداد الصوت (أعنى لا يقال اطبر ويجوز البيان) نحو اصطبر

(لعدم الجنسية في الذات و) من الصورة الثانية وهو ما يكون فاء الفعل فيه ضادا معجمة (نحو اضرب) لان أصله اضترب وهو (مثل اصبر في
جواز الوجهين وامتناع الوجه الواحد (أعني يجوز اضرب) لانه يجب قلب التاء طاء أولا لما ذكرنا في القاعدة فاجتمع الضاد والطاء فيجوز قلب
الطاء ضادا على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية ثم أدغمت الضاد الاولى الاصلية في الثانية المقلوبة من الطاء فصار اضرب (و
أيضا يجوز (اضطرب) بالبيان بعد قلب التاء طاء نظرا الى عدم اتحادهما في الذات (و) لكن (لا يجوز اطرب) بقلب التاء طاء ثم قلب الضاد طاء
أيضا وادغام الاولى في الثانية وان كان على وفق القياس (لزيادة صفة الضاد) لان الضاد من حروف الصفير وقد مر انها لا تدغم في غيرها قال بعض
المحققين ولا يجوز قلب الضاد طاء وتقول اطرب لامتناع ادغام الضاد في الطاء لانه لو فعلت ذلك لبطلت الضاد نفسها بادغامها اياها في الطاء (و)
من الصورة الثالثة وهو ما يكون فاء الفعل طاء (نحو اطلب) لان أصله اطتلب فقلبت التاء طاء فحينئذ (لا يجوز فيه) شيء من الوجوه الثلاثة (الا)
وجه واحد وهو (الادغام) أي ادغام الاول في الثاني فقط على وفق القياس (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) أحدهما الطاء المهملة الاصلية
وثانيهما الطاء المنقلبة من التاء (بعد قلب تاء الافتعال طاء) لبعد بينهما في الصفة لان التاء من المنخفضة والطاء من المستعلية المطبقة فيكون
بينهما تضاد وتنافر فوجب قلب التاء الى حرف من مخرجها يوافق الطاء الذي قبلها فقلبت (٨٩) طاء (لقرب التاء من الطاء في المخرج) كما بينا
في القاعدة والادغام فيما
هذا شأنه واجب فلا يجوز
اطتلب واطالب بالبيان
(و) من الصورة الرابعة وهو
ما يكون فاء فتعل ظاء معجمة
(نحو اظلم) لان أصله اظتلم
فقلبت التاء طاء للعلة
المذكورة في القاعدة فصار
اظطلم فحينئذ (يجوز فيه
الادغام بجعل الظاء) المعجمة
(طاء) أي بقلب الاول الى
الثاني على وفق القياس قال
أبو علي هذا قول سيبويه
(والطاء ظاء) أي بقلب
الثاني الى الاول على خلاف
القياس كما قيل في اصطلح اصلح
(لمساواتهما بينهما في العظام)
وفي الصفة أيضا لانهما من
المستعلية المطبقة (ويجوز
البيان) أي اظهار كل من الظاء والطاء (لعدم الجنسية) بينهما (في الذات) وهو اختيار ابن جني مثال
الاول (مثل اطلم) بتشديد الطاء المهملة (و) مثال الثاني (اظلم) بتشديد الظاء المعجمة (و) مثال الثالث (اظطلم) بتقديم المعجمة وعلى هذه الوجوه
الثلاثة ينشدون بيت زهير * ويظلم أحيانا فيظلم * قوله (ونحو اتعد) مبتدأ خبره محذوف وهو أصله اوتعد فحذف لدلالة المقام عليه ويكون تقدير
الكلام ونحو اتعد أصله اوتعد (بجعل الواو تاء) بنقطتين من فوق وجوبا لانه ان لم يجعل الواو (تاء يصير ياء) بنقطتين من تحت (لكثرة
ماقبلها) وسكونها (فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا) كما في الماضي (نحو ايتعد ومرة واويا) كما في المضارع (نحو يوتعد لعدم وجوب
القلب) أي لعدم موجب قلب الواو ياء في المضارع وهو انكسار ماقبلها قوله (أو يلزم توالي الكسرات) عطف على قوله فيلزم واو ههنا بمعنى
الواو أي لو لم يجعل الواو تاء يصير ياء لما مر فيلزم ما مر ويلزم أيضا توالي الكسرات الثلاث في الماضي والاربع في المصدر لان الياء كسرتان
فوجب قلبها تاء وادغامها في تاء الافتعال ويقال اتعد وتعيت لتاء الافتعال ثم قلبوها اياها لكثرة الموافقة بينهما مثل تجاه وتراث وتخمة في وجاه
ووراث ووخمة وما ذكره المصنف هو اللغة المشهورة وناس يقولون ائتعد ياتعد فهو موتعد بالهمزة واعراب قوله (ونحو اتسر بجعل الياء تاء) كاعراب
قوله ونحو اتعد بجعل الواو تاء وحاصله ان الياء اذا وقع قبل تاء الافتعال يقلب تاء ويدغم في تاء الافتعال كبناء الافتعال من اليسر وانما

وهو الاكثر (لعدم الجنسية في الذات) بين التاء والصاد وان اتحدا في الاستعلاء والاطباق (ونحو اضرب)
أصله اضترب من ضرب الجرح ضربانا وهو (مثل اصبر) في الاحكام وعللها (أعني يجوز اضرب) بادغام الطاء
المقلوبة من التاء في الضاد (واضطرب) بعدم الادغام (ولا يجوز اطرب) بادغام الضاد في الطاء (ونحو اطلب)
أصله اطتلب لانه من طلب من باب نصر (لا يجوز فيه غير الادغام) لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد
قلب تاء الافتعال طاء) لبعد التاء من الطاء في صفة الهمس والانخفاض و(لقرب التاء من الطاء في المخرج
ونحو اظلم) أصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب (يجوز فيه الادغام) بعد جعل التاء طاء لما عرفت بين
الطاء والتاء في الصفة ومقاربة بين التاء والطاء في المخرج (بجعل الظاء طاء والطاء ظاء) لمساواتهما في
العظام) الصوري (ويجوز البيان) بعد قلب التاء طاء (لعدم الجنسية) بين الطاء والظاء (في الذات مثل
اطلم) بالمهملة (واظلم) بالمعجمة (واظطلم) بالبيان (ونحو اتعد) أصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب
(بجعل الواو تاء) لمناسبة الجوار ولكونه واقعا في كلامهم كثيرا نحو تراث وأدغم التاء في التاء وجوبا (لانه)
أي الشأن (ان لم يجعل) الواو (تاء) بان لم يراع تلك المناسبة (يصير ياء لكثرة ماقبلها فيلزم حينئذ) أي حين
صارت ياء (كون الفعل مرة يائيا) في الماضي (نحو ايتعد ومرة) أخرى (واويا) في المضارع (نحو يوتعد)
وهو غير جائز وأنت خبير بان الاختلاف الذي لا يجوز الغاؤه هو الاختلاف الاصلي وأما الاختلاف بسبب
القلب اذا وجد سببه فغير محظور كقيل ويقول وغزا يغزو الا انهم لما أمكن لهم قلب الواو بشيء لا يستلزم
هذا الاختلاف لم يرضوا باختلاف العارض أيضا قوله (أو يلزم توالي الكسرات) كسرة الهمزة والياء
المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم حينئذ والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين الا انه
أشار الى استقلال كل منهما في التعليل (ونحو اتسر) أصله ايتسر لانه من يسر من باب حسن ان كان من
اليسر ومن يسر من باب ضرب ان كان من اليسر (بجعل الياء تاء) لمناسبة الجوار ووقوعه في كلامهم كثيرا

فلما ادغم (فرارا من توالى الكسرات) الثلاث فى الماضى والاربع فى المصدر لان الياء كسرتان والتاء والبوها اناء أدغم وهاتى تاء الافتعال لاجتماع المثلين فقالوا اتسر أى لعب بالقمار ولما توجه أن يقال ان قولكم اذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت تاء و يدغم فى تاء الافتعال فرارا عن توالى الكسرات منقوض بمثل ايتكل لان الياء فيه وقع قبل تاء الافتعال ولم يقلب ولم يدغم أجاب بقوله (ولم يدغم) الياء بقلبها تاء وان لزم توالى الكسرات (فى) مثل (ايتكل) أى فى الافتعال الذى فى من مهموز الفاء نحو ايتمر من الامر وايتكل من الاكل أصله ائتكل ثم وزتين نقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها كما فى ايمان (لان الياء ليست بلازمة) أى ثابتة فى جميع تصرفاتها (يعنى تصير) تلك الياء (همزة اذا جعلته) أى ايتكل (ثلاثيا) وقلت أكل أو وصلته وقلت واتكل ومن شرط الادغام أن يكون الحرفان لازمين (ومن ثم) أى ومن أجل ان شرط الادغام أن يكونا لازمين (لايدغم حيى فى بعض اللغات) مع انه اجتمع حرفان من جنس واحد لانعدام شرط الادغام فيه لان الياء لاتدبره غير لازمة كما مر قوله (وادغام اتخذ شاذ) عطف على قوله ولا (٩٠) يدغم حيى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وهو جائز لكنه ضعيف لفوات المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وبيان كونه شاذا ان اتخذ افتعال بنى من مهموز الفاء لانه من الاخذ كايتمر من الامر وايتكل من الاكل فيكون الياء فيه غير لازمة كما فى ايتكل واذا كانت الياء غير لازمة يكون التاء المقلوبة منه غير لازمة أيضا فيعدم شرط الادغام بلاريب فيكون الادغام فيه شاذا ولما فرغ من بيان تفصيله ولما فرغ من بيان الحروف الاربعة عشر التى وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية ادغامها فى تاء الافتعال شرع فى بيان الحروف التى وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية ادغام تاء الافتعال فيها فقال (ويجوز الادغام) أى ادغام تاء الافتعال فيما بعده (اذا وقع بعد تاء الافتعال) حرف (من حروف تدذ زس ص ض ط ظ) أى اذا وقع حرف من هذه الحروف التسعة عين الكلمة وبنيت منها الافتعال يجوز الادغام تاء الافتعال فيها يجعل التاء من جنسها اى والبيان وان اجتمع مثلان (نحو يقتل) من قتل أصله يقتتل واعلم انه مثل بالمستقبل فى هذا الباب ومثل بالماضى فى الباب المتقدم لان الادغام فى الماضى فى هذا الباب غير متفق عليه كما سيجىء بخلاف الباب المتقدم وانما جاز الادغام والبيان فى مثل اقتتل يقتتل وان كان القياس يقتضى وجوب الادغام لاجتماع المتجانسين كما فى مد ومد لان تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدالين فى مد وقد أشار المازنى الى هذا الفرق وقال انما جاز الادغام فى اقتتل ووجب فى شد ومد لان كل واحد من الدالين فى شد ومد لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء افتعل فانه يجوز انفكاكها عن التاء الواقع بعدها وذلك فى الصور التى يكون فى موضع العين حرف غير التاء فلا يكون لازمة واذا لم يجب الادغام فيما يجتمع فيه المتجانسان كان عدم وجوب الادغام فيما يجتمع فيه المتقاربان بطريق الاولى (ويدر) أصله يبتدر أى يشرع (ويذر) أصله يعتذر من العذر (ويزع) أصله ينتزع (ويسم) أصله يبتسم (ويقسم) أصله يقتسم (ويخصم) أصله يختصم (ويفضل) أصله يفتضل من الفضل (ويطر) أصله ينتظر (ويطم) أصله يلتطم قوله (ولكن لايجوز فى ادغامهن) استثناء من قوله ويجوز الادغام أى يجوز الادغام ولكن فى

يعنى ان ساده الله تعالى (فرارا من توالى الكسرات) نصب على انه مفعول له أى الايتسار (ولم يدغم) أى لم يقع الادغام (فى مثل ايتكل) بقلب الياء تاء كما فى اتسر (لان الياء) فى ايتكل (ليست بلازمة) يعنى لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم (يعنى تصير) أى تلك الياء (همزة اذا جعلته) أى ايتكل (ثلاثيا نحو أكل) لان أصله وكل لانه من أكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (ومن ثمة) أى ومن أجل ان لزوم الحرف المدغم شرط فى الادغام (لايدغم حيى فى بعض اللغات) لان الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث تسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو يحيى كما مر قوله (وادغام اتخذ شاذ) عطف على قوله لايدغم من حيث المعنى أى ومن أجل ان اللزوم شرط فى الادغام شذ ادغام اتخذ اذا كان أصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء والقياس أن لاتقلب اذ الياء غير لازمة لانه يصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو أخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس من تمته ومن ثم قيل فى توجيهه قلتم ان الياء التى ليست بلازمة لاتدغم والياء فى اتخذ غير لازمة مع انها قد أدغمت فأجاب بانه شاذ فلا تكرار (ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال) ما يقاربها من حروف (من حروف تدذ زس ص ض ط ظ) بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لتقاربها فى المخارج وبعد دخولها فى الصفات فتقاربها لمقاربها أو موافقتها لها وأوردها على ترتيب ذكر الحروف أمثلتها فقال (نحو يقتل) أصله يقتتل من القتل أدغم أول المثلين بعد نقل حركته الى ماقبله فى الآخر واعلم انه لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى فى حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لايلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم ونظائرها فعدم لزوم التاء بعدها لم يجب فى اقتتل ففى غيره أولى (ويدل) أصله يبتدل من البدل قلبت التاء دالا وأدغم الدال فى الدال (ويعذر) أصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم أدغم الذال فى الذال (وينزع) أصله ينتزع من النزع قلبت التاء دالا ثم الدال زايا ثم أدغمت الزاى فى الزاى (ويبسم) أصله يبتسم من البسم قلبت التاء سينا ثم أدغم السين فى السين (ويخصم) أصله يختصم من الخصومة قلبت التاء طاء ثم قلبت الطاء صادا ثم أدغم الصاد فى الصاد (وينضل) أصله ينتضل من النضل وهو الرمى قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم أدغم الضاد فى الضاد (ويلطم) أصله يلتطم من اللطم قلبت التاء طاء ثم أدغم الطاء فى الطاء (وينظر) أصله ينتظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم أدغم الظاء فى الظاء (ولكن لايجوز فى ادغامهن)

بهذه الامثلة لكن اذا أدغم لايجوز فيها (الا الادغام بجعل التاء مثل العين) أى قلب تاء الافتعال الى ما بعدها للتجانس اذا لم يكن عين الكلمة تاء وانما لم يجز جعل العين مثل التاء (لضعف استدعاء) المقدم الذى هو التاء (المؤخر) الذى هو عين الفعل ومعنى اقتضاء المؤخر أن يقتضى جعله مثل نفسه بقلبه اليه وانما ضعف استدعاء التاء المتقدمة العين المتأخرة لان التاء زائدة والعين أصلية والاصلى قوى والزائد ضعيف فلو جعل العين تاء لصير القوى ضعيفا وهو ضعيف ولو جعل التاء عينا لصير الضعيف قويا وهو قوى وليس جعل الضعيف قويا جعل الخفيف ثقيلا هذا اذا كان الاستدعاء مصدرا معلوما مضافا الى مفعوله وذكر الفاعل متروك ويجوز أن يكون مصدرا مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم (وعند بعض الصرفيين لايجوز هذا الادغام) أى ادغام تاء الافتعال فى هذه الحروف (فى الماضى حتى لا يلتبس) ماضى باب الافتعال (بماضى) باب (التفعيل) وذلك (لان) الشان (عندهم) أى عند من لايجوز الادغام (ينقل حركة التاء) أى تاء الافتعال (الى ماقبلها) على تقدير الادغام (ويحذف) الهمزة (المجتلبة) للاستغناء عنها فيلزم الالتباس مثلا اذا قصد الادغام فى اقتتل نقلت فتحة التاء الى القاف وحذفت الهمزة للاستغناء عنها ثم يدغم التاء الاولى فى الثانية فيصير قتل بفتح القاف وتشديد التاء فلم يعلم انه ماض من التفعيل أو من الافتعال فلهذا الالتباس لم يدغم وقس عليه ما عداه وبعضهم جوزوا الادغام مع الالتباس اكتفاء بالفرق التقديرى (وعند بعضهم) يجوز الادغام لان طريق الادغام عندهم ليس نقل حركة التاء الى ماقبلها حتى يلزم الالتباس بل ما بينه قوله (يجىء) أى الماضى (بكسر الفاء نحو خصم) وقتل بكسر الخاء والقاف (لان) الشان (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) يعنى اذا قصد الادغام فى الماضى من هذا الباب اسكنت تاء الافتعال فالتقى ساكنان لان فاء الكلمة ساكنة أيضا والاصل فى التقاء الساكنين أن تحرك الاول منهما بالكسر ولا يمكن حذف أحدهما لئلا يلزم اجحاف الكلمة فحركت الاولى وحذفت الهمزة للاستغناء عنها مثلا اذا قصد الادغام فى اقتتل أسكنت التاء ليمكن الادغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء فحرك بالكسر على الاصل فاستغنى عن الهمزة ثم أدغم التاء فى التاء فصار قتل بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها وقس عليه ما عداه (وعند بعضهم يجىء) الماضى (بالهمزة المجتلبة نحو اخصم) بكسر الهمزة وكسر الخاء بالتحريك على الاصل وفتحها بنقل حركة التاء اليها وفتح الصاد وتشديدها ولا التباس فيه أيضا فيجوز الادغام وانما يجىء الماضى بالهمزة (نظرا الى سكون أصله) أى سكون الخاء فى الاصل فيكون الحركة عارضة ولا اعتبار بالعارض فلم يحذف الهمزة (و) مع اثبات الهمزة (يجوز فى مستقبله) أى مستقبل اخصم وأخواته (كسر الفاء وفتحها) معا أما الكسر فبتحريكها على الاصل وأما الفتح فبنقل حركة التاء اليها (كما) يجوز كسرها وفتحها معا (فى الماضى نحو يخصم) بكسر الخاء وفتحها أصله يختصم فاسكنت التاء ليمكن الادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء فحركت الخاء بالكسر على الاصل أو نقل فتحة التاء اليها ثم قلبت التاء صادا وأدغم الصاد فى الصاد وقس عليه ما عداه (و) يجوز (فى فاعله) أى فى اسم الفاعل من هذا الباب (ضم الفاء للاتباع) أى لاتباع حركة التاء لحركة الميم (مع جواز فتحها وكسرها) لما ذكرنا فى المستقبل (نحو مخصمون) بالحركات الثلاث فى الخاء

أى الامثلة المذكورة (الا الادغام بجعل التاء مثل العين) وقوله (لضعف استدعاء المؤخر) من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل أى لضعف استدعاء المقدم الزائد الذى هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الاصل الذى هو العين مع ان قياس الادغام ان تقلب الاول حرفا من جنس الثانى لان الاول هو الذى يدغم فى الثانى فينبغى أن تبقى الثانى على لفظه وان الاول ساكن والساكن أولى بالتغيير الا اذا عرض عارض منع عن هذا القياس مثل ما فى تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف تدذ ز س ش ص ض ط ظ من كونها أصلية أو زائدة فى الصفة (وعند بعض الصرفيين لايجىء هذا الادغام فى الماضى) أى فى ماضى هذه الامثلة (حتى لا يلتبس بماضى التفعيل لان) الشان (عندهم) أى عند هؤلاء البعض من الصرفيين لو قصد هذا الادغام (تنقل حركة التاء الى ماقبلها وتحذف) الهمزة (المجتلبة) فيصير فى اختصم مثلا خصم فلا يعرف انه من الافتعال أو من التفعيل وعند بعضهم يجىء الادغام فى الماضى أيضا فقال قتل بفتح القاف اكتفاء فى الفرق بالمضارع وأشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز فى مستقبله كسر الفاء وفتحها كما فى الماضى (وعند بعضهم يجىء بكسر الفاء نحو خصم أصله اختصم لان) الشان (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ماقبلها وحذف المجتلبة ولا التباس حينئذ (وعند بعضهم يجىء) الماضى المدغم (بالمجتلبة نحو اخصم) بكسر الخاء (نظرا الى سكون أصله) أى أصل الخاء فى اختصم والى أن الحركة العارضة فى حكم العدم فيحتاج الى المجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس أيضا وأما فى خصم بعد فتح الخاء فلم يجئ الخصم بالمجتلبة لان حركة الخاء أعنى الفتحة وان كانت عارضة الا انها حركة أحد حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء فى خصم فانها ما من خارج فهى عارضة قطعا وكذلك جاز اخصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع فهى عارضة (ويجوز فى مستقبله) أى مستقبل الخصم مدغما (كسر الفاء وفتحها كما جاز فى الماضى نحو يخصم) فان من قال فى الماضى خصم بفتح الخاء يقول فى مستقبله يخصم بفتحها أيضا ومن قال خصم أو اخصم بكسر الخاء المجتلبة أو بغيرها يقول فى مستقبله يخصم بكسر الخاء أيضا (و) يجوز (فى اسم فاعله ضم الفاء للاتباع) أى لاتباع الميم فى الضم (مع فتحها) عند من فتحها فى الماضى (و) مع (كسرها) عند من كسرها فيه (نحو مخصمون)

(ويجيء مصدره) أي مقدر اخصم (خصاما بكسر الخاء) لا غير أصله اختصاما (لالتقاء الساكنين) وتحريك أولهما بالكسر على الأصل يعني الخاء
تعذر الادغام في الاختصام لسكون التاء لم يمكن الادغام فالتقى ساكنان التاء والخاء وحرك الخاء بالكسر على الأصل فاستغني عن الهمزة ثم أدغم
التاء في الصاد فصار خصاما بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديدها هذا هو المذهب الثاني (أو نقل كسرة التاء الى الخاء) وحذف الهمزة لاستغنائه
وادغام التاء في الصاد كما هو المذهب الأول (ويجيء) مصدره (اخصاما) بالهمزة المجتلبة وكسر الخاء (اعتبارا لسكون الأصل) أي لم تحذف
الهمزة بتحريك الخاء وان أمكن النطق بما بعدها اعتبارا لسكون الخاء في الأصل وعروض حركتها ولم يجز في اخصاما فتح الخاء على كلا المذهبين
وهو ظاهر لمن له أدنى دراية (وتدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها) جوازا (باجتلاب الهمزة) ليمكن الابتداء بها اذا أدغم التاء فيما بعدها
وجب اسكانها ليمكن الادغام وتعذر الابتداء به فوجب اجتلاب همزة الوصل (كما مر في باب الافتعال) أي كما يجوز ادغام تاء الافتعال فيما
بعدها اذا كان ما بعدها حرفا من حروف تدذزسصضطظ يجعل تاء مثل ما بعده من العين كذلك يجوز ادغام تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها اذا كان
ما بعد تائه أو حرفا من هذه الحروف التسعة (٩٢) سوى الضاد بجعل التاء مثل ما بعده من الفاء قال ابن الحاجب وأما تاء تفعل وتفاعل فيدغم

بحركات الخاء (ويجيء مصدره) أي اخصم مدغما (خصاما) بكسر الخاء أصله اختصاما لالتقاء
الساكنين على تقدير سلب حركة التاء (أو نقل كسرة التاء الى الخاء ويجيء) مصدره (خصاما بفتح
الخاء اذا اعتبرت حركة الصاد المدغم فيها) أو أتبعت حركة الخاء حركته وانما قال ان اعتبرت اشارة الى أن
الاتباع فيهما ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصمون (ويجيء) مصدره (اخصاما) بالمجتلبة بكسر الخاء
ونحوها (اعتبارا لسكون الأصل) كما ذكر في اخصم هذا على تقدير نقل الفتحة أو للاتباع وعلى تقدير
كسرها لالتقاء الساكنين لأن الحركة حينئذ عارضة فكأنها ساكن حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة وأما
على تقدير أن كسرتها منقولة من التاء فلا احتياج الى المجتلبة كما ذكر في اخصم (ويدغم تاء تفعل وتفاعل
فيما بعدهما جوازا (لاجتلاب الهمزة) اذا كان ما بعدهما ما يقاربهما من حروف تدذزسصضطظ
واعلم أنه ذكر هذا القيد أعني ما يقاربهما ليظهر أن تعلم وتقاتل لا يصح ادغامه (كما مر في باب الافتعال)
من ادغام تائه فيما بعدها من حروف تدذزسصضطظ لتقاربها في المخارج [illegible]
(نحو اطهر) بتشديد الطاء والهاء (أصله تطهر) قلبت التاء طاء وأدغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة
للابتداء (واثاقل) بتشديد الثاء أصله تثاقل قلبت التاء ثاء ثم أدغم الثاء في الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادرأ
واطهر وادثر واذكر واصدق وازين واسمع واضرع وفي غير الضاد تقلب التاء ابتداء الى ما يجاورها اما
لاتحاد المخرج أو لقربه وأما في الضاد ابتداء فقلبت التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب كما مر (ولا تدغم) تاء
استفعل فيما بعدها (في نحو استطاع لسكون ما بعدها تحقيقا) ومن شرائط الادغام تحرك الثاني (و) لا تدغم
التاء أيضا فيما بعدها (في) نحو (استدان) أصله استدين لسكون الدال (تقديرا ولكن يجوز حذف تائه)
أي تاء استفعل للتخفيف (في بعض المواضع نحو اسطاع) بكسر الهمزة أصله استطاع (يسطيع كما
في ظلت) من أن احدى اللامين حذفت للتخفيف (واذا قلت أسطاع بفتح الهمزة) يسطيع بضم الياء
(يكون السين زائدا) على غير القياس اذ زيادة السين انما اطردت في استفعل وذكر أبو البقاء أنهم انما
زادوا السين في أطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لأن أصله أطوع يطوع وهذا على

فيما يدغم فيه التاء وهي الطاء
والدال والظاء والذال والثاء
والتاء والصاد والزاي
والسين ولا تقر ذلك ولا
يلتفت الى ما ذهب اليه
الشارحون من انه اذا وقع
بعد تاء تفعل وتفاعل حرف
من حروف تدذزسص
ضطظ وهو أحد عشر حرفا
هذا وانما ذهبوا الى ان
الحروف التسعة للدلالة على
المبالغة من غير لبس لعلم
السامع بأصله (نحو اطهر)
بكسر الهمزة وفتح الطاء
وتشديدها (أصله تطهر)
بتشديد الهاء فأسكن التاء
ثم أدغم التاء بعد قلبه طاء
فاجتلبت الهمزة فصار اطهر
وكذلك ازين واذكر وادثر
واتبع واصبر واطهر واسمع
واضرب أصله تزين وتذكر
وتدثر وتسمع وتصبر وتطهر

وتسمع وتضرب (واثاقل) بكسر الهمزة وتشديد الثاء (أصله تثاقل) قلبت التاء ثاء وأدغمت واجتلبت همزة الوصل فصار قوله
اثاقل وكذلك اتابع وادارأ وازاين واسامع واصابر واضارب واطاهر أصلها تتابع وتدارأ وتزاين وتسامع وتصابر وتضارب
وتظاهر (ولا يدغم) تاء الاستفعال فيما بعده وان كان من تلك الحروف التسعة التي جاز ادغام التاء فيها لأن ما بعد تاء الاستفعال يكون ساكنا أبدا
ومن شرط الادغام تحرك الحرف الثاني فيمتنع الادغام فلا يدغم (في نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا) ولا (في نحو استدان) لسكون الدال
(تقديرا) لأن أصله استدين فنقلت فتحة الياء الى الدال وقلبت ألفا ومثل استدان استطال أصله استطول (ولكن يجوز حذف تائه) أي تاء استفعل
(في بعض المواضع) تخفيفا لأنه كما (نحو اسطاع) أي بكسر الهمزة وانما صرنا به بقرينة مقابلته بفتح الهمزة (يسطيع) بفتح الياء أصلهما
استطاع يستطيع فحذفت التاء (كما مر في ظلت) أي كما مر جواز حذف المتماثلين للتخفيف عند امتناع الادغام لسكون الثاني لأن التاء
والطاء وان لم يكونا من جنس واحد الا أنهما لما اتحدا في المخرج كانا كأنهما من جنس واحد فيجوز التخفيف بالحذف وقد يدغم تاء استطاع في
الطاء مع بقاء صوت السين فيقال اسطاع وهو نادر لما فيه من الجمع بين الساكنين كذا قيل (واذا قلت أسطاع بفتح الهمزة يكون السين زائدا)

على خلاف القياس (لان أصله) حينئذ (اطاع) فلا يكون من باب الاستفعال (كالهاء) أي كزيادة الهاء على خلاف القياس (في اهراق) لان
أصله اراق هذا ما ذهب اليه سيبويه فيكون مضارعه حينئذ يسطيع بضم الياء قال ابن الحاجب ولا اعتداد بالسين ههنا اذ ليس يفيد معنى
وذكر أبو البقاء انهم زادوا السين ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان أصلها اطوع اطاع وحاصل ما ذكره المصنف انه لو فتح ألف
اسطاع تعين كونه من باب الانفعال وزيادة السين شاذة كما هو مذهب سيبويه وقال الفراء أصلها استطاع فحذفت التاء وفتحت الهمزة فليس
زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فمضارعه يسطيع بفتح الياء *(الباب الثالث من الابواب السبعة)*
(في بيان (المهموز) قدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح في ذاته لكنها قد تخفف وتحذف في غير الاول (ولا يقال له) أي للمهموز
(صحيح) وان كان حرفه حرفا صحيحة (لصيرورة همزته حرف علة في التليين) كآمن وأومن وايمانا ولذلك يقال له الملحق بالمعتل (وهو)
أي المهموز (يجيء على ثلاثة أضرب) أحدها (مهموز الفاء نحو أخذ) الثاني مهموز (٩٣) (العين نحو سأل و) الثالث مهموز (اللام
نحو قرأ) هذا حصر على ان اعتبر وجود همزة واحدة في كلمة الثلاثية والا فبناء على الغالب اذ يجيء من الرباعي ما يكون عينه ولامه الثانية همزتين نحو كأكأ ولألأ (وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح) في تحمل الحركات (الا أنها قد تخفف) لانها حرف ثقيل اذ مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف لانه يخرج من أقصى الحلق فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل أحد بالطبع فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصة قريش روى عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه انه قال نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبر ولولا أن جبرائيل نزل بالهمزة على النبي عليه السلام ما همزنا وخففها
آخرون وهم تميم وقيس والتخفيف هو الاصل قياسا على سائر الحروف الصحيحة فتخفف عند الاوائل (بالقلب) حروف اللين (وجعلها بين بين
أي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها) فان كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الالف وان كانت
مكسورة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الياء وان كانت مضمومة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الواو وهذا هو بين بين المشهور
(وقد تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركة ما قبلها) وهو بين بين الغير المشهور ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة
وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة يخفى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكن غالبا فلا يقع في أول الكلمة قوله (والحذف)
مجرور معطوف على قوله بالقلب او وجعلها بين بين على اختلاف المذهبين قيل الاصل في تخفيف الهمزة أن تجعل بين بين لانه تخفيف مع بقاء
الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض (الاول) وهو القلب (يكون اذا كانت الهمزة ساكنة
ومتحركا ما قبلها) سواء كان في كلمة أو في كلمتين وحينئذ

قول سيبويه وأما على قول الفراء فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع اذ أصله عنده استطاع حذفت
التاء استثقالا فمضارعه يسطيع بالفتح وانما كان السين زائدا على قول سيبويه (لان اصله اطاع كالهاء)
أي كزيادة الهاء (في اهراق) اذ أصله أراق وزيدت الهاء على غير القياس *(الباب الثالث في المهموز)*
لم يعرفه اما لانفهامه من تعريف الصحيح أو لان الاسم اللغوي يغني عنه وانما قدمه على المعتلات لان الهمزة
حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة في اطراد الادغام في كثير من الابواب (ولا يقال له صحيح)
مع ان الهمزة حرف صحيح لما مر (لصيرورة همزته) أي همزة المهموز (حرف علة في التليين) أي في ازالة
شدتها كآمن وأومن وايمانا (وهو يجيء على ثلاثة أضرب مهموز الفاء نحو أخذ) ويسمى القطع
أيضا لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها (و) مهموز (العين نحو سأل) ويسمى اللين أيضا لان اللين في اللغة
جعل الكلمة ذات همزة (و) مهموز (اللام نحو قرأ) ويسمى المهموز أيضا وذلك ظاهر (وحكم الهمزة
كحكم الحرف الصحيح) في جميع الاحكام (الا) في حكم (انها قد تخفف) اذا لم يكن مبتدأ بها كما يجيء ان
شاء الله تعالى (بالقلب وجعلها بين بين أي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها) كما تقول
سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور وفيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا تكتب
اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجيء ان شاء الله تعالى وفسره بعض لا يقال ان المراد منه غير
المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين
ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة يخفى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث
يجوز وقوع الساكن فيه فلا يقع في أول الكلمة وأما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل
يخرج من أقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز
والتحقيق لغة تميم وقيس قياسا لها على سائر الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة
بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض الا ان المصنف قدم القلب لكون
القلب بين بين (والحذف وهو ثلاثة طرق الاول) من طرق التخفيف أعني القلب (يكون) ويتحقق (اذا
كانت) الهمزة (ساكنة ومتحركا ما قبلها) وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا أريد تخفيفها اذ لا يمكن
جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور ولانه فرعه ولا يمكن الحذف

(تقلب) الهمزة (بشيء) أي بحرف (يوافق) ذلك الشيء (حركة ما قبلها) أي ما قبل الهمزة (للين عريكة الساكن) أي طبيعته (واستدعاء ما قبلها) قلبها ان كانت حركة ما قبل الهمزة فتحة قلبت الفا (نحو راس) أصله رأس بالهمزة الساكنة ثم قلبت ألفا (و) ان كانت حركة ما قبلها ضمة قلبت واوا نحو (لوم) أصله لؤم بالهمزة الساكنة (و) ان كانت كسرة قلبت ياء نحو (بير) أصله بئر بالهمزة الساكنة وهذه لا مثال لها الساكنة التي في كلمة واحد فمع تحرك ما قبلها و ثال الهمزة الساكنة التي في كلمتين مع تحرك ما قبلها نحو الى الهدى ائتنا والذي ائتمن و يقولون الاصل في الاول أن يقال الى الهدى ايتنا بقلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها الا ان أصله ائتنا بهمزتين لانه أمر من أتى يأتي لكن لما سقطت ألف الوصل في الدرج اجتمع ساكنان ألف الهدى والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل حذفت الالف لكونه في آخر الكلمة والتعبير بالآخر أولى وقبلها الدال مفتوحة فصار دأتنا من الهدى ايتنا بمنزلة رأس فقلبت الهمزة فيه ألفا كما قلبت همزة رأس وأما الذي أصله الذي ائتمن بهمزتين ساكنة التي هي فاء أمن بعد همزة الوصل فسقطت همزة الوصل أيضا في الدرج فالتقى ساكنان ياء الذي والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل فحذفت الياء لوقوعها في الطرف وقبلها الذال المكسورة فصار ذئتمن الذي ايتمن بمنزلة بئر فقلبت الهمزة فيه ياء فالى بئر وأما من يقولون لي أصله ائذن (٩٤) لحيلهم همزة ساكنة بعد همزة الوصل وهي فاء اذن سقطت همزة الوصل في الدرج وبالضم

لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله (تقلب بشيء يوافق) حركة (ما قبلها) بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه وهي ان كانت حركة ما قبلها فتحة تقلب ألفا لان الالف يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانه ما يوافقهما (للين عريكة الساكن) أي طبيعته لضعفه (واستدعاء ما قبلها) أي طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها قلبها الى ما يجانسه ويوافقه اذ لا شك ان كل حركة تستدعي أن يكون الحرف الذي بعدها الحرف الذي لو أشبعت لتولد منها ذلك الحرف (نحو راس) بالالف أصله رأس (ولوم) بالواو أصله لؤم (وبير) بالياء أصله بئر (والثاني) من تلك الطرق أعني بين بين (يكون اذا كانت الهمزة متحركة) بأي حركة كانت (ومتحركا ما قبلها) بأي حركة كانت وانما تعين بين بين اذ لا يجب القلب لان الهمزة ليست بساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها ولا الحذف اذ لا يبقى من آثاره ما يدل عليها الا ان ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين (ثم تثبت) أي بعد تحرك ما قبلها تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين في كل الاحوال لانها لا تطاوع الحذف والقلب (لقوة عريكتها) أي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول التخفيف فأحوال الهمزة حينئذ مع أحوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلاثة في الثلاثة (نحو سأل ولؤم) وسئم ورؤس وجؤنة (وسئل) ومستهزئين ومستهزئون ففي هذه الاحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين (الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا أو مضموما) فانها لا تثبت حينئذ بل (تجعل واوا) ان كان ما قبلها مضموما (أو) تجعل (ياء) ان كان ما قبلها مكسورا (نحو مير) فيما كان ما قبلها مكسورا أصله مئر (وجون) فيما كان ما قبلها مضموما أصله جؤن (لان الفتحة كالسكون في اللين) والضعف (فتقلب) الهمزة المفتوحة (كما تقلب في حال) السكون فان قيل لم لا تقلب) الهمزة (الثاني سأل وهو مؤنه) أي همزة سأل (مفتوحة ضعيفة) لينة (فلما ضعفت) أي

لا يقول المضمومة صار لؤذن من يقول اذن لي بمنزلة لؤم فقلبت الهمزة واوا قلبها في لؤم كما حقق وكل ذلك أي قلب الهمزة بشيء يوافق حركة ما قبلها في كلمة كانت أو في كلمتين جائز لا واجب اذا كان ما قبل الهمزة غير الهمزة وأما اذا كان ما قبلها همزة أيضا وكانت في كلمة واحدة يجب قلبها نحو آمن وأدم ايمانا كما سيجيء (والثاني) وهو تخفيف الهمزة بجعلها بين بين المشهور (يكون اذا كانت) الهمزة (متحركة و) كانت (متحركا ما قبلها ثم تثبت) الهمزة في هذه الصورة أي لم تحذف ولم تقلب بشيء لانه تثبت كما هي (لقوة عريكتها) أي لقوة طبيعة الهمزة المتحركة مع تحرك همزة ما قبلها وأقسام ذلك تسعة لان الهمزة اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى التقادير ما قبلها اما مفتوح أو مكسور أو مضموم والحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة فان كانت الهمزة مفتوحة فما قبلها اما مفتوح نحو سأل أو مكسور نحو مائة أو مضموم نحو مؤجل (و) ان كانت مضمومة فما قبلها اما مضموم نحو (لؤم) أو مفتوح نحو رؤف أو مكسور نحو مستهزئون وان كانت مكسورة فما قبلها اما مكسور أيضا نحو مستهزئين (و) مضموم نحو (سئل) أو مفتوح نحو سئم والقياس في الصور التسع كلها ان تجعل بين بين لان فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من آثارها ليكون دليلا على ان أصل الكلمة الهمزة لكن في صورتين منها لا يمكن جعلها بين بين وأشار اليه بقوله (الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا أو مضموما) فان الهمزة حينئذ لم تجعل بين بين بل (تجعل واوا) ان كان ما قبلها مضموما (أو) تجعل (ياء) ان كان ما قبلها مكسورا (نحو مير) بكسر الميم وفتح الياء أصله مئر بفتح الهمزة وهي جمع المئرة وهي العداوة (وجون) بضم الجيم وفتح الواو أصله جؤن بفتح الهمزة وهو جمع جؤنة بالضم وهي سلة مستديرة مغشاة أو ما يكون مع العطارين وكذلك مائة ومؤجل وذلك (لان الفتحة كالسكون في اللين) أي في لين عريكتها (فتقلب) الهمزة التي في حال الفتح (كما تقلب (في) حال (السكون فان قيل لم لا تقلب) الهمزة (في) سأل (ألفا و) الحال أن (همزته مفتوحة ضعيفة) وما قبلها مفتوح أيضا (قلنا ضعفها

صارت قوية بفتحة ماقبلها) لان الجنس يتقوى بالجنس فاذا لم تقلب ألفا ولما توجه أن يقال ان هذا الجواب منقوض بقول الشاعر لا هناك
المرتع لان ماقبل الهمزة المفتوحة مفتوح مع انه لم تقلب ألفا أجاب بقوله (ونحو لا هناك المرتع شاذ) أصله لا هنأك بفتح الهمزة فقلبت ألفا على
خلاف القياس والمرتع بفتح الميم اسم مكان من رتعت الماشية أي أكلت ما شاءت هذا وقال المحققون انهم لم يجعلوا الهمزة بين بين في هاتين
الصورتين لانهم لو جعلوها بين بين المشهور يقرب من الالف لكون حركتها الفتحة وقبلها الضمة أو الكسرة وهما لا يقعان قبل الالف فكذا
لا يقعان قبل ما قرب منها ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لانه فرعه واعلم أن ما ذكره المصنف من استثناء الصورتين مذهب
سيبويه ويختار عند المحققين أيضا * قال ابن الحاجب وحكى عن يونس جعلها بين بين في الضربين المستثنيين أيضا والحق ماقاله سيبويه (والثالث) وهو تخفيف الهمزة بالحذف (يكون اذا كانت) الهمزة (متحركة و) كان (ساكنا ماقبلها و) حينئذ تحذف الهمزة جوازا (لكن تلين فيه أولا) بجعلها ساكنة (لتلين حركتها) في الجملة قبل ذلك التليين (بمجاورة الساكن) أي بسبب مجاورته الساكن (ثم تحذف) الهمزة (لاجتماع الساكنين) ثم أعطى حركتها لماقبلها اذا كان ماقبلها حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين (أو مزيدتين لمعنى) من المعاني أي لا يكونان زائدتين لمجرد المد أو ما يشبهه بل زائدتين لمعنى كالالحاق والتأنيث وغيرهما وانما فسرناه بقرينة مقابلته لقوله واذا كان ياء أو واوا مدتين أو يشبه المدة كياء التصغير جعلت مثل ماقبلها

مرة سأل بحذف المضاف (صارت قوية بفتح ماقبلها) لان الشيء يتقوى بجنسه (ونحو لا هناك المرتع) في
قولك بقلب الهمزة ألفا مع كونها وكون ماقبلها مفتوحين (شاذ) وهو بعض من بيت صدره

راحت بمسلمة البغال عشية * فارعي فزارة لا هناك المرتع

للفرزدق يهجو عمر الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة للتعدية
البغال فاعل راحت عشية بعد الظهر ظرف راحت فارعي أمر من الرعي لجماعة المخاطبين فزارة منادى
في حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء عليهم يريد ان ابن السلطان فزورك الملك
ثم هو لا يورك الملك ولا تتمتع به (والثالث) من ثلاث الطرق وهو الحذف (يكون اذا كانت) الهمزة
متحركة وساكنا ماقبلها ولكن) لا يقع الحذف ابتداء بل (تلين) الهمزة بسلب حركتها (فيه) أي فيما اذا
كانت الهمزة متحركة وساكنا ماقبلها (أولا) أي قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج (لتلين حركتها
بمجاورة الساكن) في الجملة قبل ذلك التليين فان الصحبة مؤثرة فتنقاد للتليين والتصرف فيها (ثم تحذف)
الهمزة لاجتماع الساكنين أحدهما الهمزة والآخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف حينئذ لانه
لا مجال للقلب لعدم حركة ماقبلها حتى تقلب لما يوافقها ولا لبين بين لان الهمزة قريبة من الساكن فيلزم كا
لاجتماع الساكنين) فتعين الحذف مع انه أبلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها (ثم
حركته الساقبلها) ابقاء لاثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدي ذلك الى الاخلال باسقاط
مع حركته مجانا من غير حاجة تضطر الى ذلك ووجدت في كلام بعض الادباء بتقديم حذف الهمزة على
حركتها كما قال المصنف وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه
ما قاله المصنف (اذا كان ماقبلها حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين) في كلمة الهمزة نحو شي أصله شيء
صله سوء ولم يورد مثال الهمزة اكتفاء بمسلة لان الواو والياء اذا أسكنتا وانفتح ماقبلهما في حكم الحرف
أو اكتفاء بجيل وجوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكأنهما أصليتان أو اكتفاء
بما يأتي مرة فانه لما خففت في كلمتين ففي كلمة أولى وأما الجر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف
بالذكر ولم يكتف بمسلة (أو مزيدتين لمعنى) أي الالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى
باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء في شطية فانها
والواو في مقروءة فانها للمفعولية والياء في أقيس فانها للتصغير فليس معنى معتدا به عندهم ولا يتناوله
المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة ولم يعتدوا بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى (نحو مسلة
ومسألة) ابقيت الهمزة بسلب حركتها أولا ثم حذفت ثم أعطى حركتها السين الذي هو حرف صحيح في كلمة
وملك أصله ملأك) مشتق (من الالوكة وهي الرسالة) وانما قال من الالوكة اشارة الى أن اصل
ألك فقدمت اللام فصار ملأك فحذفت الهمزة كما في مسلة وقيل ملك ويقال في الجمع ملائك
والتاء لتأكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهمزة وكلمة
آخر فهذه أقسام ثلاثة * القسم الاول مايكون قبل الهمزة المفتوحة حرف صحيح ساكن (نحو مسلة) بفتح السين واللام جميعا
فتحتين أيضا (أصله مسألة) باثبات همزة مفتوحة قبلها سين ساكن فاسكن الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى
السين (وملك) باثبات همزة مفتوحة قبلها لام ساكنة فاسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى اللام
(من الالوكة وهي الرسالة) قال الكسائي أصل ملك مألك بتقديم الهمزة من الالوكة وهي الرسالة ثم قلبت وقدمت اللام فقيل ملأك
بهمزته لكثرة الاستعمال فصار ملك وقوله

(والاحمر) باثبات الهمزة وسكون اللام على الاصل مبتدأ أو خبره (يجوز فيه الحمر) بفتح اللام وحذف الهمزتين (لان الالف) أي الهمزة
الاولى انما جيء (لاجل سكون اللام) وتعذر الابتداء به (وقد انعدم) سكون اللام بنقل حركة الهمزة الثانية اليها وحذفت لالتقاء
الساكنين وامكن الابتداء باللام فاستغني عن الهمزة في طرحه وقيل (ويجوز الحمر) باثبات همزة الوصل وان انعدم سكون اللام (لطرو
حركة اللام) وعروضها وعدم الاعتبار بالعارض فلم يستغن عن الهمزة وهو الاكثر وعلى هذا الوجه يقال من الحمر بفتح النون وفي
الحمر تحذف الياء لالتقاء الساكنين بخلاف الوجه الاول اذ يقال من لحمر باسكان النون وفي لحمر باثبات الياء لعدم التقاء الساكنين
اعتبارا بالحركة العارضة و القسم الثاني ما يكون ما قبل الهمزة المفتوحة واوا أو ياء ساكنتين أصليتين وهو على ضربين أحدهما ما يكون
الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى والمصنف لم يذكر الضرب الاول من هذا القسم مثاله
ونحن نذكره ونحو سوة بفتح السين وضم الواو وشي بفتح الشين وضم الياء وأصلهما سوأة وشيء باثبات الهمزة وسكون ما قبلها ثم
اسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين فيهما ونقلت حركة الهمزة الى الواو والياء الاصليتين فصار سوة وشي وأما مثال الضرب الثاني فلم
نذكره ان شاء الله تعالى و القسم الثالث ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واوا أو ياء ساكنتان زائدتان لمعنى وهو أيضا ضربان أحدهما ما يكون
الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى مثال الضرب الاول منه ما ذكره بقوله (وجيل) بفتح
الجيم والياء جميعا والاصل جيأل باثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة وهو الضبع والياء هنا زائدة للالحاق بجعفر لكنه بمنزلة الاصلية في
تحمل الحركة فخففت الهمزة بالاسكان والحذف (٩٦) ونقلت فتحتها الى الياء فصار جيل لا يقال ان الياء المتحركة اذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا فلم
لم تقلب هذه الياء الفا مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانا نقول قال أبو علي انما امتنعوا من قلب هذه الياء الفا لان الهمزة وان كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في التقدير وحركة الياء عرضية في حكم العدم ولذلك امتنعوا من قلبها الفا (و) كذلك (حوبة) بفتح الحاء المهملة والواو جميعا والاصل حوأبة باثبات همزة مفتوحة بعد واو
ساكنة وهي القربة الواسعة والواو هنا زائدة للالحاق بجعفر أيضا لكنه بمنزلة الاصلي في تحمل الحركات
فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتحتها الى الواو فصار حوبة وقوله (وأبو يوب) مثال الضرب الثاني من القسم الثاني أي لما يكون
الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى لان أصله أبو أيوب باثبات همزة مفتوحة وما قبلها حرف أصلي وهو الواو الساكنة فخففوا الهمزة
بالاسكان والحذف ونقل فتحتها الى الواو وقالوا ابو يوب بنقل اللسان من الواو المفتوحة الى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما وانما أخر
هذا المثال لمناسبة قوله (وابتغي امره) لان الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى وهو مثال الضرب الثاني من القسم الثالث ذكر ابن الحاجب
ان أصل اتبعي امره بالعين المهملة من الاتباع وهو أمر المؤنث والاستشهاد فيه ان الهمزة لما تحركت وكانت قبلها الياء مزيدة لمعنى التأنيث
خففت بالحذف ونقلت فتحتها الى الياء التي هي ضمير المؤنث وقيل اتبعي مره بنقل اللسان من الياء المفتوحة الى الميم الساكنة أقول يجوز ان
يكون بالغين المعجمة أمر المؤنث من باب الافتعال من ابتغى يبتغي ويكون أصله حينئذ ابتغيي بياءين بعد الغين أولاهما أصلية والثانية زائدة
للمؤنث فاسكنت الياء الاصلية ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما في ارمي بياءين واعلم انهم خففوا الهمزة بالحذف في الاقسام الثلاثة
كلها لان حذفها أبلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها المنقولة الى الساكن الذي قبلها واوا كان أو ياء في القسم الاول غير
المحذوف نحو مراة وكماة بالف خالصة أصلهما مرأة وكمأة باثبات همزة مفتوحة فنقلت حركتها الى الساكن الذي قبلها فيكون متحركا
وبقيت الهمزة ساكنة فقلبوها ألفا كما في رأس وهو شاذ عند سيبويه والكسائي والفراء يجوزانه مطردا (ويجوز تحميل الحركة على
حروف العلة في هذه الاشياء) نحو جيل وحوبة وأبو يوب وابتغي مره (لقوتها) لكونها زائدة لمعنى مقصود فيكون كانها أصلية

اعلم ان حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما مثل (والحمر) أصله الاحمر
خففت همزته على طريق تخفيفها فتحركت لام التعريف فاتجه لهم في الالف واللام طريقان أحدهما انه
(يجوز فيه لحمر) بسلب حركة الهمزة وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة
وهذا هو القياس (لان الالف) أي همزة الوصل كانت (لاجل سكون اللام وقد انعدم سكونه) بنقل حركة
الهمزة اليه فانعدم الاحتياج اليها (و) ثانيهما انه (يجوز الحمر) بابقاء الهمزة (لطرو حركة اللام) فكان
اللام ساكنة اذ لا اعتبار بالعرض كما في الخصم (وجيل) أصله جأل فزيدت الياء للالحاق بجعفر فصار
جيأل فخففت الهمزة على طريق تخفيفها (وحوبة) أصله حأبة زيدت الواو للالحاق بجعفر فصار حوأبة
ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها (وأبو يوب) أصله أبو أيوب فيما كان الواو الاصلي في غير كلمة الهمزة
(وابتغي مره) أصله ابتغي أمره فيما كان الاصلي في غير كلمة الهمزة فان ياء الضمير كاحد حروف الكلمة لا
عرفت ولهذا قال ابتغي كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها (ويجوز تحميل الحركة على
حروف العلة في هذه الاشياء) أي في الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر أو في الواو والياء الاصليتين
أو الزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله لمثل شي وسو (لقوتها) أي حروف العلة بان كانت أصلية أو

(وامارؤ الحركة عليها) هـذا الكلام دفع لما يتوهم من ان حروف العلة لايجوز تحميل الحركة عليها قياسا على ماسبق من نحو خطيئة (واذا كان ماقبلها) أى ماقبل الهمزة (حرف لين) حال كونه (زائدا) لمجرد المد نظرا الى ذلك الحرف (فاذا كان ياء أو واوا مدتين) اعلم ان الواو والياء ان كانا متحركتين لايسمى شئ منهما حرف المد ولا اللين لانتفائهما عنهما حينئذ وهو ظاهر بل يسمى حرف علة وان كانتا ساكنين يسمى كل واحد منهما حرف لين أيضا لما فيهما من اللين حينئذ فلا تساع مخرجهما لانهما تخرجان في لين من غير خشونة على اللسان وحينئذ فان كان حركة ماقبلهما من جنسهما بأن يكون ماقبل الواو مضموما والياء مكسورا يسمى كل واحد منهما حرف المد أيضا لما فيهما من اللين مع الامتداد نحو يقول ويبيع والا أى وان لم يكن حركة ماقبلهما من جنسهما يسمى حرف اللين لا المد لانتفائه فيهما حينئذ وأما الالف فيكون حرف علة وحرف لين وحرف مد أبدا اذ لا يكون الا ساكنا ولا يكون ماقبلها الا مفتوحا فبالاعتبار الاول يسمى حرف لين وبالاعتبار الثانى يسمى حرف مد والحاصل ان الالف يكون حرف علة ومد ولين أبدا والواو والياء تارة تكونان حرفى علة فقط وتارة حرفى لين أيضا وتارة حرفى مد أيضا فحروف العلة أعم من حروف المد واللين وحروف اللين أعم من حروف المد فكل حرف مد حرف لين بدون العكس اذا علمت ذلك فنقول معنى قوله واذا كان ماقبلها حرف لين مزيدا اذا كان ماقبل الهمزة حرف علة ساكنة زائدة لالمعنى مقصود بل لمجرد المد من غير تعرض الى حركة ماقبلها ومعنى قوله فاذا كان واوا أو ياء مدتين اذا كان ماقبل الهمزة ياء ساكنة زائدة لمجرد المد وماقبلها مكسورا أو واوا ساكنة زائدة لمجرد المد أيضا وماقبلها مضموما (أو مايشبه المدة كياء التصغير) ذكر ابن الحاجب أن ياء التصغير حكمها حكم (٩٧) الحرف الزائد لمجرد المد لانه الزمت السكون لزوم

حكمها (وطرؤ الحركة عليها) لانه انقلبت اليها من الهمزة فهى كالمعدوم (واذا كان ماقبلها) أى الهمزة المتحركة (حرف لين) أى حرف لين ساكنا حال كونه (مزيدا) لغير الالحاق (نظرا) الى ذلك الحرف (فان كان ياء أو واوا مدتين أو مايشبه المدة كياء التصغير) فان ياء التصغير تشابه المدة لانها فى مقابلة ألف التكسير نحو رجال (جعلت الهمزة مثل ماقبلها) جوازا فان كان ماقبلها ياء قلبت ياء وان كان ماقبلها واوا قلبت واوا (ثم أدغم) الاول الذى هو ماقبلها (فى الآخر) أى ثانى ذلك الاول والمتأخر عنه الذى هو مقلوب من حروف اللين لاجتماع المتجانسين وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها الى ماقبلها كما نقلت فيما لو كان ماقبلها حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين أو مزيدتين لمعنى (لان نقل الحركة عن الهمزة الى هذه الاشياء) التى هى الواو والياء المزيدتان المدتان أو مايشبه المدة (يفضى الى تحميل الضعيف) أى ايقاع الحمل الذى هو الحركة وان كانت عارضة (على الضعيف) الذى هو حروف اللين المزيدة لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن أيضا بجعلها بين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لان ماقبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على قاعدة جزئيات انقال (فيدغم نحو خطية) أصله خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة (ومقروة) أصله مقروأة لان الواو فيه مدة زائدة (وأفيس) أصله أفيئس تصغير أفؤس جمع فأس لان الياء فيه يشبه المد وكل ما كان هذا شأنه يقلب ويدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب وتدغم (فان قيل يلزم تحميل الضعيف أيضا) أى كما فى النقل (فى الادغام وهو) أى ذلك الضعيف

حرف المد فنى وقعت قبل الهمزة المتحركة قلبت الهمزة اليها وأدغمت قوله (جعلت) جواب اذا أى جعلت الهمزة المتحركة فى الصور الثلاث المذكورة (مثل ماقبلها) فيجتمع مثلان (ثم أدغم) المثل الاول (فى الآخر) أى فى ثانيه الذى هو المنقلب من الهمزة وانما خففوا الهمزة فى هذه الصور بالقلب والادغام ولم يخففوها بالحذف مع نقل حركتها الى ماقبلها (لان نقل الحركة الى هذه لاشياء)

يعنى الياء والواو وياء التصغير (يفضى) أى يؤدى (الى تحميل الضعيف) أى الى تحميل الحركة الحرف الضعيف وهو غير جائز وهذا الدليل لايخلو عن ضعف اذ الحرف الضعيف قد يتحمل الحركة العارضة والاولى ماذكره بعض المحققين من أنه اذا كان ماقبل الهمزة المتحركة واوا أو ياء مدتين كان تخفيفها بقلبها حرفا من جنس الساكن الزائد قبلها وادغامه فيها لتعذر القاء حركتها على الياء والواو وحينئذ اذا كانتا مدتين مجردتين لاتقبلان الحركة ويريدان مدتهما تنافى تحريكهما اذ لو حركت زالت المدة عنهما مع انه استغنى عن تحريكهما بالقلب الذى هو أولى من الحذف لما مر وهذا القلب والادغام بطريق الجواز وانما لم يخففوا الهمزة ههنا بجعلها بين بين لان فى جعلها بين بين تقريبا من الساكن وهم لايجمعون بين الساكن وما يقاربه كما لم يجمعوا بين الساكنين قوله (فيدغم) فعل مجهول وقوله (نحو خطية) بتشديد الياء المفتوحة قائم مقام فاعله والاصل خطيئة باثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة زيدت للمد والوزن فعيلة كصحيفة الا انهم أبدلوا من الهمزة التى هى لام الكلمة الياء فاجتمع ياآن والاول منهما ساكن فادغم فى الثانى وقيل خطية (و) كذلك (مقروة) بالواو المشددة المفتوحة وأصله مقروأة على وزن مفعولة فابدلوا من الهمزة واوا فاجتمع واوان واولاهما ساكن فادغم فى الثانى وقيل مقروة (وافيس) بضم الهمزة وفتح الفاء وكسر الياء وتشديدها تصغير أفؤس بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة جمع فأس مثل أكلب جمع كلب والاصل افيئس باثبات همزة بعد ياء التصغير فقلبت الهمزة ياء فاجتمع ياآن أولهما ساكن فادغم فيما بعده وقيل أفيس (فان قيل يلزم تحميل الضعيف أيضا) أى كما فى النقل (فى الادغام وهو الياء الثانية) وأنتم لم تجوزوه

(فاما الياء الثانية أصلية فلا تكون ضعيفة) بخلاف الياء الاولى (كجيل جيل) أى كما لا يكون ياء جيل ضعيفة لانها وان كانت زائدة لكنها لما زيدت لغرض الالحاق كانت كانها أصلية فى تحمل الحركة اذ قد سبق ان الغرض من الالحاق ان يعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به فى الاحكام اللفظية قوله (وان كان ما قبلها ألفا) عطف على قوله فاذا كان ياء أو واوا أى وان كان ما قبل الهمزة المتحركة الفا زائدا لمجرد المد قلبها قلبه (جعل) الهمزة (بين بين) المشهور ولا غير (لان الالف لا يحتمل الحركة) اى لا يقبلها السكونها امدة فلم يمكن التخفيف بالحذف ونقل الحركة (والادغام) أى الالف لا يقبل الادغام أيضا لان الادغام يستلزم تحرك الثاني ودا غير ممكن ههنا فتعين جعلها بين بين فان كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين الهمزة والالف نحو قراءة وان كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو تساؤل وان كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء (نحو سائل وقائل) وانما عين بين بين العبر المشهور لسكون ما قبلها فان قلت مهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الالف وقرب همزة بين بين من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن (٩٨) وما قرب منه قلت سوغ ذلك أمران احدهما ان الالف فكانه ليس قبلها شئ وثانيهما

فى الادغام (الياء الثانية) والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذى هو فى المثالين وفى النقل الياء الاولى والواو الاولى (فاما الياء الثانية) وكذا الواو الثانية (أصلية) أى مبدلة من حرف أصلى (فلا تكون ضعيفة كياء جيل) أى كما لا تكون ياء جيل ضعيفة بسبب زيادتها المعنى وكذا واو حوبة هذا اذا كان ما قبل الهمزة نحو ما بعدها أو واوا أو ياء (وان كان) ما قبلها (ألفا جعل) الالف الذى هو الهمزة (بين بين) المشهور ادلا مجال لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة وانما تعين بين بين فى هذه الصورة (لان الالف لا تحمل الحركة) حتى تحذف الهمزة فتنقل حركتها الى ما قبلها (ولا) تقبل (الادغام) أيضا حتى تقلب ألفا و يدغم الالف فى الالف فتعين بين بين (نحو سائل) فى الهمزة الاصلية (وقائل) فى المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة فى كلمة (واذا اجتمع الهمزتان فى كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية ألفا) على سبيل الوجوب للمجانسة (نحو آخذ) للتفضيل أصله أأخذ كانصر (وآدم) للصفة المشبهة أصله أأدم كاحمر فالزائدة هى الاولى بدليل المقابر وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق الذى هو قلب الهمزة الثانية ألفا وجوبا بقاء الالف فى ائمة قوله (الا فى أئمة) فان أصلها أأممة جمع امام كآنية جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بان (جعلت همزتها) الثانية (ألفا) على مقتضى القياس فصار آممة (كما جعلت فى آخذ) و بعد ما تم أمر الاعلال قصد الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف لا تقبلها فادغمت فى الثانية فاجتمع ساكنا الالف والميم المدغم ولم تحذف الالف للالتباس بامة بضم الميم والتشديد ودوامة بفتحها والتخفيف (ثم جعلت الالف ياء) متحركة بحركة من جنسها ادبعا (لاجتماع الساكنين) ولم يجعل واوا للثقل فصار أيمة بالياء و بعضهم قدم الادغام على الاعلال فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبوا الهمزة حرفا موافقا لحركتها وهى الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين اما العروض حركتها واما لان فى ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الا ان ما ذكره المصنف أقرب الى القياس (وعند الكوفيين لا تقلب) همزتها (بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين) بعد الادغام ولا يحتاج الى قلبها ياء بعد ذلك (وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين) المحققتين والادغام (فان قيل اجتماع الساكنين فى حده جائز فلم لا يجوز فى آممة) بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف

زيادة المد الذى قام افاته قائم مقام الحركة كالمدغم كذا ذكره الجار بردى ولما فرغ من بيان الهمزة الواحدة شرع فى بيان الهمزتين المجتمعتين فقال (واذا اجتمع الهمزتان) أى فى كلمة (وكانت الاولى منهما) (مفتوحة والثانية ساكنة قلبت) الهمزة (الثانية الفا) وجوبا مطردا (كآخذ) بوزن أفعل أصله أأخذ بهمزتين أولاهما همزة التفضيل مفتوحة وثانيهما فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها فقيل آخذ (و) كذا (آدم) عليه السلام وهو أبو البشر أصله أادم بهمزتين الاولى زائدة مفتوحة والثانية فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية الفا فقيل آدم ولا يجوز أن يقال الاولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول أنه يكثر بانشاء أوادم وقلت حشوا باء والحمل على الاكثر أولى الثانى انه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا كشائل فيجب أن ينصرف فلما لم ينصرف دل على انه افعل كاحمر ومن هذا علم انه لا يجوز ان يكون على فاعل بفتح العين كخاتم بأن تكون الالف زائدة غير منقلبة من الهمزة لانه حينئذ يجب صرفه أيضا (الا فى أئمة) بالياء الصريحة المكسورة جمع امام كأزمة جمع زمام والاصل أأممة باثبات همزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الاولى وبين الميم فنقلوا أولا كسرة الميم الى الهمزة الساكنة ثم ادغموها فى الميم الثانية فصار أئمة بفتح الهمزة الاولى وكسر الثانية (جعلت همزتها) الثانية (ألفا) نظرا الى سكون أصلها وانفتاح ما قبلها (كما فى آخذ) فاجتمع ساكنان (ثم جعلت) تلك الالف المنقلبة من الهمزة (ياء لاجتماع الساكنين) وهما الالف المنقلبة والميم المدغمة ثم حركت من جنسها فصار أيمة هذا مختار البصريين وان كان مخالفا القياس لان قلب الالف ياء مع ان ما قبلها مفتوح ليس بقياس بل القياس أن يعمل الهمزة الثانية ياء ابتداء لكونها مكسورة كما هو الواقع فى كتب القوم (وعند الكوفيين لا تقلب) الهمزة الثانية (بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين) فى غير حده (وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين) وبادغام الميم (فان قيل اجتماع الساكنين فى حده جائز) وهو ان يكون الحرف الاول مدا والثانى مدغما (لم لا يجوز) اجتماع الساكنين (فى آممة) مع انه فى حده لان الاول مد والثانى مدغم كما فى دابة

(قلنا الالف) المنقلبة من الهمزة (في آمة ليست بمدة) لان الالف انما تكون مدة اذا كانت حرف علة وانما تكون حرف علة اذا كانت منقلبة من الواو والياء وههنا ليس كذلك لانها منقلبة من الهمزة واذا لم تكن الالف مدة (فكيف يكون) في آمة (اجتماع الساكنين في حده) مع فوات شرطه قوله (واذا كانت مكسورة) عطف على قوله وان كانت الاولى مفتوحة يعني اذا اجتمع الهمزتان وكانت الاولى منهما مكسورة والثانية ساكنة (تقلب) الهمزة الثانية (ياء) وجوبا بامطرد السكون اوانكسار ماقبلها (نحو ايسر) بكسر السين أصله ائسر بهمزتين أمر من أسر يأسر بوزن ضرب يضرب نقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار ايسر وكذا ايت أمر من أتى يأتي (واذا كانت) الهمزة الاولى (مضمومة) والثانية ساكنة (قلبت) الثانية (واوا) وجوبا بامطردا أيضا لتناسب حركة ماقبلها (نحو اوتمن) بمجهول آتمن الحديث بالمداى رواه أصله أؤتمن بهمزتين نقلبت الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار أوتمن وكذلك أومن بمجهول آمن واعلم انه لا يجوز الجمع بين همزتين في كلمة واحدة وأوجبوا التخفيف بقلب ثانيهما لانهم يخففون في كلامهم الهمزة الواحدة في الاكثر واذا اجتمعتا لزمت الثانية البدل لان التلفظ بالثاني الساكن عسير كذا قيل فحاصل ماذكره المصنف انه اذا اجتمع همزتان وكانت الثانية ساكنة تقلب الثانية حرفا يوافق حركة الاولى قوله (وأما كل ومر وخذ فشاذ) جواب لا يراد مقدر وتوجيهه ظاهر والاصل ان يقال أوكل واومر واوخذ بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة لان ماضيها أكل وأمر وأخذ فاذا أمرت منها يجتمع همزتان احداهما فاء الكلمة وهي ساكنة والثانية الهمزة المجتلبة وهي مضمومة لان كلها من الباب الاول فكان القياس قلب الثانية واوا للسكون او انضمام ماقبلها لكن لما كثر (٩٩) استعمال هذه الكلمات خالفوا القياس وخففوا الهمزة الثانية بالحذف فبقي مابعد الهمزة المجتلبة متحركا فاستغني عنها فحذفت أيضا فبقي كل وخذ ومر هذا ما أراده المصنف لكن فيها تفصيل وهو ان مخالفة القياس في كل وخذ على سبيل الوجوب والالتزام وأما مر فساغ فيه القياس أيضا كقوله تعالى * وأمر أهلك بالصلاة * والسر فيه ان مر لما لم يبلغ مبلغ باب خذ وكل في كثرة الاستعمال لم يلزموا حذف الهمزة فيه ولم يقصر في قلة الاستعمال كما في باب اسر حتى أثبتوها فيه أيضا بالاختلاف فجعلوا له حكما متوسطا وهو جواز الامرين اثبات الهمزة جريا على القياس وحذفها على خلاف القياس الا انهم اذا ابتدؤا به كان مر عندهم أفصح من أؤمر لاستثقال الهمزتين واذا وصلوا أي اذا ابتدؤا بغيره قبله كان أؤمر على الاصل افصح من مر لانهم اذا قالوا وأمر فقد استغنوا عن همزة الوصل المضمومة لاجل الدرج وايصال الواو المفتوحة بالهمزة التي هي فاء الفعل فلا يستثقل كذا قالوا (وهذا) أي هذا الذي ذكرناه من انه اذا اجتمع الهمزتان وكانت الثانية ساكنة قلبت الثانية حرفا يوافق حركة الاولى (اذا كانتا) أي الهمزتان (في كلمة واحدة و) أما (اذا كانتا في كلمتين) بأن يكون أولاهما في آخر الكلمة وثانيتهما في أول كلمة أخرى ويكون الاقسام اثني عشر الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء ومن تلقاء وبدرأ ولم يدرأ ومكسورة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ أبد بعدها ومضمومة وقبلها الاربعة يتحقق بذكر لفظ أولئك بعدها ففيهما مذاهب تخفيفهما اما بفصل بينهما أو بلافصل وتخفيف أحدهما ثم اختلفوا في هذا المذهب الاخير فذهب سيبويه الى ان أي الهمزتين خفف جاز وكفى لحصول التخفيف بهما واختار أبو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال انما يحصل من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكنهم قد أبدلوا أول المثلين حرف اللين في مثل دينار وديوان أصلهما دنار ودوان بالنونين والواوين وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين واختار الخليل خلافه ذلك واليه أشار بقوله

ياء (قلنا الالف في آمة) بعد القلب (ليست بمدة) لان المدة هي الغير المقلوبة من شيء أو المقلوبة من واو أو ياء والالف في آمة ليست كذلك (كيف يكون اجتماع الساكنين في حده) الاستفهام للانكار أي لا يوجد اجتماع الساكنين (واذا كانت) أولى الهمزتين المحققتين في كلمة (مكسورة تقلب الثانية) الساكنة (ياء) لتناسب حركة ماقبلها (نحو ايسر) أصله ائسر من الاسر (واذا كانت) أولاهما (مضمومة قلبت) الثانية الساكنة (واوا) للمناسبة (نحو أوتمن) أصله أؤتمن من الائتمان والاختيار (وأما كل وخذ ومر فشاذ) لان أصلها أأكل وأأخذ وأأمر والقياس المذكور يقتضي أن تقلب الهمزة الثانية واوا ويقال أوكل وأوخذ وأومر الا أنهم حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس فاستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف في الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاولين في كثرة الاستعمال قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة الا أنه نظمها في سلك واحد نظرا الى اتحادها في الحذف الغير القياسي عند حذف الهمزة من مر (هذا) أي تخفيف الهمزة الثانية الساكنة بين الهمزتين المحققتين بقلبها بجنس حركة الاولى منهما (اذا كانتا) أي الهمزتان (في كلمة واحدة) كما ذكرنا من الامثلة (وأما اذا كانتا في كلمتين) والاقسام اثنا عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها في أول الكلمة والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثني عشر تكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال وذلك يتحقق بذكر لفظ أحد بعد جاء وبدرء ومن تلقاء ولم يدرء والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت

(تخفف الثانية عند الخليل) لان الثقل انما يحصل عند الثانية فالمصار الى التخفيف قبل حصول الاستثقال (نحو فقد جاء اشراطها) ثم أشار الى المذهب الاول بقوله (وعند أهل الحجاز تخفف) الهمزتان (كلتاهما) لانه أوفق بقصد التخفيف أما تخفيفهما وعدم تخفيفهما لان الاصل بينهما فلعدم لزوم اجتماعهما اذ قد ينفك احدى الكلمتين عن الاخرى ولم يذكر المصنف أما تخفيفهما مع وصل فقد ذكر بقوله (وعند بعض العرب تقحم) أى تدخل على صيغة المجهول (بينهما) أى بين الهمزتين (الالف للفصل) بين الهمزتين (نحو) قول ذى الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل * وبين النقا (١٠٠) (آآنت ظبية أم أم سالم) الوعساء الارض اللينة وجلاجل بالجيم المفتوحة والحاء المهملة المضمومة اسم موضع والنقا اسم موضع آخر وأم سالم اسم حبيبته قال بعض المحققين انهم درجوا على اثبات الهمزتين فزادوا ألفا بينهما هربا من اجتماعهما ثم قال ولا يجوز اثبات ثلاث الالف فى الخط كراهة اجتماع ثلاث الفات وذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل لم يثبت ذلك يعنى اقحام الالف الا فى مثل آأنت وشبهه (ولا تخفف الهمزة) بوجه من وجوه التخفيف اذا وقعت (فى أول الكلمة) أى اذا ابتدئ بها وأما اذا وقعت الهمزة فى أول الكلمة ولكن لم يبتدأ بها بل بشئ قبلها جاز تخفيفها ولهذا جوزوا تخفيف الهمزتين معا وثانيتهما فى مثل فقد جاء اشراطها مع ان الثانية وقعت فى أول الكلمة وانما لم تخفف اذا ابتدئ بها (لقوة المتكلم فى الابتداء) ولانه لو خففت وجعلت بين بين يقرب الهمزة المبتدأة من الساكن فكره ان يبتدأ بما يشبه الساكن وما لم يجز بين بين وهو الاصل فى تخفيف الهمزة كما مر حملوا الباقى عليه ولا الاول يرد عليه نحو خذ واصله أأخذ فخففت الهمزة بالحذف من أوله لانه حذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم استغنى عن همزة الوصل فحذفت ثم خفف الهمزة الاولى ولا نحو قل واصله أقول لانا نمنع ان أصله ذلك لانه مأخوذ من تقول فحذف حرف المضارعة وسكن اللام للجزم فصار قول فحذفت الواو لساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة وهو سكون القاف فلا يتحقق الهمزة ولا تخفيفها اذ قول سلمنا ان أصله أقول لكن اعل بنقل حركة الواو الى القاف وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لا على وجه التخفيف بل لعدم الاحتياج اليه كذا ذكره الجاربردى موافقا لما ذكره ابن الحاجب قوله (وتخفيفها) أى الهمزة (بالحذف) من أول الكلمة (فى ناس أصله أناس)

مكسورة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ ابد بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر أولئك بعد تلك الاربعة والتفصيل فى التحقيق انه (تخفف الثانية عند الخليل) لان الثقل انما يحصل عند الثانية وعند أبى عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكن قد رأيناهم أبدلوا من أول المثلين حرف اللين فى نحو دينار وديوان أصلهما دنار ودوان وكان ذلك للتخفيف فكذا فى الهمزتين ويجوز تخفيفهما لان كون اجتماعهما عارضا هون أمر الثقل (نحو فقد جاء أشراطها) تخفيف الثانية بجعلها بين بين (وعند أهل الحجاز تخفف كلتاهما) ذكر كلتاهما باعتبار الالف لان الثقل انما لزم من اجتماعهما وتخلص من اجتماعهما بالتخفيف فيحكم أولى بتخفيفهما جميعا وجهان أحدهما أن تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيف الاجتماعهما فى كلمة ففى جاء أحد تجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا فى كلمة واحدة ولم تكسر الثانية أو ما قبلها قلبت واوا نحو أوادم أصله أآدم فى جمع آدم وأويدم تصغير آدم أصله أأيدم والثانى أن تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت ففى مثل جاء أحد تجعلان بين بين لان المفردة اذا كان ما قبلها ألفا نحو سائل أو كان ما قبلها مفتوحا نحو سأل تجعل بين بين وان لم يكونا متفقين فى الحركة تخفف أيهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت ففى نحو جاء ادريس تجعلان بين بين ومثل يدره أحد تجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا ويكون وعلى هذا القياس (وعند بعض العرب تقحم بينهما ألف الفصل نحو آأنت) حرصا منهم على اثبات الهمزة وهربا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات ثلاث الالف فى الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاث فلا يمكن اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر الكلمة نحو جاء أحد بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام (نحو قول الشاعر) ذى الرمة * فيا ظبية الوعساء بين جلاجل * وبين النقا (آأنت ظبية أم أم سالم) أصله أأنت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقا ونحو قول الآخر

خرق اذا ما القوم أبدوا فكاهة * تفكر آإياه يعنون أم قردا

أصله أإياه وهو الغليظ القصير الذى يقارب الخطا وأبدوا أظهروا الفكاهة المزاحة يعنى هو قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو مازح القوم بذكر القرد ظن ان القوم يعنون به نفسه ثم منهم من يحقق بعد اقحام الالف ومنهم من يخفف (ولا تخفف الهمزة فى أول الكلمة) اذا لم يتصل بها كلمة أخرى وذلك لان المبتدأ بها لو خففت تجعل بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء بها واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقى عليه وأيضا ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف أو القلب مع أن الهمزة المبتدأ بها لا تكون مستثقلة (لقوة المتكلم فى الابتداء) وحذف همزة أول الاسم شاذ لا للتخفيف (وتخفيفها بالحذف فى ناس) اسم جمع للانسان اذ لم يثبت فعال فى ابنية الجموع اذ (أصله أناس) بالهمزة فى

شاذ) جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله ولا تخفف الهمزة فى أول الكلمة والناس جمع واحده من لفظه كالقوم والرهط (وكذلك اله) أى اله كالناس فى حذف الهمزة من أوله على خلاف القياس لانهم خالفوا القياس فيه أيضا (حذفوا الهمزة) من أوله تخفيفا لكثرته فى الكلام (فصار لاه ثم ادخلوا) عليه (الالف واللام) ثم أدغم اللام الداخلة فى لام الكلمة (فصار الله) اعلم أن اله فعال بمعنى مفعول من اله يأله بالفتح فيهما الهة أى عبد فمعنى اله مألوه معبود كقولنا امام بمعنى مؤتم به فعلى هذا فى الالف واللام مذهبان أحدهما ان يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة ومع هذا يفيد التعريف أيضا وهو مذهب أبى على النحوى واستدل عليه بكون (١٠١) همزته للقطع حالة النداء حيث يقال يالله

بالقطع وثانيهما ان يكونا للتعريف لا للتعويض وهو مذهب جمهور أئمة اللغة واستدلوا عليه بانه لو كانتا عوضا من الهمزة لما اجتمعتا حينئذ مع المعوض فى قولهم الاله وقالوا وقعت الهمزة للزومها والمصنف أطلق القول ولم يقيد بكونهما للتعويض أو للتعريف ليشمل المذهبين هذا وقد جوز سيبويه ان يكون أصل اسم الله تعالى لاه بغير همزة من لاه يليه أى تستر ثم لما أدخلت عليه الالف واللام أجرى مجرى اسم العلم كالحسن والعباس الا انه يخالف سائر الاعلام من حيث انه كان فى الاصل صفة وقولهم يالله بقطع الهمزة انما جاز لانه ينوى به الوقف على حرف النداء تفخيما للاسم كذا فى مختار الصحاح (وقيل أصله) أى أصل اسم الله (الاله فحذفت الهمزة الثانية) المكسورة تخفيفا (فنقل حركتها) أى كسرتها (الى اللام) الساكنة قبلها (فصار الاه)

فاجتمع حرفان متجانسان متحركان فاسكن الاول للادغام (ثم أدغم) فى الثانى قياسا فعلى هذا لا يكون حذف الهمزة شاذا لان الهمزة اذا تحركت وسكن ماقبلها كان فى تخفيفها ان تحذف الهمزة وأعطى حركتها الى ماقبلها كما فى مثل الاحمر (وكما فى يرى) أى فى مضارع رأى مطاوعة ماضيه (أصله يرأى فقلبت الياء ألفا) لتحركها و (لفتحة ماقبلها ثم لين الهمزة) بحذف حركتها (فاجتمع ثلاث سواكن) الراء والهمزة والالف المنقلبة من الياء (فحذفت الالف) أى الهمزة (فاعطى حركتها) التى هى الفتحة (الراء) الذى قبلها (فصار يرى وهذا التخفيف واجب فى يرى) حتى لا يجوز اعادته الى الاصل والرجوع اليه الا فى ضرورة الشعر كقوله ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر * ومن يتمل العيش يرأى ويسمع

الاول بشهد له انسان وانس وأناسى (شاذ) عن القياس المذكور (وكذلك) أى كالناس فى تخفيف الهمزة فى الاول على غير القياس (اله) منكرا كما اختاره القاضى البيضاوى (حذفوا الهمزة) منه حذفا على غير قياس (فصار لاه ثم أدخل الالف واللام) عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل فى ندائه يا ألله وانما اختص القطع بالنداء لمعنى التمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معها شائبة تعريف أصلا حذرا من اجتماع أداتين للتعريف وأما فى غير النداء فيجرى الحرف على أصله (ثم أدغم فصار الله وقيل أصله الاله) معرفا كما اختاره صاحب الكشاف وأبو البقاء (فحذفت الهمزة الثانية) وعوض عنها اللام للزوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة الثانية وعوض عنها اللزوم حرف زائد للتعريف (ونقلت حركة الهمزة) بعد حذف الهمزة (الى اللام) الاولى (فصار اللاه ثم أدغم) فصار الله وهذا صريح فى أن الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره أبو البقاء اذ الحذف الغير القياسى أن تحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شئ فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام ههنا فى الهمزة المبتدأ بها من غير أن يتصل بها كلمة أخرى وبعد ذلك فى الحذف على غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة فى كلمتين فى حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل مابعدها وذلك يوجب اجتماع المثلين المتحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة فى تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على أن الحذف ابتدائى من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به أبو على حيث قال همزة اله حذفت حذفا من غير القاء النظر الى وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف قياسا فى حكم الثابت وما كان فى حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المثلين حينئذ ويمنع التعويض أيضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل أنه اذا كان حذف الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على غير القياس وان كان الاول على غير القياس يكون الثانى على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياس نفسه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وعن طرق القياس (كما) حذفت الهمزة (فى يرى) تشبيه الجلالة بيرى انما هو فى لزوم يرى حذف الهمزة ونقل حركتها الى ماقبلها الا فى الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم (أصله يرأى فقلبت الياء ألفا) لتحركها و (لفتح ماقبلها ثم لين الهمزة) اسلاب حركتها (فاجتمع ثلاث سواكن) الراء والهمزة والالف (فحذفت الهمزة وأعطى حركتها الى الراء فصار يرى وهذا التخفيف) أى تخفيف الهمزة بالحذف (واجب فى يرى) الا فى ضرورة الشعر كقوله ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر * ومن يتمل العيش يرأى ويسمع
وتقول أخبرنى ما رأيت من العجائب والغرائب فى الدهر الطويل فان من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا

انها) المراد من اخوات كاذري الكلمات التي فيها الهمزة سواء وجد حرف العلة اولا (لكثرة الاستعمال) في يرى دون اخواتها (مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل) من الاسم فهذه شروط ثلاثة فمتى اجتمعت هذه الشروط في كلمة وجب تخفيفها وجوبا بغير قياس كما صرح به ومتى انتفى واحد منها لم يجب التخفيف (ومن ثم) أى ومن أجل ان وجوب التخفيف مشروط بهذه الثلاثة (لا يجب) ان تخفف ويقال (ينأى في ينأى) أى يبعد بل يجوز بعد قلب الياء ألفا ان تخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى النون قبلها ويجوز ابقاؤها لفقدان الشرط الاول وهو كثرة الاستعمال (و) لا يجب أيضا (سل) بحذف الهمزة ونقل حركتها الى السين قبلها (في يسأل) لفقدان الشرط الثاني وهو اجتماع حرف العلة بالهمزة (و) لا في (مرى) بفتح الميم والراء والتنوين (في مرأى) اسم مكان من رأى بل يجوز بعد قلب الياء ألفا ان تخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى الراء قبلها وان لم يستعمل كما يجيء ويجوز ابقاؤها لفقدان الشرط الثالث وهو اجتماع حرف العلة مع الهمزة في الفعل وعلى بقائها قول (١٠٢) الشاعر سماعمرى حومة الجندل اسجى * فأنت برأى من معاد ومسمع (وتقول في الحاق الضمائر) متمكنة كانت أو بارزة (رأى رأيا رأوا الى آخره واعلال الياء) الذي في آخره أى رأى (سيجيء في باب الناقص) ان شاء الله تعالى فلنذكرها (المستقبل) من رأى عند الحاق الضمائر (يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) وحكم (يرون كحكم يرى) في التخفيف والاعلال (لكن حذف) على صيغة المجهول (الالف) المنقلبة من الياء (الذي في يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع) ولم يحذف ذلك الالف في يرى يعني ان أصل يرون يرأيون على وزن يعلمون فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في يرأى فالتقى ساكنان هذا الالف وواو الجمع بعدها فحذفت الالف لان الواو علامة فبقي يرون ولم يحذف هذا الالف في يرى لعدم التقاء الساكنين ثم ليثبت الالف الهمزة فاجتمع ثلاث سواكن الراء والهمزة والواو فحذفت الهمزة وأعطى حركتها التي هي الفتحة للراء الساكنة قبلها كما في يرى فصار يرون قيل ويجوز ان تلين الهمزة أولا وتحذف ثم تقلب الياء ألفا فتحذف ومن قال معنى كلامه ان حكم يرون في الاعلال كحكم يرى الا ان حذف الهمزة في يرون لاجتماع الساكنين بسبب الاتصال بواو الجمع وفي يرى لكثرة الاستعمال فقد غلط لفظا ومعنى ومن ركب متن عمياء فقد خبط خبط عشواء (وحركت الياء في يريان) وترين أيضا (لطروء الحركة) أى عروضها يعني ان هذه الفتحة عارضة لاجل الالف وهي لان ما قبل الالف لا بد وان يكون مفتوحا ولولا الالف لكانت الياء مضمومة كما في المفرد (ولا تقلب الياء) في يريان (ألفا) مع وجود علة القلب وهو تحركها وانفتاح ما قبلها (لانه اذا قلبت ألفا اجتمع الساكنان) ألف التثنية والالف المنقلبة من الياء (ثم حذفت فيلتبس بالواحد) أى فيلزم حذف الالف المنقلبة من الياء لان ألف التثنية علامة فتبقى يران فيلزم التباس التثنية بالمفرد (في مثل لن يرى) اذ لا يعلم حينئذ انه مفرد لم يحذف منه حرف أو مثنى حذف منه النون بدخول لن ولهذا لم يقلب ألفا وهذا الالتباس في التلفظ لا في الكتابة لان ألف التثنية يكتب على صورة الالف لانها ليست بمنقلبة من الياء وألف المفرد يكتب على صورة الياء لانقلابه منه قوله (بيرى) بدل من قوله بالواحد وتقدير الكلام

كثيرا يرى أشياء عجيبة وغريبة ولا يجوز هذا التخفيف في رأى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا في ضرورة الشعر كقوله

صاح هل ريت أو سمعت براع * ردف الضرع ماقرى في الحلاب

ذوى تمكن واستقر الحلاب الحلب يقول الفائت لا يتدارك (دون أخواتها) من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن (لكثرة استعماله مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل) فيرى دون أخواتها (ومن ثمة) أى ومن أجل ان وجوب حذف الهمزة في يرى لاجتماع الشرائط الثلاثة المذكورة (لا يجب) أن يقال (ينى) بحذف الهمزة (في ينأى) لفقدان الشرط الاول (وان) يقال (يسل في يسأل) لفقدان الشرط الثاني (و) ان يقال (مرى في مرأى) لفقدان الشرط الثالث (وتقول في الحاق الضمائر) بالماضي (رأى رأيا رأوا الى آخره) أى الى رأيت رأينا (واعلال الياء سيجيء في باب الناقص) ان شاء الله تعالى وأما كرقلب ياء يرى ألفا فلذكره في التثنية على صورة الفا يرى (المستقبل) عند الحاق الضمائر به (يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) ولما كان في صيغ المستقبل بحث متعلق بالهمزة أورده على التمام بخلاف الماضي (وحكم يرون) في تخفيف الهمزة وقلب الياء (كحكم يرى ولكن حذف الالف الذي في يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع) لان أصله يرأيون قلبت الياء ألفا كما في يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة من الياء وواو الجمع حذفت الالف المقلوبة فصار يرأون ثم حذفت الهمزة كما في يرى (وحركت الياء في يريان) بعد عود ألف يرى في التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان حذف أحدهما للالتباس مع أن الحركة عليه ثقيلة (لطروء الحركة) فهي كالمعدومة فلم تثقل عليه واختير الفتح لان الالف لا بد أن يكون ما قبلها مفتوحا (ولا تقلب الياء ألفا) بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه يلزم الوقوع في المحذور الذي فروا منه أعني التقاء الساكنين (لانها اذا قلبت) الياء (ألفا اجتمع الساكنان) ألف التثنية والالف المقلوبة من الياء (ثم تحذف) الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين (فيلتبس حينئذ) يريان (بالواحد) في اللفظ بحذف النون (في مثل لن يرى) أى عند دخول الناصب قوله (بيرى) بدل من الواحد أى فيلتبس بيرى لان نون التثنية تسقط بالناصب فتقول في يريان عند دخول لن نحو لن يريا فلو قلبت الياء ألفا وحذف

هكذا فيلتبس ترين بيرين في مثل لن يرى (وأصل ترين ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما) تحذف (في ترى) أي تحذف حركتها ثم لما كانت الراء والهمزة حذفت الهمزة وأعطي حركتها الراء قبلها (فصار ترين ثم جعلت الياء) الاولى التي هي لام الكلمة (ألفا) لتحركها و(انفتاح ما قبلها فصار تراين) بسكون الالف والياء (ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين) في غير حده (فصار ترين) بفتح الراء وسكون الياء ويجوز أن يقلب الياء الاولى التي هي لام الكلمة ألفا أولا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يحذف لاجتماع الساكنين الالف والياء بعدها فصار ترأين ثم تلين الهمزة فتحذف وتعطى حركتها الى الراء قبلها فصار ترين (وسوى بينه وبين جمعه) الضميران يرجعان الى ترين أي لم يفرق لفظا بين الواحدة المخاطبة والجمع المخاطب بعد تخفيف الهمزة واعلال الياء حيث يقال فيهما ترين (واكتفى بالفرق التقديري كما) اكتفى به (في ترمين) وبيانه ان الياء في الواحدة ضمير كما في اضربين والياء التي هي لام الكلمة محذوفة وأما في الجمع فالياء لام الكلمة وأما الهمزة التي هي عين الفعل فمحذوف فيهما فوزن ترين تفين ان كان واحدة وتفلن ان كان جمعا (وسيجيء هذا البحث (في باب الناقص) ان شاء الله تعالى (واذا أدخلت النون الثقيلة في الشرط) أي اذا أردت ادخال النون الثقيلة على ترين الذي هو المخاطبة المفردة عند دخول الشرط الجازم عليه (كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر أحدا) أصل اما بكسر الهمزة ان ما فادغم النون في الميم بعد قلبها اليها فهو شرط جازم (حذفت) منه (النون) أي نون الاعراب أولا (علامة للجزم) فبقي الياء ساكنة ثم أدخلت النون الثقيلة عليه فيجتمع ساكنان الياء والنون الاولى فحركت وكسرت ياء التأنيث) أما التحريك فلدفع التقاء الساكنين وأما الكسر فلما ذكره المصنف من قوله (حتى يطرد بجميع نونات التأكيد) أي حتى يطرد نون الثقيلة الداخلة على ترين بجميع نونات التأكيد الداخلة على غيره من الافعال في كون ما قبلها مكسورا (كما) حذفت نون الاعراب عند دخول النون الثقيلة وكسرت الياء التي قبلها (في اخشين) الا ان النون فيه حذفت للوقف لانه أمر الواحدة المخاطبة وفي مثل اما ترين حذفت للجزم بحرف الشرط (ويجيء تمامه) أي تمام الحذف والكسر (في باب اللفيف) ان شاء الله تعالى (الامر) الحاضر من ترى الخ (ر رياد واري ريارين) يعني لما وجب التخفيف في مضارع رأى كما مر يجيء صيغة الامر الحاضر منه بعد التخفيف على هذا الوزن لانك لو حذفت حرف المضارعة من ترى بقي ما بعده متحركا والياء تسقط من آخره علامة للامر فبقي على حرف واحد مفتوح وهو الراء وقس عليه التثنية والجمع وقد يجيء أمر الحاضر منه على الاصل نحو ارأ كارع لانك لو حذفت حرف المضارعة من ترأى بقي ما بعده ساكنا فاجتلبت الهمزة المكسورة والياء تسقط من آخره فصار ارأ ثم بعد ذلك يجوز تصريفه على هذا الاصل كتصريف ارض ويجوز تخفيفه ليكون على حرف واحد كما يجيء وانما جاز ذلك مع عدم جواز الاستعمال على الاصل في مضارعه بناء على قلة الاستعمال في الامر بالنسبة الى المضارع لكن التخفيف أفصح ولهذا لم يذكر المصنف مجيئه على الاصل كما ذكره الزنجاني حيث قال واذا أمرت منه قلت على الاصل ارأ كارع وعلى الحذف ر وقس الامر الغائب على ما ذكرنا من جواز الامرين فيجوز ليرء على التخفيف وليرأ على الاصل (ولا تجعل الياء ألفا في ريا) مع

الالف لالتقاء الساكنين وقيل لان يرا لم يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب أو واحد من غير سقوط حرف وانما قيدنا الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا التباس في الخط لان التثنية تكتب بالالف بخلاف ألف المفرد المقلوبة من الياء فانها تكتب بالياء (وأصل ترين) للواحدة المخاطبة (ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما) حذفت (في يرى فصار تريين ثم جعلت الياء) الاولى (ألفا) لتحركها و(انفتاح ما قبلها فصار ترايين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين) ولك أن تقول حذفت كسرة الياء بعد حذف الهمزة ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المصنف أولى لانه تدريج في التخفيف (وسوى بينه) أي بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ (وبين جمعها اكتفاء بالفرق التقديري) فوزن الواحدة تفين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط (كما) اكتفى (في ترمين) بالفرق التقديري بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها (وسيجيء) ان شاء الله تعالى (في باب الناقص) أي ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هناك ان شاء الله تعالى (واذا أدخلت النون الثقيلة) على ترين (في الشرط) حال دخول حرف الشرط عليه (كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر أحدا حذفت النون) التي للاعراب (علامة للجزم وكسرت ياء التأنيث) يعني انه لما ألحق النون الثقيلة بآخر ترين بعد دخول حرف الشرط عليه أعني اما وسقوط النون بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان أحدهما ياء الضمير والثاني أولى نوني الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف أحدهما أما الضمير فلعدم ما يدل عليه وأما النون المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر (حتى يطرد بجميع نونات التأكيد) فان نونات التأكيد يكون ما قبلها مكسورا في الواحدة الحاضرة لاجل ياء الضمير فابقي على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيما لم تحذف الياء تكسر الياء أيضا لاطراد الباب لان الياء تصير قبل نون التأكيد نحو اما ترين (كما) كسر ياء التأنيث (في اخشين) أصله اخشين فلما ألحق نون التأكيد اجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد (ويجيء تمامه في باب اللفيف الامر) الحاضر من ترى نحو (ر ريا روا ري ريا رين ولا تجعل الياء ألفا في ريا) وان لم يلتبس اذا جعلت ألفا وحذفت لاجتماع الالفين

وجوده علامة وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها (تبعا الريان) وقد مر أن ياءه لم تقلب ألفا لئلا يلزم الالتباس بالواحد في مثل لن يرى فيكون تثنية أمر الحاضر تابعا لتثنية الغائب من المضارع ولو قال تبعا الترييان بالتاء المثناة من فوق كما وقع في بعض النسخ لكان أظهر لان تثنية أمر الحاضر مأخوذ من تثنية الحاضر من المضارع (ويجوز) استعمال هذا الامر (بهاء الوقف مجوره) يعني لا يجب استعمال هذا الامر على الوقف دائما لكن اذا استعمل على الوقف وجب الحاق هاء السكت في آخره لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد الذي هو غير جائز لان الابتداء لا يمكن الا بالمتحرك والوقف يقتضي السكون ولو كان الابتداء والوقف على حرف واحد يلزم ان يكون الحرف الواحد متحركا وساكنا معا وهو غير جائز وأما اذا ألحق هاء السكت فلا يلزم ذلك لان المراد به التوصل الى بقاء الحركة التي قبلها في الوقف كما زادوا همزة الوصل ليتوصل بها الى بقاء السكون الذي بعدها في الابتداء قوله (حذفت همزته) أي همزة رأى (كما) حذفت (في يرى ثم حذفت الياء) من آخره (لاجل السكون) بيان لاخذ الامر الذي على حرف واحد من رأى على الاصل يعني حذفت الهمزة من ارأى ونقلت حركتها الى الراء فاستغنى عن الهمزة فصار ارى ثم حذفت الياء علامة للامر فبقي ر على حرف واحد (١٠٤) (وتقول بالنون الثقيلة) المؤكدة في الامر الحاضر (رين ريان رون) بضم الواو لمجانسته بها (رين) بكسر الياء اما (ريان ريناني) فيجيء بالياء في رين لانعدام السكون) يعني ان الامر من الفعل الصحيح مبني على السكون لسقوط الحركة ومن الناقص لسقوط لام الكلمة منزلة الحركة معه كما مر فاذا أدخل عليه النون المؤكدة يكون الامر من الصحيح مبنيا على الفتح وكان كأنه اعيدت الحركة المحذوفة فاعيدت اللام المحذوفة من الناقص لان حذفها لما ولكون الامر ساكنا فلما ادخل النون عليه يجب ان يكون ما قبله متحركا فاعيد ما حذف لاجل السكون وهو لام الكلمة في الناقص منزلة الحركة من الصحيح فقال رين بالياء المفتوحة (كما) يجيء الامر باعادة الياء (في ارمين) لانعدام سكون ما قبل النون (ولم يحذف واو الجمع في رون) (ولا يضم الواو مع ان القياس الحذف كما في اضربن وانصرن (لانعدام ضمة ما قبلها) يعني انما يحذف واو الجمع من الامر عند دخول نون التأكيد اذا كان ما قبلها ضمة تدل على الواو المحذوفة وههنا ينعدم الضمة لان الراء قبلها مفتوح فلو حذفت لم يوجد ما يدل عليها ولم تحذف (بخلاف اغزن) فان ما قبل النون الثقيلة فيه مضموم وهو الزاي لان أصله اغزووا بضم الزاي والواو الاولى التي هي لام الكلمة فاستثقلت الضمة على الواو فاسقطت ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين لان الثانية علامة الجمع فبقي اغزوا بضم الزاي ثم لما أدخل عليه النون اجتمع ساكنان واو الجمع والاولى من النون الثقيلة فحذفت الواو وان كانت علامة لتدل الضمة التي قبلها عليها (و) تقول (في) النون (الخفيفة رين) باعادة الياء وفتحها (رون) بضم الواو (رين) بكسر الياء (و) اسم (الفاعل) من رأى يرأى (راء) أصله رائي فاستثقلت الضمة على الياء فاسقطت فاجتمع ساكنان الياء والتنوين لان التنوين عبارة عن نون ساكنة فحذفت الياء لان التنوين علامة التمكن فبقي راء (رائيان) على الاصل (الى آخره) أي رائون رائية رائيتان رائيات ورواء وأصل رائون رائيون على وزن ضاربون فاستثقلت الضمة على الياء وحذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء

(تبعا الريان ويجوز) أي يجب فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب في قوله (بهاء في الوقف) أي عند الوقف (نحو ره) أصله ارأى (حذفت همزته) أي العين (كما) حذفت (في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون) أي لعلامة الوقف ثم استغنى عن همزة الوصل ثم ألحق هاء السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان أسكن الراء او الوقف او الوقف على المتحرك ان لم يسكن فصار ره (و) تقول في ره أخواته (بالنون الثقيلة رين ريان رون رين رينان فيجيء بالياء في رين) أي أعيدت اللام المحذوفة (لانعدام السكون) الوقفي بسبب اتصال نون التأكيد اذ السكون الوقفي انما يكون حيث يكون السكون الجزمي ولا جزم في وسط الكلمة اذ لا اعراب في الوسط ولا وقف فيه أيضا فان نون التأكيد لما اختص بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخلي وامتزجا صارا كأنهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون أو تقول الياء في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا ألحق نون التأكيد بآخر الصحيح يجيء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الآخر محلا للسكون وكذا اذا ألحقت بآخر الناقص يجيء بياء وبمنزلة الحركة أعني اللام لانعدام السكون وكون الآخر محلا له (كما) أعيدت الياء (في ارمين) لذلك (ولم تحذف واو الجمع في رون لعدم ضم ما قبلها) فلو حذفت لم يبق هو وليس له ما يدل عليه أيضا وذلك لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ أصله ريوا سكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي روا فلما ألحق به النون التي ساكنا ولاجل الحذف بينهما كما ذكرنا امتزجن فحرك الواو بحركة تناسبه فحركته عارضة فلو أعيدت اللام وقيل ريون اجتمع ساكنا حقيقة يلزم الوقوع فيما فر منه وكذا رين (بخلاف اغزن) فان واو الجمع حذفت فيه لان ضمة الزاي تدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام هنا أيضا لانه لو أعيد وقيل اغزون نحو انصرن لزم اسكان الواو لثقل الضم عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حده الا ان الكلمة ثقلت واستطالت بسبب نون التأكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزن وكذلك ارمن وارمن (و) تقول في ره أخواته (بالنون الخفيفة رين رون رين) وأحكامها كأحكام الثقيلة (الفاعل) من يرى (راء الخ) على وزن فاع أصله رائي أعل كاعلال رام

والواو ونقلت الضمة على الهمزة بعد سلب حركتها الاصل الواو فصار راؤد واصل رواء رواي على وزن نواصر فاسكنت الياء المثقل ثم حذفت الاولى
البناء ثم عوض التنوين من الياء أو من حركتها فصار رواء والباقي جار على الاصل (ولا تحذف همزته) أي همزة اسم الفاعل مع انه مأخوذ من
المضارع وقد عرفت انه لا يستعمل بالهمزة فناسب ان يحذف همزته أيضا (المايجيء في) اسم (المفعول) عن قريب (وقيل) لا تحذف همزته
(لان ماقبلها ألف والالف لا تقبل الحركة ولكن يجوز لك ان تجعل) همزته (بين بين) المشهور بجعل الهمزة بين مخرجها ومخرج الالف (كما)
يجعل (في سائل وقائل وقس على هذا) أي على يرى (أرى يرى اراءة) يعني كما يجب التخفيف في مضارع رأى لكثرة استعماله دون اخواته
كذلك يجب التخفيف اذا بنيت الافعال من رأى وقلت أرى يرى في ماضيه ومضارعه معا لكثرة استعمالهما دون اخواتهما كما قال ابن الحاجب
اذا كان الماضي من الرؤية على زنة أفعل حذفت الهمزة حذفا لازما في الماضي والمستقبل جميعا وقال أرى يرى فالتزموا كلهم التخفيف لكثرته
في كلامهم ولهذا لم يلزم في قولهم أناي ينئى على وزن أعطى يعطي بل جرى في جواز (١٠٥) التخفيف كغيره لانه لم يكثر تلك الكثرة الى ههنا

(ولا تحذف همزته) أي همزة راء (لما) أي للوجه الذي (يجيء في) اسم (المفعول) منه (وقيل) لا تحذف همزته (لان ماقبلها ألف والالف لا تقبل الحركة) وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ماقبلها بالحذف بان تنقل حركتها الى ماقبلها كما مر (ولكن يجوز لك أن تجعل) همزته (بين بين) المشهور (كما) جعلتها بين بين (في سائل) وقائل كما مر (وقس على هذا) أي على يرى في تخفيف الهمزة باب الافعال من الرؤية لكون ما استعمل من الرؤية في هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان (نحو أرى) أصله ارأى أو مضارعا نحو (يرى) أصله يرئي أو أمرا نحو أر أصله ارأى وفاعلا أو مفعولا نحو مر ومرى أو مصدرا نحو اراءة أصله ارآيا على وزن افعالا قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة فصار ارآء لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة تقلبان ألفا لما عدم اعتدادهم بالالف فصار حرف العلة كأنه ولي الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها أو لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها أو لانها جوهرها فقلبوا حرف العلة ألفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف احداهما أو تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة وأما اذا لم يكونا بعد ألف زائدة بان كانت الالف منقلبة عن حرف أصلي فلا تقلبان ألفا لئلا يتوالى في الكلمة اعلالان لان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو روى وثوى من رويت وثويت الا أن عينهما اعلتا وسلمت لاماهما وكان الاصل أن يعتل اللام ويصح العين لكنهما ألحقا في الشذوذ بالرؤية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التي هي العين الى الراء في أرى وحذفت كما في الفصل فصار اراء ثم عوض تاء التأنيث عن الهمزة المحذوفة كما عوض عن الواو في اقامة فصار اراءة ويجوز اراء بلا تعويض لان ماحذف منه كان يحذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف اقامة ويجوز ارايه بالياء أيضا نظرا الى أنها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف العين والتعويض عنه على قلب الياء أو بسبب أن التاء لازمة كسقاية فان تاء التأنيث يعتد بها حينئذ بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه يقال لما ذكرناه ومن قلب نظر الى أن التاء كلمة أخرى فكان الياء متطرفة (المفعول) من يرى (مرئى الخ) مرئيان مرئيون الخ (أصله مرءوي فاعل كما) أي كالاعلال الذي وقع (في مهدي) كما مر في المضمرات (ولا يجب حذف همزته لان وجوب حذف الهمزة في فعله) أعني يرى (غير قياس كما مر) حيث قال وهذا التخفيف واجب في يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل انما صار اليه الذائم

عبارته موافقا لما في الجاربردي وأما كيفية التخفيف في أرى يرى فهو ان أصلهما ارأى يرئى على وزن أعطى يعطي نقلت حركة الهمزة الى الراء الساكن قبلها فيهما ثم حذفت واعلال الياء ظاهر وذكر في شرح الهادي لاحتمال الحذف ههنا وجها آخر وهو انه اجتمع في ارأى همزتان بينهما حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنهما توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في أأكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الالف التي هي لام الفعل فلا يستعمل ههنا على الاصل حتى هجر ورفض واعترض عليه بعض الفضلاء بان هذه العلة توجب الاطراد في مثل ينئى مضارع نأى وانأى ينئى وقد عرفت انه

(١٤ - مراح) ليس بواجب وأصل اراءة اراآى على وزن اكرام فخففت الهمزة بنقل حركتها الى الراء وحذفها فصار ارااى وقلبت الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة فصار اراء ثم عوض الهاء من الهمزة فصار اراءة هذا هو العمدة فيه وان جاز غيره واذا علمت ماتلوناه كله ظهر بطلان ماذكره بعض الشارحين من ان معنى قوله وقس على هذا أرى يرى انه يجب التخفيف في مضارعه دون ماضيه كما يجب في مضارع رأى دون ماضيه وانما قالوا ذلك لقصور نظرهم عن تحقيقات القوم واستعد الآثم فلا تكن من القاصرين (و) اسم (المفعول) من رأى يرى (مرئي الى آخره) بسكون الراء وكسر الهمزة وتشديد الياء (أصله مرءوي) على وزن مضروب (فاعل) بقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون وادغام الياء في الياء وكسر الهمزة للياء (كما) وقع الاعلال هكذا (في مهدي) أصله مهدوي كما سبق واذا عرفت كيفية الاعلال في المفرد من اسم المفعول أمكنك القياس عليه في سائر تصاريفه وهو مرئيان مرئيون مرئية مرئيتان مرئيات ومرائي (ولا يجب) بل يجوز (حذف همزته) أي اسم المفعول (لان وجوب حذف الهمزة في فعله) الذي هو يرى (غير قياس) بل التزموه لكثرة الاستعمال ولهذا لم يجب في ينئى (كما مر) وكل ماثبت على خلاف القياس لا يستتبع شيأ آخر غيره

(ولا يستتبع) ذلك الفعل الذي هو يرى (المفعول) الذي هو تُرى (غيره) من اسم الفاعل والمكان والزمان والآلة في وجوب التخفيف ومعنى
فلان يستتبع الشيء يطلب ان يكون ذلك الشيء تابعا له كحذف الهمزة في أأكرم فانه يجعل حذف الهمزة من يكرم وتكرم وسائر أمثاله
تابعا لنفسه بحذف منها واذا علمت معنى يستتبع علمت معنى لا يستتبع (وحذفت) الهمزة وجوبا (في نحو مرى) بضم الميم وفتح الراء وتنوينه
وهو اسم مفعول من باب الافعال أصله مرأى بوزن مكرم فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت
الالف من اللفظ وأعطي التنوين لما قبلها ثم ليّنت الهمزة فاجتمع ثلاث سواكن فحذفت الهمزة وأعطي حركتها الساكن قبلها وانتقل التنوين
أيضا فصار مرى هذا تخفيف بعد الاعلال ويجوز بالعكس وقد مر تقريره وانما وجب ذلك مع ان وجوب حذف الهمزة في فعله الذي هو يرى
غير قياس بل التزم لكثرة الاستعمال أيضا (لكثرة مستتبعه) والقليل يتبع الكثير كثيرا (وهو أري يري واخواتهما) كاسم الفاعل والزمان
والمكان وان كان الحذف فيه سماعيا قياسيا بخلاف مرأى فان مستتبعه واحد فقط وهو يرى (و) اسم (الموضع) من يرى الذي هو
الثلاثي (مرأى) بفتح الميم وسكون الراء وفتح الهمزة وتنوينها وأصله مرأي على وزن مفعل فاستثقلت الضمة على الياء فاسقطت فالتقى
ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء (١٠٦) من اللفظ وأعطي التنوين لما قبلها فصار مرأى (و) اسم (الآلة مرأى) وهو كالموضع
في أنه وعاء لآلة ووزنه لكن الميم منه مكسور (واذا حذفت الهمزة) أي اذا أردت حذفها تخفيفا في هذه الاشياء) وهو اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة من يرى الذي هو الثلاثي (يجوز) الحذف (بالقياس الى نظائرها) التي حذفت الهمزة منها تخفيفا نحو مسلة وغيرها (الا انه) أي حذف الهمزة في هذه الاشياء (غير مستعمل) في كلامهم (المجهول) من رأى يرى الذي هو الثلاثي (رؤي يرى الى آخرهما) الماضي لا يخفف كما في المعلوم
والمضارع يخفف كما في المعلوم أيضا فيقال في الماضي رؤي رؤيا رؤوا رؤيت رؤيتا
رؤين رؤيت رؤيتما رؤيتم رؤيت رؤيتما رؤيتن رؤيت رؤينا وفي المضارع يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان
ترين أرى نرى وكيفية تخفيف همزته ظاهر مما سبق وأما اعلال يائه كاعلال ياء رمى يرمي وسيأتي في باب الناقص (المهموز الفاء يجيء من
خمسة أبواب) باستقراء كلامهم وهي ما عدا الباب السادس (نحو أخذ يأخذ) بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (وأدب يأدب) اعلم
ان أدب يأدب يجيء من الباب الخامس ومعناه ظاهر والصفة منه أديب ومنه ضربته تأديبا ويجيء من الباب الثاني ومعناه حينئذ دعا القوم
الى طعامه والصفة منه آدب والمراد هنا هو الثاني فافهم (وأهب يأهب) بفتح العين فيهما يقال تأهب الرجل اذا استعد (وأرج يأرج)
بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر يقال أرج الطيب اذا فاح (وأسل يأسل) بضم العين فيهما يقال رجل أسيل الخد أي لين الخد طويله
وكل مسترسل أسيل (والمهموز العين يجيء من ثلاثة أبواب) بالاستقراء أيضا (نحو رأى يرأى) بفتح العين في الماضي والغابر (وبئس يبأس)
بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر (ولؤم يلؤم) بضم العين فيهما ولا يجيء من غير هذه الثلاثة (والمهموز اللام يجيء من أربعة أبواب)
بالاستقراء أيضا (نحو هنؤ يهنؤ) بضم العين فيهما وهو المراد هنا او أيضا يجيء بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر وهما لغتان من بابي
قطع وضرب (وسبأ يسبأ) بفتح العين فيهما أي اشترى الخمر ليشربها (وصدئ يصدأ) بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر (وجزؤ يجزؤ)

يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم في محل على خلاف القياس لا يتعدى كما تقرر في موضعه
(فلا يستتبع) الفعل (المفعول وغيره) من الفاعل والامر وغيرهما (و) انما (حذف) الهمزة
وجوبا (في نحو مرى) يعني في غير الفعل (أصله مرأى) أي اسم مفعول من باب الافعال مع أن وجوب
الحذف في أصل غير قياس (لكثرة) استعمال (مستتبعه) أي نحو مرى بخلاف مرأى فان مستتبعه قليل
وهو المضارع فقط (وهو) ذلك المستتبع الكثير (أري يري وأخواتهما) أي الامر والنهي (والموضع)
من الثلاثي (مرأى والآلة مرأى واذا حذفت الهمزة في هذه الاشياء) أي المفعول والموضع والآلة دون
الفاعل للوجه الآتي (يجوز) الحذف (بالقياس على نظائرها) من المضارع والامر والنهي (الا انه) أي
حذف الهمزة في هذه الاشياء المذكورات (غير مستعمل) أي غير واقع في كلامهم (المجهول رؤي) على
الاصل (يرى) على الحذف أصله يرأى (الى آخرها * المهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب) من باب نصر
(نحو أخذ يأخذ و) من باب ضرب نحو (أدب يأدب) من المأدبة بمعنى الضيافة لا من الادب فانه من باب
حسن (و) من باب فتح نحو (أهب يأهب و) من باب (علم نحو أرج يأرج و) من باب حسن نحو (أسل
يأسل) ولا يجيء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما (والمهموز العين يجيء من ثلاثة أبواب) من باب فتح
(نحو رأى يرأى و) من باب علم نحو (يئس ييأس و) من باب حسن نحو (لؤم يلؤم) ولا يجيء من غيرها
(المهموز اللام يجيء من أربعة أبواب) من باب ضرب (نحو هنأ يهنئ و) من باب فتح نحو (سبأ يسبأ و) من باب
علم نحو (صدئ يصدأ و) من باب حسن نحو (جزؤ يجزؤ) ولا يجيء من غيرها تقديم مثال باب فتح على مثال
باب علم في المواضع الثلاث انما هو لشفعة عين بابه وأما تقديم مثال باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة
استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال

بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر من حزأت الشيء بالزاي المعجمة أي قسمته ولا يجيء من الباب السادس ولا من الثاني الا هنأ يهنأ وهو شاذ (ولا يجيء في المضاعف الا مهموز الفاء) بدلالة استقراء كلامهم (نحو أن يئن) أي فزع يفزع والاصل ان يأنن على وزن فر يفر (ولا يقع الهمزة موقع حرف العلة) والا لم يكن المعتل معتلا وهو ظاهر (ومن ثم) أي ومن أجل ان الهمزة لا تقع موقع حرف العلة (لا يجيء من المثال) أي من معتل الفاء (الا مهموز العين واللام نحو وأد يئد) يقال وأد ابنته أي دفنها في القبر وهي حية (ووجأ يجأ) يقال وجأته بالسكين أي ضربته به يقال وجأه يجأه مثل وضعه يضعه ولا يجيء مهموز الفاء من المثال والا لم يكن المثال مثالا (ولا يجيء (في الاجوف الا مهموز الفاء واللام نحو آن) أصله أين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها يقال آن أينه أي حان حينه وآن له ان يفعل كذا من باب باع أي حان (وجاء) أصله جيأ فقلبت الياء ألفا ولا يجيء منه مهموز العين والا لم يكن الاجوف أجوفا أيضا (و) لا يجيء (في الناقص الا مهموز الفاء والعين) والا لم يكن الناقص ناقصا أيضا (نحو أبى يأبى ورأى يرى و) لا يجيء (في اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو وأى) أي وعد (و) لا يجيء (في) اللفيف (المقرون الا مهموز الفاء نحو أوى) أي رجع والا لم يكن المفروق مفروقا (١٠٧) ولا المقرون مقرونا ولما فرغ من الاحكام الفعلية للهمزة شرع في أحكام كتابتها اذ تحتاج الى بيانها دون سائر الحروف لانه ليس للهمزة صورة مخصوصة تكتب بها دائما كسائر الحروف فقال (وتكتب الهمزة) اذا كانت (في الاول على صورة الالف) مطلقا أي مفتوحا كان أو مكسورا أو مضموما (نحو أب وأم وابل) وسواء كان للقطع نحو أكرم أو للوصل نحو اضرب وسواء كانت أصلية نحو ابل أو منقلبة من الواو نحو أثم واحد (لخفة الالف) في الكتابة (وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) يعني ان الهمزة لم توضع لها صورة مخصوصة بالاصالة كما توضع لسائر الحروف فيكون الاصل فيها ان لا توجد في الكتابة أصلا لعدم صورتها أو توجد في التلفظ لبناء الالفاظ عليها واذا لم يكن لها وجود في الكتابة لم يتصور وضع الحركة في الكتابة عليها لكن قد تكتب على صورة حرف من الحروف لعارض فتكتب في الاول على صورة الالف لخفة الالف كتابة وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات عليها وحاصله ان الاصل ان لا تكتب الهمزة ولا حركتها لكنهما تكتبان في الاول للعلة المذكورة (و) تكتب الهمزة (في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها) فان كان ما قبلها مفتوحا تكتب على صورة الالف وان كان مضموما تكتب على صورة الواو وان كان مكسورا على صورة الياء كما يكون تخفيفها بالقلب كذلك (نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة) أي ليكون الهمزة مشاكلة لحركة ما قبلها (و) الهمزة في الوسط (اذا كانت متحركة) سواء كان ما قبلها ساكنا أو متحركا أيضا (تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم) ان (حركتها) من أي نوع هي فان كانت الهمزة الواقعة في الوسط مفتوحة تكتب على صورة الالف وان كانت مكسورة تكتب على صورة الياء وان كانت مضمومة تكتب على صورة الواو ولا اعتبار لحركة ما قبلها حينئذ (نحو سأل ولؤم وسئم) ونحو يسأل ويلؤم ويسئم الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا

أعني أخذ (ولا يجيء في المضاعف الا مهموز الفاء نحو أن يئن) أثبتنا كل ذلك بالاستقراء والسماع (ولا تقع الهمزة في موضع حرف العلة) والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما تفرع عليه ضروري لا يحتاج الى تعليمه (ومن ثمة) أي ومن أجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة (لا يجيء في المثال الا مهموز العين واللام نحو وأد) من باب ضرب (ووجأ) من باب فتح ويسمى باسمهما فيقال المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام (و) لا يجيء (في الاجوف الا مهموز الفاء واللام نحو أن) من باب نصر (وجاء) من باب ضرب ويقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام (و) لا يجيء (في الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو أبى ورأى و) لا يجيء (في اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو وأى) من باب ضرب (و) لا يجيء (في المقرون الا مهموز الفاء نحو أوى) من باب ضرب (وتكتب الهمزة في الاول) أي حال كونها في أول الكلمة (على صورة الالف في كل الاحوال) أي سواء كانت مفتوحة (نحو أخ و) مضمومة نحو (أم) أو مكسورة نحو (ابل) وسواء كانت أصلية نحو ابل أو منقلبة نحو أحد أصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو أكرم أو همزة وصل نحو اضرب وانصر (لخفة الالف) فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهو أخف حروف اللين فابدلوا الهمزة ألفا في الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر من ان الهمزة لا تخفف في الاول لكن أمكن تخفيفها خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله (وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورة الالف في الاول الذي هو محل الحركات (و) تكتب الهمزة (في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة) أي لتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها أو لتوافق طريق تخفيفها (واذا كانت) الهمزة المتوسطة (متحركة) سواء كان ما قبلها ساكنا أو متحركا (تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو) يسأل ويلؤم ويسئم ونحو (سأل ولؤم وسئم) وانما لم يورد أمثلة المتحركة الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسل ويلم ويسم والادغام كيسل ومنهم من يحذف المفتوحة

أو مضموما فلم تكتب في الاول على صورة الياء وفي الثاني على صورة الواو نحو مئر وفئة وجؤن ومؤجل كما يكون تخفيفها كذا قاله المكن
المصنف أطلق القول ولم يستثن الصورتين كما استثناه في بيان التخفيف والاولى ان يستثنيهما أو يقول تكتب حينئذ على نحو ما تخفف به لئلا يتم
البيان (واذا كانت) الهمزة (متحركة) وما قبلها متحركا أيضا وكانت (في آخر الكلمة تكتب) حينئذ (على وفق حركة ما قبلها) فان كان
ما قبلها مفتوحا فتكتب على صورة الالف وان كان مكسورا فعلى صورة الياء وان كان مضموما فعلى صورة الواو (لا) تكتب (على وفق حركة
نفسها) مع ان هذا أولى ليعلم حركتها (لان الحركة الطارئة) أي الواقعة في الطرف (عارضة) أي غير ثابتة على وجه واحد لان آخر الكلمة
محل التغيير فتتغير بحسب ما يقتضيه (١٠٨) العامل (نحو قرأ وطرؤ ووفتئ واذا كانت ما قبلها ساكنا لا تكتب) الهمزة (على صورة شيء) أي
لم تكتب على صورة حرف من الحروف (لطروّ حركتها وعدم حركة ما قبلها) فلم يكن لها وجود في الكتابة بل في اللفظ فقط كما هو الاصل فيهما على ما مر (نحو خبء ودفء وبرء) فاذا قلت رأيت خبأ ودفأ وبرأ لا يكون الالف فيه صورة الهمزة بل هي ألف الوقف عوضا من التنوين كما في رأيت زيدا

(الباب الرابع في المثال)

قدمه على سائر المعتلات لان حرف العلة في الكلمة اما ان يكون واحدا أو متعددا فان كان واحدا قدم على ما يكون فيه متعددا لان الواحد قبل المتعدد ثم ما يكون فيه حرف العلة واحدا على ثلاثة أقسام لان حرف العلة اما فاء الكلمة أو عينها أو لامها فان كان فاء قدمت عليهما لان الفاء مقدم عليهما (ويقال للمعتل الفاء مثال لان ماضيه مثل الصحيح في
الصحة) أي في تحمل الحركات (وعدم الاعلال) وعدد الحروف في الاخبار يقال وعد ووعدت كما
يقال ضرب وضربت وهذا التوجيه كما يفيد التسمية يفيد التقديم فافهم (وقيل) يقال للمعتل الفاء مثال (لان أمره مثل أمر الاجوف) في
الوزن (نحو عد) من المثال (وزن) من الاجوف (وهو) أي المثال (يجيء من خمسة أبواب) باستقراء كلامهم (ولا يجيء من فعل) بفتح العين
(يفعل) بضم العين (الا وجد يجد) أصله يوجد بضم الجيم والمشهور كسرها (وهو لغة بني عامر حذفت الواو في يجد) وان لم يقع بين ياء
وكسرة كما في يعد (في لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها) في الصحاح ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال (وقيل) حذفت الواو في يجد
بالضم في لغتهم لان (هذه) أي لغة بني عامر (لغة ضعيفة) لا يعتد بها ولا يعول عليها لعدم موافقتها لاستعمال الفصحاء (فاتبع) يجد (ليعد في الحذف)

بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف نحو يسأل ومنهم من يحذفها في الجميع
وأشار بالمثال الى ان هذا الحكم اذا كانت حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو سئم ومؤن على طريق
تخفيفها اذ الاصل ان يكون الكتابة على طرز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق
حركة نفسها كما قاله غيره ليشمل نحو جؤن ومئر الا انه عدل عنه الى ما في الكتابة ليشمل الساكن ما قبلها
وحكم نحو مئر وجؤن قد علم بطريق آخر كما ذكرنا على انهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة من حكم
اخواتهما (واذا كانت) الهمزة (متحركة) حال كونها (في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها) اذا
كان ما قبلها متحركا (لا على وفق حركة نفسها لان الحركة الطارئة عارضة) والعارض كالمعدوم فصار كأنها
لا حركة لها (نحو قرأ وطرؤ ووفتئ) ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو
لم يقرأ ولم يردئ فالاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها (واذا كان ما قبلها) أي ما قبل الهمزة المتطرفة
(ساكنا لا تكتب) تلك الهمزة (على صورة شيء) لا على حركة نفسها (لطروّ حركتها) ولا على حركة ما قبلها العرض
(عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء) بل تحذف من الخط وان شكل الهمزة وصورتها الخطية هو
شكل احد حروف اللين وأما المكتوبة في خبء ودفء وبرء فانما هو علامة الهمزة وامارة لها ليعلم ان هناك
همزة في اللفظ فافهم وأما كتابة نحو الملء والوطء والخبء بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من
جهل الكاتب بصورة الخط

(الباب الرابع في المعتل)

قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء
منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين (ويقال للمعتل الفاء) باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية مثل
الحسن الوجه أي الذي اعتل فاؤه (معتل) بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لما كان في أوله كان كأنه
هو المعتل لا غير وكونه معتلا من أول الامر ولانه لا يجب الاطراد في التسمية (ويقال له مثال أيضا لان ماضيه
مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال) عطف تفسير للصحة دفعه لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا
صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزم كونه مثله في تحمل الحركات كوعد ووعد (وقيل) انما سمي مثالا (لان أمره)
أي الحاضر (مثل أمر الاجوف) في الوزن (نحو عد) من تعد (وزن) من تزن زن عد بزنة جد وازن بالهاء في
الوزن (وهو) أي المثال (يجيء من خمسة أبواب) من باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل
يوجل وورث يرث ووجه يوجه وورق يرق (ولا يجيء) المثال (من فعل يفعل) أي من باب نصر بالاستقراء
الا وجد يجد كانها (في لغة بني عامر) وفي لغة غيرهم من باب ضرب (حذفت الواو في يجد) أصله يوجد
(في) قياس (لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه) أي يجد بالضم (لغة ضعيفة) لخروجها عن القياس
واستعمال الفصحاء (فاتبع ليعد في الحذف) يعني ان الحذف في يجد على طريق الاتباع لا على طريق

القياس

أي في حذف الواو ولم يقع بين ياء وكسرة وأما بين انه لا يجيء من الباب الأول بعد ذكر انه يجيء من خمسة أبواب بين المجموعة بناء على ان أصل الأبواب ستة معهودة فلم يحتج الى تفصيل ثلاث الخمسة التي هي ما عدا الباب الاول (وحكم الواو والياء اذا وقعتا في أول الكلمة كحكم الصحيح) في عدم الاعلال مفتوحتين كانتا أو مضمومتين أو مكسورتين (نحو وعد) بفتح الواو (ووعد) بضمها (وورد ووقر) بسلامة الواو عن التغيير في الكل (ويسر) بفتح الياء (ويسر) بضمها بسلامة الياء فيهما (ونظائرها) نحو يمن ويمن ووضع ووضع (لقوة المتكلم عند الابتداء) وقدرته على تلفظ الحرف الثقيل من غير تغيير (وقيل) لا يعل الواو والياء في الاول لعدم امكان الاعلال في الاول وذلك لان (الاعلال قد يكون بالسكون أو بالقلب الى حرف علة أو بالحذف) ولا رابع سواها (وثلاثتها) أي كل من هذه الثلاثة (لا يمكن) في الابتداء فتعين عدم الاعلال فيه (أما) عدم امكان الاعلال (بالسكون فلتعذره) أي لتعذر الابتداء بالساكن (وكذا القلب) أي كما يمتنع الاعلال بالسكون يمتنع الاعلال بالقلب (لان) الحرف (المقلوب به غالبا يكون بحرف العلة وحرف العلة) المقلوب به (لا يكون الا ساكنا) ألفا كان أووا وأوياء وان أمكن تحريكها ويلزم الابتداء بالساكن فيمتنع الاعلال بالقلب أيضا والباء في قوله يكون بحرف (١٠٩) العلة زائدة في المنصوب فتقدير الكلام يكون المقلوب به حرف العلة قال بعض الشارحين ان الحرف المقلوب به لا يكون الا ساكنا ان كان الفا ولو كان غير الالف أمكن تحريكه ولكن يلزم تحصيل الحاصل وأنت تعلم ان هذا شرح لا يطابق المتن ولا يطابق الواقع أيضا فتدبر وقوله (وأما بالحذف) عطف على قوله أما بالسكون أي أما عدم امكان الاعلال بالحذف في الاول (فلنقصانه) الضمير يرجع الى الكلمة اما باعتبار اللفظ أو باعتبار المذكور (من القدر الصالح) على تقدير الحذف (في الثلاثي) المجرد وقد مر ان القدر الصالح ان يوجد ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (ولاتباع الثلاثي في الزوائد) لان الثلاثي أصل والزوائد فرع والفرع تابع للاصل والاضافة اضافة المصدر الى مفعوله الثاني ويجوز ان يكون مصدرا مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم قوله (ولا يعوض بالتاء) جواب دخل مقدر تقديره انا لا نسلم انه يلزم من حذف حرف العلة من الثلاثي النقصان من القدر الصالح وانما يلزم ذلك اذا لم يعوض المحذوف بحرف وأما اذا عوض فلا وحاصل الجواب انه لو عوض بها لعوض بالتاء اذ هو المشهور فيما بينهم كما في عدة والتعويض بها غير ممكن لانه لو عوض بها العوض (في الاول أو الآخر) اذ لا يكون العوض الا في محل التغيير الذي هو طرفا الكلمة وذا غير جائز لما ذكره بقوله (حتى لا يلتبس بالمستقبل) على تقدير التعويض في الاول (والمصدر) على تقدير التعويض في الآخر (في نفس الحرف) لا في الصيغة وهذا القدر من الالتباس يمنع جواز التعويض (ومن ثم) أي ومن أجل ان علة عدم التعويض في الاول لزوم الالتباس (لا يجوز ادخال التاء في الاول) عوضا عن الواو المحذوفة (في مثل عدة للالتباس) بالمستقبل مع ان المحذوف من الاول لان أصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين فنقلت كسرة الواو الى ما بعدها ثم حذفت ساكنة لئلا يزداد اعلاله على اعلال فعله وهو يعد ثم لزم التاء كالعوض وقيل الاصل وعد بكسر الواو فحذفت الواو لما ذكرنا ثم زيدت التاء عوضا عنها أوله (ويجوز

القياس (وحكم الواو والياء اذا وقعتا في أول الكلمة كحكم الصحيح) في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين أو مضمومتين (نحو وعد ووعد وورد ووقر) من الوقر وهو ثقل الاذن وهو متعد لا من الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لازم ما لازمان وقوله ووقر يدل على انه متعد (ويمن ويمن) ولم يورد من اليائي الامثالا واحدا تنبيها على قلته (ونظائرها) نحو ومق وومق (ويسر ويسر) فلا اعلال في أول الكلمة (لقوة المتكلم عند الابتداء) فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذ لم يعرض له فتور وعي في الكلام بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل (وقيل) انما لا اعلال في الاول (ان الاعلال) مصدر المجهول أي كون الحرف معلا (قد يكون بالسكون أو بالقلب) أي بانقلابه (الى حرف العلة أو بالحذف) أي بكونه محذوفا (وثلاثتها لا يمكن أما السكون فلتعذره) لاستلزامه الابتداء بالساكن (وكذلك) أي كالسكون (القلب) متعذر (لان المقلوب) به (غالبا) احترازا عن بعض حروف الابدال (يكون بحرف العلة) يعني الالف والياء زائدتان في المنصوب للتأكيد والمقام يقتضيه (وحرف العلة) أي الالف (لا يكون الا ساكنا) فيلزم الابتداء بالساكن (واما) انه لا يمكن (الحذف فلنقصانه) أي فللزوم نقصانه (من القدر الصالح في الثلاثي ولاتباع الثلاثي في الزوائد) منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيها المصدر المضاف الى المفعول (ولا يعوض) أي لا يقع التعويض (بالتاء في الاول و) لا في (الآخر) مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان (حتى لا يلتبس) الماضي (بالمستقبل) بالتعويض في الاول نحو تعد (والمصدر) بالتعويض في الآخر نحو عدة (في نفس الحروف) ان اندفع الالتباس بالحركات (ومن ثمة) أي ومن أجل ان عدم التعويض بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمضارع (لا يجوز ادخال التاء في الاول) عوضا عن الواو المحذوفة (في مثل عدة) بل أدخلت في الآخر لان أصل عدة وعد بكسر الواو فنقلت حركة الواو الى العين لثقلها عليها مع اعلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل أصلها وعدة حذفت الواو ومثل ما ذكرنا ولزم تاء التأنيث كالعوض من المحذوف فان زال الحد الوصفي لا تحذف ولذا لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من الوصال لعدم اعتلال فعله نحو يواصل (للالتباس) أي لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل (ويجوز) عطف على قوله ولا يجوز أي ويجوز ادخال التاء في

فى التكلان لعدم الالتباس) عطف على قوله لا يجوز فيكون مجموع المعارف والمعارف عليه مرتبا على قوله ومن ثم فحاصل معنى كلامه انه ومن أجل ان علة عدم التعويض فى الاول لزوم الالتباس لا يجوز ادخال التاء فى الاول فى مثل عدة ويجوز فى مثل التكلان لعدم لزوم الالتباس فى الاول وعدم لزومه فى الثانى فلا يرد ان يقال لا طائل تحت قوله لعدم الالتباس وهو ظاهر لمن له ذوق سليم والتكلان بوزن السلطان اسم من التوكل وهو اظهار العجز والاعتماد على الغير وأصله وكلان فحذفت الواو وعوضت التاء فى أوله لعدم التباسه بالمستقبل من وكل يكل ومن غيره لا فى الصيغة ولا فى نفس الحروف اذ لا يجىء على هذا الوزن مستقبل أصلا (وعند سيبويه يجوز حذف التاء) التى هى عوض من الواو المحذوفة من الاول فى مثل عدة وسعة ويجوز ابقاؤها أيضا فلا يكون واجب الثبوت (كما فى قول الشاعر وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا) أصله عدة الامر فحذفت التاء التى هى عوض من الواو (لان التعويض من الامور الجائزة عنده) لا من الامور الواجبة والا لما حذفها الشاعر وأخلف متعد الى مفعولين الاول الكاف والثانى عد وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو الامر يقال أخلفه ما وعده اذا قال شيأ ولا يفعله فى المستقبل وقوله وعدوا صلة الذى وضميره محذوف وتقدير الكلام وأخلفوك عدة الامر الذى وعدوك (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أى لا يجوز حذف التاء فى مثل عدة وسعة (لانها عوض من الحذف) أى من الواو المحذوفة والعوض لا يجوز حذفه لانه لم يبق حينئذ شىء يدل على المحذوف ولانه يلزم النقصان من القدر الصالح (الا فى الاضافة) فان الحذف (110) فيه جائز (لان الاضافة) أى المضاف اليه (تقوم مقامها) أى مقام التاء واذلك حذفها الشاعر فى عد الامر (وكذلك حكم الاقامة والاستقامة ونحوهما) كالاجابة والاستجابة يعنى كما لا يجوز حذف التاء فى عدة الا فى الاضافة كذلك لا يجوز حذف التاء فى الاقامة والاستقامة ونحوهما الا فى الاضافة لان التاء فيهما عوض من الواو كما فى عدة لان أصلهما اقوامة واستقوامة فارادوا أن يعلوا المصدر لاعتلال أقام واستقام فنقلوا الفتحة من الواو الى ما قبلها ولما انفتح ما قبلها وكانت فى الاصل متحركة قلبت الفا فاجتمع ألفان أولاهما منقلبة عن واو وهى عين المصدر وثانيهما زائدة وهى ألف افعالة فحذفت الالف الاولى التى هى العين وعوضت منها التاء فى آخره فتبقى الالف الزائدة فيلزم التاء كالعوض من الواو كما فى العدة وقيل المحذوف الالف الزائدة (ومن ثم) أى ومن أجل ان حكمهما كحكم العدة فى عدم جواز حذف التاء بغير الاضافة وجوازه بالاضافة (حذفت) التاء التى هى عوض من الواو (فى قوله تعالى واقام الصلاة وايتاء الزكاة) لان اقام مصدر مضاف الى الصلاة (وتقول فى الحاق الضمائر لماضى من المثال وعد وعدا وعدوا الخ) أى وعدت وعدتا وعدن وعدت وعدتما وعدتم وعدت وعدتما وعدتن وعدت وعدنا بسلامة الواو فى الكل كالصحيح (ويجوز فى وعدت) بالحركات الثلاث فى التاء (ادغام الدال فى التاء لقرب مخرجهما) بعد قلب الدال تاء كما قالوا فى أخذت أخت بابدال الذال تاء وادغامها فيها واظهارها أكثر كذا فى الصحاح ويحتمل ان يكون المراد بالعكس أى قلب التاء دالا وادغام الدال فى الدال كما هو مذهب بعض العرب قال بعض المحققين ومن العرب من يقلب تاء المتكلم والمخاطب التى هى ضمير الفاعل فى فعلت وفعلت الى ما قبلها اذا كان ما قبلها أحد حروف ثلاثة الطاء المهملة والزاى المعجمة والدال المهملة ثم أدغم الاولى فى الثانية واعلم انهم انما فعلوا ذلك تشبيها لهذه التاء بتاء الافتعال من حيث اتصلت بما قبلها وما قبلها ساكن كما أسكنت الفاء فى افتعل ولم يمكن فصلها من الفعل فصارت مثل كلمة واحدة فاشبهت بتاء الافتعال فقالوا فى حبطت حبطّ وفى فزت فزد وفى وعدت وعدّ بقلب التاء دالا كما قالوا فى ادتان وادغام الدال الاولى الاصلية فى الدال الثانية المنقلبة من التاء ثم قال ذلك البعض ان هذا القلب والادغام شاذ ردىء وأسند فقال قال سيبويه أعرب اللغتين وأجودهما ان لا تقلب تاء الضمير لان التاء هنا علامة الضمير وانما جاءت لمعنى وليست تلزم الفعل الا ترى انك اذا أضمرت غائبا قلت

الاول (فى التكلان) مصدر من الوكل وهو تفويض الامر الى الغير أصله الوكلان (لعدم الالتباس) بالمستقبل لان المستقبل لا يجىء على صورة التكلان (وعند سيبويه يجوز حذف التاء) التى هى عوض عن الواو فى العدة مطلقا (كما فى قول الشاعر * وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا *) بحذف التاء من عد الامر اذ أصله عدة الامر يقول أنت الذى أخلفوك ما وعدوا (لان التعويض من الامور الجائزة عنده) لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أى حذف التاء فى حال من الاحوال (لانها عوض من المحذوف) وهو الواو فى العدة فلو حذف العوض أيضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف (الا فى) حال (الاضافة) فانه يجوز فيها (لان الاضافة تقوم) بسبب استلزامها المضاف اليه (مقامها) أى مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء فى الشعر انما هو فى حال الاضافة ودعواه مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب (وكذلك) أى مثل حكم العدة (حكم الاقامة) أصلها اقوامة نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها التاء فى الآخر كما فى العدة (و) كذلك حكم (الاستقامة ونحوهما) كالاجابة والاستجابة (ومن ثمة) أى ومن أجل ان حكمهما حكم العدة (حذفت التاء فى قوله تعالى واقام الصلاة) أصله اقامة الصلاة للاضافة كما حذفت فى عد الامر (وتقول فى الحاق الضمائر وعد وعدا وعدوا الى آخره ويجوز) أى يجب (فى وعدت ادغام الدال فى التاء لقرب مخرجهما) فكأنهما من جنس واحد

فثقل ولم يكن فيه تاء والتاء فى افتعل ليست كذلك ولكنها ادخلت مزيادة لا تفارقه وتاء الاضمار بمنزلة المنفصل (المستقبل) من وعد تعدانا الحاق
الضمائر (يعد الخ) أى يعدان يعدون تعد تعدان يعدن تعدان تعدون تعدن تعدان تعدن أعد نعد (وأصل يعد يوعد فحذفت الواو) التى
وقعت بين ياء مفتوحة وعين مكسورة (لانه) أى الشان (يلزم الخروج من الكسرة التقديرية) التى هى الياء الى (الضمة التقديرية) التى هى الواو
(ومن) ثالث (الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية) وهى كسرة العين (ومثل هذا ثقيل) على اللسان وهو ظاهر ولا يمكن ازالة هذا الثقل
بحذف الياء لانها علامة ولا باسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ولا بحذف كسرة العين لئلا يلزم التقاء الساكنين ولو حرك بحركة غير الكسرة
يلزم تغيير البناء وقيل انما حذفت الواو لان الياء تقارب الكسرة فوقع الفاء فاصلة بين قريبين وكل ذلك فى بناء المعلوم من وعد يعد ولو بنى منه
المجهول زالت الكسرة فلم يحذف الواو فيقال يوعد باثبات الواو وفتح العين (ومن ثم) أى ومن أجل ان مثل هذا الانتقال ثقيل (لا يجىء لغة على
وزن فعل) بكسر الفاء وضم العين (وفعل) بضم الفاء وكسر العين (الاحبك) على الوزن الاول وهو اسم قبيلة وقيل اسم لكل شئ فيه تكسر
كالرملة اذا مرت بها الريح وقد أجيب بانه من تداخل اللغتين لانه يقال حبك بضم الحاء والباء جميعا كعنق ويقال حبك بكسرهما أيضا كابل
والمتكلم بحبك بكسر الحاء وضم الباء كأنه قصد الحبك بكسرهما أولا فلما تلفظ بالحاء (١١١) مكسورة غفل عن ذلك وقصد اللغة الاخرى

وهى الحبك بضمتين الان
هذا التداخل ليس بشائع
لانه فى كلمة واحدة (ودئل)
على الوزن الثانى وهو دويبة
يشبه ابن العرس وقيل هو
اسم قبيلة لابى الاسود الدؤلى
فيكون من قبيل الاعلام
والاعلام لا يعول عليها فى
الابنية لجواز ان تكون
منقولة من الفعل كشمر اذا
سمى به قيل وأيضا يجوز ان
يكون منقولا على تقدير
كونه اسم الدويبة (وحذفت)
الواو (فى تعد) ونعد وأعد
وفى صيغة أمره وهى عد
(أيضا) أى كما حذف فى
يعد وان لم يتحقق علة الحذف
فيها وهى وقوع الواو بين
ياء وكسرة (للمشاكلة)

أى لئلا يختلف المضارع فى البناء لانهم لو قالوا أنا أوعد وهو يعد لاختلف المضارع فيكون مرة بواو وأخرى بلا واو فحمل ما لا علة فيه على ما فيه
علة ليكون الامثلة متشاكلة غير مختلفة كما حذفوا الهمزة من يكرم حملا على أكرم للمشاكلة قوله (وحذف فى مثل يضع) جواب دخل مقدر وهو
ان أصل يضع يوضع بفتح الضاد فوقع الواو بين ياء وفتحة فلم يوجد علة الحذف فيه ولم يحمل على ما فيه علة أيضا مع انه حذف وحاصل الجواب ان
الواو حذف فى مثل يضع ويسع ويقع ويهب وغيرها مما عينه ولامه حرف حلق وان كان عين الفعل مفتوحا (لان أصله يوضع) بكسر الضاد (فحذفت
الواو) لوجود علة الحذف وهو وقوعه بين ياء وكسرة (ثم جعل يضع نظرا الى حرف الحلق) يعنى جعل الضاد بعد حذف الواو مفتوحا تخفيفا لان
حرف الحلق ثقيل والكسرة أيضا ثقيلة والثقيل على الثقيل وعلى ما يقارنه ثقيل لكن بعد هذا التخفيف لم يعيدوا الواو المحذوفة لان الفتح عوض
عن حرف الحلق والاصل انما هو الكسر فاعتبروا الاصل والغوا الفتحة العارضة وانما لم يحذف الواو من يوجل لان فتحته أصلية لا عارضة وقوله
(ولا تحذف فى يوعد لان أصله يؤوعد) جواب دخل مقدر أيضا تقديره ان الواو فى يوعد من أوعد وقع بين ياء وكسرة كما فى يعد فوجد فيه علة
الحذف أيضا بل هو أثقل من يوعد لان ياءه مضمومة وياء يعد مفتوحة ومع هذا لم يحذف الواو وتحقيق الجواب انما لم يحذف الواو فى يوعد لان
أصله يؤوعد لان المضارع هو الماضى مع زيادة حرف المضارعة فلما كان الماضى أوعد كان مضارعه يؤوعد فوقع الواو بين همزة مفتوحة وكسرة
لا بين ياء وكسرة ثم لما حذفوا الهمزة لم يحمه والى الفعل حذف الفاء أيضا فرارا من كثرة الحذف واعتبارا بالاصل وان وقع بين ياء وكسرة ظاهرا

فيثقل فيجب الادغام (المستقبل يعد الى آخره أصله يوعد) بدليل ان حروف ماضيه هى حروف مضارعه والفاء
فى الماضى واو فوجب ان تقدر الواو فى المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد (فحذفت
الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية) أعنى الياء (الى الضمة التقديرية) أعنى الواو (ومن الضمة
التقديرية الى الكسرة الحقيقية) التى هى كسرة العين (ومثل هذا الخروج ثقيل) وليس كذلك يوعد
لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك ثبتت فى أحدهما وسقطت فى الاخرى وهذا الثقل وان لزم من
اجتماع هذه الامور الثلاثة الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف وان لزم منه أيضا توالى
الكسرات الا انه أهون من فساد حذف الآخرين (ومن ثمة) أى ومن أجل ثقل هذا الخروج (لا يجىء
لغة على وزن فعل) بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة (وفعل) بالعكس اذ فيه
الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا اجعلوا هذه الصيغة فى الفعل المبنى للمفعول كما مر (الاحبك)
بكسر الفاء وضم العين (ودئل) على العكس فلما استثقل أحدهما وحده فكيف اذا اجتمعا (وحذفت الواو)
فى تعد واخواتها (أيضا) أى كما فى يعد وان لم توجد العلة المذكورة (فى يعد) فيها (للمشاكلة) وطرد اللباب
(وحذفت) الواو (فى) مثل (يضع) ويقع ويدع ويسع (لان أصله يوضع) بكسر العين وكذا أصل امثاله
(فحذفت الواو) للعلة المذكورة فى يعد (ثم جعل يضع) بفتح العين (نظرا الى حرف الحلق) فان حرف الحلق
ثقيل فلم يكن فتحة العين مقاومة لثقله الا انه يرد عليه انه لم تعد الواو بعد زوال المانع أعنى كسرة ما بعدها
ويشكل أيضا بمثل يسع فان ماضيه وسع مكسور العين فلم حكم بانه فى الاصل يفعل بكسر العين وهو شاذ
والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو ومفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم منه هدم
قاعدتهم والاذن لهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة فى هذا الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع
والاصل هو المسموع فاحفظ هذا فانه ينفعك فى مواضع كثيرة (ولا تحذف) الواو (فى يوعد لان أصله يؤوعد)

بفعلان ومقاله لم تحذف منه شيء سوى الواو فلذلك كذا ه نقله ابن الحاجب (و) يجيء (الامر) الحاضر من باب (وعد) عد اعدوا عدى عدا
عدن (و) اسم (الفاعل) منه (واعد) واعدان واعدون واعدة واعدتان واعدات واواعد أصله وواعد الواو الاول فاء الفعل والثانى منقلب
من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين الف التكسير ولم تحذف أحدهما للالتباس ثم أبدلت الواو الاولى همزة لتحركها فى أول الكلمة
(و) اسم (المفعول موعود) موعودان موعودون موعودة موعودتان موعودات ومواعد (و) اسم (الموضع موعد) بكسر العين (و) اسم
(الآلة ميعد) أصله موعد بكسر الميم وسكون الواو وفتح العين (قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها) كما فى ميزان أصله موزان (وهم) أى والحال
ان الصرفيين (يقلبونها) أى الواو (ياء مع الحاجز) أى المانع الغير القوى وهو الحرف الساكن كالنون (فى نحو قنية) أصله قنوة فقلبوا الواو ياء لما رأوا الى
كسرة القاف قوله (و بغير الحاجز) متعلق (١١٢) بقوله (يكونون) والمعنى وهم يكونون بغير الحاجز (أقلب) أى يرون القلب بغير الحاجز
أولى من القلب بالحاجز وا
الذى ذكره المصنف من
أحكام المثال الواوى وأما
اليائى فلم يذكره لأنه لو
ورد بياء وكسر نحو
يسر ييسر وبيع يبيع لان
الياء أخف من الواو بدليل
انهم قلبوا الواو ياء فى نحو
ميزان وسيد كذا قيل والاول
المصنف لم يذكره لعدم
اعتلاله
(الباب الخامس فى الاجوف)
وجه تقديمه على الناقص
واللفيف ظاهر مما ذكرناه
فى المثال والمراد من الاجوف
ما يكون عينه حرف علة
(ويقال له) أى ويسمى
الاجوف (أجوف لخلو
جوفه) أى وسطه (عن
الحرف الصحيح) فكأنه ليس
فى وسطه حرف (ويقال له
ذو الثلاثة) أيضا (لصيرورته
على ثلاثة أحرف فى المتكلم)
أى لصيرورة ماضيه عند
الاخبار عن نفسك على
ثلاثة أحرف اذا كان ثلاثيا (نحو قلت) وبعت وأما الرباعى والمزيدات فمحمول على الثلاثى وهذا القدر كاف فى الصرفيين
التسمية وتخصيص المتكلم بالذكر مع ان المخاطب على ثلاثة أحرف أيضا لظهوره النافعا به فان قلت التاء ليست من حروف الماضى بل هو فاعل
فبقى الماضى على حرفين فلم يصر على ثلاثة أحرف قلت انهم عدوا الضمير المرفوع البارز المتصل جزأ من الفعل لشدة اتصاله بالفعل ويجرون عليه
أحكام الجزء كما مر تحقيقه فى الباب الاول فان قلت سلمنا انه جزء لكن لانسلم انه حرف لانه ضمير والضمير اسم فلم يصدق انه على ثلاثة أحرف قلت
يطلق لغة انه حرف وان لم يصح اطلاقه اصطلاحا (وهو) أى الاجوف (يجيء من ثلاثة أبواب) وهى الابواب التى سميت دعائم الابواب وقد مر
أنه ما يختلف حركة عين ماضيه وحركة مضارعه وهى الباب الاول والثانى والرابع (نحو قال يقول وباع يبيع وخاف يخاف) ويجيء أمثلتها
واعلالها على التفصيل ولم يجئ من غير هذه الابواب الثلاثة باستقراء كلامهم الا نادرا نحو طال يطول من الباب الخامس (قال بعض

لم تر به والعلة الموجبة للحذف فلما كانت الهمزة المقدرة مانعة من سقوط الواو مع انه لم تمكن مانعة عن قلب
الواو ياء فى يوسر لانه على تقدير سقوط الواو بقى الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة ولم يترك الاصل ولان
الواو تقاوت صحة ما قبلها لتقويه على الثبات (والامر عد الى آخره) والمثال يذكر حذف الواو فى الامر لانه
فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه أولانه مأخوذ من عد بلا واو (الفاعل واعد) بسلامة الواو (المفعول
موعود) بسلامتها (والموضع موعد) بسلامة الواو على وزن مفعل بفتح الميم وكسر العين (والآلة ميعد)
أصله موعد على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين (قلبت الواو ياء) لسكونها و لكسرة ما قبلها (وهم) أى
الصرفيون (يقلبونها) أى الواو (ياء مع الحاجز) أى المانع (فى نحو قنية) أصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى
الحفظ وذلك الحاجز هو النون الساكنة (وبغير الحاجز) فى موعد (يكونون) أى الصرفيون (أقلب)
منهم مع الحاجز أى بالطريق الاولى فاعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بان
قلب واو قنوة ياء شاذ لعدم كسرة ما قبلها او بعضهم عدم كتابة همزة تخبء بالالف و بره بالواو وردف ء بالياء
ونقل السيد ركن الدين عن ابن القطاع ان ياء قنية أصلية لانه من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة
على هذين القولين لا استشهاد فى قنية الا ان الظاهر من كلام الزمخشرى انما كان ياء قنية منقلبة من الواو
وان هذا القلب على القياس تبعه المصنف فى ذلك والحاصل ما ذهب اليه الزمخشرى والمصنف أظهر واذا رد على ابن
الحاجب جواز الامالة فى شملال وعدم جوازها فى عنبا ورد على المنقول عن ابن القطاع ان مجيء قنيت قنية
لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب أيضا
(الباب الخامس فى الاجوف)
أى معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير فى الاخبار على ثلاثة أحرف والناقص
يصير فيه على أربعة أحرف والثلاثة متقدمة على الاربعة ولان بعض الاجوف لا يعتل بخلاف الناقص
(ويقال له) أى المسمى بالاسم الاجوف (الاجوف لخلو جوفه) أى ما هو كالجوف له (عن الحرف
الصحيح) أو لوقوع حرف العلة فى جوفه (ويقال له ذو الثلاثة لصيرورته على ثلاثة أحرف فى المتكلم)
الثلاثى المجرد ويسمى غيره بذى الثلاثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما مر اعتبر فى صيرورته على
ثلاثة أحرف وان كان المخاطب أيضا كذلك (نحو قلت) فانه وان كان جملة الا ان الصرفيين يسمونه الفعل
الماضى للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل حتى صار المتكلم كانه حرف من حروفه (وهو) أى
الاجوف (يجيء من ثلاثة أبواب) بالاستقراء من باب نصر (نحو قال يقول و) من باب ضرب نحو (باع
يبيع و) من باب علم نحو (خاف يخاف) وأما باب حسن فلم يجئ منه الا طال يطول والثالث لم يعتبر (قال بعض

الصرفيين أصلا) الاصل القانون وهو أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع فقوله (شاملا) صفة كاشفة له (في باب الاعلال) أي الاعلال لحرف العلة سواء وقع عين الكلمة أو لامها (يخرج) أي يحصل (جميع المسائل منه) أي من ذلك الاصل الشامل اجمالا يعني ان من علم هذا الاصل قدر على ان يعلل أي كلمة عرضت عليه قدرة تامة فكان كأنه قد حصل له جميع المسائل الاعلالية بالفعل (وهو) أي ذلك الاصل (قولهم ان الاعلال في حروف العلة) اذا كان (في غير الفاء يتصور فيه ستة عشر وجها) عقلا وذلك (لانه) أي الشان (يتصور في حروف العلة أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون و) يتصور (فيما قبلها أيضا) أي كما يتصور في حروف العلة (كذلك) أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون (فاضرب الاربعة) الكائنة فيما قبلها (في الاربعة) الكائنة فيها (حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك) اعلال الحروف (الساكنة التي فوقها) أي قبلها حرف (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين (١١٣) فبقي لك) بعد اسقاط واحد من ستة عشر

الصرفيين أصلا) ضابطا (شاملا) وقوله (في باب الاعلال) اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال أصلا متناولا لجميع أنواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لاصلا (يخرج) أي يحصل (جميع المسائل) والاحكام المتعلقة بالاعلال (منه) أي من ذلك الاصل (وهو) أي ذلك الاصل (قولهم ان الاعلال في حروف العلة) حال كونه (في غير الفاء) الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شيء حتى يدخل في ستة عشر وجها وأما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو موسى وميزان (يتصور فيه ستة عشر وجها لانه) أي الشان (يتصور في حروف العلة) التي هي غير الفاء الابتدائي (أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون و) يتصور (فيما قبلها أيضا) أي كما يتصور في حروف العلة (كذلك) أي مثل ما يتصور في حروف العلة من الحركات والسكون (فاضرب الاربعة) الاولى التي هي أحوال حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (في الاربعة) الثانية التي هي أحوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (حتى يحصل لك ستة عشر وجها) ثم اترك حروف العلة (الساكنة التي فوقها) أي ما قبلها اذ كان ما قبل الحروف فوقها (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة عشر) وجها (الاربعة منها) حاصلة (اذا كان ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة (مفتوحا) وحرف العلة مع أحد الاحوال الاربعة (نحو قول) مصدر (وبيع وخوف وطول ولا تعل) الصورة (الاولى) وهي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبله مفتوحا نحو قول (لان حروف العلة اذا سكنت) أي وجدت على صفة السكون (جعلت من جنس حركة ما قبلها) أي في جميع الاوقات (لان عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها) أعني الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكر في علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان صوتا أعني حرف مد ممتنع بالاتفاق وأما الابتداء بالساكن الصامت أعني غير حرف المد فقد جوزه قوم ولا شك ان الحركات أبعاض المصوتات لما ذكر في ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز أن يقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز أن تقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا (نحو ميزان أصله موزان) قلبت الواو ياء (ويسر أصله ييسر) قلبت الياء واوا (الا اذا انفتح ما قبلها) أي الا وقت انفتاح ما قبلها فانه لا تجعل من جنس حركة ما قبلها (لخفة الفتحة والسكون) يعني ان القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنا وما قبله مفتوحا فالخفة حاصلة فلا يحتاج الى القلب (وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال) نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة التخفيف وذهابا الى التقبل

(خمسة عشر وجها الاربعة) منها يتصور في حرف العلة (اذا كان ما قبلها مفتوحا) وهي اما ساكنة أو مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (نحو قول وبيع وخوف وطول) قوله (ولا يعل الاولى) شروع في بيان كيفية اعلال كل واحد من الوجوه الخمسة عشر وجودا وعدما والمراد من الاولى حرف العلة التي وقعت عين الكلمة ساكنة مفتوحا ما قبلها نحو قول وبيع مصدرين وانما لم يعل حينئذ (لان حروف العلة اذا أسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها لان عريكة الساكن) أي طبيعته (واستدعاء) حركة (ما قبلها) جعلها من جنس نفسها للتوافق (نحو ميزان أصله موزان) بكسر الميم وسكون الواو فجعلت الواو من جنس كسرة الميم وهو الياء للتوافق فصار ميزان

(ويسر أصله ييسر) بضم الياء الاولى وسكون الثانية فجعلت الثانية من جنس ضمة الاولى وهو الواو فصار يوسر له (الا اذا انفتح ما قبلها) استثناء من قوله جعلت من جنس حركة ما قبلها وانما لم تجعل حروف العلة حينئذ من جنس الفتحة وهو الالف (لخفة الفتحة والسكون) اذ منشأ القلب الثقل وهو انما يتحقق بشرطين أحدهما كونها متحركة وثانيهما كون ما قبلها مفتوحا ولما انتفى الشرط الاول تم الثقل فلم يقلبوها ألفا لعدم موجبه الا من اعتبر أحد الشرطين فانه يقلبها ألفا ويقول في مثل غيب وبيت وبيع وقول غاب وبات وباع الى هذا أشار بقوله (وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال) مصدرا ذكر الواحدي في الوسيط في تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران انه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه لغة لحرث بن كعب قال مصدرا أجمع النحويون بان هذه لغة حارثية وذلك ان لحرث بن كعب شعبها وزبيدا وقبائل من اليمن يجعلون ألف التثنية في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد ويقولون اتاني الزيدان ورأيت الزيدان

ومررت بآل يدان وذلك انهم يسمونه أبون كل يا ... كنت انتقع ما قبلها الفا فلما التثنية أيضا هذه العلة الى هنا كلامه وأما قول الشاعر

تبيت الليل منتقيل تابني * وصمت ربي فتقيل صامتي أى تو بتي وصومتي فشاذ عند الاولين وكذا يا جل أصله يجل قوله (ويعل نحو اغزيت أصله اغزوت بواو ساكن تبعا ليغزى) جواب سؤال مقدر تقديره ان قولكم حروف العلة لا تعل اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوح منقوض باغزيت فان الواو فيه ساكنة وما قبلها مفتوح مع انه يعل بالقلب وتحقيق الجواب ان الواو لما أعل فى مضارعه الذى هو يغزى بضم الياء وكسر الزاى بقلبها ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها يعل فى ماضيه بقلبها ياء أيضا حملا على المضارع أى حملوا ما لا علة فيه على ما فيه علة وكذلك استغزيت وتغزيت قال سيبويه سأل الخليل عن قولهم أعزيت واستغزيت فقال انما قلبت الواو فى هذه الافعال الماضية لاجل انكسار ما قبلها فى المضارع فى قولك يغزى بضم الياء وكسر الزاى ويستغزى فحملوا الماضى على مضارعه وأعلوه كما أعلوا مضارعه ليكون العمل من باب واحد لا يقال ان الماضى سابق والمضارع لاحق واتباع السابق على اللاحق فى الاعلال محال لانا نقول اولا لا نسلم ان اتباع السابق على اللاحق فى الاعلال محال لانهم اعلوا المصدر تبعا للفعل كما فى عدة وقياما مع ان المصدر سابق على الفعل كما مر وليس اتباع الماضى على المضارع قياما مطردا حتى يلزم اعلال وعد تبعا ليعد بل (114) هو مسموع مقصور وقيل انما يعل نحو اغزيت لانه لما زاد على ثلاثة أحرف ثقل والياء أخف ولم يمنع مانع من قلبها ياء فكان قلب الواو ياء أحسن ولذلك قالوا فى الثلاثى غزوت باثبات الواو وفى الرباعى اغزيت بقلبها ياء قوله (ويعل نحو كينونة) عطف على قوله ويعل نحو اغزيت فيكون جوابا لسؤال مقدر مقرر يعنى يعل نحو كينونة (من الكون) بقلب واوه ياء (مع سكون الواو) فيه (وانفتاح ما قبلها) وهو الكاف (لان أصله كيونونة) بفتح الواو على وزن فيعلولة (عند الخليل) فلم يكن مانع عن قبول يعل لوجود علة الاعلال فيه لانه اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (فادغمت) الياء الاولى فى الياء المقلبة من الواو التى هى عين الكلمة فصار بالضم كينونة بتشديد الياء وضمها (كما) قلبت الواو ياء وأدغمت الياء (فى) نحو (ميت أصله ميوت) بتقديم الياء الزائدة على الواو التى هى عين الكلمة (ثم خففت) كينونة بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو (فصارت كينونة كما خففت) الياء المقلبة بحذفها (فى ميت) وهذا التخفيف فيهما بطريق الجواز لكنه أحسن فى كينونة ذكر ابن الحاجب و يخفف نحو كينونة وقيلولة بحذف العين كما خفف ميت وسيد الا أن الحذف فى كينونة وقيلولة أكثر منه فى باب سيد وميت لطوله بالزيادة وتاء التأنيث فكان التخفيف فيه أحسن اه والميت صفة مشبهة تقول مات يموت ويمات أيضا فهو ميت وميت ويستوى فيه المذكر والمؤنث قال الله تعالى لنحيى به بلدة ميتا ولم يقل ميتة قال الفراء يقال لمن لم يمت انه مائت عن قليل وميت ولا يقولون لمن مات هذا مائت كذا فى الصحاح (وقيل أصلها كونونة بضم الكاف ثم فتحت) الكاف لانه لولم يفتح يلزم ضم هذا الوزن فى اليائيات أيضا للاختلاف حركة فاء الواوى حركة فاء اليائى منه فلزم قلب الياء واوا فى اليائى لضمة ما قبلها وهو ثقيل مع انه فى البناء العاوى بل ففتحت الفاء فى الواوى (حتى لا يصير الياء واوا فى) اليائيات (نحو صيرورة) مصدر من صار الشئ يصير (وقيلولة) مصدر قال يقيل من باب باع ومعناه نام فى الظهيرة (وغيبوبة) مصدر غاب يغيب من باب باع تقول غاب غيبة وغيبا وغيابا وغيبوبة وغيوبا ومغيبا

تابنى * وصمت البلد منتقيل صامتى أى تو بتى وصومتى ذكر الواحدى فى تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس رضى الله عنهما هى لغة الحرث وهى قبيلة من اليمن (ويعل نحو اغزيت أصله) أى الياء واو ساكن اذ أصل اغزيت (اغزوت بواو ساكن) قلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا (تبعا ليغزى) كما يجىء ان شاء الله تعالى وطرد الباب لا يقتضى أصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر فى أول الكتاب (ويعل نحو كينونة) اذ أصله كونونة بالواو لانه مأخوذ (من الكون) مصدر كان يكون (مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها) وأنتم قلتم اذا كان كذلك لا يعل (لان أصله) أى أصل لفظ كينونة (كيونونة عند الخليل) على وزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون وقلبت الواو ياء (فادغمت) الياء فى الياء فصار كينونة (كما أدغمت) (فى ميت أصله ميوت) على وزن فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم أدغمت الياء فى الياء فصار ميت (ثم خففت) الياء الثانية المتحركة التى هى عين الفعل لانها تغيرت بالقلب من الواو وأغناهم هذا التغيير عن التغيير الثانى بالحذف لان التغيير يؤنسهم بالتغيير (فصارت كينونة كما خففت) تلك الياء (فى ميت) الا انهم التزموا هذا التخفيف فى كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التأنيث ولم يلتزموا فى ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة مغير عن أصله بلا خلاف اذ ليس فى كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوقة فقال البصريون منهم الخليل انه مغير عن كيونونة بحذف العين بدليل عوده اليه فى قوله حتى يعود الاصل كينونة ووجود فيعولة كيقورة وهى كل شئ لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسحاب قال الشاعر * كل أنثى وان بدا لك منها * آية الحب حبها خيعور (وقيل) أى قال الكوفيون (أصله) أى أصل كينونة (كونونة بضم الكاف) على وزن سرجوجة وهى الطبيعة (ثم فتح) الكاف أى غيرت بابدال ضمة أوله فتحة ثم ابدال الواو ياء كما عند البصريين (حتى لا تصير الياء واوا فى نحو الصيرورة) مصدر صار يصير (والغيبوبة) مصدر غاب يغيب (والقيلولة) مصدر قال يقول اذ لو بقى على صيرورة مثلا

(ثم جعلت الواو ياء) أي قلبت بعد فتح الكاف في كونونة وان لم توجد فيه علة القلب (تبعا لليائيات لكثرتها) أي اليائيات وقلة الواويات مع
ان جعل الثقيل خفيفا أولى من عكسه (ومن ثم) أي ومن أجل أن اليائيات كثيرة من الواويات (قيل لا يجيء من الواويات) مصدر على هذا
الوزن (غير الكينونة والديمومة) مصدر من دام الشيء تقول دام يدوم ويدام دوما ودواما وديمومة (والسيدودة) مصدر من ساد قومه يقال
ساد يسود سيادة وسيدودة وسوددا بضم السين وسودة (والهيعوعة) مصدر من هاع يقال هاع يهوع هوعا بضم الهاء وهيعوعة أي قاء (قال
ابن الجني) في بيان كيفية اعلال (الثلاثة الاخيرة) وهي بيع وخوف وطول (تسكن حروف العلة) أولا (فيها) أي في هذه الثلاثة (للخفة) أي
للتخفيف (ثم تقلب ألفا لاستدعاء الفتحة) أي لاستدعاء فتحة ما قبلها موافقة ذلك الحرف لها (وابن عريكة الساكن) فان قلت لو أسكن حروف
العلة أولا لحصل التخفيف على ما ذكرتم فلم يحتج الى القلب والا لوجب القلب في مثل قول مصدرا وليس كذلك قلت انما قلبوها ألفا بعد الاسكان
لانهم لو اقتصروا على الاسكان لالتبس المتحرك في الاصل بالساكن فيه ألا يرى انهم لو أعلوا نحو بوب بالتحريك باسكان الواو فقط

لم نعلم أن الواو في الاصل
متحرك ثم طرأ عليه الاعلال
أم ساكن مثل قاس كيوم
فاعلوها بالابدال بعد
الاسكان تنبيها على انها
متحركة في الاصل مع أن
الالف أخف من الواو والياء
الساكنتين كذا حققه
ابن الحاجب ثم ان هذا
الاعلال في هذه الثلاثة
مشروط بشروط سبعة
ذكرها المصنف الاول
ما ذكره بقوله (اذا سكن)
أي حروف العلة (في فعل)
مطلقا اما في الفعل الثلاثي
المجرد فيعل على الوجه
المذكور اصالة لوجود
الشرائط كلها نحو قال
وباع كما يجيء واما في المزيد
فيه فلا يعل بالاصالة لعدم
انفتاح ما قبلها نحو أقام
وأباع أصلهما أقوم وأبيع
بسكون القاف والباء لكنهم
قلبوها ألفا وان لم يوجد

فيهما موجب القلب وهو انفتاح ما قبلها حملا على الثلاثي ثم حملوا الاقامة والاباعة على أقام وأباع كذا قيل (أو في اسم) كائن (على وزن فعل)
والمراد منه اسم ثلاثي على وزن فعل ثلاثي لكن أطلق القول فيهما بناء على ظهور المراد بقرينة الامثلة فافهم والثاني ما ذكره بقوله (اذا كانت
حركتهن غير عارضة) فلا تعل اذا كانت حركتها عارضة اذ لا اعتبار بالعارض فيكون في حكم الساكن والثالث ما أشار اليه بقوله (ولا يكون فتحة
ما قبلها في حكم السكون) أي لا بد وأن يكون فتحة ما قبلها أصلية لا عارضة والرابع ما ذكره بقوله (ولا يكون في معنى الكلمة اضطراب)
والخامس اشار اليه بقوله (ولا يجتمع فيها) أي في حروف العلة (اعلالان متواليان في حرفين اصليين في كلمة واحدة) والسادس ما ذكره بقوله
(ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه) أي في مضارع الفعل على تقدير الاعلال والسابع ما أشار اليه بقوله (ولا يترك) أي الاعلال (للدلالة

بالضم لزم قلب الياء واوا والسكون او انضمام ما قبلها فيلتبس بالواوي (ثم جعلت الواو) في الواويات (ياء تبعا
لليائيات) ولم يعكس (لكثرتها) أي اليائيات بالنسبة الى الواويات على أن الخفيف أولى من الثقيل وقوله
حتى اصير الى آخره وقوله تبعا لليائيات اشارة الى رد ما قيل من الامر في هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن
لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه وقوله (ومن ثمة) اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها الا اليه ولاجل قلة الواويات
(قيل لا يجيء من الواويات غير الكينونة والديمومة) مصدر دام يدوم دوما (والسيدودة) مصدر ساد يسود
(والهيعوعة) مصدر هاع يهوع بمعنى قاء (قال) الامام (ابن جني في الثلاثة الاخيرة) أي فيما كان ما قبل
حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلاث في حرف العلة نحو بيع وخوف وطول (يسكن حرف العلة فيها) أولا
(للخفة) أي لحصول الخفة (ثم تقلب ألفا) قوله (لاستدعاء الفتحة) الالف اشارة الى المقتضى وقوله (وابن
عريكة الساكن) اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة أشار الى الاول
بقوله (اذا سكن) أي حروف العلة (في فعل) الثقيل (أو في اسم على وزن فعل) اشبهه بالثقيل والى الثاني بقوله
(اذا كانت حركتهن غير عارضة) اذ العارض كالعدوم فتحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث
بقوله (ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون) اذ لا يبقى في الفتحة حينئذ قوة لاستدعاء الواو للعطف والجملة
الحالية عطف على اذا كان لان الحال في معنى الظرف فيجوز العطف عليه فيكون تقديره اذا سكن في فعل
وقت كون حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب
في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف العلة في مضارع فعل أي ماض فيه حرف
العلة وحال عدم ترك اعلال حروف العلة للدلالة على الاصل وأشار الى الرابع بقوله (ولا يكون) أي لا يوجد
(في معنى الكلمة اضطراب) وتحرك اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب معناها والى
الخامس بقوله (ولا يجتمع فيه) على تقدير الاعلال (اعلالان) اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله
(ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه) أي مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو مرفوض والى السابع
بقوله (ولا يترك) الاعلال (للدلالة على الاصل) اذ يفوت الغرض على تقدير الاعلال وانما كان الاصل
في هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها اما متعلق بحركة نفس حرف
العلة أو حركة ما قبلها أي اعلالها من حيث ترتب مفسدة أو فوت مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة فقدمه وجعل
بواقي الشروط قيودا له ظرفا أو حالا ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة نفس حرف العلة

(ومن ثم) أي ومن أجل ان الاعلال مشروط بهذه الشروط (اعل نحو قال أصله قول) بفتح الواو فتحركت وقلبت ألفا لما مر (قال) (ودار) وهو
اسم بوزن فعل (أصله دور) بفتح الواو وقلبت الفا لما مر دار (لوجود الشرائط المذكورة) كما هو ظاهر ما قوله (ويعل في مثل ديار) الى قوله المتابعة
جواب دخل مقدر تقديره ظاهر أي (116) ويعل حروف العلة في مثل ديار أصله دوار (تبعا لواحده) يعني قلب الواو ياء تبعا لواحده
لا لوجود شرط الاعلال لكن
لما كان ما قبلها مكسورا
قلبت ياء لا ألفا فيكون ديار
تابعا لواحده في مطلق
الاعلال (و) كذلك (مثل
قيام) أصله قوام فأعل (تبعا
لفعله) الذي هو قام (و)
كذلك (مثل سياط) أصله
سواط فأعل واوه (تبعا الواو
واحده) الذي هو سوط
بفتح السين وسكون الواو
وكذلك ثوب وثياب واما
توجيه أن يقال ان واو
واحده لا يعل لفقدان شرط
الاعلال لسكونها فكيف
يعل سياط تبعا له اجاب
بقوله (وهي) أي واو
واحده (مشابهة بألف دار
في كونها ميتة) أي ساكنة
فكانت كأنها قد تعل
(أعني تعل هذه الاشياء
وان لم تكن فعلا ولا) اسما
(على وزن فعل) حتى
يتحقق شروط الاعلال
للمتابعة بأشياء أخر وهي دار
وقام وسوط (ولا يعل نحو
الحوكة) بفتح الواو جمع
حائك الاعلال وعدمه
جائزان فيه أما عدم الاعلال
فلما ذكره المصنف وأما
الاعلال فبالنظر الى تحرك
الواو وانفتاح ما قبلها قال
في مختار الصحاح حاك الثوب نسجه وبابه قال وحوكا وحياكة فهو حائك وقوم حاكة وحوكة أيضا يائي
بفتح الواو (والخونة) جمع خائن (وحيدى) بفتحات يقال حمار حيدى أي يحيد من ظله ويميل عنه لنشاطه (وصورى) بفتحات اسم ماء من بلاد
العرب (لخروجهن) أي لا تعل حروف العلة فيهن لانعدام الشرط الاول لخروجهن (عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهي التاء في الاوليين
والالف في الاخريين هذا مختار ابن جني (وقيل) لا تعل حروف العلة فيهن (ليدلان على الاصل) أي على ان أصله واوي أو يائي كما في الغرر

التي هي عارضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وأيضا فهو الثاني
وجودي لان قوله غير عارضة وان كان العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه التفصيل على ما سنشير اليه ان
شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى
معناها ولا شك أن الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاربعة الاول على الثلاثة الاخيرة لان الاربعة
الاولى متعلقة بالهيئة الحل وامكان الاعلال والثلاثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد أو بترتب فوت المصلحة على
الاعلال بعد الامكان في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم الخامس على السادس لان الخامس فساد في
نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة
فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال اذا كان لكونه مناسبا لكون الحركة لازمة غير
عارضة وتفنن بالعدول الى المضارع والحال في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين
غيرهما بالوجودية والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحروف التي فرض ورود الاعلال عليها
والتعلق بغيرها (ومن ثمة) أي ومن أجل ان الثلاثة الاخيرة تعل اذا تحققت جملة الشروط السبعة المذكورة
(يعل نحو قال أصله قول ونحو دار أصله دور) أسكنت الواو فيهما ثم قلبت ألفا (لوجود الشرائط
المذكورة) فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن فعل ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهر والانسب ان
يؤخر قوله (ويعل مثل ديار) مع لاحقه الى قوله للمتابعة عن جميع ما يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرطه
لئلا يقع الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط الا انه قدمه اهتماما لدفع السؤال
المقدر ورعاية للمناسبة بما تقدم في تحقق الاعلال وأصل ديار دوار أعل (تبعا لواحده) يعني دار وقد أعل
كما مر (و) يعل (نحو قيام) أصله قوام (تبعا لفعله) أعني قام وهو قد أعل كما مر (و) تعل (مثل سياط)
أصله سواط (تبعا لواو واحده) وهو سوط وانما قال لواو واحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال في ديار لان واحده
لم يعل بل كان في حكم ما أعل بسبب واوه (وهي) أي واو سوط وان لم يعل الا انها (مشابهة بألف دار في
كونها ميتة) أي ساكنة والدار قد أعل فكأن سوطا قد أعل لمشابهته بما أعل (أعني تعل هذه الاشياء)
التي هي ديار وقيام وسياط (وان لم تكن اسماء ولا على وزن افعال) وجد الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله
ولا على وزن افعال ولا على وزن فعل (للمتابعة) لتلك الاشياء التي هي دار وقام وسوط واعلم ان هذه الاشياء
أعلت بالتبعية وان لم تكن من الثلاثة الاخيرة التي اشترط ابن جني في اعلالها الشرائط المذكورة الا انها
لما ناسبتها في كون حرف العلة ما قبله متحرك ذكرها ثم قوله (ولا يعل) عطف على قوله يعل في قوله ومن ثمة
يعل نحو قال أي ومن أجل ان الثلاثة الاخيرة انما تعل اذا وجدت الشرائط المذكورة أجمع لا يعل (نحو
الحوكة) جمع الحائك (والخونة) جمع الخائن (وحيدى) وهو الحمار الذي يميل عن ظله لنشاطه (وصورى)
اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين أما انتفاء الامر الاول أعني كون حروف
العلة في افعال فظاهر ولذلك لم يتعرض المصنف له وأما انتفاء الامر الثاني أعني كونها في اسم على وزن
فعل فتعرض له بقوله (لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهي التاء في الاوليين والالف في
الاخريين (وقيل) انما لم تعل حروف العلة في هذه الاشياء (حتى يدلان) هذه الاشياء أو حروف العلة
في هذه الاشياء (على الاصل) أي على ان أصل حيدى ياء وأصل غيره واو ولو أعلت لم يعلم انها واوي أو يائي

(و) لا يعل (نحو دعوا القوم) بفتح العين وضم الواو لانتفاء الشرط الثاني (لطارق حركته) على الواو لتكون الا لالتقاء الساكنين الواو ولام
التعريف (و) لا يعل (نحو عور) بكسر الواو (واجتور) لفقدان الشرط الثالث وهو أن لا يكون فتحة ماقبلها في حكم السكون (لان حركة
العين) في عور (و) حركة (التاء) في اجتور (في حكم السكون) قوله (أي في حكم عين (١١٧) أعور وألف تجاور) تفسير يفيد التعليل

يأتي (و) من ثمة لا يعل (نحو دعوا القوم لطارق حركته) بسبب التقاء الساكنين ولم يوجد الشرط الثاني أعني
عدم عروض حركة حرف العلة (و) من ثمة لا يعل (نحو عور واجتور لان حركة العين) في عور (و) حركة
(التاء) في اجتور (في حكم السكون) لان العين والتاء في حكم الساكن (أي) العين في عور (في حكم عين
أعور) لانه بمعناه (و) التاء في اجتور في حكم (ألف تجاور) لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون
فتحة ماقبلها في حكم السكون وانما حمل الثلاثي هنا على المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل
وافعال بدليل اختصاصهما بهما والبواقي محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس سائر الابواب
فان في سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من لم يرجع الى عدم اعلال الاصل الذي
هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال عار يعار قال قائلهم

وسائلة بظهر الغيب عني * أعارت عينه أم لم تعارا

فالهمزة في أعارت للاستفهام والالف في تعارا مبدلة من نون التأكيد الخفيفة واصله تعارن قال في الاقليد اقوله
أعارت وجه عندي وهو انه أسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مسند الى الرجل لا الى
جزء منه ولا شك ان العيب المضاف اليه الكل أعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب
في البيت ساغ ان لا يلتفت اليه في كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب ولذلك أعل واعلم يعل
اعور لعدم موجب الاعلال بسكون ماقبل الواو وشرط ذلك ان يكون متحركة وماقبلها مفتوحا أو محمولا
على ما كان قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا ليس كذلك اذ لا شيء يحمل هو عليه اذ هو أصل عور كما
ذكر فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار
واسواد للبس فالواجب عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذي ذكرناه يوافق ما في الصحاح حيث
قال فيه انما صح أعور لسكون ماقبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان اعور ثلاثي واعوار رباعي والثلاثي
أصل للرباعي ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى
كما نظر من أعله الى انه كلمة من باب خاف فوجب موجب الاعلال فاعل فحينئذ يكون ماقبل الواو في اعور في
حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل
تجاوز لعدم موجب الاعلال بسكون ماقبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جاور من الجوار
مع ان الالف لا تقبل نقل الحركة اليها ولو اعتبر فتحة الجيم في تجاور بناء على ان السكون ليس بحاجز ولو
قلبت الواو الفا لزم حذف احدى الالفين لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم في الوقف (و) من ثمة
لا يعل (نحو الحيوان حتى يدل حركته على اضطراب معناه) لان في معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط
الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة وخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون
لم يوجد الشرط الاول أيضا ولم يذكره المصنف لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من
الشرائط السبع (والموتان محمول عليه) أي على الحيوان في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه
اضطراب (لانه نقيضه) والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان
وجها الا انه أراد التنبيه على انه كما أن الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما في ديار وغيره يكون
عدم الاعلال أيضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه وراعى صنعة الطباق (و) من ثمة لا يعل (نحو طوى

يعني ان عين عور في حكم
عين اعور وتاء اجتور في
حكم ألف تجاور لان عور
في معنى اعور واجتور بمعنى
تجاور وتمنع اعلال الواو
في اعور وتجاور لسكون
ماقبلها فيمتنع فيما هو في
معناهما كذا ذكره ابن
جني وقال الرضي وأما
العيوب المحسوسة فليس
الغالب فيها المزيد فيه لكن
بعضها المزيد فيه أكثر
استعمالا من غيره كاحول
واعور فانهما أكثر
استعمالا من حول وعور
ولذلك لم يقلب واوهما الا
على احول واعور وقال بعض
المحققين ومنهم من نظر الى
الاصل ولم ينظر الى البناء
الذي سكن ماقبل الواو فيه
بل اعتبر خصوص الفعل
الثلاثي وأعله جريا على
القياس فقال في عور عار
وفي يعور يعار كخاف يخاف
(و) لا يعل (نحو الحيوان)
والجولان بفتحات لفقدان
الشرط الرابع وهو أن
لا يكون في معنى الكلمة
اضطراب واعلم يعل حينئذ
(حتى يدل حركته) أي حركة
نحو الحيوان والمراد حركة
حرف العلة في نحو الحيوان
(على اضطراب معناه)

بأنهم لم قصدوا ابقاء حركة حرف العلة فيه التنبيه على حركة مدلول اللفظ فلم يعلوه قوله (والموتان) بالفتحات (محمول عليه) جواب دخل مقدر
وظاهر يعني لا يعل الموتان مع انه ليس في معناه اضطراب خلافا للحيوان وانما حملوه عليه (لانه نقيضه) وهم يحملون النقيض على النقيض
ويحملون النظائر على النظائر في الصحاح الموتان بالتحريك خلاف الحيوان يقال اشتر الموتان ولا تشتر الحيوان أي اشتر الارضين والدور ولا
تشتر الرقيق والدواب (و) لا يعل (نحو طوى) بفتح الواو لفقد الشرط الخامس وهو أن لا تجتمع [illegible]

الباب الثاني يقال طوى الثوب يطويه طيا ومن الباب الرابع يقال طوي بكسر الواو يطوى طوى ومعناه تعب وذا الجوع كذا في مختار الصحاح
والمصنف اعتبر مجيئه من الباب الثاني فقال ولم يعل (حتى لا يجتمع فيه اعلالان) يعني ان طوى أعل بان يقلب الياء الفا كما في رمى فلو أعل واوه
أيضا بقلبها الفا يجتمع اعلالان فيتوالى اعلالان في حرفين أصليين فيلزم اجحاف الكلمة وهو غير جائز وانما اعتبروا القيد الاول ليخرج الاعلال في
نحو يقي أصله يوقي بضم الياء فاعل بالحذف والاسكان وذا جائز لانه ما اجتمع اليان بل بينهما اوسط وانما جاز اعلالان اذا توسط بينهما حرف
لانه لا يلزم منه اجحاف مثل اجحاف المتواليين لان العليل سريع التزعزع عند ثقال فاعل ويتضاعف ضعفه اذا توالى عليه علتان من غير فاصل
وانما اعتبروا القيد الثاني ليخرج الاعلالان في نحو قاض أصله قاضي فاعل بالاسكان والحذف وذا جائز لانه ما اجتمع في حرفين بل في حرف
واحد وهو الياء وليخرج به الاعلالات في نحو اقامة أصله اقوام فاعل بالنقل والقلب والحذف هذا ولو اعتبر مجيئه من الباب الرابع فهو اعمال
يعل حملا على قوي أو حملا على حوي أصله قوو فقلبت الواو الاخيرة ياء لكسر ما قبلها ولم يقلب الاولى ألفا لئلا يجتمع فيه اعلالان فحمل طوى
عليه وان اتفق الاعلال فيه لانهما من باب واحد لكنهما من فعل بكسر العين كذا ذكره ابن الحاجب وبيان الثاني ان حوى أصله حوي
بفتحات قلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يقلب الواو الفا لئلا يجتمع اعلالان فحمل عليه طوى وان لم يلزم اعلالان لان الاصل فعل
بفتح العين لخفته وكثرته وفعل بالكسر (١١٨) فرع عليه فحمل الفرع على الاصل كذا حققه الجاربردي وقيل انما لم يعل طوى بالكسر

حتى لا يلزم ضم الياء في
مضارعه كما في حيي (وطويا
محمول عليه) فلم يقلب الواو
فيه ألفا (وان لم يجتمع فيه
اعلالان و) لا يعل (نحو
حيي) لفقدان الشرط
السادس وهو ان لا يلزم ضم
حرف العلة في مضارعه أي
لا يعل حيي بقلب الياء الاولى
ألفا (حتى لا يلزم ضم الياء
في المضارع يعني اذا قلت
حاي) باعلال الياء بقلبها
ألفا (يجيء مستقبله يحاي)
بضم الياء لان اعلال الماضي
يوجب اعلال المستقبل
عندهم والضم على الياء
ثقيل مرفوض في كلامهم

حتى لا يجتمع فيه اعلالان) اذ قد أعل طوى مرة اذ أصله طوي قلبت الياء ألفا فلم تقلب الواو ألفا لانتفاء
الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان الاعلال بالآخر أولى (و) لم
يعل (طويا) لانه (محمول عليه) أي على طوى في عدم اعلال الواو (وان لم يجتمع) فيه اعلالان (و) لا يعل
(نحو حيي) بقلب الياء الاولى ألفا (حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع) أي في مضارعه يعني لانتفاء الشرط
السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه (يعني اذا قلبت) العين من حيي ألفا (وقلت حاي يجيء
مستقبله) حينئذ (يحاي) يعني وجب القلب في مضارعه أيضا تبعا للماضي كما في خاف يخاف (و) من ثمة
(لا) يعل (نحو القود والصيد حتى يدل على الاصل) يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على
الاصل يعني لو قلبت واو القود ألفا وقيل القاد لم يعلم انه واوي أو يائي وكذا الصيد (الاربعة) الاخرى من تلك
الخمسة عشر وجها كائنة (اذا كان ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة (مضموما) مع الاحوال الاربعة بحرف
العلة نحو ميسر وبيع ويغزو ولن يدعو ويجعل) الياء أي حرف العلة (في) الصورة (الاولى) أعني نحو ميسر
(واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر و) حرف العلة (في) الصورة (الثانية) أعني نحو بيع
(تسكن للخفة) لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضم (ثم تجعل واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن
فصار بوع) وهذه لغة (وان ابدلت حركة ما قبل حرف العلة) أي الياء في الصورة الثانية (من جنسه) وهو
الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل في اعلال الياء ولهذا كان بيع أفصح (فصار حينئذ بيع)
وهذه أفصح (و) حرف العلة (يسكن في) الصورة (الثالثة) أعني يغزو (للخفة) لثقل الضمة على الواو (فصار
يغزو) بسكون الواو (ولا يعل) حرف العلة (في) الصورة (الرابعة لخفة الفتحة) على الواو اذ المقصود من الاعلال

(و) لا يعل (نحو القود) وهو القصاص لانعدام الشرط السابع وهو ان لا يترك الدلالة على الاصل أي
لا يعل نحو القود بقلب الواو ألفا حتى يدل ابقاء الواو وعدم اعلالها (على الاصل) أي على أصل باقي المعتلات يعني انهم صححوا القود والصيد
تنبيها على ان أصل المعتلات اما واو أو ياء كما عبروا بأيا وابه مع وجود موجب البناء تنبيها على ان الاصل في اخواتهما الاعراب وفي هذا ضرب
من الحكمة في هذه اللغة العربية فحفظا ولا يقاس ولا يقال في أباع ابيع كذا حققه و(الاربعة) الاخرى من خمسة عشر وجها (اذا كان
ما قبلها) أي ما قبل حروف العلة (مضموما) وحروف العلة حينئذ اما ساكنة أو مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة نحو ميسر وبيع ويغزو
ولن يدعو ويجعل في الاولى) أي يجعل الياء في الصورة الاولى (واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر) وهو اسم فاعل من أيسر
(وفي الثانية تسكن) الياء (للخفة ثم تجعل واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار بوع وان ابدلت حركة ما قبل حرف العلة) وهي الياء
ههنا (من جنسها) وهي الكسرة (يجوز فصار حينئذ بيع) والثاني هو الاصل في الاعلال هذا في اليائي وأما الواوي نحو قول على صيغة المجهول
فيجوز فيه ابقاء الواو بعد اسكانها ويجوز قلبها ياء بنقل حركتها الى القاف بعد سلب حركتها (وتسكن في الثالثة) أي تسكن الواو في الثالثة
(للخفة) ثم أتى لسكون ما قبلها مضموما (فصار يغزو) بسكون الواو (ولا يعل في الرابعة) أي ولا يعل الواو في الرابعة وهو لن يدعو (لخفة الفتحة)
على حروف العلة

التخفيف

(ومن ثم) أى ومن أجل ان الفتحة خفيفة على حروف العلة (لايعل غيبة) بضم الغين المعجمة وفتح الياء جمع غائب (ولومة) بوزن غيبة يقال رجل لومة أى كثير النومة (الاربعة) الاخرى من خمسة عشر وجها (اذا كان ما قبلها مكسورا) وحروف العلة حينئذ اما ساكنة أو مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة (نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين وفى الاولى تجعل ياء) أى يجعل الواو فى موزان ياء (الماس) من ان حروف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها اللين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها (و) الواو (فى الثانية تجعل ياء لاستدعاء ما قبلها ولين عريكة الفتحة نصار داعية) قوله (ولا يعل مثل دول) جواب دخل مقدر تقديره ظاهر والدول بكسر الدال وفتح الواو جمع دولة بفتح الدال والدولة فى الحرب بان تدال احدى الفئتين على الاخرى (لان الاسماء التى ليست بمشتقة من الفعل لا تعل لخفتها الا اذا كان) اسم كان يرجع الى الاسماء باعتبار ماذكر أو ما سبق (على وزن الفعل وهو ليس على وزن الفعل) وانما قال ليست بمشتقة لان الاسماء المشتقة فى انواع ثقل لدلالتها على النسبة فتعل تخفيفا (وفى الثالثة) وهو رضيوا (تسكن) الياء (للخفة ثم تحذف لاجتماع (١١٩) الساكنين) هما الياء وواو الجمع ولم يحذف الواو لانها علامة ثم ضم الضاد بعد سلب حركتها للواو اما بضمة الياء المحذوفة أو بضمة من خارج (فصار رضوا) بضم الضاد (والرابعة مثالها فى الاعلال) يعنى يعل ترمين باسكان الياء تخفيفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (الثلاثة) الاخرى من خمسة عشر وجها (اذا كان ماقبلها ساكنا) وحروف العلة حينئذ اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ولا تمكن سكونها كما مر (نحو يخوف ويبيع ويقول تعطى حركتهن) وهى الفتح والكسر والضم (الى ما قبلهن) فى الكل وهو الخاء والباء والقاف) لضعف حروف العلة (وقوة الحرف الصحيح) فى تحمل الحركات (ولكن تجعل فى يخوف ألفا لفتحة ما قبلها ولين عريكة الساكن العارض بخلاف الخوف) أى لا يعل الواو فى المصدر لكون سكونه أصليا وكذا الياء فى نحو البيع (فصرن يخاف ويبيع ويقول) بعد الواو والياء قوله (ولا يعل نحو أعين وأدور) جواب دخل مقدر وهو ان قولكم اذا كان حروف العلة متحركة وما قبلها ساكنا يعل بنقل حركتها الى ما قبلها منقوض بنحو أعين وأدور لانه لم تعل فيهما مع انهما متحركة وما قبلها ساكن وتحقيق الجواب انه انما لا يعل أدور وأعين على وزن افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين (حتى لا يلتبس بالافعال) لانه لو أعل بنقل حركتها الى ما قبلها لانقلاب الياء واوا فى أعين لسكونها وانضمام ما قبلها فيصير أعون وأدور بعد الواو فيهما فيلتبس الاول بالمتكلم وحده من مضارع عان والثانى بالمتكلم وحده من مضارع دار والضمير المستتر فى لا يلتبس يرجع الى نحو وانما قال بالافعال دون الفعلين لان لفظ نحو يفهم منه معنى الجمع

التخفيف وهو حاصل بدونه (ومن ثمة) أى ومن أجل أن الفتحة خفيفة (لا يعل غيبة) بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة غائب (ولا نومة) بضم النون وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر (الاربعة) الاخرى من تلك الوجوه ثابتة (اذا كان ما قبلها) أى ما قبل حرف العلة (مكسورا) مع الاحوال الاربعة بحرف العلة (نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين وفى) الصورة (الاولى) أعنى نحو موزان (تجعل) حرف العلة وهى الواو (ياء كما مر) من أن حروف العلة اذا أسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها (وفى) الصورة (الثانية) وهى نحو داعوة (تجعل) حرف العلة وهى الواو (ياء لاستدعاء ما قبلها ولين عريكة الفتحة) لكونها أخت السكون (فصار داعية ولا يعل مثل دول) مع انه من الصورة الثانية (لان الاسماء التى ليست بمشتقة من الفعل لا تعل بحال لخفتها) لبعدها من الفعل الثقيل (الا اذا كانت على وزن الفعل) فحينئذ يعل نحو دور (وهو) أى الدول (ليس) بمشتق من الفعل (ولا على وزن الفعل) وهو ظاهر (وفى) الصورة (الثالثة) وهى رضيوا (يسكن) حرف العلة (للخفة) لثقل الضمة على الياء (ثم يحذف) حرف العلة (لاجتماع الساكنين) ثم ضم ما قبل واو الجمع اصيانته عن التغير (فصار رضوا) الصورة (الرابعة) وهى نحو ترميين (مثلها) أى مثل الصورة الثالثة (فى الاعلال) أى نسكن الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين و (الوجوه الثلاثة) من الخمسة عشر وجها ثابتة (اذا كان ما قبلها) أى ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا (ساكنا) أو ما هو فى حكمه مع حركات حرف العلة (نحو يخوف ويبيع ويقول تعطى حركاتهن) أى حركات حروف العلة فى هذه الثلاثة (الى ما قبلها لضعف حروف العلة) لانها حروف تتولد من الحركات (وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل) حرف العلة (فى يخوف ألفا لفتحة ما قبلها) بسبب نقل فتحة الواو اليه (ولين عريكة الساكن العارض) بسكونه وانما قال العارض لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا تحصل الخفة اذ الحركة ثابتة فى التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان أصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلى (فصرن يخاف ويبيع ويقول ولا يعل نحو أعين) جمع عين (وأدور) جمع دار وأثوب وأنيب مع انها من صور الوجوه الثلاثة (حتى لا يلتبس بالافعال) فنحو أعين جمع أعيان المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع أيضا انقسم الآحاد الى الآحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الافعال مثلا اذا أعل أعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل أعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابة العين وكذا لو أعل أدور بنقل الحركة

(و) لا يعل (نحو جدول) وهو النهر الصغير وجواب أيضا عن المثل المذكور (حتى لا يبطل الالحاق) يعني ان جدولا ملحق بجعفر فيعامل معاملته في الاحكام اللفظية فيقال جدول وجداول وجديول كما يقال جعفر وجعافر وجعيفر فلو اعل فات الغرض من الالحاق (و) لا يعل (نحو قوم) بتشديد الواو (حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال) يعني لو اعل لاعل بنقل حركة الواو الثانية الى الواو الاولى ولزم الف لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها او قلبت الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلزم اجتماع الاعلالين في حرفين متواليين وهو باطل لاستلزامه حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين واستلزام الحذف (١٢٠) اجحاف الكلمة كذا قيل (و) لا يعل (نحو الرمي) مصدر ابنقل حركة الياء الى الميم الساكن قبلها (حتى لا يلزم) وقوع (الساكن في آخر) الاسم (المعرب) بالحركة وتحقيقه انه لو أسكن الياء بنقل حركتها الى ما قبلها يلزم وارد الاعراب على ما قبل ذلك الساكن حينئذ لان الحركة المنقولة اليه هي التي تختلف بحسب العوامل ويكون الياء الساكنة تابعة لحركة ما قبلها بمعنى تصير في حالة النصب ألفا وفي حالة الرفع واوا فيكون الاعراب في وسط المعرب وهو غير جائز وهذا انما يلزم من وقوع الحرف الساكن بالطريق المذكور في آخر المعرب بالحركة فلو وقع حرف ساكن في آخر المعرب لكن لا على الطريق المذكور صح لعدم لزوم وقوع الاعراب في وسط المعرب في نحو الدماء والرحى فافهم كذا حققه المحققون (و) لا يعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال) بكسر الميم أي كثير القول (ومخياط) مع ان حروف العلة فيها متحركة وما قبلها ساكن (حتى لا يجتمع ساكنان بتقدير الاعلال) أحدهما حرف العلة التي أسكنت ونقلت حركتها الى ما قبلها وثانيهما ما بعدها ولا في يجوز حذف أحدهما لئلا يلزم اجحاف الكلمة (ومخيط منقوص من المخياط فلا يعل تبعا له فان قيل لم يعل الاقامة) أصله اقوام وقد مر كيفية اعلاله في هذا الباب (مع حصول اجتماع الساكنين) فيها (اذا أعلت) أنت (كاعلال أخواتها) المراد من أخوات الاقامة ما يكون فيه حروف العلة متحركا وما قبلها ساكنا كمثل تبيان (قلنا) أعلت الاقامة (تبعا لقام فانه ثلاثي) يعني يعل أقام تبعا لقام الذي هو ثلاثي (أصيل) ثم أعل الاقامة تبعا للفعل لان المصادر تتبع أفعالها كما في قام قياما (في الاعلال) وبعد عدة فيكون الاقامة تابعة لقام بواسطة فعلها وقد مر مناهذا التفصيل والمصنف لم يفصله قصر المسافة (فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام) كما تعل الاقامة تبعا له (وهو) أي والحال أن قام (ثلاثي أصيل

وقيل أدور التبس بمتكلم مضارع دار يدور (و) لا يعل (نحو جدول) مع انه من تلك الصور (حتى لا يبطل الالحاق) فانه ملحق بجعفر (و) لا يعل (نحو قوم) مع انه من الوجوه الثلاثة (حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال) اذ أصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها في حكم الحرف الصحيح اذا الجنس بالجنس يتقوى وان قلبت ألفا يلزم أن تقلب الواو الاولى أيضا ألفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض الحركة أن لا تكون ثابتة مقررة ويكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو في دعوا القوم اذ لو قلت دعوا زيدا ووقفت على دعوا يفسد أن القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك بها وتقول انها وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج بل احدى حروف الكلمة فكأنها أصلية غير عارضة ولذلك جاز الخصم بالجنلية مع كسرة الخاء ولم يجز الخصم بالجنلبة مع فتح الخاء كما مر واعلم لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال الثاني لزم من الاعلال الاول بخلاف نحو طوى (و) لا يعل (نحو الرمي) مع انه من الوجوه الثلاثة (حتى لا يلزم) الحرف (الساكن في آخر المعرب) بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء ألفا في النصب لفتحة ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول هو الكسر حينئذ ولا موجب لتغييره وأبقي الياء على حاله لموافقة حركة ما قبلها اياه وضم الميم في الرفع وقلب الياء واوا وأبدل ضمه كسرة لصيانة الياء يلزم في آخره حرف ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة اذ أصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الحركات الثلاث وقوي عليها كما حمل اذا سكن هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبله نفسه متحرك وبخلاف نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال محذور (و) لا يعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط) مع انها من الوجوه الثلاثة (حتى لا يجتمع الساكنان) فيها (بتقدير الاعلال) بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محذور في نفسه ومع ذلك يستلزم محذورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها أما في تقويم فلانه لو اعل وحذف أحد الساكنين وقيل تقيم التبس بمضارع أقام في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر في الوقف وأما في تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بان يبين في الصورة أو ببناء ما يسمى فاعله من مضارع يفعل بالفتح في الصور وأما مقوال ومخياط فلم يدر أمفعل هو أم مفعال وأما مقول (ومخيط) فلم يعلا مع أنهما من الوجوه الثلاثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه (منقوص) من المقوال و(من المخياط) اذ أصلهما مقوال ومخياط فقصرا (فلا يعل) مقول تبعا للمقوال ولا مخيط (تبعا له) أي لمخياط (فان قيل لم تعل اقامة) بالنقل والقلب وأصله اقوام (مع حصول اجتماع الساكنين اذا أعلت كاعلال اخواتها) من التقويم وغيره (قلنا اعلت تبعا لقام فانه ثلاثي أصيل في الاعلال) أي أباح ضرورة التبعية محذور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف أحد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف أخواتها (فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثي أصيل

في الاعلال) بالنسبة الى التقويم كما يكون أصيلا بالنسبة الى الاقامة (قلنا) انما لا يعل التقويم تبعا لقام (لانه ابطال قوله) قوله فاعل أبطال وضميره يرجع الى المتكلم المعهود وقوله (قوم) مقول هذا القول وقوله (استتباع) مفعول ابطال وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو (قام) وذكر مفعوله متروك وهو التقويم فتقدير الكلام أبطل قول القائل قوم استتباع قام التقويم في الاعلال (وان كان) قام ثلاثيا (أصيلا في الاعلال) قوله (لقوة قوم في الاخوة مع التقويم) علة لا بطال وتحقيق ابطاله انه قد مر ان قوم لا يعل لئلا يلزم الاعلال في الاعلال وقد عرفت أن المصدر يتبع فعله في الاعلال وجودا وعدما وان التقويم مصدر قوم فثبت ان التقويم الذي مصدر قوم لا يعل تبعا له ولم يكن تابعا لقام في الاعلال وان كان أصيلا فيه لقوة مؤاخاة الفعل مع مصدره لكونه مشتقا منه بالذات وضعف مؤاخاته مع مصدر غيره وان تلاقيا في الاشتقاق فالمراد من قوله أبطل قوله قوم استتباع قام انه أبطل عدم اعلال قوم استتباع قام التقويم في الاعلال وحاصله انه اجتمع في التقويم سبب الاعلال وهو قام وسبب عدمه وهو قوم لكن لما كان سبب عدم الاعلال قويا وراجحا على سبب الاعلال ترجح به عدم الاعلال فيه فلم يعل قوله (ولا يصلح أقام أن يكون مقويا لقام) في الاعلال (لانه ليس من ثلاثي أصيل) جواب دخل مقدر تقديره ان ماذكرتم من ان سبب عدم الاعلال في التقويم قوي وراجح على سبب الاعلال انما يكون اذا اعتبر سبب الاعلال قام وحده وهو محال لم لا يجوز أن يكون اقام بسبب اعلاله مقويا ومرجحا لقام فيكون قام بهذا الاعتبار سببا غالبا راجحا على سبب عدم الاعلال فيعل وتحقيق الجواب انه لا يجوز أن يكون أقام مقويا ومرجحا لقام لانه ليس بثلاثي أصيل في الاعلال اذ قد مر ان الفعل الثلاثي المجرد أصيل في الاعلال لوجود موجبه فيه وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها مثل قال وباع وأما المزيد فيه فيعل تبعا للثلاثي لانعدام موجبه نحو أقام وأباع والى هذا (١٢١) التفصيل أشار بقوله ليس من ثلاثي أصيل واذا

في الاعلال قلنا) لانه (أبطل قوله) أي القائل وقوله (قوم) مقول القول (استتباع قام) للتقويم أي ابطال قوم أن يطلب ويستدعي قام تبعية التقويم في الاعلال (وان كان) قام ثلاثيا (أصيلا في الاعلال لقوة قوم في الاخوة مع التقويم) لانه فعله وهو مصدره وليس قام في الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال (ولا يصلح اقام أن يكون مقويا لقام) هذا جواب لمقدر وهو أن يقال لم لا يجوز أن يتقوى قام في استتباع التقويم بأقام فانه قد أعل مثل قام والجواب ان أقام وان أعل مثل قام الا أنه أعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيأ آخر غير قام فلا يصلح أن يكون مقويا لقام وهذا معنى قوله (لانه) أي أقام (ليس من ثلاثي أصيل ولا يعل مثل ما أقوله) فعل التعجب (وأغيلت المرأة) أي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل (واستحوذ) أي غلب مع أنها من الوجوه الثلاثة (حتى يدلان على الاصل) انه واوي أو يائي (وتقول في الحاق الضمائر قال قالا قالوا الخ وأصل قال قول) كنصر (فجعل الواو ألفا كما) أي كالجعل الذي (مر) في الثلاثة الاخيرة من الاربعة الاول من الخمسة عشر وجها وهو أن تسكن الواو ثم تقلب ألفا (وأصل قلن قولن) كنصرن (فقلبت الواو ألفا كما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة

لم يكن أقام أصيلا في الاعلال لم يكن مقويا لقام واذا لم يكن مقويا له لم يكن غالبا على سبب عدم الاعلال فلم يكن مستتبعا وهو المطلوب قوله (ولا يعل مثل ما أقوله وأغيلت المرأة واستحوذ حتى يدلان على الاصل) معطوف على قوله ولا يعل أعين وأدور فيكون جوابا لسؤال مقدر مقدر تقديره وحاصله انه لا يعل باب ما أفعله أي فعل التعجب ولا

يعل أيضا بعض من اليائيات نحو اغيلت المرأة أي سقت ولدها الغيل يقال أضرت الغيلة بولد فلان اذا أتيت أمه وهي ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن واغيلت الناقة وأغيمت السماء وبعض من الواويات نحو استحوذ عليهم الشيطان أي غلب حتى يدلان على ان أصل المعتلات اما واو أو ياء على قياس ما مر في نحو القود والصيد يعني لا يعل نحو القود والصيد ليدل على أصل طائفة من الالفاظ وهي الاسماء ولا يعل مثل اغيلت المرأة ليدل على أصل طائفة أخرى ههنا وهي الافعال وتخصيص هذه الكلمات بهذه الدلالة محول على السماع فلا يقاس عليها غيرها وفي هذا نوع مخالفة لما في الصحاح حيث قال استحوذ عليهم الشيطان أي غلب وهذا جاء بالواو على أصله كما جاء استروح واستصوب وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الاصل تقول العرب استصاب واستصوب واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهم انتهى قال ابن الحاجب في كافية التصريف ولا يعل باب ما أفعله لعدم تصرفه وقال بعض شارحيه وانما لم يعلوا فعل التعجب نحو ما أقول زيدا وأقول به وما أبيعه وأبيع به لانه لو اعل لكان الحمل على قال وباع مثلا لكنه لما لم يتصرف تصرف الافعال لم يحملوه على المتصرف في الاعلال أولانهم قصدوا الفرق بين باب التعجب وغيره في المعتل العين بترك الاعلال في التعجب وارتكاب الاعلال في غيره وباب التعجب أولى بالتصحيح لشبهه بالاسم في عدم التصرف وأنت تعلم ان هذين الدليلين غير ماذكره المصنف فافهم (وتقول في الحاق الضمائر) للاجوف الواوي (قال قالا قالوا الخ) أي قالت قالتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا (وأصل قال قول) بفتح الواو (فجعل الواو ألفا كما مر) وهو اشارة الى ما نقله من ابن جني أي يسكن الواو أولا للتخفيف ثم قلبت ألفا لاستدعاء الفتحة ولين عريكة الساكن (وأصل قلن) بضم القاف (قولن) بفتح القاف والواو (وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) وهو القاف فصار قالن (ثم حذفت) الالف (لاجتماع الساكنين) الالف المقلوبة واللام (فصار قلن) بفتح القاف (ثم ضم القاف حتى يدل) الضم (على الواو المحذوفة) بعد قلبها ألفا وعلى هذا القياس قلت وقلتما وقلتم وقلت

وقلن قلن وتلك وقلن قس على ذلك سائر الاجوف الواوي الذي يجيء من باب فعل نحو صان وهذا بالحقيقة معنى قولهم اذا اتصل بالاجوف ضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث الغائبة نقل فعل بفتح العين من الواوي الى فعل بضم العين دلالة عليها (ولا بضم) ما قبل الواو (فخفن) حتى يدل على الواو المحذوفة كما قال (لان الاصل في النقل) أي في نقل حركة حروف العلة التي تعلها الى ما قبلها لو أوجبت (نقل حركة الواو الى ما قبلها اسهولتها) هذا الضمير يرجع الى نقل حركة الواو وتأنيثه باعتبار المضاف اليه ولو قال لان الاصل في الاعلال نقل حركة الواو لسهولتها لكان أولى وأظهر فافهم (ولا يمكن هذا) أي نقل حركة الواو الى ما قبلها (في قلن) كما يمكن في خفن (لانه يلزم فتحة المفتوحة) لان حركة الواو فتحة أيضا وهو تحصيل الحاصل ولا يلزم في خفن لان حركة الواو كسرة وحركة الخاء فتحة فحيث أمكن يراعى هذا الاصل وحيث امتنع يراعى أصل آخر وهو ضم ما قبل الواو دلالة عليها (ولا يفرق بينه) أي يسوي لفظا بين جمع المؤنث في الماضي (وبين جمع المؤنث في الامر) من الاجوف الواوي حيث يقال فيهما قلن بضم القاف (لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني) أي الصوري اللفظي (ويكتفون بالفرق التقديري) وتحقيق الفرق التقديري ان أصل قلن على تقدير كونه جمعا من الماضي قولن بفتح القاف والواو وان ضمة القاف للدلالة على الواو المحذوفة كما مر وأما على تقدير كونه جمعا من الامر فاصله أقولن بضم الهمزة والواو وسكون القاف فنقل ضمة الواو الى القاف فاستغنى عن الهمزة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فيكون ضمة القاف (١٢٢) ضمة الواو كما سيجيء (كما) يكتفون بالفرق التقديري (في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضا) أي كما هو مشترك بين معلوم الامر والماضي فيكون بعن مشتركا بين ثلاثة أحدها جمع المؤنث في الامر وأصله حينئذ ابيعن بكسر الهمزة والياء وسكون العين فنقلت كسرة الياء الى ما قبلها فاستغنى عن الهمزة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فيكون كسرة الباء بمقابلة كسرة الياء بتقاضيه وثانيها جمع المؤنث من الماضي المعلوم وأصله حينئذ بيعن بفتح الباء والياء معا وسكون العين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الالف المقلوبة والعين فحذفت الالف فصار بعن بفتح الباء ثم كسر الباء حتى يدل على الياء المحذوفة كما ضم القاف في قلن للدلالة على الواو فصار بعن وثالثها جمع المؤنث من الماضي المجهول وأصله حينئذ بيعن بضم الباء وكسر الياء وسكون العين فنقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار بعن بكسر الباء أيضا قوله (أو وقع من غرة الواضع) عطف على قوله لانهم لا يعتبرون الاشتراك فيكون دليلا آخر على عدم الفرق بين الماضي والامر في مثل قلن أي لم يفرق بينهما لانه وقع الاشتراك من غرة الواضع الغرة بالكسر الغفلة يعني أن الواضع وضع أولا لفظ قلن لجمع المؤنث في الماضي ثم غفل عن وضعه الاول فوضع لجمع المؤنث في الامر أيضا فاتفق الاشتراك من غير قصد وأنت خبير بأن هذا الدليل انما يتم اذا كان واضع الالفاظ الانسان الذي من شأنه النسيان وفيه كلام بين في موضعه (كما) وقع الاشتراك (في الاثنين والجماعة من الامر والماضي في تفعل) حيث يقال في تثنية الماضي والامر تفعلا وفي جمعهما تفعلوا (وتفاعل) حيث يقال في تثنيتهما تفاعلا وفي جمعهما تفاعلوا (وتفعلل) حيث يقال فيهما تفعللا وتفعللوا (ولا فرق بين فعلن) بضم العين (و) بين (فعلن) بالفتح اعتبارا في نحو طلن) بضم الطاء أصله طولن بضم الواو قلبت الواو ألفا فالتقى ساكنان فحذفت ثم نقلت ضمتها الى ما قبلها على ما هو الاصل في الاعلال كما مر في نقل كسرتها الى ما قبلها في نحو خفن فصار طلن (وقلن)

(ولا بضم الفاء) وهو الخاء (في خفن) لتلك الدلالة (لان الاصل في النقل) أي فيما يمكن (نقل حركة الواو الى ما قبلها) أي ان يدل ذلك بنقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة عليها لا بحذفها والاتيان بحركة أخرى من خارج لتلك الدلالة (اسهولتها) أي سهولة الواو في النقل اذ لا شك أن نقل موجود أسهل من تحصيل معدوم (ولا يمكن هذا النقل) أي نقل حركة الواو في قلن (لانه لا يلزم فتح المفتوحة) لان حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح أيضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يمكن الاصل فيه أتى بحركة من خارج لتلك الدلالة (ولا يفرق بينه) أي بين قلن في جمع المؤنث من الماضي (وبين جمع المؤنث في الامر) وهو قلن أيضا (لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني) أي الاشتراك الغير القصدي فان اعتبار الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الاشتراك بينهما (ويكتفون بالفرق التقديري) وههنا الفرق التقديري حاصل اذ أصل قلن ماضيا قولن كما مر وأصله أمرا اقولن (كما) انهم لم يعتبروا الاشتراك الضمني (في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضا) أي كالاشتراك قلن ولم يكتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه أيضا اذ أصله معلوما بيعن بفتح الباء والياء ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء (ووقع) الاشتراك بين الماضي والامر (في) مثل (قلن من غرة الواضع) أي من غفلته عن الوضع الاول بأن وضع لهذا أولا قصدا ولهذا ثانيا قصدا غافلا عن الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك وهذا انما يكون على تقدير أن كون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب الهشمية فيكون السبب في وقوع المشترك في العقيدة حينئذ هو الغرة وأما على تقدير أن يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الاشعري فلا يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع الاشتراك الابتداء (كما وقع) الاشتراك بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب (في) فعل (الاثنين والجماعة من الامر والماضي في تفعل) تقول تكسرا تكسروا في الماضي (وتفاعل) نحو تباعد تباعدا تباعدوا أمرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا (وتفعلل) نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا أمرا وماضيا (ولا يفرق) بعد الاعلال (بين فعلن) بضم العين (وفعلن) بفتحها (نحو طلن) أصله طولن (وقلن) أصله

واقتصارا بالفرق بينهما لفظا اكتفاء بالفرق التقديري وذا ... أن (يعلم من الطويل أن أصل طلن) بضم الطاء (طولن) بفتح الطاء
وضم الواو (لان الفعيل يجيء من فعل) بضم العين (غالبا) فعلم أن أصله كذلك بناء على هذا الغالب وقد مر ان أصل قلن قولن بفتحتين فافترقا
بالفرق التقديري (كما يعلم الفرق بين خفن وبعن من مستقبلهما يعني يعلم من يخاف ان أصل خفن خوفن) بكسر الواو (لان باب فعل يفعل)
بالفتح فيهما (لا يجيء الا من حروف الحلق) أي الا من الكلمات التي في عينه أو في لامه حروف الحلق وليس في يخاف حرف حلق حتى يحتمل
كونه من الثالث فتعين انه من الباب الرابع لانحصار فتح العين في المضارع فيهما قوله (ويعلم) عطف على قوله يعلم من يخاف أي يعلم (من يبيع
ان أصل بعن بيعن) بفتحتين (لان الاجوف لا يجيء) الا من الابواب الثلاثة التي سميت دعائم الابواب كما مر فلا يجيء (من باب فعل يفعل)
بالكسر فيهما فتعين انه من الباب الثاني لانحصار كسر العين في المضارع فيهما (المستقبل) (١٢٣) من الاجوف الواوي (يقول الى آخره)

قولن (لانه) أي الشأن (يعلم من الطويل) ولم يقل لانه ليس على وزن فعل (ان أصل طلن طولن) بضم العين
لا طولن بفتحها (لان الفعيل) من الصفة المشبهة (يجيء من فعل) بضم العين (غالبا ومن فعل) بالفتح نادرا
كالنحيف من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول
بالضم بناء على الغالب (كما يعلم الفرق بين بعن وخفن من مستقبلهما أعني يعلم من يخاف ان أصل خفن خوفن
بالكسر لان باب فعل يفعل) بفتح العين فيهما (لا يجيء الا من حروف الحلق) عينا أو لاما وليس في خفن
حرف منها عينا أو لاما فلا يقال انه من فعل بالفتح ولم يجيء فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم أن أصله خوفن بالكسر
(ويعلم من يبيع ان أصل بعن بيعن لان الاجوف لا يجيء من باب فعل يفعل) بالكسر فيهما ولم يجيء أيضا فعل
بالضم يفعل بالكسر فتعين أن أصله بيعن بفتح الياء (المستقبل) من قال (يقول الى آخره) أي يقولان يقولون
تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن أقول نقول (أصله يقول كينصر واعلاله
مر) وهو أن حركة حرف العلة أعطيت الى ما قبلها فحذفت الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها (كما في يقلن)
أصله يقولن (لاجتماع الساكنين الامر قل الخ) أي قولا قولوا قولي قولا قلن (أصله أقول) كانصر (فنقلت
حركة الواو الى القاف) كما مر في يقول (ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف) أي همزة
الوصل (لانعدام الاحتياج اليها) بحركة ما قبلها قدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب حذف الواو اعني
اجتماع الساكنين مقدم على سبب حذف الالف اعني عدم الاحتياج لان سبب اجتماع الساكنين وهو
أخذ حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج اليها أعني اعطاء الحركة الى القاف ضرورة ولو منع التقديم
الزماني فلا مجال لمنع التقديم الذاتي وأيضا دفع بقاء الساكنين أمر ضروري ولا ضرورة في حذف الالف
(ويحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان) بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان تقول
قول الحق (لان الحركة فيه حصلت بالخارجي) وهو لام التعريف في الحق (فيكون) حركة اللام في قل
الحق (في حكم السكون) لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين (تقديرا) فحذف الواو لدفعه
(بخلاف قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين) فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو
بمنزلة الداخلين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلي وانما قال الداخلين للمبالغة في كونهما بمثابة المنزلة (وهما
ألف الفاعل ونون التأكيد) أما كون ألف الفاعل بمنزلة الداخلي فلما مر من أن الالف كجزء من
الفعل فلذا لم يذكره وأما كون نون التأكيد بمنزلة الداخلي فتعرض له بقوله (وهو) أي نون التأكيد
(بمنزلة الداخلي) لانه به يتحقق معنى الفعل لان التأكيد في الحوادث يكون (ومن ثمة) أي ومن أجل انه

أي يقولان يقولون تقول
تقولان يقلن تقول تقولان
تقولون تقولين تقولان
تقلن أقول نقول (أصله
يقول) بضم الواو وسكون
القاف (واعلاله مر) في
قوله والثلاثة اذا كان ما قبلها
ساكنا نحو يخوف ويبيع
ويقول يعطى حركتهن الى
ما قبلهن لضعف حروف
العلة وقوة الحرف الصحيح
(فحذفت الواو) بعد نقل
حركتها الى القاف (في يقلن)
أصله يقولن (لاجتماع
الساكنين) الواو واللام
(والامر) أي أمر الحاضر
(قل الخ) أي قولا قولوا قولي
قولا قلن (أصله أقول) بضم
الهمزة والواو وسكون
القاف (فنقلت حركة الواو
الى القاف وحذفت) الواو
(لاجتماع الساكنين)
الواو واللام (ثم حذفت
الالف) أي همزة الوصل
(لانعدام الاحتياج اليها)

لما توجه أن يقال اذا كان وجب حذف الواو أن يجتمع الساكنان فلم يعيدوها في مثل قل الحق بكسر اللام لزوال موجب الحذف فيه
أجاب عنه بقوله (ويحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان لان الحركة) أي حركة اللام فيه (انما حصلت بالخارجي) أي بالامر
الخارجي وهو لام التعريف في الحق الذي هو مفعول قل والمفعول لا يلازم الفعل وما حصل بالامر الخارجي الغير اللازم عارض
(فيكون) أي حركة اللام (في حكم السكون تقديرا بخلاف قولا) يعني لم يحذف الواو في قولا وان كانت حركة اللام بسبب ألف التثنية
لا بالاصالة اذ الاصل في الامر البناء على السكون (و) كذلك في (قولن) بالحاق نون التأكيد (لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين وهما
ألف الفاعل) في الاول وقد مر أن الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة ولهذا أسكنوا ما قبلها (ونون التأكيد) في الثاني (وهو) أي نون
التأكيد (بمنزلة الداخلي) أيضا (ومن ثم) أي ومن أجل انه بمنزلة الداخلي

(جعلوا ... آخر الفعل مبنيا) مع وجود علة الاعراب (في نحو هل يفعلان) لتركبه مع الفعل ولا اعراب في الوسط كما مر في فصل الامر ولما توجه أن يقال لو صح ما ذكرتم يلزم أن لا يحذف الالف في مثل دعتا ويقال دعاتا لعدم حركة التاء بالداخل وهو ألف التثنية أجاب بقوله (ويحذف الالف في دعتا) أصله دعوتا فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار دعاتا فحذفت الالف (وان حصلت الحركة) أي حركة التاء (بألف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة) لان هذه التاء هي التاء في دعت وقد مر ان هذه التاء حرف التأنيث وليست بجزء من الكلمة ولا فاعل فكانت الحركة التي فيها في شيء أجنبي من الفعل والفاعل مع انها قد حصلت بسبب الغير الذي هو ألف التثنية والشيء الاجنبي منهما لا يلازم الفعل حكما وحركة ما لا يلازم لا يلازم أيضا فثبت ان حركة التاء في مثل دعتا ورمتا عارضة لا اعتبار لها (بخلاف اللام في) قوله (قولا) فانه يلازم الفعل لكونه جزأ منه فيلازم حركته أيضا وان كانت بسبب الغير كما في دعتا وحاصل الفرق بين قولا وقل الحق

بمنزلة الداخل (جعلوا مع) آخر (المضارع مبنيا نحو هل يفعلان) مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار آخره وسطا ولا اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين في كونه في آخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها وكذلك لا يقع ما يشابهه محل الاعراب (ويحذف الالف في دعتا) أصله دعوتا قلبت الواو ألفا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين (وان حصلت الحركة) في تاء دعتا (بألف الفاعل) الذي هو بمنزلة الداخل (لان التاء ليست من نفس الكلمة) لانها جيء بها لبيان تأنيث الفاعل فلم تعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر (بخلاف اللام في قولا) لانها من نفس الكلمة فاعتبرت حركتها ولم يجتمع ساكنان تقديرا يعني ان الحركة والتحرك كليهما عارضان في دعتا فكانت الحركة في حكم السكون والحركة وان كانت عارضة في قولا الا أن المتحرك ليس بعارض بل هو أصلي فتقوى الحركة بعروضها فلم تكن في حكم السكون (وتقول في الامر بنون التأكيد المشددة قولن) بالفتح (قولان قولن) بالضم (قولن) بالكسر (قولان قلنان) (وتقول بالخفيفة قولن) بالفتح (قولن) بالضم (قولن) بالكسر على قياس الصحيح (الفاعل قائل الخ) قائلان قائلون قائل وقولة قائلة قائلتان قائلات وقوائل (أصله قاول) كناصر (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما) قلبت (في كساء أصله كساو) من الكسوة (وجعل واوه ألفا لوقوعه في الطرف) وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار كأن الواو ولي الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها أو لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة والتقى ألفان فكرهوا حذف احداهما أو تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصور اسم معتل اللام يكون ما قبل آخره نظيره من الصحيح فتحة كعصا ونظيره فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ما قبل آخره نظيره من الصحيح ألفا ككساء وهو نظير كتاب فاذا حذف احدى الالفين في كساء أو حركت الاولى لم يعلم ان ما قبل آخره ألف في الاصل أم لا وهذا معنى عود الممدود مقصورا (ثم) لما لم يمكن حذف احدى الالفين ولا تحريك الاولى (جعل) الالف المقلوبة (همزة) دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمز لقربها من الالف (ولا اعتبار بالف اسم الفاعل في قائل لانها ليست بحاجزة) مانعة (حصينة) أي قوية فلا يمتنع من كون القاف ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (فاجتمع ألفان) وهو التقاء الساكنين (ولا يمكن اسقاط الالف الاولى) لدفعه (لانه) أي اسم الفاعل حينئذ (يلتبس بالماضي) ولا يكفي الاعراب فارقا لانه يزول بالوقف (وكذلك) أي كالالف الاولى الالف (الثانية) في عدم

ودعتا ان اللام في قولا جزء من الكلمة تحركت بسبب الالف الذي هو كجزء من الكلمة في اللزوم فتكون هذه الحركة كأنها أصلية ولذلك لم يحذف فيه الواو وأما اللام في قل الحق وان كانت جزأ من الكلمة الا أن لام التعريف التي بسببها حركت لام الكلمة ليست بجزء من الكلمة في اللزوم فيكون حركة اللام عارضة فلهذا حذفت فيه الواو وأما التاء في دعتا فليست بجزء من الكلمة فالحركة عليها وان كانت حاصلة بسبب ما هو كجزء من الكلمة لا تلزم الكلمة فلذلك حذفت الواو فيه أيضا (وتقول في أمر الحاضر (بنون التأكيد) أي عند الحاق نون التأكيد المشددة (قولن) بفتح اللام (قولان قولن) بضم اللام (قولن) بكسر اللام (قولان قلنان

و بالخفيفة) أي وبالنون الخفيفة المؤكدة (قولن) بفتح اللام للمفرد المذكر (قولن) بضم اللام (للجمع) المذكر (قولن) بكسر اللام للمفرد المؤنث (اسم الفاعل) من الاجوف (قائل الخ) أي قائلان قائلون قائلة قائلتان قائلات وقوائل (أصله قاول) بكسر الواو امكان (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في كساء) بكسر الكاف (أصله كساو) من الكسوة (وجعلوا الواو ألفا) في كساء (لوقوعها في الطرف وانفتاح ما قبلها وهو السين) اذ لا اعتبار بالالف لانها ليست بحاجزة حصينة فاجتمع ساكنان هما الالفان ولم يمكن حذف احداهما لئلا يلزم التباس البناء ببناء آخر (ثم جعلت) الالف المقلوبة من الواو (همزة) بالتحريك لدفع التقاء الساكنين فصار كساء (ولا اعتبار لالف الفاعل) في مثل قاول كما في كساء (لانها ليست بحاجزة حصينة) كما في قنية (فاجتمع ألفان) ألف الفاعل والالف المقلوبة من الواو (ولا يمكن اسقاط) الالف (الاولى لانه يلتبس) اسم الفاعل حينئذ (بالماضي) في حقيقة الحروف وهو ظاهر (وكذلك) يلتبس اسم الفاعل بالماضي لو أسقطت الالف (الثانية) في الصورة لا في الحقيقة اذ ألف الماضي منقلبة من عين الكلمة وألف الفاعل على تقدير حذف الثانية هي

الالف الزائدة لفاعل ولما لم يمكن حذف احداهما وجب تحريك احدا الساكنين (فحركت) الالف (الاخيرة) المقلوبة عن الواو (فصارت همزة) لان الالف اذا تحركت تهمز وانما حركت الاخيرة لانها جزء من الكلمة ومتحركة فى الاصل دون الاولى لانها زيدت ساكنة فتحريك المتحرك فى الاصل أولى ولان الثانية عين الكلمة وهى متحركة فى نظائرها من الصحيح نحو ناصر وضارب ومما يجب أن يعلم انه اذا أعل فعل أعل فاعله نحو قال وقائل وباع وبائع واذا لم يعل فعل لم يعل فاعله نحو عور وعاور وسود وساود كذا حقق (ويجيء فى البعض بالحذف) أى ويجيء اسم الفاعل فى بعض الاجوف بحذف حرف العلة منه (نحو هاع ولاع الاصل هائع ولائع) على وزن ضارب يعنى قد يحذف الالف المقلوبة من حروف العلة لاجتماع الساكنين وان التبس بالماضى فى الصورة لكن هذا الحذف ليس بقياس مطرد بل مقصور على السماع الهائع يجوز أن يكون واويا من هاع أصله هوع أى قاء ويجوز أن يكون يائيا من هاع أصله هيع أى جبن واللاع واوى من لاعه الحب يلوعه والتاع فؤاده أى احترق من الشوق يقال رجل هاع ولاع أى جبان جزوع (ومنه) ومن البعض الذى جاء بالحذف (قوله تعالى) أم من أسس بنيانه (على شفا جرف هار أى هائر) فحذفت الياء اللام فوزنه قبل الحذف فاعل وبعده (١٢٥) فال وهذا مخالف لما فى الصحاح حيث قال يقال جرف هار خفضوه فى موضع الرفع وأرادوا هائر وهو مقلوب من الثلاثى الى الرباعى كما قلبوا شائك السلاح الى شاكى السلاح فيكون هار مما جاء بالقلب لا مما جاء بالحذف ولما فى الكشاف حيث قال وهار وزنه فعل قصر عن فاعل كخلف من خالف ونظيره شاك وصات فى شائك وصائت وألفه ليست بألف فاعل انما هى عينه وأصله هور وشوك وصوت فعلى هذا لا يكون من الحذف ولا من القلب تدبر واعلم اختلاف هذه الاقوال مبنى على اختلاف أئمة اللغة فيه اذ كل من هؤلاء القائلين ممن يعتمد فلا ينسبون الى الخبط والسهو (ويجيء بالقلب) أى ويجيء اسم الفاعل فى بعض الاجوف بالقلب المكانى تخفيفا على خلاف القياس أيضا (نحو شاك أصله شائك) من الشوكة وهى شدة البأس ومنه شاكى السلاح فقلبت الياء كافا أى قدم الكاف التى هى لام الكلمة الى موضع العين وأخر الياء الى موضع اللام فصار شاكى كفاعل كاعلال قاض فصار شاك فوزنه قبل القلب فاعل وبعده فالع وبعد الاعلال فال وأنت تعلم أن ما ذكره المصنف غير ما ذكر فى الكشاف من قصر ألف اسم الفاعل فيه واعلم انه قد جوز ابن الحاجب فى شاك القلب المكانى والحذف أيضا أى حذف الالف المقلوبة من الواو التى هى عين الكلمة لالتقاء الساكنين كما فى هاع (وحاد أصله واحد) نقلبت الكلمة أى أخرت الواو آخر الكلمة فوقع الالف فى الاول فامتنع الابتداء به فقدم الحاء عليه فصار حادو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار حادى فاعل كاعلال قاض فوزنه قبل القلب فاعل وبعده عالف وبعد الاعلال عال وأنت خبير بأن ذكر هذا المثال استطراد لانه ليس اسم الفاعل من الاجوف الذى نحن فيه بل من المثال ولما كان فى القلب المكانى فى اسم الفاعل نوع استبعاد لمخالفة القياس أراد أن يزيل ذلك الاستبعاد بايراد نظائره فقال (ويجوز القلب) المكانى فى كلامهم (نحو قسى) بكسرتين (أصله قووس) بضمتين (فقدم السين) التى هى لام الكلمة على الواو الاولى التى هى عين الكلمة (فصار قسوو نحو عصو) بضمتين على وزن فعلوا (ثم جعل قسى) يعنى قلبت الواو المشددة ياء (لوقوع) [illegible]

لئلا يلزم سقوطها الالتباس بالماضى (فحركت الاخيرة فصارت همزة) ولم تحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة التى هى علامة اسم الفاعل أولا على كساء ونقطت هذه الهمزة كما نقطها الحريرى فى الرسالة الرقطاء وهى التى احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة فى نحو قائل نحبا أو حكى أن أبا على الفارسى دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له أبو على هذا خطأ من قال فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد أضعنا نخاو اتنا فى زيارة مثله وخرج من ساعته (ويجيء) اسم الفاعل (فى البعض) من الاجوف (بالحذف) أى بحذف العين (نحو هاع) من الهوع وهو القيء (ولاع) من اللوع وهو الهم والمصيبة واحراق العشق القلب (والاصل هائع ولائع) حذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع ولاع بوزن قال (ومنه) أى مما يجيء بالحذف (قوله تعالى على شفا جرف هار أى هائر) منهدم فحذفت العين كما مر (ويجيء) اسم الفاعل فى بعض الاجوف (بالقلب) المكانى وهو نقل حرف عار عن عارضة من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض للعارض الآخر (نحو شاك أصله شائك) أى اذا لم يقلب بالمكان كان حقه أن يقال شائك وأصله شاوك من الشوك وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جاءنى شاك ومررت بشاك ورأيت شاكيا وأما من قال جاءنى شاك بالرفع ورأيت شاكا ومررت بشاك بالجر فقد حذف حرف العلة التى هى العين طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شائك (وحاد أصله واحد) فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار حادو فأعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يحتاج فى قلبه الا استبعاد القلب المكانى (اذ يجوز) هذا القلب فى كلامهم (نحو القسى) بكسر القاف والسين (أصله قووس) بضمهما جمع قوس (فقدم السين) الى موضع الواو الاولى وأخرت هى الى موضع السين فبقى القاف والواو الثانية فى موضعهما (فصار قسوو) بغير الادغام فالاعلال مقدم عليه فوزنه فلوع (مثل عصوو) جمع عصا (ثم جعل قسى) بضم القاف أى قلبت الواوان أعنى واو فعول والواو التى هى اللام ياءين (لوقوع الواوين)

احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبلها وهو السين لاجل الياء (ثم كسر القاف) أيضا (اتباعا لما بعدها) وهو السين فصار قسي بوزن فلوع بكسرتين (كما) جعل الواو ياء وكسر ما قبلها الا انه ما قبل ما قبلها اتباعا (في عصي) وهي جمع العصا وأصلها عصوو بضمتين فقلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها فاجتمع الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر الصاد لاجل الياء ثم كسر العين اتباعا له فصار عصي بكسرتين لكن ضم العين لغة فيه (ومنه) أي ومن البعض الذي جاء بالقلب المكاني (أينق) بضم النون وهو جمع ناقة (أصله أنوق) فاستثقلوا الضمة على الواو (ثم قدم الواو على النون) دفعا لذلك الثقل (فصار أونق) بسكون الواو وضم النون (ثم جعل الواو ياء على غير قياس) فوزنه قبل القلب أفعل و بعده أعفل اسمه (المفعول) من الاجوف (معتل الى آخره) أي مقولان مقولون مقولة مقولتان مقولات ومقاول (أصله مقوول) على وزن منصور (فأعل كاعلال يقول) يعني نقلت ضمة الواو الى القاف (فاجتمع ساكنان) هما الواوان ولا يمكن تحريك احداهما لئلا يلزم النقل أو كون البناء مجهولا ولا وجب حذف احداهما لامتناع التلفظ بهما ساكنين (فحذفت الواو) الثانية (الزائدة) الحاصلة (١٢٦) من اشباع ضمة الواو الاولى (عند سيبويه لان الحذف للزائد أولى) من الحذف للاصلي (و) حذف (الواو الاصلي) أولى (عند) أبي الحسن (الاخفش لان الواو الزائدة علامة للمفعول (والعلامة لا تحذف) وهذا التعليل لا يطابق لما نقله ابن الحاجب عن الاخفش أيضا حيث قال وأما حجة الاخفش في حذف العين دون واو المفعول فهو ان واو المفعول وان كانت زائدة فقد جاءت لمعنى وهو المد والعين لم يأت لمعنى ويلحق التنوين الذي جاء لمعنى وابقاء الحرف الذي جاء لمعنى أولى كما تقول مررت بقاض فحذف الياء لانه لم يأت لمعنى ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصرف ثم قال وشيء آخر يدل على صحة مذهبه وهو ان هذا العين قد اعتلت في قال وقيل ولما اعتلت بالاسكان والقلب في أصل مقول كذلك اعتلت بالحذف واو الساكن

مفعول الذي هو العين لان اعلال الاسم فرع اعلال الفعل وهكذا نقله السعد التفتازاني عن الاخفش أيضا (قال سيبويه في جوابه) أي جواب قول الاخفش (العلامة لا تحذف اذا لم يوجد علامة أخرى) وأما اذا وجدت فقد يجوز حذفها اكتفاء بالباقية (وقد) أي والحال ان في المفعول (يوجد علامة أخرى وهي الميم) دل هذا الكلام على أن الميم علامة والواو علامة أخرى عند سيبويه وهو غير مطابق لما نقله صاحب الفلاح عن سيبويه أيضا حيث قال وعند سيبويه يعني على أن المحذوف هو الواو الزائدة أن علامة اسم المفعول الميم دون الواو الا يرى الى استقرار الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو لكن الواو نشأت من اشباع ضمة ما قبلها الزامهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا والتوفيق بينهما ان هذا الكلام الراي بناء على أن الميم والواو علامتان عند الاخفش (فيكون وزنه عنده) أي وزن اسم المفعول عند سيبويه (مفعلا) بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين (وعند الاخفش مفولا وكذلك مبيع) أصله مبيوع بوزن منصور (يعني أعل كاعلال يبيع) يعني أعل بنقل حركة الياء الى ما قبلها وهو الباء (فصار مبيوع) بضم الباء وسكون الياء والواو جميعا (فاجتمع

المذكورين (في الطرف) في الجمع والاولى مدة زائدة لم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي اللام كأنها وليت الضمة فكأنه في التقدير قسو بواو واحدة أو تنزل الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد قلبها في أدل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها (ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها) فصار قسي (كما) فعلوا هذا الصنيع (في عصي) بالنقل فصار عصي وزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما (ومنه) أي من القلب المكاني (اينق) ووزنه أعفل (أصله أنوق) جمع ناقة على وزن أفعل (ثم قدم الواو على النون) ليسكن وليحصل الخفة (فصار أونق ثم جعل الواو ياء على غير القياس) للتخفيف (فصار أينق) *(المفعول مقول الخ أصله مقوول فأعل كاعلال يقول) أي نقلت حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول (فاجتمع ساكنان فحذفت الواو الزائدة) للمفعول (عند سيبويه لان الحذف بالزائد أولى) لا بغيره (و) حذفت (الواو الاصلي) أي عين الفعل واو المفعول (عند) أبي الحسن (الاخفش لان الواو (الزائد) أي واو المفعول (علامة) للمفعول (والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في جوابه) أي في جواب الاخفش أي في جواب دليله لا نسلم أن علامة المفعول بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم كما مر والعلامة انما هي الميم فقط يدل على كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا أن الواو علامة لكن لا نسلم أن العلامة لا تحذف بل انما (لا تحذف العلامة اذا لم يوجد فيه) أي هناك (علامة أخرى) غير المحذوف (وفيه) أي في مقول (يوجد علامة أخرى) للمفعول (وهي الميم فيكون وزنه) أي وزن مقول (عنده) أي عند سيبويه (مفعل) بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين (وعند الاخفش) يكون وزنه (مفول) بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غازي التنوين واذا التقى ما كان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع ونحوهما قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وكذلك) أي كمقول (مبيع) أصله مبيوع (يعني أعل كاعلال يبيع) أي أعطي حركة الياء الى ما قبلها (فصار مبيوع) بسكون الياء والواو (فاجتمع

بما كان) هما الواو والياء (فحذفت الواو وعند سيبويه) لما مر من انه زائد والزائد أولى بالحذف (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) بنقطة (حتى تسلم الياء) بنقطتين عن انقلابها واوا اذ لو لم يكسر لقلب الياء واوا والضمة ما قبلها فيلتبس اليائي بالواوي (وعند الاخفش حذف الياء) لاجتماع الساكنين لما مر من ان الواو علامة والعلامة لا تحذف (فاعطى الكسرة لما قبلها) ليدل على الياء المحذوفة وأيضا لو لم يكسر لالتبس اليائي بالواوي كما في بعت أصله بيعت بفتحتين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الالف والعين فحذفت الالف فبقي بعت بفتح الباء ثم كسر ليدل على الياء المحذوفة كما ضم القاف في قلت ليدل على الواو المحذوفة (فصار مبوع) بفتح الميم وكسر الباء وسكون الواو (ثم جعل الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ميزان (فيكون وزنه (١٢٧) مفعل) بكسر الفاء وسكون العين (عند سيبويه وعند الاخفش مفيل) لان العين محذوف عنده قال المازني وكلا القولين حسن وقول الاخفش أقيس ا سم (الموضع) من قال يقول (مقال أصله مقول) بسكون القاف وفتح الواو (فاعل) بنقل حركتها الى ما قبلها ثم قلبها ألفا (كما في يخاف) أصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو (وكذلك مبيع) أصله مبيع بكسر الياء وسكون ما قبلها (فاعل) بنقل كسرتها الى ما قبلها (كما أعل به (في يبيع) لما مر فصار مبيع بكسر الباء ومد الياء كما كان كذلك في اسم المفعول (فاكتفى بالفرق التقديري بين الموضع وبين اسم المفعول) وان اتحدا لفظا وبيانه أنه ان كان اسم الموضع كان كسرة ما قبل الياء هي كسرة الياء التي هي عين الكلمة وان كان اسم مفعول كانت كسرته من خارج اذ حركة عين الكلمة حينئذ ضمة محذوفة (وهو) أي الفرق التقديري (معتبر عندهم كما) اعتبر (في الفلك) بضم الفاء وسكون اللام وهو واحد وجمع يذكر ويؤنث (اذا قدرت سكونه) أي سكون اللام فيه (كسكون) السين في (أسد يكون) ذلك (جمعا) لان أسد بضم الهمزة وسكون السين جمع أسد بفتحتين واسكان السين فيه يكون علامة الجمع فاعتبر السكون في الفلك أيضا علامة الجمع (نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) ضمير جرين يرجع الى الفلك ولو لم يكن جمعا لما صح رجوعه اليه (واذا قدرت سكونه كسكون قرب يكون واحدا) لان هذا السكون ليس علامة للجمع (نحو قوله تعالى في الفلك المشحون) ولو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات * (المجهول) من الماضي (قيل الى آخره) أي قيلا قيلوا قيلت قيلتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا (أصله قول) بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو (فاسكنت الواو للخفة فصار قول) بضم القاف وسكون الواو فابقي على هذا في بعض اللغة (وهو لغة ضعيفة لثقل الضمة) التي في القاف (والواو) بعدها (وفي لغة) أخرى (أعطى كسرة الواو

الساكنان) الياء والواو (فحذفت الواو) لدفعه (عند سيبويه) على أصله (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) المنقوطة بنقطة واحدة (حتى تسلم الياء) المنقوطة بنقطتين من قلبها واوا والضمة ما قبلها وسلم البناء من الالتباس بالواوي (وعند الاخفش حذف الياء) أعني العين على أصله لدفع التقاء الساكنين ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار مبوع (فاعطى الكسرة لما قبلها) لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي (كما مر في بعت) هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب أن لفظ مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حوالة تغري أي كما أعطيت الكسرة لما قبلها في بعت اذ أصله بيعت قلبت الياء ألفا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت الباء لتدل على الياء لئلا يلتبس بالواوي (فصار مبوع ثم جعل الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها (كما) جعل ياء (في ميزان) ذلك فصار مبيع (فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند الاخفش) يكون وزنه (مفيل * الموضع مقال أصله مقول) بفتح الميم والواو (فاعل كما) أي كالاعلال الذي (في يخاف) أي بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها ألفا (وكذلك) أي كمقال (مبيع أصله مبيع) بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء (فاعل) أي وقع الاعلال فيه (كما) وقع في يبيع وا(كتفى بالفرق التقديري) في مبيع (بين الموضع) أي اسم المكان (و) بين (اسم المفعول) فان تقدير اسم المفعول مبيوع واسم المكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفى به (وهو) أي الفرق التقديري (معتبر عندهم) وذلك (كما) أي كاعتبارهم اياه (في الفلك) بضم الفاء وسكون اللام فانك (اذا قدرت سكونه) أي سكون عينه وهو اللام (كسكون) عين (أسد) بالضم والسكون جمع أسد بفتحتين (يكون) الفلك جمعا (نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) فان جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما في الفلك المشحون وفي مثله (و) لذلك قال المصنف اذا قدرت سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك أو جرت لكونه بمعنى السفينة كما في قوله تعالى والفلك التي تجري في البحر بأمره ولا يدل جرين على جرت الثبوت الايام فعلن وانما وجب أن يقال جرى حينئذ لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد (واذا قدرت سكونه كسكون قرب) بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد (يكون) الفلك (واحدا) نحو قوله تعالى في الفلك المشحون فان الفلك ههنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث والآن لمقوال ومقول وقد تقدم انهما الاعلان ولذلك لم يذكرهما المصنف * (المجهول) * من قال (قيل الخ أصله قول) كنصر (فاسكنت الواو للخفة) لان الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها (فصار قول) الى قلنا بالضم في الكل (وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفي لغة) أخرى (أعطى كسرة الواو)

لما قبلها) وهو القاف بعد سلب ضمتها (فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها) فصار قيل وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الاتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة (وفي لغة تشم حتى يعلم أن أصل ما قبلها مضموم) أي ما قبل الياء مضموم في الاصل والاشمام تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به تنبيها على ضمة ما قبل الواو كذا ذكروه وذكر ابن الحاجب في بيان هذه اللغة الثالثة وتشم من يشم الفاء الضم لانهم أرادوا الياء اذ وقد كان في الفاء ضمة فأرادوا أن ينقلوا اليها كسرة العين فلم يمكنهم أن يجمعوا في الفاء الكسرة والضمة فأشموا الكسرة فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة بمنزلة الحركة في كافر وباب لانها بين الكسرة والفتحة فعلى هذا يكون المراد من الاشمام ههنا أن يتلفظ بحركة بين حركتين ويتبعه أن يتلفظ بحرف بين حرفين فيكون ما بعد القاف بين الواو والياء لا ما ذكروه من تهيئة الشفتين من غير تلفظ كما صرح به السعد التفتازاني حيث قال وحقيقة هذا الاشمام يعني الاشمام في بيع أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء لا ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسرا خالصا كما في الوقف ولا الاتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة الى هنا عبارته فظهر من ذلك كله ان ما ذكروه غير صحيح (وكذلك بيع) في جواز اللغات الثلاث أصله بيع بضم الياء وكسر الياء فاسكن (١٢٨) الياء للخفة فصار بيع بالضم والسكون ثم صار الياء واوا للسكون او الضمام ما قبلها فصار

في قول (الى ما قبلها) بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم من اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام في العكس (فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها) وسكونها ولم يذكروا اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذا عطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة مما سبق قصدا الى موافقة ما ذكره صريحا (فصار قيل) وهذه أفصح اللغات اذ لا ثقل فيها (وفي لغة) أخرى (تشم) كسرة ما قبل الياء ضمة أي يوقع الاشمام بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها غير أفصح لوجود الاشمام (حتى يعلم أن أصل) حركة (ما قبلها مضموم) أي ضمة مثل المتون بمعنى الفتنة أو يريد أن ما قبلها مضموم في الاصل وحقيقة هذا الاشمام أن تنحو بكسر فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما في الوقف فان الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا أردت أن تشم في وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة (وكذلك بيع) مجهول باع (واختير وانقيد و) كذلك (قلن وبعن) أي فيما اتصل به ما يسكن لامه وحذف العين لالتقاء الساكنين من نحو اختيرت وانقدت له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص (يعني يجوز فيهن) أي بيع واختير وانقيد وقلن وبعن (ثلاث لغات) كسر ما قبلها في كل المادة وضمه في كلها والاشمام في كلها (ولا يجوز الاشمام في مثل أقيم لانعدام ضمة ما قبل الياء) اذ أصله أقوم ولا ضمة ولا اشمام (ولا يجوز) أن يقال أقوم (بالواو) الساكنة (أيضا) أي كما لا يجوز الاشمام (لان جواز الواو) كان (لانضمام ما قبل حرف العلة) في الاصل (وهو ليس بموجود) في أقيم	بوع وهذه لغة ضعيفة لما مر في قول وفي لغة أعطيت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فصار بيع وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الاتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة وفي لغة تشم ليعلم ان ما قبلها مضموم في الاصل (واختير) بضم الهمزة وهو باب (وانقيد) بالضمة أيضا وهو واوي واعلالهما ظاهر مما مر في قيل وبيع فمن قال قيل وبيع بالياء والكسرة الخالصتين قال اختير وانقيد بالياء والكسرة الخالصتين أيضا ومن أشم في قيل وبيع أشم فيهما أيضا ومن قال قول وبوع قال اختور وانقود

وانما أجرى هذا الباب مجرى الثلاثي لان أصل اختير اختير بضم التاء بنقطتين من فوق وكسر الياء بنقطتين من تحت وانما تير من اختير مثل بيع وأصل انقيد انقود بضم القاف وكسر الواو ولفظ قود مثل قول (وقلن) أصله قولن بضم القاف فاسكنت الواو فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فمن قال قيل كسر القاف وقال قلن بكسر القاف ومن قال قول لم يكسر بل أبقى على ضمه فقال قلن بضم القاف (وبعن) أصله بيعن بكسر الياء فاسكنت الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء فبقي بعن بضم الباء ومن قال بيع بكسر الباء قال بعن بكسر الباء ومن قال بوع لم يكسر ويجوز الاشمام فيهما أيضا (يعني يجوز فيهن ثلاث لغات) الياء والواو والاشمام (ولا يجوز الاشمام في مثل أقيم) واستقيم (لعدم ضم ما قبل الياء) لان أصلهما أقوم واستقوم بسكون القاف وكسر الواو فيهما فنقلت كسرة الواو الى القاف ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فيهما فصار أقيم واستقيم ولما لم يكن القاف مضموما في الاصل لم يجز الاشمام لان الاشمام انما هو للدلالة على ضمة ما قبل حرف العلة ولا ضمة ههنا وبهذه العلة أيضا لا يجوز أن يتلفظ بالواو ويقال أقوم واستقوم كما يجوز أن يقال قول والى هذا أشار بقوله (ولا يجوز بالواو أيضا) أي كما لا يجوز بالاشمام (لان جواز الواو) في قول وبوع انما هو (لانضمام ما قبل حرف العلة) في الاصل (وهو) أي انضمام ما قبلها (ليس بموجود) في أقيم اذ قد عرفت ان أصل أقيم أقوم بسكون القاف بخلاف قيل وبيع فان الاصل فيهما قبل الاعلال الضم كما عرفته فلذلك حسن الواو والاشمام فيهما دون أقيم واستقيم هذا ولو قال المصنف ولا

لجواز الاشمام والواو لعدم ضم ما قبل الواو ولكان أخصر لكنه فصله ولم يلتفت الى الاختصار كما في الدليل تسهيلا على المبتدى (وسوى في مثل قلن
وبعن بين المعلوم والمجهول اكتفاء بالفرق التقديري) وتحقيقه ان أصل قلن اذا كان معلوما قولن بفتحتين كنصر فقلبت الواو ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فبقى قلن بفتح القاف ثم ضم القاف ليدل على الواو المحذوفة فصار قلن بضم القاف واذا
كان مجهولا يكون أصله قولن بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو فأسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين فبقي قلن بضم القاف
فضم القاف على الاول عارضة لاجل الدلالة المذكورة وعلى الثاني أصلية وقد عرفت ان كسر القاف لغة في المجهول فلا يلتبس بالمعلوم حينئذ وما
ذكره المصنف من الاستواء على لغة الضم فافهم (وأصل يقال يقول) بضم الياء وسكون القاف وفتح الواو (فأعل كاعلال يخاف) يعني نقلت
فتحة الواو الى القاف الذي قبلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار يقال كما نقلت فتحة الواو الى ما قبلها ثم قلبت ألفا في يخاف أصله
يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كما مر وقس عليه يباع ويقاد ويختار *(الباب السادس في) بيان (الناقص) قيل هو في استعمال علماء
هذا الفن عبارة عما كان في آخره حرف علة ويرد عليه اللفيف مقرونا كان أو مفروقا مثل طوى ووقى لانه يصح أن يقال ما كان في آخره حرف
علة مع انه لا يقال في استعمالهم انه ناقص فالاولى ان يقال ما كان في آخره حرف علة وكان (١٢٦) غير لفيف (يقال له) أي لما صدق عليه انه

لما عرفت أن أصله أقوم بسكون القاف (وسوى في مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول) أما في قلن فعلى لغة
قول في المجهول اذ تقول في المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على ثلاث
لغة تقول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام أيضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول
وأما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول تستعمل بكسرها وأما
في بعن فعلى لغة بيع في المجهول تقول في المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفي المجهول على ثلاث
اللغات بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن فوقع التسوية بينهما وأما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية اذ تقول
على هذه اللغة في المعلوم بعن بكسر الباء وفي المجهول بعن بالضم (اكتفاء بالفرق التقديري) فان أصل قلن
في المعلوم قولن بفتح القاف وفي المجهول قولن بضمها وكذلك أصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بيعن
بضم الباء فالضم والكسر في المعلومين عارضان وفي المجهولين أصليان (وأصل يقال) في مجهول يقول (يقول
كينصر فأعل كاعلال يخاف) أي بنقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها ألفا
(الباب السادس في الناقص) أي المعتل اللام (و يقال له) أي للمعتل اللام (ناقص لنقصانه في الآخر)
اما من بعض الحركات كما في حالة الرفع نحو يرمي أو من الحروف كما في حالة الجزم نحو لم يرم (و) يقال له أيضا
ذو الاربعة لانه يصير على أربعة أحرف في الاخبار عن نفسك نحو رميت) ولا يلزم تسمية الصحيح بذي
الاربعة اذ لا يجب الاطراد في التسمية ووجه اعتبار الاخبار قد مضى في الاجوف (وهو) أي الناقص
لا يجيء) بالاستقراء (من باب فعل يفعل) بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب
الباقية نحو رمى يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى وزكا يزكو (وتقول في الحاق الضمائر رمى
رميا رموا رمت رمتا رمين الى آخره ورمى أصله رمي فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما) قلبت الواو
ألفا في قال) لذلك (وأصل رموا رميوا فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) وانما قلبت ألفا حينئذ

(ناقص لنقصانه في الآخر)
بسقوط حرف العلة من آخره
حالة الجزم نحو لم يغزو ولم يرم
ولم يخش وتسلسل بسقوط
الحركة من آخره حالة الرفع
نحو يغزو ويرمي ويخشى
ولا يبعد أن يقال معنى قوله
لنقصانه في الآخر لنقصانه
من الحرف الصحيح في الآخر
كما يقال في الاجوف يقال له
أجوف لخلو جوفه من
الحرف الصحيح يعني انه لما
كان حرف العلة نقصان
بالنسبة الى الحرف الصحيح
لعدم ثباتها على حالها لانها
تارة تعل بالحذف نحو قاض
ورام وتارة تحذف بالجزم
نحو لم يغزو ولم يرم نزلوا وجودها
منزلة عدمها فسموا ما كان

في آخره حرف علة ناقصا سواء ثبتت ثلاث الحروف أو سقطت فان قيل فعلى ما ذكرتم من سبب تسمية الناقص
لزم ان يسمى اللفيف ناقصا لنقصانه بسقوط حرف علة من آخره حالة الجزم وبسقوط الحركة حالة الرفع ولذلك يقال حكم لام اللفيف
لام الناقص لنقصانه من الحرف الصحيح في الآخر أجيب بان تسمية الشيء بالشيء لا يقتضي اختصاصه به وهذا معنى قولهم ان وجه
التسمية لا يوجب الاطراد وبهذا الجواب يندفع أيضا ما يورد على قوله (وذو الاربعة لانه يصير على أربعة أحرف في الاخبار عن نفسك)
في الماضي (نحو رميت) من ان ما ذكرتم يقتضي أن يسمى الفعل الصحيح والمضاعف واللفيف بذوات الاربعة لكون ماضيها على أربعة
عند الاخبار عن نفسك نحو ضربت ومددت وطويت ووجه التخصيص بالاخبار مر في الاجوف (وهو) أي الناقص يجيء من
أبواب الا انه (لا يجيء من باب فعل يفعل) بكسر العين فيهما باستقراء كلامهم ويجيء من الخمسة الباقية نحو دعا يدعو ورمى يرمي ورعى
يرعى ورضي يرضى وسرو يسرو (وتقول في الحاق الضمائر) أي في اتصال الضمائر المرفوعة مستكنة كانت أو بارزة (رمى رميا رموا
) أي رمت رمتا رمين ورميت رميتما

فصار رمى (كما فى قال) يعنى كما تقلب حرف العلة فى ماضى الاجوف الواوى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها نحو قال كذلك تقلب فى الناقص الياء ألفا لتلك العلة (وأصل رموا رميوا) بضم الياء (فقلبت الياء) فيه (ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (فاجتمع ساكنان) هما الالف المنقلبة من الياء وواو الجمع (فحذفت الالف) لان الواو علامة الفاعل فحذفها مخل بالمقصود ولانه لو حذفت لم يدل على شئ واغنا فى فتحة الميم ولم تبدل الى الضم مع اقتضاء الواو ضمة ما قبلها لمجانسته اياها لان الميم ليست ماقبلها على الحقيقة كما عرف أول بحث الماضى ولتدل على الالف المحذوفة (وكذلك رضوا) أصله رضيوا بضم الياء بعد ان قلبت الواو ياء لانه من الواويات فاسكنت الياء تخفيفا لثقل الضمة عليها سيما اذا كان قبلها كسرة فالتقى ساكنان ثم حذفت الياء كما حذفت فى رموا دون الواو لانها علامة فصار رضوا بكسر الضاد ولم تقلب الواو ياء لسكونها وكسر ماقبلها لانها ضمير والضمائر لا تتغير كما لا تحذف (الا (١٢٠) انه ضمت الضاد فيه بعد الحذف) أى بعد حذف الياء لالتقاء الساكنين (حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو) أى من الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية وعينت الضمة لمجانسته الواو وهذا اعلال رضوا على ما فهم من عبارة المصنف وفيه اعلال آخر وهو نقل ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركة الضاد ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (وأصل رمت رميت) بفتح الياء (فحذفت الياء) بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لالتقاء الساكنين (كما تحذف (فى رموا) بعد قلبها ألفا لالتقاء الساكنين ولما توجه أن يقال لم حذفت الياء فى تثنية رمت بعد قلبها ألفا مع عدم موجب الحذف وهو التقاء الساكنين أجاب بقوله (وتحذف الياء) بعد قلبها ألفا (فى رمتا) أصله رميتا بفتح الياء (وان لم يجتمع) فيه (الساكنان) لفظا لان

لئلا يلزم أربع حركات متواليات وجه الزيادة الثقل ان ثنتان تحقيقيتان حركتها وحركة ماقبلها واثنتان تقديريتان هما الياء لانها مركبة من كسرتين ولم يعتبر واحركة مابعدها اذ لا اعتبار بالحركة العارضة لكونها فى محل التغيير وثلاث حركات متواليات ليست فى تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا ضربوا ولم يجوزوا ضربت وكذلك الواو مع ماقبلها (فصار رمارا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف) دون الاجتماع الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف (فصار رموا) بفتح الميم (وكذلك) أى مثل رموا فى حذف لام الفعل بسبب الاعلال (رضوا الا أنه ضموا الضاد فيه) أى فى رضوا (بعد الحذف) أى حذف لام الفعل (حتى) يصح واو الجمع أو (لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو) وهو مستثقل فان أصله رضوا بدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار رضيوا فاستثقل الضمة على الياء فحذفت فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لانه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو فضم الضاد لتسلم واو الجمع اذ لو لم يضم لتقلب ياء لسكونها وانكسار ماقبلها أو لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار رضوا (وأصل رمت رميت فحذفت الياء) بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذفت لاجتماع الساكنين (كما) قلبت وحذفت (فى رموا وتحذف الياء) بعد القلب (فى رمتا) أصله رميتا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار رماتا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين فيه صورة (لانه) أى الشأن وان لم يجتمع الساكنان حقيقة (يجتمع) فيه (الساكنان تقديرا وتمامه مر فى قولا) حيث قال هناك وحذف الالف فى ادعتا وان حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام فى قولا (ولا تعل) حرف العلة (فى رميا كما مر فى القول) من ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ماقبلها مفتوحا وأما اذا كان ماقبلها مفتوحا فلا تعل لخفة الفتحة والسكون (المستقبل يرمى الخ أصله يرمى) كينصر (فاسكنت الياء لثقل الضمة عليها) فصار يرمى (ولا تعل) الياء باسكانها (فى مثل يرميان لان حركته خفيفة) وهى الفتحة (وأصل يرمون يرميون فاسكنت الياء) بنقل ضمها الى الميم بعد سلب حركته (ثم حذفت لاجتماع الساكنين) فصار يرمون أو تقول لما أسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم أبدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المصنف ههنا ظاهر فى اعلاله الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا أنه يحتمل الثانى أيضا بقرينة قوله فى اعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعاء واو الضمة (وسوى) لفظا (بين) جمع (الرجال و) بين جمع (النساء فى مثل يعفون) أى فى الغيبة من الناقص الواوى تقول الرجال يعفون والنساء يعفون

تاء التأنيث قد حركت بالف الفاعل (لانه يجتمع الساكنان تقديرا) وحكما (وتمامه) أى تمام بحث الحذف وجودا ا كتقاء وعدما فالمضاف محذوف (قد مر فى) قل و (قولا) وقولن ودعتا (ولا تعل) بالمثل (فى رميا) ورميت الى آخره (لما مر فى القول) من ان حروف العلة اذا سكنت وجاءت من جنس حركة ماقبلها الا اذا انفتح ماقبلها لخفة الفتحة والسكون (المستقبل يرمى الخ) أى يرميان يرمون ترمى ترميان يرمين ترمى ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين ارمى نرمى (أصله يرمى) بضم الياء (فأسكنت الياء لثقل الضمة عليها) فصار يرمى بسكون الياء (ولا تعل) الياء (فى مثل يرميان) ويرميان (لان حركته) وهو الفتحة (خفيفة وأصل يرمون يرميون) بضم الياء (فاسكنت الياء) لاستثقال الضمة عليها بالياء فاعلها وامابنقلها الى ماقبلها فالتقى ساكنان (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) فصار على الثانى يرمون بضم الميم وعلى الاول يرمون بكسر الميم ثم ضم الميم لما ذكرنا فى رضوا وفى ادرمون بعينها (وسوى) ولم يفرق لفظا (بين الرجال والنساء) أى بين لفظ جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائبة (فى مثل يعفون) أى فى كل فعل مضارع ناقص واوى على وزن يفعل بضم العين يقال الرجال يعفون

والنساء يعفون (اكتفاء بالفرق التقديري) وهو معتبر عندهم (و) بيان الفرق التقديري وهو ان (الواو في) جمع (النساء أصلية) لكونها لام الفعل (والنون) ضمير الجمع و (علامة التأنيث) والفعل مبني معها فوزنه يفعلن مثل ينصرن واما الواو في الرجال فهو ضمير الجمع لان أصل يعفون على ذلك التقدير يعفوون بضم الواو الاولى فاستثقلت الضمة عليها فأسقطت فالتقى ساكنان هما الواوان فحذفت الاولى لانها لام الفعل وهو محل التغيير ولان الثانية علامة الفاعل والنون للاعراب والفعل معرب فوزنه يعفون بسكون الفاء وضم العين (ومن ثم) أي ومن أجل ان النون في مثل يعفون لجمع المؤنث ضمير الجمع وعلامة التأنيث (لا تسقط) في جمع المذكر بدخول ان الناصبة (في قوله تعالى الا أن يعفون) فان قلت لم يبين في أثناء بحث اليائيات اشتراك لفظي جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائبة في مثل يعفون مع انه من الواويات ذات المناسبة مثل يعفون لما قبله ولما بعده أما لما قبله فلكونه جمعا للمذكر الغائب مثل يرمون وأما لما بعده فلكونه مشتركا كمثل ترمين مع ان المصنف لم يذكر في باب الناقص بحث الواويات على التفصيل حتى يبين مثل يعفون فيه بل قاس الناقص الواوي على الناقص اليائي وقال وحكم غزا يغزو مثل رمى يرمي في كل الاحكام (وأصل ترمين ترميين) بكسر الياء الاولى (فأسكنت الياء) بحذف كسرتها تخفيفا فالتقى ساكنان هما الياآن (ثم حذفت) تلك الياء التي حذفت كسرتها لانها آخر الكلمة وهو محل التغيير ولان الثانية ضمير والضمائر لا تتغير (لاجتماع الساكنين وهو) أي ترمين (مشترك في اللفظ مع جماعة النساء) يعني لم يفرق (١٣١) في اللفظ بين الواحدة المخاطبة وبين جمع المخاطبة اكتفاء بالفرق التقديري فوزن الواحدة تفعين بحذف اللام ووزن الجمع تفعلن باثبات اللام (واذا أدخلت) على مضارع الناقص اليائي الحرف (الجازم تسقط) منه في المفرد المذكر والمفرد المؤنث الغائبين والمفرد المخاطب وفي صيغتي المتكلم (الياء) وكذا الواو اذا أدخلت الجازم على مضارع الناقص الواوي نحو لم يغز (علامة للجزم) لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح وذلك لان حروف العلة أشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها والحركات مأخوذة منها على اختلاف فيه وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة فأجروا تلك الحروف في الفعل المعتل اللام مجرى الحركة بان حذفوها في حال الجزم وأيضا الحركات لا تقوم بنفسها كما لا تقوم بها فحذفت في الجزم حذف الحركة كذا قيل وقد وقع في بعض النسخ اذا أدخلت الجوازم بصيغة الجمع والمراد واحد لان الجمع المحلي باللام قد يراد به المفرد كما ثبت في موضعه فاندفع ما قيل انه يلزم أن يكون سقوط الياء بدخول جوازم ثلاث وليس كذلك (ومن ثم) أي ومن أجل ان الياء تسقط من الناقص في حال الجزم علامة له لتنزله منزلة الحركة سقط في حالة الرفع علامة للوقف في) مثل (قوله تعالى والليل اذا يسر) أصله اذا يسري لان الاصل في الوقف اسقاط حركة آخر الكلمة فلما كانت حروف العلة منزلة الحركة في الناقص أسقطت في حالة الرفع للوقف كما تسقط الحركة في حالة الرفع للوقف (وتنصب) أي وتفتح حرف العلة في الفعل الناقص ولم يحذف (اذا أدخلت) عليه الحرف (الناصب لخفة النصب) أي الفتح على حرف العلة نحو لن يرمي وان يغزو بفتح الواو وقوله (ولم تنصب في مثل ان يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة) جواب دخل مقدر تقديره ان قولكم وتنصب حرف العلة اذا دخل الناصب لخفة النصب منقوض بمثل لن يخشى اذ حرف العلة فيه ساكن مع الناصب وتحقيق الجواب أن أصله يخشى بفتح الشين وضم الياء قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والالف لا يحتمل الحركة أصلا حتى تصير مفتوحا فبقيت ساكنة مع الناصب أيضا وكذلك كل فعل عينه مضارعه مفتوحة نحو لن يرضى

اكتفاء بالفرق التقديري و) تلك (الواو في) جمع (النساء أصلية) اذ أصله يعفوت بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرن (والنون) فيه (علامة التانيث) أي علامة المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك أن الواو في يعفون اذا كان جمعا للرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب ولذا سقط في الجزم والنصب نحو لم يغزوا لن يغزو أصله يعفوون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل نصار يغزون فوزنه يفعون (ومن ثمة) أي ومن أجل أن النون في جمع النساء علامة (لا تسقط في قوله تعالى الا أن يعفون) اي المطلقات ولو لم تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب (وأصل ترمين) للواحدة المخاطبة (ترميين) مثل تضربين (فاسكنت الياء) لثقل الكسرة عليها (ثم حذفت) تلك الياء (لاجتماع الساكنين) دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين (وهو) أي ترمين (مشترك في اللفظ مع جماعة النساء) اكتفاء بالفرق التقديري فان أصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن (فاذا أدخلت) أنت (الجازم) على ترمي (تسقط) أنت (الياء منه علامة للجزم) تقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح (ومن ثمة) أي من أجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح (تسقط الياء) للوقف في النقص (في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر) أصله يسري سقط الياء للوقف في الناقص سقوط الحركة في الصحيح نحو لم يضرب (وتنصب) أنت الياء (اذا أدخلت) على يرمي (الناصب) تقول لن يرمي (لخفة النصب) استعمل ألقاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع معرب كامر (ولم تنصب) أنت الياء بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة) أي لا يحتمل الحركة كقوله

(الامر ارم الى آخره) أى ارميا ارموا ارمى ارميا ارمين (أصله ارمى) باثبات الياء المضمومة لانه لو حذف من ترمى حرف المضارعة بقى ما بعده ما كان ساكنا فجلبت الهمزة مكسورة فصار ارمى (فحذفت الياء علامة للجزم) أى للوقف كما حذفت الحركة من الصحيح فصار ارم (وأصل ارموا ارميوا) بكسر الميم وضم الياء (فاسكنت الياء) لثقل الضمة عليها اما بسلب حركتها او بنقلها الى ما قبلها بعد سلب حركته (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) فصار على الثانى ارموا بضم الميم وعلى الاول ارموا بكسر الميم ثم ضم الميم لاجل الواو فصار ارموا بالضم (وأصل ارمى) الواحدة المخاطبة (ارميى) بياءين أولهما لام الفعل مكسورة وثانيهما ضمير المخاطبة ساكنة (فاسكنت الياء) الاولى (الاصلية) لاستثقال الكسرة عليها فالتقى ساكنان هما الياآن (ثم حذفت) تلك الياء (لالتقاء الساكنين) فصار ارمى (وتقول) فى الامر (بنون التأكيد المشددة) اضربن اضربان (ارمن) بضم الميم وحذف الواو (ارمن) بكسر الميم وحذف الياء (ارميان) (١٣٢) على قياس (ارميان) (ارمين) بفتح الياء

ارمينان و) تقول (بالنون الخفيفة ارمين) بفتح الياء (ارمن) بضم الميم (ارمن) بكسر الميم (و) اسم (الفاعل رام الى آخره) أى راميان رامون رامية راميتان راميات وروام (أصله رامى فاسكنت الياء فى حالة الرفع والجر) لاستثقال الضمة والكسرة على الياء فالتقى ساكنا الياء والتنوين (ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين) وأعطى التنوين لما قبلها فصار رام ولم يحذف التنوين لدلالته على التمكن وهو نون ساكنة تتبع حركة حرف توجد فى آخر الكلمة (ولا تسكن) الياء (فى حالة النصب لخفة النصب) أى الفتح فيقال جاءنى رام ومررت برام ورأيت راميا (وأصل رامون رامیون) بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها (فاسكنت الياء) فاجتمع ساكنا الياء والواو (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) دون الواو لانها علامة فصار رامون بكسر الميم وسكون الواو (ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة) يعنى لو لم يضم الميم لزم أن يجعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهو غير جائز اذ العلامة لا تتغير كما لا تحذف فوجب ضم ما قبلها ليسلم الواو (واذا أضفت التثنية) أى تثنية اسم الفاعل من الفعل الناقص اليائى (الى نفسك) أى الى ضمير دال على نفسك وهو ياء المتكلم كما فى غلامى (فقلت راميای فى حالة الرفع) لان أصله فى تلك الحالة راميان كما بين فى النحو فلما أضيف الى الياء سقطت النون لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمام الكلمة بدون المضاف اليه فيكون بينهما التضاد فاذا قصد الى أحدهما وجب ترك الآخر فصار راميای (ورامى فى حالة النصب والجر بادغام علامة النصب والجر فى ياء الاضافة) لان أصله فى تلك الحالتين راميين بفتح الياء الاصلية وسكون الياء الثانية التى هى علامة النصب فى النصب والجر فى الجر فلما أضيف الى ياء المتكلم سقطت النون لما ذكر فى حالة الرفع فصار راميى بثلاث ياآت أولاها مفتوحة وثانيتها ساكنة وثالثتها مفتوحة أيضا فوجب ادغام الثانية فى الثالثة لانهما متجانسان أولاهما

ولا يحسبون الحكم عجزا * لما دم الشرن احتمالى

أى تحملى اذا حركت لخرجت عن أصل وضعها وهو السكون * (الامر) منه (ارم الى آخره أصله ارمى) بسكون الياء (فحذفت الياء علامة للجزم فبقى ارم) هذا المشاكلة قوله فاذا أدخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والا فالوجه ان يقول للوقف أو للسكون كما فى بعض النسخ (وأصل ارموا ارميوا) كاضربوا (فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين) كما فى رموا بلا فرق (وأصل ارمى) بالياء للواحدة المخاطبة (ارميى) كاضربى (فسكنت الياء الاصلية) لاستثقال الكسرة عليها الاحاجة الى هذا القيد الذى علم من قوله فاسكنت ان المراد بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره فى اعلال ترمين الا انه ذكره هنا لئلا يتردد السامع فى الامر من ان الملاق لفظ الياء فى الياء من هو أى المسكن أو المحذوف (ثم حذفت) تلك الياء (لاجتماع الساكنين) دون الزائدة لانها ضمير (وتقول بنون التأكيد الثقيلة) المشددة (ارمين) بفتح الياء (ارميان ارمن) بضم الميم (ارمن) بكسر الميم (ارميان ارمينان و) تقول (بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم * الفاعل رام الخ أصله رامى) على وزن ضارب (فاسكنت الياء فى حالتى الرفع والجر) لاستثقال الضمة والكسرة على الياء (ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين) من الياء والتنوين لانه نون ساكنة تتبع حركة الآخر أى تأتى بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الميم آخرا تتبع حركته وتأتى بعدها وليست بمعارضة لحرف كالحركة بل هى حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف (ولا تسكن) الياء (فى حالة النصب) بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب (لخفة النصب) أى الفتحة على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير فى كلامهم (وأصل رامون رامیون) على وزن ضاربون (فاسكنت الياء) بان حذف حركتها (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) دون الواو لانه علامة الرفع (ثم ضم الميم لاستدعاء) صيانة (الواو الضمة واذا أضفت) أنت (التثنية) أى تثنية رام (الى نفسك) أى ياء المتكلم (فقلت) جواب الشرط أى فقد قلت (راميای فى حالة الرفع) أصله راميان فلما أضفته الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط النون حالة الاضافة لاجتمع النقيضان فصار راميای (و) قلت (رامى فى حالتى) الاضافة و (النصب والجر) بثلاث ياآت أصله راميين فلما أضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميى ثم قلت رامى (بادغام علامة النصب والجر) أعنى الياء الثانية (فى ياء الاضافة) وهى الياء الثالثة (واذا أضفت الجمع) أى جمع رام (الى نفسك

ة فصار راميا بفتح الياءين وتشديد الثانية واعلم ان في قوله واذا أضفت التثنية الى نفسك فقلت تجوزا لان جزاء الشرط اذا كان ماضيا
لم يجز دخول الفاء فيه مثل العبارة ان يقال اذا أضفت قلت فكان هذا سهو من الكاتب فحينئذ لا بد من تقدير قد ليصح وكذلك الحال
بعده في مواضع (واذا أضفت الجمع) من اسم الفاعل من الناقص اليائي (فقلت رامي) بكسر الميم وفتح الياء المشددة (في جميع الاحوال)
حالة الرفع والنصب والجر (و) ذلك لان (أصله في حالة الرفع راموي فادغم) الواو في الياء بعد قلبها ياء (لانه اجتمع الحرفان) اللذان (من
واحد في العلية) أي في كونهما حرفي علة قبل قلب الواو ياء في الذات بعد قلبها ياء لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون فصار رامي
ثم كسرت لاجل الياء فصار رامي وأصله في حالة النصب والجر رامين بكسر الميم والياء الاولى الاصلية وسكون الياء الثانية التي هي
ة النصب في النصب والجر في الجر فأسكنت الياء لثقل الكسرة عليها فالتقى ساكنان فحذفت الاولى لان الثانية علامة فصار رامين بياء
ساكنة فلما أضيفت الى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامي بياءين أولاهما ساكنة وثانيتهما مفتوحة فوجب ادغام الاولى في الثانية
فصار رامي اسم (المفعول) من رمى يرمي (مرمي الى آخره) أي مرميان مرميون مرمية مرميتان مرميات ومرامي (أصله مرموي فادغم)
الياء بعد قلبها ياء (كما) أدغم (في رامي واذا اضفت التثنية) أي تثنية اسم المفعول (١٣٣) (الى ياء الاضافة) ولو قال الى ياء المتكلم

امي) بياءين (في جميع الاحوال) أي حال الرفع والنصب والجر (أصله في حالة الرفع راموي) أصله
سقطت النون بالاضافة فصار راموي (فادغم) أي وقع الادغام في راموي (لانه) أي الشأن
الحرفان) هما الواو والياء (من جنس واحد في العلية) أي في كونهما حرفي علة وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار رامي فادغم الياء الاولى في الثانية فصار رامي ثم كسر
الياء فصار رامي وأما في حالتي النصب والجر فاصله رامين فلما أضيف الى ياء المتكلم سقطت النون
ي ثم أدغم الياء الاولى في الثانية فصار رامي * (المفعول مرمي الخ أصله مرموي فادغم كما في رامي)
بلا فرق (واذا أضفت التثنية) أي تثنية مرمي (الى ياء الاضافة فقلت مرمياي في حالة الرفع) أصله
فقطت النون بالاضافة (و) قلت (في حالتي النصب والجر مرميي باربع يا آت) أولها منقلبة عن
وثانيها لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة (واذا أضفت الجمع) أي
المذكر السالم (الى ياء الاضافة فقلت مرميي أيضا) أي كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة هنا
التثنية (باربع يا آت في كل الاحوال) أي في حالة الرفع والنصب والجر أما في حالة الرفع فاصله
ا أضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرموي فاعل كما في راموي فكسرت الياء الاصلية
المقلوبة وأما في حالتي النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم مرميي
في الرابعة فصار مرميي بكسر الياء الثانية المدغم فيها * (الموضع مرمى) بفتح الميمين أصله
ا ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين الياء والتنوين (الاصل فيه) أي في مرمى (ان يأتي على
العين) لانه من يفعل بالكسر (الا انهم فروا من توالي الكسرات) ففتحوا العين كما في
* (الآلة مرمى) بكسر الميم الاولى وفتح الثانية أصله مرمى فاعل مثل مرمى (المجهول رمي

لكان أظهر (فقلت
مرمياي في حالة الرفع) أصله
مرميان فحذفت النون
بالاضافة فصار مرمياي
(وفي) حالة (النصب والجر
مرميي باربع يا آت) لان
أصله مرميين بفتح الياء
الاولى وتشديدها وسكون
الياء الثانية ففيه ثلاث يا آت
فلما أضيف الى ياء المتكلم
صارت أربعة وحذفت نون
التثنية ثم أدغم ما قبل ياء
الاضافة التي هي علامة في
ياء الاضافة فصار مرميي
بياءين مفتوحتين مشددتين
(واذا أضفت الجمع) من
اسم المفعول (الى ياء المتكلم
فقلت مرميي أيضا) أي كما
في التثنية (باربع يا آت في

ن أصله في حالة الرفع مرميون فلما أضيف الى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرموي فاجتمعت الواو والياء وسبقت
ن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار مرميي بضم الياء الاولى ثم كسرت لاجل الياء الثانية فصار مرميي بكسر الياء
المشددتين وأصله في حالة النصب والجر مرميين بكسر الياء الاولى المشددة وسكون الثانية ثم لما أضيف الى ياء المتكلم حذفت
فادغمت الثالثة التي هي علامة في الرابعة لسكون الاولى وفتح الثانية فصار مرميي بكسر الياء الاولى وفتح الثانية المشددتين
في كون كل منهما باربع يا آت بلا فرق في الحركات والسكنات اسم (الموضع) من رمى يرمي (مرمى) بفتح الميمين أصله مرمي بضم
ثقلت الضمة على الياء فأسكنت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء فاتصل التنوين بما قبله فصار مرمى لكنه يكتب
المحذوفة (الاصل فيه) أي في الموضع (ان يأتي على وزن مفعل) بكسر العين وذلك لان الموضع مما يكون عين مضارعه
بكسر تبعا لعين مضارعه (الا انهم قد فروا من توالي الكسرات) لان الياء كسرتان ففتحوا العين في الموضع من الناقص
مكسورا أو مفتوحا أو مضموما وقد مر ذلك في فصل الموضع اسم (الآلة مرمى) بكسر أوله (المجهول) من الناقص
ي) ومن المضارع

(يرمي الى آخرهما) أي رميا رموا رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا بضم الراء وكسر الميم في الكل يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين أرمي نرمي بضم حروف المضارعة وفتح الميم في الجميع (ولم يعل رمي لخفة الفتحة) على الياء مع انفتاح ما قبلها والبيت مفتوح حتى يقلب ألفا (وأصل يرمي يرمي) بضم الياء (فقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (كما) قلبت ألفا كذلك (في رمى) ولما بين احكام الناقص اليائي أحال عليه احكام الناقص الواوي فقال (وحكم غزا يغزو مثل رمى يرمي في كل الاحكام الا أنهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت يا مغزي) كما مر بيانه (مع ان الياء من حروف الابدال) وهو جعل حرف مكان حرف آخر ويعرف بحركته ومعاني القيود ظاهرة لمن له عقل سليم ويجري في الانواع الثلاثة لفظا أما في الاسم فنحو تراث أصله وراث وأما في الفعل فنحو هراق أصله اراق وأما في الحرف فنحو الافعات أصله الا لافعلن وطرق معرفة الابدال خمسة أحدها ان يعرف بامثلة اشتقاقه كالتاء في تراث والهمزة في أجوه فان أمثلة اشتقاق الاول ورث ويرث ووارث وموروث وميراث فاذا وجد التاء في تراث علم ان التاء أبدلت من الواو وأصله وراث فعال اسم للميراث وثانيها انه يعرف (١٣٤) بقلة الاستعمال كقولهم الثعالي في الثعالب والاراني في الارانب لان الثعالي بالياء بمعنى الثعالب واستعماله قليل بالنسبة الى الثعالب فيعلم ان الباء فيه هو الاصل والياء مبدل عنه وكذا الحال في الاراني والارانب وثالثها انه يعرف بكون البدل في اسم يكون فرعا عن أصل والحرف زائد في الفرع كضويرب تصغير ضارب فلا اشكال في انه تصغير ضارب والمصغر فرع المكبر فضويرب فرع ضارب والالف فيه زائدة فعلم ان الواو في ضويرب مبدلة من الالف في ضارب لانه الاصل وضويرب فرعه ورابعها انه يعرف البدل في اسم يكون فرعا عن أصل وحرف البدل أصل كمويه تصغير ماء فانه فرع عن ماء والهاء فيه أصل لان أصل ماء ماه بدليل مياه وامواه فالهمزة مبدلة عن الهاء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وخامسها انه يعرف بانه لو لم يجعل مبدلة لزم بناء مجهول كاصطبر يحكم بان أصله اصتبر لانه لو لم يكن كذلك لوجب ان يكون وزنه افطعل وهو بناء مجهول كذا قرروه للادغام (وحروفها) الضمير يرجع الى الابدال فالاولى حروفه بالتذكير قولك (استنجده يوم صال زط) وهي خمسة عشر حرفا يقال استنجده فانجده أي استعان به فاعانه ويقال صال عليه وثب وزط اسم قبيلة وهو فاعل صال ويوم ظرف استنجده ومضاف الى الجملة الفعلية وجعل سيبويه حروف الابدال أحد عشر وقال في كتابه حروف البدل احد عشر حرفا منها ثمانية أحرف من حروف الزيادة وهي الهمزة والالف والنون والهاء والياء والتاء والميم والواو ومنها ثلاثة من غيرها وهي الطاء والدال والجيم وعند الزمخشري ثلاثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال وقال ابن الحاجب حروفها أربعة عشر يجمعها قولهم انصت يوم جد طاه زل وقال ان ما ذهب اليه الزمخشري وهم منه لانه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الابدال لقولهم صراط في سراط وزقر في سقر وزاد السين وليست من حروف الابدال ولا يرد عليه اسمع أصله استمع فابدل السين من التاء لان مثل هذا يعد من باب الادغام لا من باب الابدال لان من قال في اسمع بابدال السين من التاء ورد عليه نحو اذكروا اظلم من حروف

يرمي) مثل ضرب يضرب (الخ ولم يعل رمى) بسبب حركة الياء (لخفة الفتحة) عليها كما في يرميان (وأصل يرمي يرمي) كيضرب (قلبت الياء ألفا كما) قلبت (في رمى) معلوما (وحكم) الناقص الواوي مثل (غزا يغزو كحكم الناقص اليائي (مثل رمى يرمي في كل الاحكام) التي ذكرت في اليائي (الا) في هذا الحكم وهو (انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت) أصله اغزوت (تبعا يغزي) أصله يغزو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر في أوائل باب الاجوف وانما أخر الواوي من اليائي مع أن الاصل تقديم الواوي لقوة الواو لان الواوي لا يجيء من أول الدعائم واليائي يجيء منه وليطرح عليه بحث الابدال لمناسبة ابدال الواو ياء ولذلك قال (مع أن الياء من حروف الابدال) الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف نحو بنى همزة ابن واسم وبقوله غيره نحو ردوا وأب وأخ في النسبة وبقوله لا للادغام جعل الطاء مكان تاء الافتعال لارادة الادغام (وحروفها) أي حروف الابدال وتأنيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن أن يقرأ الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف اليه بيانية أي الحروف التي هي البدلات كما في قوله وحروفها اصطلاحا تتفق عند الزمخشري وعند المصنف خمسة عشر وهي ما يجمعه (استنجده يوم صال زط) ومعنى استنجده استعان به وزط اسم قبيلة وصال أي حمل من الجملة وما قيل ان حروفها عند الزمخشري ثلاثة عشر وهي ما جمعه استنجده يوم صال خلاف ما صرح به في المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاي ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط الى هذا عبارته عتبها في الكتب الصحيحة الحاضرة مع انه ذكر الصاد والزاي في المفصل أيضا ثم من الناس من يقول انها ثلاثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم صال بل منهم من يقول انها أحد عشر ثمانية من حروف الزوائد وهي غير السين واللام وثلاثة من غيرها وهي الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب أربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاه زل انصت أي سكت ويوم ظرفه وجد مبتدأ مضاف الى طاه وهو اسم رجل وزل من الزلل خبر المبتدأ والظرف مضاف الى الجملة أي اسكت في هذا اليوم واعترض على من عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشري والمصنف ثم قال والا ورد اسمع وردوا اذكروا اظلم يعني ان المراد ما لا يكون

الابدال ليس كذلك لان هذا من باب الادغام والمراد من قولهم حروف الابدال ابدال من غير ادغام كل واحد منها باب على حياله وأنت تعلم أن
زيادة السين ترد على ما ذكره المصنف أيضا وانما سميت بحروف البدل لجعل بعضها في موضع بعض والعلة في ابدال بعضها ببعض ارادة
التشاكل والتسهيل والحسن في المسموع والتوسع في التقبيل والفرق بين حروف الزيادة وحروف البدل ان حروف الزيادة تأتى لمعانى
وحروف البدل للالفاظ من تحسين وتسهيل على اللسان قوله (الهمزة أبدلت) شروع في تفصيل الابدال وبيانه أن أى حرف يبدل من أى
حرف فالهمزة تبدل (وجوبا باطرادا من الالف) اعلم أن ابدالها من حروف اللين وهى الالف والواو والياء على ثلاثة أقسام قسم يجب اطراد
ابدالها وقسم يجوز اطراده وقسم يمتنع الاطراد فابتدأ بالقسم الاول ثم الثانى ثم الثالث (١٣٥) فقال الهمزة أبدلت من الالف وجوبا (في

دغام والاولى اذ كر واظلم أصلهما اذ تكرر واظتلم فان الذال والطاء ليستا من حروف الابدال اتفاقا
والاصل الزمخشرى والمصنف نظرا الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب انه يقول استخذ
فلان أرضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التاءين سينا ولا شك ان هذا الابدال ليس للادغام مع ان المصنف قد
نص من سيبويه في استخذ كما يجيء ان شاء الله ثم شرع في بيان كون أى حرف من الحروف المذكورة
من أى حرف يبدل مراعيا في ذلك ترتيب الحروف المذكورة فقال (الهمزة) منها (أبدلت وجوبا) أى ابدالا
واجبا لا يجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع في ايجاده أى قياسا (من الالف في نحو صحراء) أى فيما
فيه الالف الممدودة (لان همزتها ألف في الاصل كالف سكرى) لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل
زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لانهما للزوم وما صارت كلام الفعل فجاز زيادة الالف قبلها كما في
كتاب فاجتمع ألفان فلو حذفت احداهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل (ثم جعلت) ألف
التأنيث (همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة) دفعا لالتقاء الساكنين دون الزائدة لزيادة المدة تبقى على
مدها ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا أو ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها
ببعض أكثر لانه لو قلبت احداهما لاحتيج الى قلبها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها ألفا فهما
العمل بقطع المسافة (ومن ثمة) أى ومن أجل كون همزة صحراء ألفا في الاصل وليست باصلية
(لا يجوز جعلها) أى همزة صحراء (همزة) أى ابقاؤها (في نحو صحارى) بفتح الراء جمع صحراء فاذا أردت
ان تجمعها أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع في مثل مصابيح ومساجد
وحينئذ تنقلب الالف التى بعد الراء ياء للكسرة التى قبلها وتقلب ألف التأنيث أيضا ياء لاستدعاء الياء وتدغم
احدى الياءين في الاخرى فصار صحارى بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما في سيد وابدلوا من
الياء الباقية ألفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى (يعنى لو كانت) همزة صحراء (في
الاصل همزة لجاز صحارئ بالهمزة) بعد الياء (في صورة ما) أى في أى صورة من الصور من هذا النحو على مثال
مصابيح مع أنه لم يجز (كما يجوز جعل الهمزة) في (نحو خطيئة) اذ يجوز خطيئة بالهمزة أيضا فظهر ان همزة
الا ليست باصلية (و) أبدلت الهمزة أيضا (من الواو) التى هى الفاء (وجوبا باطرادا في نحو أواصل) أى
فيما اجتمع فيه واوان متحركان في أول الكلمة وأواصل جمع واصلة أصله وواصل الواو الاولى هى الفاء
والثانية منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في ضوارب ولم تحذف
احداهما للالتباس ولم تقلب ياء لئلا يقع علوى أى الالف بين ساكنين أى الياء والكسر وانما وجب قلب
الواو (فرارا من اجتماع الواوات) عند العطف مع أن الواوين اذا تحركتا أحسن لهما من الاستثقال الحاصل

نحو صحراء) وذلك (لان همزتها) ألف في الاصل (كالف سكرى) يعنى ان أصل صحراء صحرى بألف التأنيث كسكرى وعطشى الا انه لما زيدت قبلها ألف للبناء والمد (جعلت) ألف التأنيث (همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة) ساكنة فلو لم تجعل همزة لاجتمع ساكنان ولم تجعل الزائدة همزة ولم يمكن حذفها أيضا لفوات غرض المد ولم يمكن حذف الثانية لانها علامة التأنيث (ومن ثم) أى ومن أجل أن همزته ألف في الاصل (لا يجوز جعلها) أى جعل همزة صحراء (همزة في نحو صحارى) بفتح الراء ويجوز بكسر الراء وتشديد الياء لانهم لما كسروا الراء للجمع قلبت الالف الزائدة ياء لانكسار ما قبلها ثم جعلت الهمزة المتطرفة ألفا ثم جعلت ياء لانكسار
ما قبلها أيضا لان الياء الاولى المنقلبة من الالف ليست بحاجزة حصينة أولان الياء كسرة فاجتمع يا آن فادغمت الاولى في الثانية فصار
صحارى بكسر الراء وفتح الياء المشددة ثم خففت بحذف الياء الاولى ثم أبدلت كسرة الراء فتحة للخفة فجعلت الياء الثانية ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار صحارى بفتح الراء (يعنى لو كانت) الهمزة (في الاصل همزة) لا مبدلة من الالف (لجاز صحارئ) على وزن مصابيح (بالهمزة
في صورة ما) من صور استعماله (كما يجوز في نحو خطيئة) بالهمزة في خطاية بالتشديد ولما لم يجز ذلك علم انها ليست بهمزة في الاصل بل
هى مبدلة من الالف (و) الهمزة أبدلت (من الواو وجوبا باطرادا) أيضا سواء وقعت الواو في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها فالاول (في
نحو أواصل) أصله وواصل على وزن فواعل جمع واصل كنواصر جمع ناصر وانما وجب ابدال الهمزة من الواو ههنا (فرارا عن اجتماع
الواوات) المراد من هذا الجمع ما فوق الواحد قال ابن الحاجب واذا جمعت واصل قلت وواصل على وزن فواعل فاجتمع الواوان اجتماعا لازما

[illegible]

همزة (و) من الواو التي هي عين مكسورة [illegible] (في [illegible]) أي في اسم الفاعل من
الأجوف الواوي أصله [illegible] في باب الأجوف في بحث اسم الفاعل [illegible]
[illegible] (و) من الواو التي هي عين مضمومة (في أدؤر) أي في جمع [illegible]
الاسم [illegible] الأجوف الواوي [illegible] على وزن [illegible] والأدؤر جمع [illegible] أصله أدور [illegible]
همزة (لثقل الضمة على الواو) في الجمع [illegible] مع كونه واحدا على وزن [illegible]
[illegible] حركة الواو [illegible] بحكم الشارع [illegible] أدور جمع دور [illegible]
واحدة على وزن [illegible] من نحو أدور جمع دور [illegible] الهمزة لأن [illegible]
الحركة [illegible] على وزن الفعل [illegible] بسبب كونه واحدة على وزن [illegible] الذي هو الفعل
[illegible] الحركة من الواو [illegible] الزمخشري [illegible]
[illegible] (و) من الواو التي هي لام (في نحو كساء) أي
في اسم [illegible] آخره [illegible] أصله كساو [illegible] قلبت الواو همزة [illegible] (لوقوع الحركة [illegible]
على الواو) [illegible] ترتيب [illegible] الكلمة [illegible] أصل [illegible]
[illegible] الزمخشري وابن الحاجب نظرا إلى [illegible] (و) أبدلت الهمزة
[illegible] من الياء [illegible] (نحو بائع) أي في اسم الفاعل من الأجوف اليائي (كما) أي كالإبدال الذي
(مر) في قائل [illegible] الهمزة في قائل وبائع [illegible] من الألف [illegible]
[illegible] من الواو والياء [illegible] كما صرح صاحب
المراح بهذا التعليل حيث قال لأن الهمزة إنما أبدلت من الألف المبدلة من الواو والياء وأشار إلى المذهب
[illegible] أن الهمزة منقلبة من الألف التي هي بدل عن الواو والياء في قائل وبائع وكساء
وبعضهم يزعم أن الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء أولا من غير واسطة [illegible] إلى المذهب الأخير
[illegible] المتبادر من عبارته هنا إبدالها من نفس الواو والياء وأشار [illegible] إلى المذهب الأول [illegible]
[illegible] الواو [illegible] همزة (و) أبدلت الهمزة (جوازا) أي [illegible]
[illegible] الهمزة على أصلها (مطردا من الواو المضمومة [illegible]) أصله [illegible] جمع [illegible]
[illegible] على الواو) [illegible] لعدم كونه واحدا على وزن الفعل [illegible] جوازا غير مطرد (ومن الواو
المضمومة) ومن المكسورة (نحو إشاح) لثقل الكسرة على الواو أصله وشاح (و) من المفتوحة (نحو أحد
أصله وحد) لثقل الحركة على الواو [illegible] أصله وحد [illegible]

[illegible]

ربيع ... في التشهد فقال عليه السلام أحد أحد أي أشر بأصبع واحدة (و) الهمزة أبدلت (من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله أديه) للدعاء عليه أصله يديه فأبدلت الهمزة من الياء (لثقل الحركة على الياء ومن الهاء) جوازا غير مطرد (نحو ماء أصله ماه) وأصله موه بالتحريك لانه يجمع على أمواه في القلة وعلى مياه في الكثرة نحو جمل وجمال وأجمال فقلبت الواو ألفا والهاء همزة فصار ماء (ومن ثم) أي ومن أجل ان أصل ماء ماه (يجيء جمعه مياه) بالهاء لا بالهمزة وأصله مواه قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها لان جمع التكسير يرد الاشياء الى أصولها وكذلك التصغير فيقال مويه قال ابن الحاجب ان ابدال الهمزة عن الهاء في نحو ماء شاذ لقلته ولازم اذ لم يثبت النقل باستعمال الهاء في ماء (و) الهمزة (١٣٧) أبدلت (من الالف) جوازا غير مطرد (في نحو قوله) أي الشاعر (هيّت شوق المشتئق) بكسر الهمزة أصله مشتوق اذ هو اسم فاعل من اشتاق من الشوق فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار مشتاق كمنقاد ومختار ثم أبدلت الهمزة من الالف فصار مشتئق فعلى هذا يكون الابدال باعتبار الاصل من الواو لا من الالف كما في قائل وكساء لكن المصنف لم يلتفت الى هذا الاصل بل نظر الى الظاهر أو لان قلب الواو ألفا ههنا أوجب من قلبها الفا ثم لان ماقبل الواو ههنا والتاء ههنا مفتوحة لا حاجز بينهما وما قبل الواو في قاول ألف ساكنة وماقبل ذلك الالف مفتوح ولما كان قلبها ههنا أوجب كان كأنها الف في الاصل بخلاف الف قاول فتدبر وتمام البيت

يا دارمي بدكاديك البرق * صبرا فقد هيّت شوق المشتئق

وهي اسم الحبيبة

١٨ – مراح) والدكاديك جمع دكداك وهو ماتلبد من الرمل بالارض ولم يرتفع والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض بها حجارة ورمل وطين مختلطة وهيّت بمعنى حركت وأظهرت وفاعله يرجع الى الدار ومفعوله شوق المشتئق وأراد بالمشتئق نفسه (و) في (نحو قراءة من قرأ ولا الضألين بفتح الهمزة) وهي في الاصل ألف اسم الفاعل قال في الكشاف وقرأ أيوب السختياني ولا الضألين بالهمزة كما قرأ عمرو بن عبيد ولا جأن وهذه لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين (و) الهمزة أبدلت (من العين) جوازا غير مطرد (نحو أباب بحر ضاحك زهوق) أصله عباب بالعين المهملة ثم أبدلت منها الهمزة فصار أباب والعباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه وعباب البحر أكثر ماء وضاحك أي ملآن بالموج يقال ضحك البحر اذا هاج من عظم والزهوق البعيد أي بعيد القعر قوله (لاتحاد مخرجهن) علة لابدال الهمزة من الهاء وابدالها من الالف وابدالها من العين كلها وضمير مخرجهن يرجع الى الهمزة والهاء والالف والعين جميعا (السين أبدلت

ابن أبي وقاص كان يشير بأصبعيه فقال عليه السلام أحد أحد أي أشر بأصبع واحدة (و) أبدلت (من الياء) جوازا غير مطرد (نحو قطع الله أديه) أصله يديه (لثقل الحركة على الياء و) أبدلت (من الهاء) جوازا غير مطرد نحو أل فعلت وألا فعلت أصلهما هل فعلت وهلا فعلت وان كان في بعض الصور لازما (نحو ماء أصله ماه) الا انه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن التقييد ولم يفصله الى جائز ولازم ونقول المراد من الواجب ماله سبب موجب وبالجائز ماليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزوم لا ينافي الجواز وهذا شاذ لقلته (ومن ثمة) أي ومن أجل ان أصله ماه (يجيء جمعه مياه) وتصغيره مويه فانهما يردان الشيء الى أصله وانما تعرض لبيان أصله واثباته تنبيها على ان الابدال هنا لازم واخراجا له عن حكم سوابقه لما تدخل في حكم الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل (و) أبدلت (من الالف) جوازا غير مطرد (في نحو قوله هيّت شوق المشتئق) بكسر الهمزة أصله مشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى أصله وهي الكسرة وهذا أيضا شاذ لانه يزيد ثقلا لصدره

يا دارمي بدكاديك البرق * صبرا فقد هيّت شوق المشتئق

والدكاديك جمع دكداك وهي الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض غليظة فيها حجارة ورمل صبرا أي أعطني صبرا هيّت حركت وزدت يريد بالمشتئق نفسه (ونحو قراءة من قرأ بالهمزة) وهو أيوب السختياني (ولا الضألين) وقراءة عمرو بن عبيد ولا جأن بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول عن الفتح لتخفيف أصله الضالين بالالف لانه اسم فاعل وانما أخر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب أن يقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينها وبين أختها نظرا الى أن الابدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف في المشتئق غير لازم ولازم الابدال في بابه مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم أن يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان غير لازم الا أنه ليس بشاذ اذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ كالابدال من الالف في نحو المشتئق اذ لا تخفيف فيهما بل فيهما ثقل وانما جعل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان أصحاب هذه اللغة طردوه جدا كما طردوه في الهرب عن التقاء الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده في جميع اللغات (و) ابدلت (من العين) جوازا غير مطرد (نحو أباب بحر ضاحك زهوق) أصله عباب وهذا الابدال أشد لكونه في غاية القلة ولذا أخره والعباب ارتفاع الماء ضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه و زهوق أي عميق قوله (لاتحاد مخرجهن) أي الهمزة والهاء والالف والعين وهو الحلق تعليل لابدال الهمزة من الهاء والالف والعين (السين) منها (ابدلت)

من التاء) بنقطتين من فوق جوازا غير مطرد (نحو استخذ أصله اتخذ) بتاءين (عند سيبويه) فأبدلت السين من التاء الاولى (لقربهما في
الهمس) ومن أنكر كون السين من حروف الابدال أنكر ان أصله اتخذ في الصحاح حكى المبرد ان بعض العرب يقول استخذ فلان أرضا
يريد اتخذ فيبدل من احدى التاءين سينا كما أبدلوا التاء مكان السين في قولهم ست و يجوز ان يكون أراد استفعل من تخذ يتخذ فحذف احدى
التاءين تخفيفا كما قالوا ظلت من ظللت انتهى كلامه (التاء أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء ويجوز اسكانها
أصله وخمة في مختار الصحاح تقول اتخم من الطعام وعن الطعام والاسم التخمة بفتح الخاء والعامة تسكنها (وأخت) أصله أخو بفتحتين فحذفت
الواو وزيدت الهمزة لتدل على الواو لا الخاء بل أسكنت (١٣٨) لوقوعها بين الشديدين بعد القلب وانما قلنا ان أصله أخو بدليل ان جمعه أخوات فأبدلت
التاء من الواو فيهما (لقرب مخرجيهما) أي مخرج الواو والتاء (و) التاء أبدلت (من الياء) أيضا (نحو ثنتان) بنقطتين من فوق بعد النون (أصله ثنيان) بنقطتين من تحت لانه من ثنى الشيء أي عطفه فاثنان عدد المذكر وثنتان عدد المؤنث (واستنوا أصله استيوا) فأبدلت التاء من الياء فيهما (حتى لا يقع الحركة على الياء) المعرفة يقال القوم استنوا أي موضع كذا اذا لبثوا فيه سنة (ومن السين) جوازا غير مطرد أيضا (نحو ست أصله سدس) كما مر في المضاعف (و) نحو قول الشاعر قاتل الله بني السعلات (عمرو بن يربوع شرار النات) أصله شرار الناس (ومن الصاد) جوازا غير مطرد أيضا نحو (لصت) أصله لص وهو السارق وانما أبدلت التاء من السين والصاد فيهما (لقربهن) أي التاء
والسين والصاد (في الهمس) والتاء أبدلت (من الباء) بموحدة (نحو الذعالت) أصله الذعالب جمع ذعلبة وهي الناقة السريعة أبلوا
السير وقيل هي النعامة وما قيل الذعالب اخلاق من الثياب جمع ذعلوب فهو سهو ولان جمع ذعلوب ذعاليب على زنة مفاعيل لا ذعالب بوزن
مساجد الذي نحن فيه وفي الصحاح الذعالب قطع الخرق واحدها ذعلوب (النون أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو صنعاني) الصنعاء
ممدود وهي قصبة اليمن فاذا نسب اليه فالقياس أن يقال صنعاوي بالواو لان الاسم الممدود اذا نسب اليه فقياسه قلب الهمزة واوا كحمراوي
وخنفساوي وكذا النسبة الى أم بهراء بالمد وهي قبيلة من قضاعة فالقياس أن يقال بهراوي لكن النون أبدلت من الواو فيهما فصار صنعاني
وبهراني

جوازا غير مطرد (من التاء نحو استخذ أصله اتخذ عند سيبويه) على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر
أبدلت الاولى سينا ومن أنكر كون السين من حروف الابدال أنكر كون أصله اتخذ بل يقول انه استفعل
من استخذ يستخذ كما مر (لقربهما في الهمس) وسيجيء التاء منها (أبدلت من الواو) التي هي فاء جوازا غير مطرد
(نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة تقول تخمة بتسكين الخاء أصله وخمة لانه من الوخامة بمعنى
الثقل أبدلت من الواو فصار تخمة (و) من الواو التي هي لام نحو (أخت) أصله أخو بالتحريك كما ان
أصله أيضا أخو بالتحريك حذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو لانك تقول في
التثنية أخوان ولم يعوض عنه للمذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان
التعويض فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض لحيثيته للتأنيث وضم الهمزة في أخت دون أخ لاجل التاء
التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم جعل دليلا على أن التاء عوض عن الواو ولان التاء
ثابتة في الوصل والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي قيل في تثنيته اختان بالتاء دون
اخوان بالواو وان كانت التثنية ترد على الاصل وأما الاخ فلم يعوض عن الواو فيه شيء فكأنه لم يكن فيه
واو من الاصل وانه ثنائي فلم يحتج فيه الى الدليل (لقرب مخرجيهما) أبدلت التاء (من الياء) جوازا غير مطرد
(نحو ثنتان أصله ثنيان) في عدد المؤنثين لانه من ثنيت (وأسنتوا) بفتح الهمزة من باب الافعال أي اجدبوا
(أصله أسنيوا) بالياء وأصله أسنووا بالواو بدليل سنوات أبدلت الياء من الواو فصار أسنيوا ثم أبدلت التاء
من الياء فصار استنوا وانما قلنا التاء أبدلت من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء (حتى لا تقع
الحركة) مطلقا (على الياء) الضعيف (و) أبدلت التاء (من السين) جوازا غير مطرد (نحو ست أصله سدس)
كما مر في المضاعف (ونحو يا) قاتل الله بني السعلاة (عمرو بن يربوع شرار النات) غير أعفاء ولا أكيات
النات الاصل الناس والاكيات الاصل الاكياس جمع كيس والمنادى محذوف أي يا قوم السعلاة النساء
الخبيثات وعمرو بدل من ابن وشرار الناس صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير
واعفاء جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير أعفاء وغير أكياس وذكر
في الضرام من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهي أنثى أخبث الجن وولدت له أولادا ثم
هربت ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعالي جمع سعلاة بمعنى الغول (و) أبدلت
التاء جوازا غير مطرد (من الصاد نحو لصت) أصله لص بالتشديد (لقربهن) أي التاء والسين والصاد
(في الهمس) أبدلت التاء (من الباء) جوازا غير مطرد (نحو الذعالت) أصله الذعالب لكثرة استعماله
جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة السريعة وأما الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة خرقة
(النون) منها (أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو صنعاني) فكأنهم قالوا صنعاوي كبهراوي ثم

(لقرب النون من حروف العلة) وقد سبق بيان قربه منها قال ابن الحاجب ويدة من الواو في النسب في هذين الصورتين فقط (و) النون أبدلت (من اللام) أيضا جوازا غير مطرد (نحو لعن) أصله لعل وهو حرف من الحروف المشبهة بالفعل فابدلت النون المشددة من اللام المشددة (لقربهما) أي اللام والنون (في المجهورية) قال بعض المحققين هذا الابدال ضعيف لان لعن لغة في لعل (الجيم أبدلت من الياء المشددة) جوازا غير مطرد (نحو) قول الشاعر * خالي عويف وهو اسم رجل و (أبو علج) أصله أبو علي آخر البيت * المطعمان الشحم بالعشج *

أبدلوا من الواو النون وقيل النون أبدلت من الهمزة في صنعاء والاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن (لقرب النون من حروف العلة) أبدلت النون (من اللام) على الضعف لمخالفة استعمال الفصحاء (نحو لعن) أصله لعل لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف في الحروف و (لقربهما في المجهورية) وفي المخرج أيضا ولذلك يدغم فيه ومنها (الجيم أبدلت) جوازا غير مطرد (من الياء المشددة) في الوقف لاشتراك الجيم والياء في المخرج لكونهما في وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر قال أبو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيمج أصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة فقلت من أيهم فقال مرج بتشديد الراء أصله مري وقد يجري الوصل مجرى الوقف (نحو ابو علج) أصله أبو علي في قوله

خالي عويف وأبو علج * المطعمان الشحم بالعشج

وبالغداة كتل البرنج * يقلع بالواد وبالصيصج

أصله بالعشي والبرني أجود التمر والصيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء المجتمع الواد الوادي أدغم الياء في الدال (حتى لا تقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيف (و) أبدلت الجيم جوازا غير مطرد (من الياء الغير المشددة حملا على المشددة) وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير شائع في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف كفقيمج أو في الوصل كابي علج أو غير متطرفة كاجل بمعنى أيل وسواء كان في النثر كالمثال الاول أو في الشعر كالمثال الثاني والثالث في قوله

كان في أذنابهن الشول * من عبس الصيف قرون الاجل

الشول جمع شائل وهو المرتفع والعبس ما يتعلق باذناب الابل من أبوالها وأبعارها فيجف عليها في الصيف والاجل أصله ايل وهو الوعل شبه البعرات المتعلقة باذناب الابل في الصيف بقرون الابل وأما ابدال الجيم من الياء المخففة فلا يعتد بها ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن بشرط ثلاثة تشديد الياء والوقف والشعر فان اختل أحدها فهو قليل (نحو لاهم ان كنت قبلت حجتج) أي حجتي (فلا يزال شاحج يأتيك بج)

* أقمر نهات ينزي وفرتج) أي وفرتي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار أقمر أبيض نهات صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دأبه يقول ان قبلت حجتي ووفقني لان أتيت بيتك للحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي قوة يحركني حتى يحرك شعر رأسي * (الدال أبدلت من التاء جوازا) غير مطرد (نحو فزد) أصله فزت أي ظفرت (واجدمعوا) أصله اجتمعوا (لقرب مخرجيهما * الهاء أبدلت من الهمزة) جوازا غير مطرد (نحو هرقت) لاتحادهما في المخرج أصله أرقت (و) أبدلت (من الالف) جوازا غير مطرد (نحو حيهله) أصله حيهلا (وأنه) أصله أنا بالالف دون الهاء لانهما انما يزيدا للوقف والا كثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وأنا بالالف دون الهاء فظاهر ان الاصل فيهما الالف (و) أبدلت الهاء (من الياء) جوازا غير مطرد (في هذه أمة الله) أصله هذي لانه ثبت ان الياء للتأنيث في باب اضربين واضربي ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التأنيث وأبدلت الهاء من الالف والياء (لمناسبتها)

الاصل بالعشي فابدلت الجيم المشددة في الموضعين (حتى لا يقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيفة (ومن) الياء (غير المشددة حملا على المشددة نحو) قول الشاعر (لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج) الرواية الصحيحة شاحج (يأتيك بج) لاهم بضم الهاء وفتح الميم المشددة مقصور من اللهم والشحيج البغال والحمار والغراب صوته المراد من الشاحج ههنا البغل المصوت والحمار المصوت وكنى به عن قدرته على السفر فاصل حجتج حجتي وبي فابدلت الجيم المخففة من الياء المخففة حملا على الياء المشددة (الدال أبدلت من التاء) جوازا غير مطرد (نحو فزد) أصله فزت على وزن قلت من فاز يفوز أي ظفر (واجدمعوا) أصله اجتمعوا فابدلت التاء من الدال فيهما (لقرب مخرجهما) أي الدال والتاء (والهاء أبدلت من الهمزة) جوازا غير مطرد (نحو هرقت) من أرقت الماء وأما من قال أهرقت الماء فليس الهاء بدلا حينئذ وانما هي زائدة

على خلاف القياس (و) أبدلت (من الالف) أيضا جوازا غير مطرد (نحو حيهله) أصله حيهلا اعلم ان حيهله مركب من حي بمعنى أقبل أو ائت ومن هلا والاول منهما يعدى بعلى فيقال حي على الصلاة أي أقبل عليها والثاني منهما يعدى بنفسه ومن هلا بمعنى أسرع واستعجل أمر الكن المركب اما بمعنى أسرع أيضا فيعدى اما بالى أو بالباء أو بمعنى أقبل فيعدى بعلى أو بمعنى ائت فيعدى بنفسه ولك أن تستعملهما مفردين ومركبين وفي المركب لغات ذكرها في المطولات (وانه) أصله أنا وهو ضمير المتكلم فابدلت الهاء من الالف (ومن الياء في هذه أمة الله) أصله هذي (لمناسبتها)

أي لمناسبة الهاء (بحروف العلة في الخفاء ومن ثم) أي ومن أجل أن الهاء مناسبة بحروف العلة في الخفاء (لا يمتنع الامالة) وهي في المقصد
قوله أملت الشيء امالة اذا عدلته الى غير الجهة التي هو فيها وفي الاصطلاح أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة أي جهة دول الفتحتين اشرابها الى
الكسرة وذلك بان تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة ومن جملة الاسباب المقتضية لامالة الفتحة أن تقع
الكسرة قبل الفتحة الممالة اما بلا واسطة أو بواسطة حرف نحو عماد أو بواسطة حرف ساكن نحو شملال ولا يجوز بواسطة المتحرك نحو عنبا الا اذا كانت
الفتحة الممالة على الهاء نحو أن يضربها وذلك لان الهاء لخفتها فكأنها معدومة فكأنك قلت أن يضربا فتميل فتحة العين الى الكسرة لكون ما قبلها
مكسورا ومن هذا القسم ما ذكره بقوله (١٤٠) (في مثل يضربها) بفتح الباء ولو قال لن يضربها لكان أظهر لكنه تسامح بناء على ظهور
المراد بجواز امالة فتحة الهاء فيبناه على أن الهاء كأنها معدومة فكأنك قلت يضربا وقع الكسرة قبل الفتحة الممالة بلا واسطة (ويمتنع الامالة (في مثل أكلت عنبا) لتوسط الحرف المتحرك بين كسرة العين وفتحة الباء وانما امتنعت الامالة اذا توسط المتحرك دون الساكن لانهم انما قصدوا بالامالة تناسب الاصوات وتقريب الحروف بعضها من بعض على عادتهم المألوفة في طلب المشاكلة لتحسين الصوت ويخف النطق به واذا توسط بين الكسرة والفتحة الممالة حرف متحرك يمتنع المشاكلة لبعدها منها حينئذ بخلاف ما اذا توسط ساكن لان الساكن ضعيف فهو حاجز كلا حاجز اعلم ان الامالة ليست لغة جميع العرب بل لغة بعضهم وأشدهم عليها بنو تميم كذا حقق (و) الهاء أبدلت (من التاء وجوبا مطردا) في حالة الوقف في الاسماء المؤنثة بالتاء (نحو طلحه) اسم امرأة
(وزوجه) بالهاء فيهما والاصل طلحة وزوجة بالتاء فيهما فأبدلت منها الهاء (للفرق بينهما) الضمير يرجع الى طلحة وزوجة
والمراد للفرق حالة الوقف بين التاء التي في الاسم (وبين التاء التي في الفعل) نحو ضربت هند والتخفيف لما كثر تأنيثه أولى وقيل أعطي التخفيف
بالقلب للاسم وبالتسكين للفعل للتعادل ولم يعكس لئلا يلتبس بالضمير المنصوب (الياء أبدلت من الالف وجوبا مطردا) كما في التصغير (نحو
مفيتيح) في تصغير مفتاح (ومن الواو) وجوبا مطردا أيضا (نحو ميقات) أصله موقات وكذلك ميزان أصله موزان وانما أبدلت الياء منهما
(لكسرة ما قبلهما) أما في ميقات فظاهر وأما في مفيتيح فلانه لما صغر مفتاح وجب كسر ما قبل الالف فوجب قلبها ياء (و) الياء أبدلت (من
الهمزة) أيضا (جوازا مطردا نحو ذيب) بالياء أصله ذئب بالهمزة (ومن احدى حرفي التضعيف) أيضا جوازا غير مطرد (نحو تقضي البازي)

أي الهاء (بحروف العلة في الخفاء ومن ثمة) أي ومن أجل خفاء الهاء (لا تمنع الامالة) وهي أن تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة (في مثل يضربها وتمتنع في أكلت عنبا) واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة ما قبل الالف أو بعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد أو بحرفين أولهما ساكن كشملال وأما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين أو أكثر مثل أكلت عنبا فلا تؤثر وأما قولهم يريد أن يضربها ويقربها وعنده داره درهمان فسوغه وان كان شاذا كون الهاء خفيفة فلا يعتد بها فكأنه لم يفصل بين الالف والكسرة بأكثر من حرف بخلاف أكلت عنبا فان الباء ليست خفيفة (و) أبدلت الهاء في الوقف (من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة) أي في الاسم المفرد الذي في آخره تاء التأنيث لا في الوصل (للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل) نحو ضربت ولم يعكس لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول * (الياء أبدلت من الالف وجوبا) مطردا (نحو مفيتيح) تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه أي فيما وقع الالف بعد كسرة (و) أبدلت الياء (من الواو وجوبا) غير مطرد (نحو ميقات) أي فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها مكسورا وقوله (لكسرة ما قبلهما) أي الواو والالف وسكونهما واستدعاء الكسرة الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا (و) أبدلت الياء (من الهمزة جوازا) غير مطرد (نحو ذيب) أصله ذئب أي فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا واستدعاء ما قبلها وقد مر في المهموز وله لم يذكره (و) أبدلت جوازا غير مطرد (من احدى حرفي التضعيف نحو تقضي البازي) في قول العجاج

اذا الكرام ابتدروا الباع بدر * تقضي البازي اذا البازي كسر
* ابصر خربان فضاء فانكدر *

أصله تقضض فاستثقلوا ثلاث ضادات فابدلوا من احداهن ياء كما مر في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا التقضي من تفعل الاصل لا قوله ابتدروا أي علوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر أي أسرع وتقضي بكسر الضاد وأصله الياء مصدر من التفعل أصله تقضض أبدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشأ منها وانما خصت الياء لان الاصل في الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما في تصدية فيمن جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف للابدال حينئذ فتعين الياء ولانه لام الفعل وهو محل التغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء كما في التمني والترجي وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر أي أسرع ذلك الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازي عند نزوله من الهواء على الصيد كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من كسر أو حال بتقدير قد

لها تضعيف (كماس) في باب المضاعف (و) الياء أبدلت (من النون) أيضا جوازا غير مطرد (نحو أناسى) بفتح الهمزة وكسر السين وفتح الياء المشددة أصله أناسين لانه جمع انسان كما باح ومصابيح فلما كسر السين للجمع قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم أبدلت الياء من النون وأدغم الاولى في الثانية فصار أناسى (ودينار) أصله دنار بتضعيف النون بدليل ان جمعه دنانير فابدلت الياء من النون الاولى (لقرب الياء من النون و) الياء أبدلت (من العين) أيضا جوازا غير مطرد (نحو ضفادى) في قول الشاعر (١٤١) ومنهل ليس له حوازق * و بضفادى جمه نقانق

قرب المخرجين وهو ذكر البارزى ابتدرنا قوله (و) ابدلت الياء (من النون) جوازا غير مطرد (نحو أناسى) أصله أناسين لانه جمع انسان (ودينار) أصله دنار بالتشديد فأبدلت النون فيهما ياء (لقرب الياء من النون) في الغنة والمد وكسر ما قبلها ثم أدغمت الياء في الياء (و) أبدلت الياء (من العين) جوازا غير مطرد (نحو ضفادى) بسكون الياء لانه حكاية من قوله

ومنهل ليس له حوازق * و بضفادى جمه نقانق

المنهل المورد والمشرب والحوازق جمع حازقة وهي الجانب والجم ما اجتمع من ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الوارد اليه بل كل ما يسهل لمن يرده والضفادع ماؤه المجتمع الاصوات بإضافة الضفادى الى الجم والجم الى الضمير المنهل أصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الدال وسكون الفاء (لثقل العين) لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبلها المستدعية للياء (و) أبدلت الياء (من التاء جوازا) غير مطرد (نحو ايتصلت) أصله بالواو العاطفة في قوله

قام بها ينشد كل منشد * وايتصلت بمثل ضوء الفرقد

الفرقد الكوكب (لان أصله) أي أصل الياء في ايتصلت (واوسا كنة) ما قبلها مكسور اذ أصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو تاء كما مر في المضاعف وهذه لغة بنى تميم ثم أبدل الشاعر الياء من التاء وان لم يكن بينهما مناسبة الا أن التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة فكان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها وأما أهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كافى واوتعد لا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب حينئذ ولهذا حمل الزمخشري والمصنف قول الشاعر وايتصلت على ان الياء ابدل من التاء في ايتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة أهل الحجاز وما وقع في النسخ من ايتصلت بدون الواو غلطا كأنه وقع من المكاتب اذ لو كان بدون الواو يكون ما قبله مكسورا فيحتمل أن يكون الياء مبدلة من الواو على لغة أهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء وأما اذا كان مع الواو فحينئذ لا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل أن يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فتعين أن يكون مثالا لابدال الياء من التاء قال ابن الحاجب انما أبدلت التاء ياء لكونها احدى حرفي التضعيف (و) أبدلت الياء (من الباء) جوازا غير مطرد (نحو الثعالى) في قوله

كان رحلي على شغواء حادرة * ظمياء قد بل من طل خوافيها

لها أشارير من لحم تتمره * من الثعالى ووخز من أرانيها

الشغواء العقاب الحادرة المكتنزة الصلبة شبه راحلته في سرعتها بعقاب وظمياء معناها ما تضرب الى السواد عاطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا بلها الطل أسرعت والضمير في لها للعقاب أي لها في وكرها أشارير جمع اشرارة بزاء بين غير معجمتين وهي قطعة من القديد متمرة مقطعة والوخز الشئ القليل يعني انها تصيد لفرخها الثعالب والارانب أصل الثعالى والارانى الثعالب والارانب (و) أبدلت الياء (من السين) جوازا غير مطرد (نحو السادى) في قوله

و بضفادى جمه نقانق فابدلت العين في ضفادع وهو جمع ضفدع ياء وكان ينبغي أن يقول و بضفادع جمه لكن لو قال كذلك لانكسر البيت فابدلت من العين ياء والياء بسكن في موضع الجر فاستوى فيه وزن الشعر المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل في المراعى والحوازق بالحاء المهملة والزاى المعجمة جمع حازق والحزق الحبس يعنى ان هذا المنهل ليس له جوانب تمنع الماء أن ينبسط حوله والنقانق بفتح النون جمع نقنقة وهي صوت الضفدع والجمة الكثيرة وانما أبدلت الياء من العين (لثقل العين) بالنسبة الى الياء وكسرة ما قبلها ولا ثقل في الكسرة مع الياء لتجانسهما (و) الياء أبدلت (من التاء) أيضا جوازا غير مطرد (نحو ايتصل) أصله اتصل بالتضعيف فابدلت الياء من احدى التاءين وانما قلنا ان أصله اتصل (لان أصله واوسا كن) وقد مر

ان الواو والياء اذا وقعتا قبل تاء الافتعال تقلبان تاء وتدغمان في تاء الافتعال نحو اتعد واتسر فكذلك ههنا أصله اوتصل فقلبت الواو تاء ثم بدل الياء من تلك التاء فصار ايتصل (و) الياء أبدلت (من الباء) بنقطة واحدة جوازا غير مطرد (نحو الثعالى) أصله الثعالب وكذلك الارانى أصله أرانب كما في قول الشاعر يصف عقابا * لها أشارير من لحم متمرة * من الثعالى ووخز من أرانيها * الاشارير قطع من لحم قديد وتمير اللحم تقطيعه والوخز الشئ القليل يقول انها تصيد الثعالب والارانب لفرخها (ومن السين) أيضا جوازا غير مطرد (نحو السادى) أصله سادس

(ومن التاء) يعني ثالث جوازا غير مطرد (نحو الثالى) أصله ثالث كما فى قول الشاعر * قدمر يومان وهذا الثالى * وأنت بالهجران لا تبالى *
وانما أبدلت التاء من هذه الحروف فى هذه الصور (لكسرة ما قبلهن) أى ما قبل الباء والياء والسين والثاء كما ترى (والواو أبدلت من الالف
وجوبا مطردا نحو ضوارب) جمع ضارب فلما اجتمع مع ألف الجمع ألفان فابدلت الواو من الالف الاولى الذى هو ألف اسم الفاعل فى ضارب
(لقربهما) أى الواو والالف (فى العلية) أى فى كونهما حرفى علة (واجتماع الساكنين) هما الالفان المذكوران (و) الواو أبدلت أيضا
(من الياء) وجوبا مطردا (نحو موقن) أصله (١٤٢) ميقن فابدلت الواو من الياء (لضمة ما قبلها) وانما لم يذكر قيد الوجوب والاطراد ههنا
اكتفاء بما علم مما مر فى باب الاجوف بقوله ان حرف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها الا عين حركة الساكن واستدعاء ما قبلها نحو ميزان أصله موزان ويوسر أصله ييسر (و) الواو أبدلت (من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم) أصله لؤم بالهمزة (كما مر) فى باب المهموز من استدعاء ما قبلها ولين حركة الساكن (والميم أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو فم) أصله فوه فحذفوا الهاء حذفا غير قياسى كما حذفوا حروف العلة الشائع تناقض خفائها اياها ولم يكن فى كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم (لاتحاد مخرجهما) الميم أبدلت (من اللام) أيضا جوازا غير مطرد (نحو قول النبى عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر) أى ليس من البر الصيام فى السفر روى ان النمر بن تواب سأل النبى عليه السلام فقال امن امبر امصيام فى امسفر أى أمن البر الصيام فى السفر فاجاب النبى عليه السلام بهذا القول قيل انه لم يرو عن النبى عليه السلام غير هذا الحديث والمحركة
ومن كمال الفصاحة اخراج الجواب على ما وقع فى السؤال البر الطاعة فابدلت الميم من لام التعريف فى الموضعين (لقربهما) أى الميم واللام (فى
المجهورية) وابدال الميم من لام التعريف لغة حمير ونفر من طى (و) الميم أبدلت (من النون الساكنة) أيضا جوازا غير مطرد (نحو عمبر) أصله
عنبر (ومن المتحركة) أيضا كما فى قول الشاعر * ياهال ذات المنطق التمتام * (نحو وكفك المخضب البنام) هال مرخم هالة وهى اسم
امرأة والتمتام الذى فيه تمتمة وهو الذى يتردد فى التاء والمخضب مشدد للمبالغة والبنام البنان فابدلت الميم من النون (لقربهما فى المجهورية)

اذا ما عد أربعة فسال * فزوجك خامس وأبوك سادى

أصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعنى اذا عد أربعتين أراذل القوم فزوجك خامسها وأبوك سادسها (ومن التاء) أبدلت جوازا غير مطرد (نحو الثالى) فى قوله

قدمر يومان وهذا الثالى * وأنت بالهجران لا تبالى

أصله الثالث يعنى مضى يومان وهذا اليوم الثالث وأنت لا تبالى ولا تكترث بالفراق (لكسرة ما قبلهن) أى الباء والسين والثاء (الواو وأبدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب) أى فيما وقع الالف قبل الالف للتكسير فانه جمع ضارب فلما زيد الالف بعد الالف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الالفان فابدلت الواو من الاولى (لقربهما فى العلية واجتماع الساكنين) وعدم امكان حذف أحدهما للالتباس بالواحد كما مر فى أواسل (و) أبدلت الواو (من الياء وجوبا مطردا نحو موقن) أى اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموما أصله ميقن (لضمة ما قبلها) واستدعاء الضمة الواو ولم يرد قوله وجوبا مطردا مناف أكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذلك الكاتب (و) أبدلت الواو (من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم) أى فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما أصله لؤم (كما مر) من أن حركة الساكنة لينة وما قبلها مستدع (الميم أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو فم) أى أبدلت الميم من الواو فى فم وحده اذ لم يقع فى كلامهم مثله فيجعل به وليس مثله الاذو ولم يقع الا مضافا فاستغنى عن ابدال واوه ميما وأصل فم فوه بدليل أفواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما (لاتحاد مخرجهما) الكلى أو لقرب مخرجهما الجزئى فكأنهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لو لم تقلب ميما لو ان تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان تحذف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم أن يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود فى كلامهم وانما عد من الجائز حيث حكت عن التقسيم اللازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء وليس لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا (و) الميم أبدلت أيضا (من اللام) جوازا غير مطرد أى من لام التعريف (نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر) بدليل كثرة استعمال اللام فى التعريف أى ليس من البر الصيام فى السفر اذا اضر الصائم (لقربهما) أى لمناسبة الميم واللام (فى المجهورية و) الميم (من النون الساكنة) جوازا غير مطرد (نحو عمبر) أصله عنبر وقد مر البحث عنه فى آخر فصل المناسبة (و) أبدلت الميم (من) النون (المتحركة) جوازا غير مطرد (نحو) البنام فى قوله

ياهال ذات المنطق التمتام * وكفك المخضب البنام

أصله البنان هال منادى مرخم أصله هالة اسم امرأة التمتام الذى يكثر التاء فى كلامه والواو فى وكفك على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنام أطراف الاصابع وقوله (لقربهما) أى الميم والنون (فى المجهورية) تعليل لابدال الميم من النون الساكنة

الميم أبدلت (من الباء) بنقطة من تحت جوازا غير مطرد أيضا (نحو مازلت راتما) أصله راتبا فأبدلت الميم من الباء (لاتحاد مخرجهما) يقال رتب رتوبا أي ثبت وانتصب قائما (الصاد أبدلت من السين) جوازا غير مطرد اعلم أن الصاد تبدل من السين التي بعدها غين أو خاء معجمتين أو قاف أو طاء مهملة على سبيل الجواز ولا يمنع توسط حرف أو حرفين بينهما وبين السين وذلك (نحو أصبغ) أصله أسبغ أي أتم فأبدل الصاد من السين وصلخ والاصل سلخ تقول سلخت جلد الشاة اذا نزعته ومس صقر وأصله سقر وهو اسم من أسماء النار والنخل باصقات والاصل باسقات أي طوال وصراط أصله سراط والذي سوغ هذا الابدال شدة استعلاء ما ذكرناه في الحروف الاربعة مع ان السين حرف مهموس بينهما تنافر فأبدلت صادا (لقرب مخرجهما) أي مخرج السين والصاد وليوافق ما بعدها من الحروف الاربعة في الاستعلاء فيتجانس الصوت الالف أبدلت من أختيها) وهما الواو والياء (وجوبا مطردا) اذا تحركتا وانفتح ماقبلهما كما مر (نحو قال) أصله قول (وباع) أصله بيع فأبدل الالف منهما لتحركهما وانفتاح ماقبلهما (و) الالف أبدلت (من الهمزة) أيضا (جوازا مطردا نحو رأس لما مر) في باب المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وماقبلها متحركا تبدل الى حرف يناسب حركة ماقبلها الا من عريكة (١٤٣) الساكن واستدعاء ماقبلها (اللام أبدلت من النون) جوازا غير مطرد (نحو أصيلال) أصله أصيلان بوزن فعيلان بضم الفاء وفتح العين فأبدلت اللام من النون (ومن الضاد) المعجمة جوازا غير مطرد (نحو الطجع) أصله اضطجع فأبدلت اللام من الضاد (لاتحادهن) أي اللام والنون والضاد (في المجهورية الزاي أبدلت من السين) جوازا غير مطرد (نحو يزدل) أصله يسدل وسدل الثوب ارخاؤه اعلم ان الزاي تبدل من السين والصاد أيضا بشرطين أحدهما أن تكون ساكنة بنفسها والآخر أن يقع بعدها دال مهملة والذي يسوغ ابدال السين زايا عند وجود هذين الشرطين ان الدال حرف مجهور والسين حرف مهموس وبينهما منافاة فقلبوا السين الى الزاي ليوافق السين المخرج والدال في الجهر فيتجانس الصوت ويسهل الكلمة على اللسان (و) الزاي أبدلت (من الصاد) جوازا غير مطرد (نحو قول الحاتم الطائي) بالحاء المهملة وكسر التاء (هكذا فزدي انه) أصله فصدي أنا فقوله انه تأكيد لياء المتكلم في فزدي حكي انه كان مشهورا بالكرم فلما أسر وأقام في الاسر برهة من الزمان فبينما هو ذات ليلة على باب الخباء مقيدا اذ طرق صاحب الخباء ضيف فرحب به وأنزله وأمر بعض خدمه أن يأتي حاتما ببعير ليفزه لاجل الضيف فلما أتى حاتم بالبعير نحره فلامه الخدم وقالوا أمرناك بفصده فكيف أقدمت على نحره فقال الضيف لصاحب الخباء من هذا الاسير فقال هو حاتم الطائي فاستوهبه منه فوهبه اياه ثم أطلقه (الطاء أبدلت من التاء وجوبا مطردا في) باب (الافتعال) كما مر من أن تاء الافتعال اذا وقعت بعد أحد الحروف الاربعة التي هي الحروف المطبقة المستعلية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء يقلب وجوبا طاء مهملة لما بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء ليوافق التاء في المخرج ويوافق الحروف المطبقة في الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء نحو اصطبر أصله اصتبر و(اضطرب) أصله اضترب ونحو اطلب أصله اطتلب ونحو اظلم أصله اظتلم (و) كذلك الحال في

والتحركة معا (و) أبدلت الميم (من الباء) جوازا غير مطرد (نحو) قولهم (مازلت راتما) على هذا أي راتبا يعني ثابتا (لاتحاد مخرجهما) ولاتحادهما في المجهورية (الصاد أبدلت) جوازا مطردا (من السين نحو أصبغ) أصله أسبغ أي أتم (لقرب مخرجهما) واتحادهما في الصفير (الالف أبدلت من أختيها) أي الواو والياء (وجوبا مطردا نحو قال وباع) أي فيما اذا تحركتا وانفتح ماقبلهما أصلهما قول وبيع كما مر (و) أبدلت الالف (من الهمزة جوازا مطردا نحو راس) أي فيما اذا كانت الهمزة ساكنة وماقبلها مفتوحا أصله رأس (كما مر) في المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وماقبلها مفتوحا جعلت ألفا الا من عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها (اللام أبدلت من النون) جوازا غير مطرد (نحو أصيلال) في قوله

وقفت فيها أصيلالا أسائلها * أعيت جوابا وما بالربع من أحد

اني وقفت بدار الحبيبة احيانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها أحد يجيبني أصله أصيلان مصغر أصلان وهو جمع أصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر أصلان على أصيلان ثم أبدل من النون لام فقيل أصيلال (وأبدلت من الضاد أيضا) جوازا غير مطرد (نحو الطجع) في قوله

لما رأى أن لا دعة ولا شبع * مال الى ارطاة حقف فالطجع

رأى أي الذئب الدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع أصله اضطجع (لاتحادهن) أي اللام والنون والضاد (في المجهورية الزاي أبدلت من السين) جوازا غير مطرد (نحو يزدل) أصله يسدل بضم العين والسدل الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما في الهمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا كرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه فقرب أحدهما من الآخر بان أبدلوا من السين زايا لانها من مخرجها وأشبه الى الصفير وتوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان (و) أبدلت (من الصاد) أيضا جوازا غير مطرد (نحو قول حاتم) الطائي حين أسر في عنزة فأمرته أم المنزل أن يفصد ناقة لها فقام حاتم الى الناقة فنحرها فلامته على ذلك فقال حاتم (هكذا فزدي أنه) أي هكذا فصد الكرام أصله فصدي وانا تأكيد لياء الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير ولم يذكره المصنف اكتفاء بما ذكره في

(فحصط) أصله فحصت على صيغة المتكلم قوله (لقرب مخرجيهما) أى مخرج التاء والطاء اشارة الى ما ذكرنا (والموضع الذى لم يقيد) الابدال
(به) بشئ من الوجوب المطرد او الجواز المطرد (من الصور المذكورة) من أول بحث الابدال الى هنا (يكون) الابدال فيه (جائزا غير مطرد)
أى سماعا لا يقاس عليه الامثل وقت فان ابدال الواو من الياء فيه واجب مطرد مع انه لم يقيده لما ذكرنا انما لا يرد أن يقال فى هذا الابدال
سماعا لان الابدال فى مثل وقت واجب مطرد مع انه لم يقيد بشئ * (الباب السابع) * من الابواب السبعة المذكورة فى الخطبة (فى اللفيف) وهو لغة
اللفيف ما اجتمع من الناس من قبائل شتى ومنه قوله تعالى جئنا بكم لفيفا أى مجتمعين مختلطين ثم نقله أرباب هذا الفن الى هذا المعنى وهو ما فيه حرفا علة
فسمى به لاجتماع الحرفين المعتلين فى ثلاثيه وهذا معنى قوله (يقال له لفيف لالتفاف حرفى العلة فيه وهو) أى اللفيف (على ضربين) أحدهما (مفروق
و) الآخر (مقرون) وهذا الحصر عقلى لان حرفى العلة فى الكلمة الثلاثية اما أن يتوسط بينهما حرف صحيح أولا فان كان الاول يسمى مفروقا
لوجود الفارق بينهما وان كان الثانى يسمى مقرونا (المفروق) قدمه لكونه فاؤه حرف علة وهو مقدم على العين وبعضهم قدم المقرون نظرا الى
كثرة استعماله بالنسبة الى المفروق والكل وجهة والقسمة العقلية تقتضى أن يكون المفروق أربعة أقسام لان حرف العلة اثنان واو وياء وهو مثنى
اثنان أعنى الفاء واللام والاثنان فى الاثنين (١٤٤) أربعة لكن ليس فى كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ياء والياء بمعنى أندمت فالفاء فيه

ابدال الصاد من السين والطاء أبدلت من التاء وجوبا مطردا) فى باب افتعل (كاصطبر) أصله اصتبر (و)
فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة (و) جوازا غير مطرد (فى فحصط)
من باب فتح أى فحصت أى فيما اذا كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء
الافتعال فى انها جزء من الفعل ولهذا قال سيبويه وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب لان هذا الضمير
لازم كتاء الافتعال فى اللزوم (لقرب مخرجيهما والموضع الذى لم يقيد) الابدال (فيه بالوجوب المطرد والجواز
المطرد) قوله (من الصور المذكورة) بيان للموضع الذى لم يقيد أى من ابدال حرف بحرف منذ شرع فى
بحث الابدال (يكون) الابدال فى ذلك الغير المقيد (جائزا غير مطرد) كما ذكرنا فى مواضع
* (الباب السابع فى اللفيف يقال له اللفيف لالتفاف) * أى اجتماع (حرفى العلة فيه) يقال للمجتمعين من قبائل
شتى لفيف فيفهم تعريفه من وجه تسميته (وهو على ضربين) أحدهما (مفروق) وهو ما فرق فيه بين حرفى
العلة (و) ثانيهما (مقرون) وهو ما قرن فيه بين حرفى العلة بان لا يفصل بينهما حرف آخر ولم يرد فيهما الاقتصار
اسميهما من الالف المعبر عنه وتقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى أحدهما بالآخر
فيقابلان على الحرف الصحيح فيكون البعد عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فانه أقرب الى الصحيح وما هو
أقرب الى الصحيح فهو أحق بالتقديم اللفيف (المفروق فى مثل وقى يقى وحكم فائهما كحكم فاء وعد يعد) أى
حكم فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقى كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد تقدم فى المثال (وحكم لاميهما
كحكم لام رمى يرمى) وحكم لاميهما قد مضى فى الناقص أى حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المثل الذى
الذى يتصرف عليه المثل الاول (وكذلك) أى مثل وقى يقى فاء ولاما (حكم أخواتهما) من الفاعل والمفعول
وغيرهما فاء ولاما مثلا حكم فاء واق ووقى فى حكم فاء واعد وموعود وحكم لاميهما كحكم لام رام ومرمى
وعلى هذا (الامر) منهما (ق) أصله اوقى على وزن اضرب واو لانه كاعلال أخواته وأخذ من قواعد بابى المثال

صدا وواولا غير واللام
لا يكون الاياء لانه ليس فى
كلامهم فعل فاؤه واو ولامه
واو فانحصر باستقراء كلامهم
فى قسم واحد وهو ما فاؤه واو
ولامه ياء لا يجئ الامن ثلاثة
أبواب باستقراء كلامهم
على ما علم حسب ضرب
يضرب فالاول مثل وجى
يوجى والثانى مثل ولى يلى
والثالث (مثل وقى يقى
حكم فائهما) أى فاء الماضى
والمضارع (كحكم) فاء
الماضى والمضارع من
(وعد يعد) فكما لا يعل الفاء
من المثال الواوى فى الماضى
لا يعل فاء اللفيف المفروق
فى الماضى أيضا وكما يعل
الفاء بالحذف فى المضارع
من المثال الواوى اذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة يعل الفاء
بالحذف أيضا فى المضارع من اللفيف المفروق اذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة لان اللفيف المفروق مثال باعتبار الفاء كما يكون
ناقصا باعتبار اللام ولهذا قال المصنف (وحكم لاميهما) أى لام الماضى والمضارع (كحكم رمى يرمى) أى كما يعل حرف العلة بقلبها ألفا فى
الماضى من الناقص اذا كان مفتوح العين لتحركها وانفتاح ما قبلها كذلك يعل حرف العلة بقلبها ألفا فى الماضى من اللفيف اذا كان
مفتوح العين لذلك وكما يسكن الياء فى المضارع من الناقص اذا كان مكسور العين لثقل الضمة على الياء كذلك يسكن فى المضارع من اللفيف
لثقل الضمة عليها (وكذلك) أى كحكم الماضى والمضارع (حكم أخواتهما) من التثنية والجمع ومن الامر والنهى واسم الفاعل والمفعول
والمكان والزمان والآلة (الامر ق) أى الامر من وقى يقى يجئ على حرف واحد للمفرد المذكر وذلك لانك قد عرفت أن اللفيف المفروق
كالمثال فاء وكالناقص لاما فحذفت الواو من توقى كما حذفت من تعد فبقى تقى ثم حذفت حرف المضارعة للامر فحذفت الياء أيضا لانه علامة الجزم كما
تحذف من ارم علامة فلا جرم يبقى على حرف واحد وهو القاف المكسورة ولذلك يجب الحاق هاء السكت فى آخره عند الوقف لئلا يكون
الابتداء والوقف على حرف واحد وقس عليه

ما اقوا اقى قياقين وتقول) فى الامر (بنون التأكيد) الثقيلة (قين) بفتح الياء (قيان قين) بضم القاف وحذف الواو (قن) بكسر القاف وحذف الياء (قيان قينان و) تقول (بالخفيفة قين قن) بضم القاف (قن) بكسر القاف اسم (الفاعل واق) أصله واقى فاعل كاعلال رام واقيان واقون واقية واقيتان واقيات واواق (و) اسم (المفعول موقى) بكسر القاف وتشديد الياء أصله موقوى فاجتمع الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمت ثم كسرت القاف لاجل الياء كما فى مرمى موقيان موقيون موقية موقيتان موقيات ومواق (و) اسم (الموضع موقى) بفتح القاف أصله موقى بتنوين الياء فاعل كاعلال مرمى وانما فتحوا العين فى الموضع من اللفيف سواء كان عين مضارعه مفتوحا او مكسورا أو مضموما كما فى الناقص ولم يكسروها كما فى المثال مع ان اللفيف كالمثال فاء كما يكون كالناقص لاما لخفة الفتحة بالنسبة الى الكسرة (والآلة ميقى) أصله موقى بكسر الميم وبتنوين الياء فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فى ميزان ثم اعل كاعلال مرمى (والمجهول وقى يوقى) الى آخرهما ولما زالت الكسرة من عين المضارع أعيدت الواو المحذوفة كما فى مجهول المثال مثل يوعد اللفيف (المقرون) وهو الذى لا يتوسط بين حرفى العلة حرف صحيح بل هما مقرونان ولذلك سمى اللفيف مقرونا والقسمة العقلية تقتضى أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لما مر فى المفروق لكن لم يجئ ما يكون عينه ولامه ياء فبقى ثلاثة أقسام ولا يجئ اللفيف المقرون بالاستقراء الا من علم يعلم نحو قوى يقى وضرب يضرب (نحو طوى يطوى الخ) لكنهم التزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين فقلبوا فيه الواو الاخيرة ياء دفعا للثقل نحو قوى أصله قوو وانما جاء فى هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لان العبرة فى هذا الباب باللام ولهذا (١٤٥) لا يعل العين (وحكمهما) أى حكم طوى

والناقص (قياقوا اقى قياقين وتقول بنون التأكيد) الثقيلة (قين قيان قن قن قيان قينان و بالخفيفة قين قن قن الفاعل واق) أصله واقى اعلاله كاعلال رام واعلاله مر (المفعول موقى) حاله فى الاصل والاعلال كحال مرمى (الموضع موقى) كمرمى (الآلة ميقى) أصله موقى أصل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام مرمى (المجهول وقى يوقى) كرمى يرمى اللفيف (المقرون نحو طوى يطوى الى آخره وحكمهما) لاما (كحكم الناقص) لانهما ناقصان من حيث اللام (ولا يعل عينهما كما مر فى باب الاجوف) من لزوم اجتماع الاعلالين (الامر اطو اطويا اطووا اطوى اطويا اطوين) كارم ارميا ارموا ارمى ارميا ارمين (وتقول بنون التأكيد الثقيلة (اطوين اطويان اطون اطون اطويان اطوينان و) تقول (بالخفيفة اطوين اطون اطون وتقول فى الامر من روى يروى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال (اروا رويا اروا روى اروا ارويا ارون النقيلة اروين ارويان اروون اروين ارويان اروينان و) تقول (بالخفيفة منه اروين اروون اروين واذا أردت أن تعرف أحكام نون التأكيد فى الناقص واللفيف) وانما خصهما بالكون أحكام اتصال النونين بغيرهما ظاهر (فانظر الى حروف العلة التى فى آخر الكلمة (ان كانت أصلية) أى من نفس الكلمة (محذوفة فى الواحد ترد) تلك الحروف المحذوفة لان حذفها كان للسكون وهو انعدم بدخول النون) لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح (وتفتح) تلك المردودة (لخفة الفتحة) عليها (نحو) الياء فى (اطوين و) الواو فى (اغزون

يطوى (كحكم الناقص) فى الاعلال عند وجود موجبه والتصحيح عند انتفائه (ولا يعل عينهما) أى الماضى والمضارع (لما مر فى باب الاجوف) من انه لا يعل طوى عينه بعد اعلال لامه لكونه محل التغيير حتى لا يجتمع فيه اعلالان (الامر اطو اطويا اطووا اطوى اطويا اطوين وتقول) فى الامر (بنون التأكيد المشددة اطوين) بفتح الياء (اطويان اطون) بضم الواو وحذف واو الضمير

(١٩٠ – مراح) (اطون) بكسر الواو وحذف الياء (اطويان اطوينان و) الامر بنون (الخفيفة اطوين) بفتح الياء (اطون) بضم الواو وحذف الضمير (اطون) بكسر الواو وحذف الياء (وتقول فى الامر بنون التأكيد) المشددة (من روى) الماء (يروى) روى بوزن رضا وريا أيضا بكسر الراء وفتحها وهو من الباب الرابع واذا بنيت من الباب الثانى يكون من روى الحديث يرويه رواية وقد ذكرناه فى الخطبة (اروين) بفتح الياء (ارويان اروون) بضم الواو الثانية وفتح الاولى (اروين) بكسر الياء (ارويان اروينان و بالخفيفة اروين) بفتح الياء (اروون) بضم الواو الثانى وفتح الاولى (اروين) بكسر الياء (واذا أردت ان تعرف أحكام) ماقبل (نونى التأكيد) مشددة كانت أو خفيفة من الحذف والاثبات والاعادة ومن الفتح والكسر والضم (فى الناقص) واويا كان أو يائيا (واللفيف) أيضا مفروقا كان أو مقرونا (فانظر الى حرف العلة) التى قبل نون التأكيد (ان كانت أصلية) بان كانت لام الكلمة (محذوفة) علامة للجزم (ترد) ذلك الحرف المحذوف عند اتصال نون التأكيد بها (فى الواحد لان حذفها كان للسكون) أى ليكون آخر الامر ساكنا اذ الحرف الاخير من الناقص كحركة الحرف الاخير من الصحيح فيكون اسكان الناقص بحذف الحرف الاخير كما يكون اسكان الصحيح بحذف حركة الحرف الاخير (وهو) أى السكون (انعدم بدخول النون) المؤكدة لوجوب تحرك ماقبل النون فى الصحيح لئلا يجتمع ساكنان الحرف الاخير وأولى نونى التأكيد فتقول اضربن بتحريك الباء فكان كأنه ردت الحركة المحذوفة لاجل السكون فوجب رد ما حذف لاجل السكون فى الناقص واللفيف أيضا ثم لما ردت تلك المحذوفة وجب تحريكها لئلا يجتمع ساكنان (وتفتح) تلك الحروف المردودة (لخفة الفتحة نحو اطوين) بفتح الياء المحذوفة للسكون المردودة بدخول النون (واغزون) بفتح الواو أيضا

(وارو ين) بضم الياء أيضا (كما) ترد المحذوفة من الواحد وتفتح (في اطويا واغزوا) وارويا أي في التثنية هذا اذا كانت حرف العلة التي قبل نوني التأكيد أصلية (وان كانت ضميرا أشار الى ماقبلها) أي ماقبل حرف العلة التي هي ضمير (فان كان ماقبلها مفتوحا تحرك) ذلك الحرف الذي هو الضمير بحركة من جنس نفسها (لبارز حركتها) حينئذ لانها لامتناهي لاجتماع الساكنين (وخفة) حركة (ماقبلها) وهي الفتحة (نحو ارووون) بضم الواو الثاني الذي هو ضمير جماعة المذكور وفتح الواو الاول الذي هو عين الكلمة (وارو ين) بكسر الياء التي هي ضمير الواحدة وفتح الواو (كما) حركت واو الضمير بحركة من جنسها (في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم) لبارز الحركة عليها لاجتماع الساكنين وخفة فتحة ماقبلها (وان كان) ماقبلها (غير مفتوح) بان كان مكسورا أو مضموما (تحذف) حرف العلة التي هي الضمير لالتقاء الساكنين ولا تحرك وان كانت الحركة عارضة (لعدم الخفة فيما (١٤٦) قبلها) لانه ليس بمفتوح مع ان الحركة التي قبلها تدل عليها كضمة الواو في (نحو اطون)

د) الياء في (ارو ين كما) ترد المحذوفة وتفتح (في) التثنية (نحو اطويا واغزوا وارويا) يعني اذا لم يكن النونات مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة مثل ألف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوف لامه لاجل السكون اذا التقى بكلمة متصلة به كألف التثنية عادت اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه في الآخر وخفة الفتحة كذلك نونا التأكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز حينئذ من اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كألف التثنية فيرد بسببهما ما يرد بسبب ألف التثنية (وان كان) حروف العلة (ضميرا أشار الى ماقبلها فان كان ماقبلها مفتوحا تحرك) تلك الحروف بحركة موافقة لها (لبارز حركتها) بسبب اجتماع الساكنين أحدهما حرف العلة والآخر أولى نوني التأكيد (وخفة حركة ماقبلها) بسبب خفة حركتها وهي الفتحة (نحو ارووون) بضم واو الضمير (وارو ين) بكسر ياء الضمير (كما) حركت واو الضمير بحركة موافقة لها (في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم) وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هند لترى القوم (وان كان) ماقبل حرف العلة (غير مفتوح) سواء كان مضموما أو مكسورا (يحذف) حرف العلة (وان كان) ضميرا (لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطون) بضم العين أصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ماقبلها (واطون) بكسرها أصله اطو ين حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ماقبلها (كما) حذفت واو الضمير في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد (في اغزوا القوم و) كذلك (في يا امرأة اغزى القوم) يعني اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ماقبله مفتوحا ويحذف اذا كان ماقبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنونين يعني اذا كان ماقبل الضمير مفتوحا تحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا كان غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير يمنعهما عن اتصالهما بالفعل (الفاعل) من طوى يطوى (طاو) أصله طاوى أعل كاعلال رام (ولا يعل واوه) أي عينه (كما لم يعل في طوى وتقول) في اسم الفاعل (من الرى ريان) للمفرد المذكر (ريانان) للتثنية أصله رويان (رواء) لجمعه أصله رواى قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة (ريا) للمفرد المؤنث (ريتان) لتثنيتها قلبت ألف التأنيث ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احداهما لالتباس بالمفرد (رواء) لجمعها (أيضا) أي لجمع المذكر والمؤنث في الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء بالقرائن (ولم يعل واوهما) أي الجمعين (يا كما) جعل الواو ياء (في سياط حتى لا يجتمع الاعلالان) أحدهما (قلب الواو التي هي عين الفعل ياء و) ثانيهما (قلب الياء التي هي لام الفعل همزة) كما ذكرنا وهذا القلب أيضا

لجماعة المذكور (و) ككسرته في (اطون) للواحدة وكضم الميم في ارمن لجماعة المذكور وككسرته في ارمن للواحدة المخاطبة (كما في أغزوا القوم) يعني يحذف حرف العلة التي هي الضمير بدخول نون التأكيد لالتقاء الساكنين كما يحذف عند الاتصال الى ساكن آخر غير نون التأكيد لالتقاء الساكنين لكن في اللفظ لا في الكتابة والفرق مامر من ان نون التأكيد في حكم داخل الكلمة فيكون الكلمة معها مبنية كالمركب بخلاف المفعول فانه فضلة في الكلام (و) كذا الحال في (يا امرأة اغزى القوم) لكن المثال الاول نظير اطون بضم الواو والثاني نظير اطون بالكسر اسم (الفاعل) من طوى (طاو) طاويان طاوون طاوية طاويتان طاويات وطواو أصله طواوى فاعل كاعلال رام (ولا يعل واوه) الذي هو عينه (كما) لا يعل الواو [illegible] اعلال

(في طوى) لئلا يجتمع اعلالان (وتقول) في الصفة المشبهة (من الرى) بالكسر والفتح كما مر وانما قال في الصفة المشبهة ولم يقل في اسم الفاعل لان الرى من افعال الطبيعة لم يجئ منه الا الصفة المشبهة التي ليست على زنة فعله ولذلك أفرده بالذكر ولم يكتف بذكر الفاعل من طوى (ريان ريانان رواء) بكسر الراء (ريا ريتان رواء أيضا) أي يجمع المذكر يعني يستوى الجمعان في اللفظ على وزن عطشان عطشانان عطاش عطشى عطشيان عطاش (ولا يعل واوهما) أي واو الجمعين وهو رواء (ياء كما) جعل واو الجمع لكسرة ماقبلها ياء (في سياط حتى لا يجتمع الاعلالان) أحدهما (قلب الواو التي هي عين الفعل ياء) ذرضا (و) ثانيهما (قلب الياء التي هي لام الفعل همزة) لوقوعها بعد ألف زائدة التكسير فان قلت قد مر ان الاعلالين انما لا يجوز اذا لم يتوسط بينهما حرف أما اذا توسط جاز كما في يقي أصله يوقى فاعل الواو بالحذف والياء بالاسكان لتوسط القاف

اعلال فى اسماء الاجهم الا يرى الى قول الزمخشرى فى المفصل وأما قولهم رواء مع سكونها فى ريان انقلابها فلئلا يجمعوا بين الاعلالين قلب الواو التى هى عين ياء وقلب الياء التى هى لام همزة والى قوله فى موضع آخر منه واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم أكثر من ان يحصى وأما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لان فى اجتماع حروف العلة فى روى مع كون الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما ليس فى الهمزة ولهذا أطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة فى قائل مع غاية الخفة فى الالف لان اجتماع الالفين أثقل من الهمزة واعلم أن اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد وكانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثانى نحو قه وبالثالث نحو يدعى أصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء ألفا واعتمدوا فى ترك هذه القيود على اتفاقهم على الاجتماع وعلى اتفاقهم على امتناع الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية (وتقول فى تثنية المؤنث فى حالتى النصب والخفض) أى الجر (ريين) بأربع ياآت الاولى منقلبة عن العين التى هى الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والجر وأدغمت الاولى فى الثانية (مثل عطشيين) فى تثنية عطشى (واذا أضفته) أى تثنية المؤنث (فى حالة النصب) أى ريين (الى ياء المتكلم قلت رأيت ريبى بخمس ياآت) الياء الاولى منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة) أى ياء المتكلم أدغمت الاولى فى الثانية المفتوحة والرابعة فى الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة (المفعول مطوى) أصله مطووى أعل كاعلال مرمى (الموضع مطوى) أصله مطوى أعل كاعلال مرمى (الآلة مطوى) أصله مطوى أعل كاعلال مرمى (المجهول طوى يطوى الخ) أصله يطوى أعل كاعلال يرمى (وحكم لام هذه الاشياء) أى الفاعل والمفعول والموضع والآلة ومجهول الماضى ومجهول المضارع من اللفيف المقرون (كحكم لام الناقص) كما أشرنا اليه (وحكم عينهن كحكم عين طوى يطوى) فى عدم الاعلال فى الكلمة التى (اجتمع فيها الاعلالان بتقدير اعلالها) أى اعلال عين تلك الكلمة كطاو ومطوى ويطوى (و) فى الكلمة (التى لم يجتمع فيها الاعلالان يكون حكمها) أى حكم العين (أيضا) كالتى اجتمع فيها الاعلالان (حكم عين طوى) فى عدم الاعلال للمتابعة (نحو طويا) فانه لو أعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا لطوى (وطاويان وطوى) بمجهول طوى فانه لو أعل الواو فيهما بقلبها ألفا أو باسكانها لثقل الكسرة عليها ولم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لم يعل حملا على طوى

حمدا لمن صرف الامور على مقادير حكمته الباهره وأبدع الاشياء على غير مثال ففى كل ذرة له فيها اسرار زاهره وصلاة وسلاما على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن اقتفى آثاره الى يوم الدين (أما بعد) فقد تم بحمده تعالى طبع شرح مراح الارواح فى الصرف للعلامة الفاضل الشيخ احمد المعروف بديكقوز وعلى هامشه بشرح الاستاذ الفهامه والامام العلامة شمس الدين أحمد بن سليمان الشهير بابن كمال باشا رحمة الله على الجميع وأسكنهم من مقر رحمته المكان الرفيع وذلك بالمطبعة الميمنيه بمصر المحروسة المحميه بجوار سيدى أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفو ربه القدير أحمد البابى الحلبى ذى العجز والتقصير وذلك فى شهر القعدة سنة ١٣٠٩ هجريه على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحيه

بينهما لانه الالف واسطة كلا واسطة لزوم سكونها ولانها ليست أصلية والواسطة المعتبرة (١٤٧) هى الاصلية (وتقول فى تثنية المؤنث فى حالة النصب والخفض) أى الجر (ريين) بأربع ياآت وهو (مثل عطشيين) فى الوزن لانه بياءين (واذا أضفته) فى النصب أو الجر (الى ياء المتكلم فقلت) رأيت (ربى) ومررت بريبى (بخمس ياآت الاولى منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب) أو الجر وهذه الاربعة هى أربعة فى ريين بترك الاضافة (والخامسة ياء الاضافة و) اسم (المفعول مطوى) مطويان مطويون مطوية مطويتان مطويات (و) اسم (الموضع مطوى) بالفتح (و) اسم (الآلة مطوى) بالكسر (المجهول طوى يطوى الى آخرهما) (وحكم لام هذه الاشياء كحكم) لام (الناقص) فى الاعلال (وحكم عينهن كحكم) عين (طوى) المعلوم فى عدم الاعلال (فى الكلمة (التى اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها) أى اعلال عينهن (و) أما (فى الكلمة التى لم يجتمع فيها الاعلالان) بتقدير اعلال العين (فقد يكون حكمها أيضا) أى كالتى اجتمع فيها اعلالان (كحكم) عين (طوى) فى عدم الاعلال وان لم يجتمع اعلالان بتقدير الاعلال للمتابعة لطوى) ونظيره انه لا يعل قواما تبعا لقاوم (نحو طويا) المعلوم وطويا المجهول (وطاويان) وكذا راويات

(فهرست شرح المراح للامام أحمد المعروف بديكنقوز الموضوع بالصلب وشرح الامام شمس الدين أحمد بن سليمان الشهير بابن كمال باشا الموضوع بالهامش وقد جعل لهما فهرست واحد حيث اتفقا في عدد الصحيفة)

صحيفة